إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

منهج الإمام مسلم في نقد الرواة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

اسم الطالب/ة: صفاء خليل الصفدي

التوقيع: صفاء

التاريخ:22نوفمبر 2015

Student's name:

Signature:

Date:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعـــــة الإسلاميـــــة بـغزة
عمادة الدراســـــــات العليـــــا
كليـــــــــة أصـــــول الديـــــن
قسم الحديث الشريف وعلومـــه

منهج الإمام مسلم في نقد الرواة

Imam Muslim approach to the critique of narrotors

إعداد الطالبة:

صفاء بنت خليل الصفدي

الرقم الجامعي:

٢٢٠١١٠٣٩٢

إشراف:

الأستاذ الدكتور: نافذ بن حسين حماد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لنيل درجة الماجستير في الحديث الشريف وعلومه بكلية أصول الدين في الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين

العام الجامعي

١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

ج س غ/35/
الرقم..... Ref 2015/08/02
التاريخ..... Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **صفاء خليل مصباح الصفدي** لنيل درجة الماجستير في **كلية *أصول الدين*/ قسم الحديث الشريف وعلومه** وموضوعها:

منهج الإمام مسلم في نقد الرواة

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 17 شوال 1436هـ، الموافق 2015/08/02م الساعة العاشرة صباحاً بمبنى طيبة، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. نافـــد حســـين حمـــاد	**مشـــرفاً و رئيســـاً**	.....
د. أحمـــد إدريـــس عـــودة	**مناقشـــاً داخليـــاً**	.....
د. يوســـف عـــواد الشـــرافي	**مناقشـــاً خارجيـــاً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كليـــة *أصـــول الـــدين*/ قســـم الحديث الشريف وعلومه.**

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي و للدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 هاتف ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

الإهداء

إلى أبي الحبيب..

إلى من ترك وراءه شوقاً دفيناً.. وذكراً عَطِراً.. أسبغ الله تعالى عليه رحماته.. ورفع درجاته في الصالحين.. وما لسان حالي إلا كما قال الشاعر:

إني أرى لغتي تفتش عن فمي والذكريات طغت على أشجاني

إلى أمي الحنون..

ومن مثلها أمي؟! من مثلها عطاءً وحباً وبذلاً وتفانياً في إسعادنا.. لا زالت أناملي تخط لها وتمحو.. وأي الكلمات تليق بها..! حفظها الله تعالى لنا..

إلى زوجي الغالي..

قرة عيني.. والنعمة المهداة إلي.. أدام الله تعالى المودة والرحمة بيننا.. واستعملنا في خدمة كتابه وسنة نبيه..

إلى ابني عاصم..

بهجة الحياة.. ومهجة الفؤاد.. أنبته الله تعالى نباتاً حسناً.. وجعله من الصالحين المُصلحين..

إلى هؤلاء.. أهدي ثمرة بحثي، وأسأل الله تعالى السَّداد والقبول..

شكر وتقدير

الحمد لله الذي يسَّر وأعَان، ووفقني لإتمام هذا البحث، وما توفيقي إلا به، ولولا فضله ومِنَّتُه سبحانه ما كتبت شيئاً، فله الحمد هو كما أثنى على نفسه لا أُحصي ثناءً عليه.

وأشكر فضيلة الوالد الأستاذ الدكتور نافذ بن حسين حماد – حفظه الله –، الذي نهلت من فَيْض علمه منذ التحاقي ببرنامج الدراسات العليا، فأكرمني الله بتدريسه لي، ثم شرَّفني به مشرفاً على رسالتي، فحباني بنُصحه وتوجيهه، وصَبرِه وحِلْمه، أسأل الله تعالى أن يبارك في عمره وعلمه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل أيضاً إلى أستاذيَّ الفاضلين الذين تفضلا بقبول مناقشة الرسالة، وإثرائها بملاحظاتهم، وتوجيهاتهم.

الدكتور: يوسف بن عواد الشرافي – حفظه الله – .

والدكتور: أحمد بن إدريس عودة – حفظه الله – .

والشكر موصول لجامعتي الإسلامية الغرَّاء، أدامها الله تعالى صرحَ علمٍ وبناء، وشكر لأساتذتها والعاملين فيها.

وإلى أمي الحبيبة أبثُّ أبلغ عبارات الشكر والامتنان، فوالله ما أظنُّ أنَّ شيئاً نفعني بعد توفيق الله أكثر من دعائها لي! وما زالت تبذل من أجلي، وتصحبني بدعائها، وسؤالها، ورعايتها حتى أتْمَمت، ولا يجزيها عني إلا الله، أسأله أن يحفظها، ويرزقني تمام برّها.

ولست أنسى الوالد الحبيب – رحمات الله تعالى عليه تترى – وإنما أنا ثمرة زَرْعه، وحسنة من حسناته، ورافقتني رعايته حتى توفاه الله خلال دراستي وقد كان ينتظر نتائجها بشغف، وما أشدَّ افتقادي له اليوم، جزاه الله عني خير ما يجزي والداً عن ابنته.

وأشكر رفيق دربي في الدنيا والآخرة – بإذن الله – زوجي الغالي، الذي تحمل معي المشاقَّ، وشدَّ من عزمي، وبذل ماله وجهده ووقته حتى يسر الله تعالى لي إتمام البحث، أسأل الله أن يُجزل له الأجر والمثوبة، ويرفع درجاته في الدارين.

كما أنِّي أشكر أخي الحبيب أبا عبيدة، وقد خصَّني بتوجيهاته ونصحه، أسأل الله تعالى أن يبارك في علمه، ويُعزَّ به كتابه وسنَّة نبيه، وأن لا يحرمني منه أخاً حبيباً قريباً.

وأشكر في هذا المقام أيضاً والدي الحبيبين – والدي زوجي – على ما قدَّماه من عون، أسأل الله تعالى أن يحفظهما، ويعيننا على تمام برهما، ويرزقهما طولَ العمر في عافيةٍ وحسنِ عمل.

والشكر موصول للأهل والأحباب، ولكل من قدم لي عوناً، أو ذكرني بدعوة أو سؤال، أسأل الله تعالى أن يجزيهم عني خير الجزاء، وأن ينفع بما كتبتُ، ويرزقني الإخلاص والقبول.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أنقذنا بنور العلم من ظلمات الجهالة، وهدانا بالاستبصار به عن الوقوع في عماية الضلالة، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين بالرسالة.

أما بعد،،

فإن الله –جل وعلا– تكفل بحفظ كتابه، وحفظه لكتابه يشمل حفظ سنة نبيه –صلى الله عليه وسلم–، لذا خصَّ الله أمتنا بالإسناد وشرَّفها به، "ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، ولكن إذا قيل له من حدثك؟ بقي[١]" [٢] ولقد قيل عمن كان يطلب الحديث، أو يحدِّث به بلا إسناد أنه كمثل الذي يرتقى السطح بلا سلم، "وأحاديثه ليس لها خُطُمٌ ولا أزِمَّة"[٣].

والإسناد تُعرف صحته وسلامته بمعرفة أحوال رجاله، فعلم الجرح والتعديل أو نقد الرواة من أهم عوامل حفظ السنة ومعرفة صحيحها من سقيمها، ولذا لم يعدّ العلماء الكلام في أحوال الرواة من باب الغيبة المحرمة، بل جعلوه لازماً لحفظ السنة.

قال الخطيب: "فوجب بذلك النظر في أحوال المحدثين، والتفتيش عن أمور الناقلين، احتياطا للدين، وحفظا للشريعة من تلبيس الملحدين" [٤]

والأخبار في ذلك كثيرة ليس هذا مقامها، ولعمري إن وجود الأئمة النقاد الأجلاء الذين بينوا لنا أحوال الرواة لهو تسخير من الله – عز وجل – لحفظ شريعته، ولقد أكرم الله الأمة والسنة بهم، وبما وصل إلينا من مصنفاتهم في هذا العلم الجليل.

---

(١) أي بقي ساكتاً محتاراً لا يدري ما يقول.

(٢) قالها عبد الله بن المبارك، ونقلها عنه الخطيب بسنده في تاريخ بغداد (١٠٢/٧).

(٣) قالها أحمد بن يسار في سلم بن سالم البلخي، انظر: تاريخ بغداد (٢٠٢/١٠).

(٤) الكفاية في قوانين الرواية (ص٣٤).

وقد توجهت همتي في هذا البحث الذي أتقدم به لنيل درجة الماجستير إلى دراسة منهج الإمام مسلم – رحمه الله – في الجرح والتعديل، من خلال مصنفاته والكتب الناقلة عنه، وإليكم خطة البحث المعنون بـ: **(منهج الإمام مسلم في نقد الرواة)**.

أهمية البحث ودوافع اختياره:

- مكانة الإمام مسلم –رحمه الله تعالى– بين أئمة هذا العلم، الذين تركوا للأمة ميراثاً عظيماً جليلاً، وقد أجمع العلماء على علو مرتبته، وحذقه في هذه الصنعة.
- افتقارنا الشديد إلى دراسة مصطلحات الأئمة، وتحرير عباراتهم في الجرح والتعديل، ودراسة مناهجهم في نقد الرواة، حفظاً للسنة، واحتياطاً للدين.
- وافق موضوع البحث رغبة لدي في دراسته خلال دراستي في مرحلة الماجستير، وقذف الله – عز وجل – في قلبي همةً للكتابة فيه، فعزمت على ذلك، ومن توفيق الله تعالى أنه كان أول موضوع طرحه علي مشرفي على الرسالة، أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور نافذ بن حسين حماد – حفظه الله تعالى –، ففرحت بذلك فرحاً شديداً ولله الحمد والمنة.

أهداف البحث:

- إظهار مكانة الإمام مسلم – رحمه الله تعالى– بين علماء هذا الفن.
- جمع أقواله في الرواة جرحاً وتعديلاً، ومقارنتها بأقوال النقاد.
- دراسة مدلول مصطلحاته في الحكم على الرواة، ومعرفة مراده منها.
- وضع مراتب للجرح والتعديل عند الإمام مسلم – رحمه الله تعالى –، ومعرفة منزلته من حيث التشدد والتساهل.
- الوقوف على خصائص منهج الإمام مسلم – رحمه الله تعالى– في الجرح والتعديل.

الدراسات السابقة:

مع كثرة عبارات الإمام مسلم – رحمه الله تعالى– ومصطلحاته في أحوال الرجال جرحاً وتعديلاً، والتي تجاوزت مائتي قول، إلا أني لم أقف على دراسةٍ علميةٍ مفصلةٍ لألفاظه التي تبين معرفته الواسعة بأحوال الرواة، وتوضح منهجه في جرحهم وتعديلهم.

وكان الشيخ مشهور سلمان قد أفصح عن نيته في جمع أقوال مسلم في الجرح والتعديل، لكنه لم يفعل، وذلك في مقدمة تحقيقه لكتاب الطبقات، حيث قال[1]: وهنالك نقول مبثوثة في كتب التراجم سنعمل على جمعها في كتاب، وضمها إلى كلام مسلم المبثوث في كتبه المطبوعة تحت عنوان (معلمة الإمام مسلم في الرجال والرواة)، يسر الله لنا ذلك".

ولم يكتب في ذلك سوى أستاذنا الفاضل الأستاذ الدكتور نافذ بن حسين حماد – حفظه الله تعالى –، فله بحث منشور في هذا الموضوع بعنوان: "نقد الرواة ومعرفة الرجال عند الإمام مسلم بن الحجاج"، وقد أكد في نهايته أن من حق الإمام مسلم – رحمه الله تعالى – أن نكشف أكثر في دراسة موسعة عن منهجه في نقد الرواة وتعليل الأحاديث.

وقد علمت ذلك من خلال ما اعتاد عليه الطلاب من طرق البحث.

منهج الباحثة:

أولاً: جمع المادة العلمية:

١. اعتمدت المنهج الانتقائي في الفصل الأول، فذكرت عدداً من النماذج التي تبين معرفة الإمام مسلم بأحوال الرواة.
٢. أما الفصلان الثاني والثالث، فقد اعتمدت فيهما المنهج الاستقرائي، وضمَّنتهما كل الرواة الذين تكلم فيهم الإمام مسلم جرحاً أو تعديلاً فيما وقفت عليه، من خلال كتب الإمام مسلم والكتب الناقلة عنه.

---

(١) الطبقات (ص١٢٥).

ثانياً: تخريج الأحاديث:

١. إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما أكتفي بالعزو إليهما أو لأحدهما.
٢. إذا لم يكن الحديث في الصحيحين توسعت في تخريجه حسب ما تقتضيه الدراسة.

ثالثاً: التراجم:

ومنهجي في الفصل الثاني يختلف عن الثالث، ودونك بيان المنهج في الفصلين:

منهج إيراد التراجم في الفصل الثاني:

١. رتبت الرواة المعدَّلين ترتيباً أبجدياً، إلا من لم أترجم لهم من الرواة المشهورين المتفق على توثيقهم، فقد ذكرتهم في نهاية مبحث التراجم.
٢. توسعت في دراسة أحوال الرواة الذين عدّلهم الإمام مسلم خاصة المختلف فيهم، وبيان الراجح من أقوال النقاد فيهم.
٣. اعتمدت في تسمية الرواة قول ابن حجر في التقريب، إلا من ليس له رواية في الكتب الستة فأعتمد تسميته من بقية كتب التراجم.
٤. ذكرت من أخرج للراوي من أصحاب الكتب الستة.
٥. ذكرت سنة وفاة الراوي في الغالب، إلا إذا لم تَذكر كتب التراجم سنة وفاته.

منهج إيراد التراجم في الفصل الثالث:

١. رتبت الرواة حسب ألفاظ الجرح التي قيلت فيهم، وذلك لاجتماع عددٍ من الرواة في كل لفظة في الغالب، فجمعت الرواة المجروحين بلفظة واحدة، ورتبتهم من الأقل فالأكثر حسب أعدادهم في كل لفظة، ثم رتبت الرواة في اللفظة الواحدة ترتيباً أبجدياً.
٢. توسعت في دراسة أحوال الرواة الذين جرحهم الإمام مسلم، سوى الألفاظ الثلاثة الأخيرة فذكرت فيها أقوال ابن حجر، وأقوال البخاري إن وجدت.
٣. اعتمدت في تسمية الرواة أقوال ابن حجر في التقريب إن كان من رجال الكتب الستة، ولم أذكر سنة وفاة الراوي.

٤. ذكرت من أخرج للراوي من أصحاب الكتب الستة إن كان من رجالها.

رابعاً: التعريف بغريب الأماكن والبلدان من كتب معاجم البلدان.

خامساً: ضبط الأسماء والكلمات المشكلة التي يُتوهم في ضبطها من مظانها.

سادساً: الترجمة للأعلام غير المشهورين، واستبعاد المشهورين منهم.

خطة البحث:

وقد قسمت البحث إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

المقدمة: وتشتمل على أهمية البحث ودوافع اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج الباحثة وخطة البحث.

التمهيد: عصر الإمام مسلم وترجمته، ومدخل في علم نقد الرواة.

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عصر الإمام مسلم، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الحياة السياسية.
- المطلب الثاني: الحياة الاجتماعية.
- المطلب الثالث: الحياة العلمية والثقافية.

المبحث الثاني: ترجمة الإمام مسلم وسيرته، وفيه ثمانية مطالب:

- المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته.
- المطلب الثاني: مولده ونشأته ومهنته.
- المطلب الثالث: أخلاقه وصفاته.
- المطلب الرابع: عقيدته ومذهبه الفقهي.
- المطلب الخامس: رحلاته في طلب الحديث، وشيوخه وتلاميذه.

- المطلب السادس: مصنفاته وآثاره.
- المطلب السابع: منزلته بين العلماء وثناؤهم عليه.
- المطلب الثامن: وفاته.

المبحث الثالث: مدخل في علم نقد الرواة، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: تعريف النقد لغةً واصطلاحاً.
- المطلب الثاني: نشأة علم النقد وتطوره.
- المطلب الثالث: حكمه ومشروعيته.

الفصل الأول: معرفة الإمام مسلم بأحوال الرواة

وفيه ستة مباحث:

- المبحث الأول: معرفته بالصحابة.
- المبحث الثاني: معرفته بالتابعين والمخضرمين من الرواة.
- المبحث الثالث: معرفته بأسماء الرواة، وكناهم، وألقابهم.
- المبحث الرابع: معرفته بالوحدان والمنفردين.
- المبحث الخامس: معرفته بأوطان الرواة، وأنسابهم.
- المطلب السادس: معرفته بأسرة الراوي وقرابته.

الفصل الثاني: معرفة الإمام مسلم بأحوال الرواة المتعلقة بالتعديل.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: تراجم الرواة الذين عدلهم مسلم، ومقارنة حكمه فيهم بأحكام النقاد، وبيان الراجح من أقوالهم.

المبحث الثاني: منهج الإمام مسلم في تعديل الرواة، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: خصائص الإمام مسلم في التعديل.

- المطلب الثاني: مراتب ألفاظ التعديل عند الإمام مسلم، وموازنتها بمراتب ألفاظ الأئمة، وفيه مقصدان:

المقصد الأول: مراتب ألفاظ التعديل عند الأئمة.

المقصد الثاني: مراتب ألفاظ التعديل عند مسلم.

الفصل الثالث: معرفة الإمام مسلم بأحوال الرواة المتعلقة بالتجريح.

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: تراجم الرواة الذين جرحهم مسلم، ومقارنة حكمه فيهم بأحكام النقاد، وبيان الراجح من أقوالهم.

المبحث الثاني: منهج الإمام مسلم في جرح الرواة، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: خصائص منهج الإمام مسلم في الجرح.
- المطلب الثاني: مراتب ألفاظ الإمام مسلم في الجرح، وموازنتها بمراتب ألفاظ الأئمة، وفيه مقصدان:
  - المقصد الأول: مراتب ألفاظ الجرح عند الأئمة.
  - المقصد الثاني: مراتب ألفاظ الجرح عند مسلم.

الخاتمة: وفيها خلاصة ما توصلت إليه الباحثة من نتائج، مع أهم التوصيات للدارسين في هذا المجال.

الفهارس: فهرس الأحاديث النبوية، فهرس الرواة المعدلين، فهرس الرواة المجرحين، قائمة المصادر والمراجع، فهرس الموضوعات.

التمهيد

عصر الإمام مسلم، وترجمته، ومدخل في علم نقد الرواة

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عصر الإمام مسلم.

المبحث الثاني: ترجمة الإمام مسلم وسيرته.

المبحث الثالث: مدخل في علم نقد الرواة.

المبحث الأول

عصر الإمام مسلم

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحياة السياسية.

المطلب الثاني: الحياة الاجتماعية.

المطلب الثالث: الحياة العلمية والثقافية.

المبحث الأول

عصر الإمام مسلم

جرت عادة الدارسين لمناهج أحد الأئمة الأعلام أن يقدموا بين يدي دراستهم لمحة موجزة للظروف المحيطة بعصر هذا الإمام، ولا شك أن لكل عصر ما يميزه في شتى مناحي الحياة، لذلك كان لا بد من الإحاطة بالحِقْبة الزمنية التي عاشها الإمام مسلم، ومعرفة ما كان عليه الناس من الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية.

وقد شهد الإمام مسلم الثلث الأخير من تاريخ العصر العباسي الأول، والذي بدأ منذ بُويع أول خلفائه السفاح عام (١٣٢هـ)، انتهاءً بخلافة الواثق عام (٢٣٢هـ)، وشهد طرفاً يسيراً جداً من العصر العباسي الثاني الذي بدأ بخلافة المتوكل، وانتهى بسقوط بغداد عام (٦٥٦هـ).

وتتابع على الخلافة أثناء حياته تسعة من الخلفاء العباسيين، فقد ولد بعد تولي المأمون الخلافة ببضع سنوات، وعاصر بعده خلافة المعتصم والواثق من العصر العباسي الأول، وخلافة المتوكل والمنتصر والمستعين والمعتز والمهتدي وطرفاً من خلافة المعتمد من العصر العباسي الثاني.

المطلب الأول: الحياة السياسية:

امتاز العصر العباسي بالاستقرار السياسي الذي كان عاملاً أساسياً في نبوغ كثيرٍ من العلماء، ولم تفلح الدول التي طرأت على دولة بني العباس وخرجت عليهم في إزالة ملكهم، ولم يزعزع استقرارهم بعض الفتن والنوازل التي مرت بها الدولة لحنكتهم ودهائهم وقوتهم.

قال ابن طباطبا واصفاً قوة دولة بني العباس وخضوع الناس لها: "واعلم – علمت الخير– أن هذه دولة من كبار الدول ساست العالم سياسة ممزوجة بالدين والملك، فكان أخيار الناس وصلحاؤها يطيعونها تديناً، والباقون يطيعونها رهبة أو رغبة، ثم مكثت فيها الخلافة والملك حدود ستمائة سنة"[١]

---

(١) الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية (ص١٤٠).

ثم قال بعد أن ذكر طرفاً من أخبار خروج بعض الدول عليهم: "فهذه الدول جميعها طرأت على دولة بني العباس، ولم تقو نفس أحد على إزالة ملكهم ومحو آثارهم، وكانت لهم في نفوس الناس منزلة لا تدانيها منزلة أحد آخر من العالم"[١]

وظهرت في عصر المأمون فتنة خلق القرآن التي امتَحَن بها العلماءَ والمحدثين والقضاة، واستمرت الفتنة في عهد المعتصم والواثق حتى تولى المتوكل الخلافة وكان من خيار الخلفاء، فقرب أهل السنة وكرمهم، وأنكر فعل الخلفاء قبله وامتحانهم لعلماء أهل السنة وتقريبهم للمعتزلة وأهل الضلال والبدع. [٢]

وقد كانت خراسان والتي بها نيسابور مسقط رأس الإمام مسلم تابعة للدولة العباسية، حيث ولى المأمون عليها عام(٢٠٥هـ) طاهر بن الحسين مؤسس الدولة الطاهرية.[٣] وفي ظل هذه الحياة السياسية المستقرة نشأ الإمام مسلم، ولم يتأثر ببعض الفتن التي أُثيرت، ونبغ ورحل في طلب العلم.

المطلب الثاني: الحياة الاجتماعية:

ترتبط الحياة الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بالحياة السياسية، فإن ساد الاستقرار السياسي عصراً من العصور تبعه استقرار اجتماعي، ويقصد بالحالة الاجتماعية في بلد ما: ذكر طبقات المجتمع في هذا البلد من حيث الجنس والدين، وعلاقة كل من هذه الطبقات بعضها ببعض، ثم بحث نظام الأسرة وحياة أفرادها، وأعيادهم ومنازلهم وغير ذلك من مظاهر الحياة. [٤]

وقد ظهرت الدولة العباسية بمساعدة الفرس، لذا ساد العنصر الفارسي واعتمد الخلفاء العباسيون على الفرس فأسندوا إليهم مناصب الدولة بخلاف الدولة الأموية التي كانت تعتمد على العنصر العربي، فسادت المنافسة بين الفرس والعرب حتى جاء المعتصم فأبعد الفرس والعرب وقرب العنصر التركي لأن أمه كانت تركية، فأسند إليهم مناصب الدولة، وولاهم على

---

(١) الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية (ص١٤١).

(٢) انظر تفاصيل الفتنة في البداية والنهاية (٢٠٧/١٤).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر: تاريخ الإسلام، لحسن إبراهيم حسن (٣٢٣/٢).

الأقاليم وأخرج العرب من ديوان العطاء، وقامت الصراعات بين طبقات المجتمع من عرب وفرس وأتراك.[١]

وكان أهل الذمة من يهود ونصارى طبقة من طبقات المجتمع العباسي، وامتاز الخلفاء العباسيون بقدر كبير من التسامح الديني معهم، فكانوا يتمتعون بالحرية في القيام بشعائرهم الدينية، وبلغ من تسامح بعض الخلفاء العباسيين أن يحضروا أعيادهم وشعائرهم.

وساد الوفاق بين المسلمين وأهل الذمة، وكانت كل طائفة منفصلة عن بعضها، واقتصر تغيير الدين على الدخول في الإسلام، فلم يجز لليهود أن يتنصروا ولا للنصارى أن يتهودوا، ولم تكن لهم أحياء مخصصة.[٢]

وانتشر اتخاذ الرقيق وكونوا جزءاً لا بأس به من طبقات المجتمع، ولم ينظر لهم خلفاء بني العباس نظرة ازدراء بل كانوا يفضلون الإماء من غير العرب على العربيات الحرائر، وكان كثيراً من أمهاتهم من الرقيق.[٣]

وتدفقت الثروات على بني العباس فعاشوا حياة ملؤها البذخ والترف والرفاهية، واتسع البنيان، وامتلأت قصور الخلفاء والأمراء ورجال الدولة بمظاهر الترف ومجالس الغناء والموسيقى، ورفع الخلفاء من شأن المغنين، وأقيمت حفلات الغناء التي كان يشترك في بعضها سيدات الطبقة الراقية من المجتمع العباسي.[٤]

ولقد كان الإمام مسلم من ذوي الثراء والغنى، فكان صاحب تجارة وله أملاك وثروة،[٥] وهذا بلا شك مما يعين على تحصيل العلم، والرحلة في طلبه.

---

(١) انظر: تاريخ الإسلام (٣٢٣/٢).
(٢) المصدر نفسه (ص٣٢٤).
(٣) المصدر السابق (ص٣٢٦).
(٤) المصدر السابق (ص٣٢٩).
(٥) انظر: العبر في خبر من غبر (٣٧٥/١)، وشذرات الذهب (٢٧٢/٣).

المطلب الثالث: الحياة العلمية والثقافية:

لقد كان لاستقرار الحياة السياسية وتطور الحياة الاجتماعية في العصر الذي عاشه الإمام مسلم انعكاسٌ واضحٌ وجليٌ على الحياة العلمية في ذلك العصر، وقد عقد ابن خلدون فصلاً في مقدمته بعنوان: "العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة"[١]

فحين ساد الهدوء، وكثرت الفتوحات والخيرات، قامت أسواق العلوم، وجاب طلاب العلم البلاد سعياً إلى نيله وطلبه، وبرعوا في البحث والتأليف في شتى مجالات العلوم.

"وانتشرت الثقافة الإسلامية في هذا العصر انتشاراً يدعو إلى الإعجاب، بفضل الترجمة من اللغات الأجنبية وخاصة من اليونانية والفارسية والهندية إلى العربية، ونضج ملكات المسلمين أنفسهم في البحث والتأليف، وتشجيع الخلفاء والسلاطين والأمراء ورجال العلم والأدب، وكثرة العمران واتساع أفق الفكر الإسلامي بارتحال المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها"[٢] واهتم الخلفاء بالعلوم، وتطويرها وترجمتها، فقال سيد أمير علي: "يعتبر عصر المأمون ألمع عصر في التاريخ العربي، ويسمى بحق عصر الإسلام الذهبي، فالذي لا ريب فيه أن السنوات العشرين التي قضاها في خلافة المسلمين قد تركت آثاراً خالدة لتطور المسلمين العقلي في جميع الحقول الفكرية، ذلك أن منجزاتهم لم تقتصر على أي فرع معين من فروع العلم والأدب، بل شملت كل ناحية من عالم الفكر والعقل، فازدهرت الفلسفة والرياضيات وعلم الفلك والطب"[٣] ففي ظلال هذه البيئة العلمية الثقافية التي قامت فيها أسواق العلم، ترعرع الإمام مسلم، واشتغل بالعلم طلباً وتصنيفاً.

---

(١) المقدمة (ص٥٤٨).

(٢) تاريخ الإسلام (٣/٣٣٩).

(٣) مختصر تاريخ العرب (ص٢٤٦).

المبحث الثاني

ترجمة الإمام مسلم وسيرته

وفيه ثمانية مطالب:

- المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته.
- المطلب الثاني: مولده ونشأته ومهنته.
- المطلب الثالث: أخلاقه وصفاته.
- المطلب الرابع: عقيدته ومذهبه الفقهي.
- المطلب الخامس: رحلاته في طلب العلم، وشيوخه وتلاميذه.
- المطلب السادس: مصنفاته وآثاره.
- المطلب السابع: منزلته بين العلماء وثناؤهم عليه.
- المطلب الثامن: وفاته.

المبحث الثاني

ترجمة الإمام مسلم وسيرته[1]

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته:

هو الإمــام الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجَّــاج بن مسـلم بن وَرْد بن كُوْشَــاذ[2] القُشَـيري[3]

---

(١) انظر ترجمته في الكتب التالية:
الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٨٢/٨)، والفهرست، لابن النديم (٢٨٣/١)، والمنتخب من كتاب الإرشاد، للخليلي (٨٢٥/٣)، وتاريخ بغداد، للخطيب (١٢١/١٥)، وطبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (٣٣٧/١)، والأنساب، للسمعاني (٥٠٣/٤)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي (١٧١/١٢)، وجامع الأصول، لابن الأثير (١٨٧/١)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والأسانيد، لابن نقطة (٤٤٨/١)، وتهذيب الأسماء واللغات، للنووي (٨٩/٢)، وتهذيب الكمال، للمزي (٤٩٩/٢٧)، ووفيات الأعيان، لابن خلكان (١٩٤/٥)، والعبر في تاريخ من غبر، للذهبي (٣٧٥/١)، وتاريخ الإسلام، للذهبي (٤٣٠/٦)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (٥٥٧/١٢)، وإكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٦٩/١١)، والبداية والنهاية، لابن كثير (٥٥١/١٤)، ومرآة الجنان وعبرة اليقظان، لليافعي (١٢٩/٢)، وطبقات الحفاظ، للسيوطي (ص٢٦٤)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (٢٧٠/٣)، ومقدمة منة المنعم في شرح صحيح مسلم، لصفي الرحمن المباركفوري (١٢/١)، والإمام مسلم بن الحجاج، حياته وصحيحه، لمحمود فاخوري (ص٣٣)، ومقدمة تحقيق كتاب التمييز لمسلم، لعبد القادر المحمدي، (ص٦٥)، ومقدمة تحقيق كتاب الطبقات، لمشهور سلمان، (ص٩٣).

(٢) وجاء اسمه مطولاً هكذا في: إكمال تهذيب الكمال (١٧٠/١١)، ووفيات الأعيان (١٩٤/٥).

(٣) نسبة إلى قُشَيْر بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، قبيلة كبيرة يُنسب إليها كثير من العلماء.
انظر: الانساب (٥٠١/٤)، واللباب (٣٧/٣).
وأغلب أهل الحديث على أنه من بني قُشَير من أنفُسِهم، لكن السمعاني ذكره في الأنساب (٥٠٣/٤) في المنتسبين إلى بني قشير ولاء، وقال الذهبي في السير (٥٥٨/١٢): فلعله من موالي قُشَيْر. وأورد التُّجِيبي في برنامجه (ص٩٣) ما يؤيد هذا القول، فقال مُنبهاً: رُوِّينا عن الحافظ أبي عمرو ابن الصلاح، رحمه الله تعالى أنه ذكر مسلمًا هذا فقال فيه: القشيري من أنفسهم، وكذلك رأيت كثيراً من أهل الحديث يقولون فيه القشيري مطلقاً، وأخبرنا العلامة النسابة شرف الدين أبو محمد التوني، أعجوبة زمانه في حفظ الأنساب بقراءتي عليه في بعض تخاريجه ومجموعاته إثر حديث وقع له مصافحة لمسلم رحمه الله تعالى، قال فيه: " لكأني شافهت فيه الإمام الناقد أبا الحسين مسلم بن الحجاج المصري القيسي الهوازني العامري القشيري، مولي قشير بن كعب. ثم فصَّل شرف الدين في نسب قُشير حتى وصل إلى نزار بن معد بن عدنان، ثم عقَّب التُّجيبي قائلاً: انتهى كلام الشرف التوني، وقال فيه مولي قشير حسبما تقدم وهو حجة في هذا الباب، والله تعالى أعلم بالصواب.
قلت أيضاً: الله أعلم بالصواب، قد يكون من بني قُشير من أنفسهم، وقد يكون من مواليهم.

النيسابوري.[1]

المطلب الثاني: مولده، ونشأته، ومهنته:

اختُلف في سنة مولد الإمام مسلم، فقال الذهبي[2]: قال بعض الناس: ولد سنة أربع ومائتين وما أظنه إلا ولد قبل ذلك.

أما ابن خَلِّكَان، فقال[3]: ولم أر أحداً من الحفاظ يضبط مولده ولا تقدير عمره، وأجمعوا أنه ولد بعد المائتين، وكان شيخنا تقي الدين أبو عمرو عثمان المعروف بابن الصلاح يذكر مولده، وغالب ظني أنه قال: سنة اثنتين ومائتين، ثم كشفت ما قاله ابن الصلاح فإذا هو في سنة ست ومائتين، نقل ذلك من كتاب "علماء الأمصار" تصنيف الحاكم أبي عبد الله بن البيع النيسابوري الحافظ، ووقعت على الكتاب الذي نقل منه، وملكت النسخة التي نقل منها أيضاً، وكانت ملكه، وبيعت في تركته ووصلت إلي وملكتها، وصورة ما قاله بأن مسلم بن الحجاج توفي بنيسابور لخمس بقين من شهر رجب الفرد سنة إحدى وستين ومائتين، وهو ابن خمس وخمسين سنة، فتكون ولادته في سنة ست ومائتين، والله أعلم.

وقد نشأ الإمام مسلم في نيسابور، دار السنة والعوالي[4]، التي قال فيها ياقوت: وهي مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة، معدن الفضلاء، ومنبع العلماء، ولم أر فيما طوفت من البلاد مدينة كانت مثلها.[5]

وكانت نشأته في بيت من بيوت العلم والجاه والثراء، حيث كان أبوه من المشايخ، كما قال الفراء: وكان أبوه الحجاج بن مسلم من مشيخة أبي رضي الله عنهما.[6] وكان بزّازاً، صاحب تجارة، وله أملاك وثروة،[7] ومعاشه من ضياعه بأُسْتُوا[8]. وكان مسلم يحدث في خان تجارته، وكان تام القامة، أبيض الرأس واللحية، يرخي طرف عمامته بين كتفيه.

---

(١) نسبة إلى نيسابور وهي أحسن مدينة، وأجمعها للخيرات بخراسان. انظر: الأنساب (٥/٥٥٠).

(٢) تاريخ الإسلام (٦/٤٣١).

(٣) وفيات الأعيان (٥/١٩٥).

(٤) قاله الذهبي في الأمصار ذوات الآثار (ص٧٢).

(٥) معجم البلدان (٥/٣٣١).

(٦) تاريخ دمشق (٥٨/٨٩).

(٧) انظر: العبر في تاريخ من غبر (١/٣٧٥)، وإكمال تهذيب الكمال (١١/١٦٩).

(٨) وهي كورة من نواحي نيسابور، معناها بلسانهم: المضحاة المشرقة. انظر: معجم البلدان (١/١٧٥).

المطلب الثالث: أخلاقه وصفاته.

تكشف لنا ترجمة الإمام مسلم رغم قلة ما وصل إلينا من أخباره عن عظيم أخلاقه وصفاته، "وكانت مناقبه مشهوره، وسيرته مشكورة"[١]، ومن أهم ما ميزه من كريم الصفات[٢]:

أولاً: التواضع: ويظهر هذا جلياً في تواضعه مع شيخه البخاري، ووقوفه بين يديه يسأله سؤال الصبي المتعلم.[٣]

ونقل محمد بن حمدون بن رستم أنّ مسلماً جاء إلى البخاري فقبّل بين عينيه وقال: "دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله"[٤]

ثانياً: الجود والسخاء: فلمّا أكرمه الله تعالى بالتجارة، وأنعم عليه بالأملاك والثروة، لم يبخل بها بل كان كما نُقل "محسن نيسابور".[٥]

ثالثاً: الشجاعة والجرأة في الحق: ويتضح هذا في موقفه مع شيخه البخاري بعد الوحشة التي حدثت بينه وبين الذّهلي.

وكان مسلم يناضل عن البخاري حتى أوحش ما بينه وبين محمد بن يحيى الذهلي بسببه؛ حيث إنه لما استوطن محمد بن إسماعيل البخاري نيسابور، أكثر مسلم بن الحجاج الاختلاف إليه، فلما وقع بين محمد بن يحيى والبخاري ما وقع في مسألة اللفظ،[٦] ومنع الذُّهلي الناس من الاختلاف إليه حتى خرج من نيسابور في تلك المحنة، قطعه أكثر الناس غير مسلم، فإنه لم

---

(١) قاله اليافعي في مرآة الجنان (١٢٩/٢).

(٢) انظر: مقدمة تحقيق المحمدي للتمييز (ص٦٦).

(٣) انظر: تاريخ بغداد (٣٥١/٢)، وتهذيب الأسماء واللغات (٧٠/١).

(٤) انظر: تاريخ دمشق (٦٨/٥٢) وسير أعلام النبلاء (٤٣٢/١٢).

(٥) انظر: العبر في تاريخ من غبر (٣٧٥/١).

(٦) قال ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل(٢٦٢/١): كان أهل الحديث قد افترقوا في ذلك، فصار طائفة منهم يقولون: لفظنا بالقرآن غير مخلوق ومرادهم أن القرآن المسموع غير مخلوق، وليس مراده صوت العبد، كما يذكر ذلك عن أبي حاتم الرازي، ومحمد بن داود المصيصي، وطوائف غير هؤلاء.

وفي أتباع هؤلاء من قد يدخل صوت العبد أو فعله في ذلك أو يقف فيه، ففهم ذلك بعض الأئمة، فصار يقول: أفعال العباد أصواتهم مخلوقة، رداً لهؤلاء، كما فعل البخاري ومحمد بن نصر المروزي وغيرهما من أهل العلم والسنة.

وصار يحصل بسبب كثرة الخوض في ذلك ألفاظ مشتركة، وأهواء للنفوس، حصل بسبب ذلك نوع من الفرقة والفتنة، وحصل بين البخاري وبين محمد بن يحيى الذهلي في ذلك ما هو معروف، وصار قوم مع البخاري كمسلم بن الحجاج ونحوه، وقوم عليه كأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين وغيرهما.

يتخلف عن زيارته، فلما كان يوم مجلس محمد بن يحيى، قَالَ في آخر مجلسه: ألا من قَالَ باللفظ فلا يحل له أن يحضر مجلسنا، فأخذ مسلم الرداء فوق عمامته وقام على رؤوس الناس وخرج من مجلسه، وجمع كل ما كان كتب منه وبعث به على ظهر حمال إلى باب محمد بن يحيى، فاستحكمت بذلك الوحشة، وتخلف عنه وعن زيارته.[١]

رابعاً: سعة العلم، والحرص على طلب الحديث: وقد قال فيه النووي[٢]: "واعلم أن مسلمًا، رحمه الله، أحد أعلام أئمة هذا الشأن، وكبار المبرزين فيه، وأهل الحفظ والإتقان والرحالين فى طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان، والمعترف له بالتقدم فيه بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان".

وليس من شيء أدلَّ على حرصه من أنه قد توفي –رحمه الله– وهو يبحث عن حديث ذُكر له في المجلس فلم يعرفه كما سيأتي في وفاته.

ومن مظاهر حرصه على تحصيل العلم ما رواه الخطيب بسنده إلى أحمد بن حمدون الحافظ في قصة حديث كفارة المجلس حيث قال: كنا عند البخاري فقرأ عليه إنسان حديث حجاج بن محمد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة قال حدثني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: "كفارة المجلس إذا قام العبد أن يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك" فقال له مسلم: في الدنيا أحسن من هذا الحديث! ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل، يعرف بهذا الإسناد حديثاً؟ قال البخاري: لا، إلا أنه معلول، فقال مسلم: لا إله إلا الله وارتعد، قال: أخبرني به. قال: استر ما ستر الله، فإن هذا حديث جليل رواه الخلق عن حجاج بن محمد عن ابن جريج. فألح عليه وقبل رأسه، وكاد أن يبكي مسلم، فقال أبو عبد الله: اكتب إن كان لا بد: حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا وهيب قال حدثني موسى بن عقبة عن عون بن عبد الله قال: قال رسول الله: كفارة المجلس.
فقال له مسلم: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك.[٣]

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (١٢٥/١٥).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (٩١/٢).

(٣) تاريخ بغداد (٣٥٠/٢)، وأخرجه الخليلي في الإرشاد(٩٦١/٣)، وابن عساكر في تاريخه(٦٩/٥٢)، ونقله النووي في تهذيب الأسماء واللغات (٧٠/١) مختصراً.

المطلب الرابع: عقيدته ومذهبه الفقهي.

أما عقيدته، فإنه إمام من أئمة أهل السنة والجماعة، وقد ذكره ابن تيمية عند حديثه عن الخلاف في مسألة اللفظ مع غيره من أهل الحديث، ثم قال[١]: وكل هؤلاء من أهل السنة والحديث، وهم من أصحاب أحمد بن حنبل.

وقال ابن القيم في بيان قول مسلم في السنة[٢]: يُعرف قوله في السنة من سياق الأحاديث التي ذكرها ولم يتأولها، ولم يذكر لها التراجم كما فعل البخاري ولكن سردها بلا أبواب ولكن تعرف التراجم من ذكره للشيء مع نظيره، فذكر في كتاب الإيمان كثيراً من أحاديث الصفات كحديث الإتيان يوم القيامة وما فيه من التجلي وكلام الرب لعباده ورؤيتهم إياه،[٣] وذكر حديث الجارية،[٤] وذكـر حديث: إن الله يمسك السمـــاوات على إصبـع والأرضين على

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢٦٣/١).

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية (٢٤١/٢).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، ح٢٩٩، عن أبي هريرة أَنَّ نَاسًا قَالُوا لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا رَسُولَ اللهِ ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «هَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: " فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ، كَذَلِكَ يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ، فَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ الشَّمْسَ، وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْقَمَرَ الْقَمَرَ، وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ الطَّوَاغِيتَ، ..." إلى آخر الحديث، والحديث طويل.

(٤) ويقصد حديث معاوية بن الحكم السُّلمي، وقد أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، ح٥٣٧، والحديث طويل، والشاهد منه قول معاوية: كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْعَى غَنَمًا لِي قِبَلَ أُحُدٍ وَالْجَوَّانِيَّةِ، فَاطَّلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، آسَفُ كَمَا يَأْسَفُونَ، لَكِنِّي صَكَكْتُهَا صَكَّةً، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَظَّمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ: "ائْتِنِي بِهَا" فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ لَهَا: "أَيْنَ اللهُ؟" قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، قَالَ: "أَعْتِقْهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ".

إصبع،[١] وحديث: يأخذ الجبار سماواته وأرضيه بيديه،[٢] وأحاديث الرؤية،[٣] وحديث حتى يضع الجبار فيها قدمه،[٤] وحديث: المقسطون عند الله تعالى على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين،[٥] وحديث: ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء.[٦] وغيرها من أحاديث الصفات محتجاً بها غير مؤول لها.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، ح٢٧٨٦، عن عبد الله بن مسعود قَالَ: جَاءَ حَبْرٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَوْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ إِنَّ اللهَ تَعَالَى يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْجِبَالَ وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ، فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الْمَلِكُ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعَجُّبًا مِمَّا قَالَ الْحَبْرُ، تَصْدِيقًا لَهُ، ثُمَّ قَرَأَ: "وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ".

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، ح٢٧٨٨، عن عبد العزيز بن حازم عن أبيه عن عبيد الله بن مقسم عن عبد الله بن عمر قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَلَى الْمِنْبَرِ وَهُوَ يَقُولُ: "يَأْخُذُ الْجَبَّارُ، عَزَّ وَجَلَّ، سَمَاوَاتِهِ وَأَرَضِيهِ بِيَدَيْهِ"، وله متابع عند مسلم من حديث يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم بنحوه، وشاهد من حديث أبي هريرة بنحوه.

(٣) وأخرجها مسلم في كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة، منها ح١٨٠ عن عبد الله بن قيس عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آنِيَتُهُمَا، وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ آنِيَتُهُمَا، وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِدَاءُ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ".

ومنها حديث صهيب ح١٨١ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ ".

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء، ح٢٨٤٨، عن أنس بن مالك أَنَّ نَبِيَّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ الْعِزَّةِ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى، قَدَمَهُ فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ، وَعِزَّتِكَ وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ".

وله شاهد من حديث أبي هريرة مطولاً في نفس الكتاب والباب، ح٢٨٤٦.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية، ح١٨٢٧، عن عن عبد الله بن عمرو قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا".

(٦) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، ح١٠٦٤، عن أبي سعيد الخدري أن النبي قال: "أَلَا تَأْمَنُونِي؟ وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ، يَأْتِينِي خَبَرُ السَّمَاءِ صَبَاحاً وَمَسَاءً"، والحديث طويل فيه قصة، وقد اكتفيت بموضع الشاهد.

أما مذهبه الفقهي، فلا شك أنه من أهل الفقه، ويتضح هذا من خلال استيعاب صحيحه للأحكام الفقهية، وقد ذكره ابن النديم في أخبار فقهاء أصحاب الحديث.[١] وقال ابن حجر[٢]: ثقة حافظ إمام مصنف عالم بالفقه.

وقد نسبه بعضهم لبعض المذاهب، كما فعل ابن أبي يعلى حين ترجم له في طبقات الحنابلة،[٣] وجعله الدهلوي متفرداً لمذهب الشافعي، فقال: وأما مسلم، والعباس الأصَّم جامع مسند الشافعي، والذين ذكرناهم بعده، فهم متفردون لمذهب الشافعي يناضلون دونه.[٤] وكذلك نسبه إلى الشافعية حاجي خليفة،[٥] والقنوجي.[٦]

ويرى ابن تيمية أنه على مذهب أهل الحديث، ليس مقلداً لأحد العلماء، ولا هو من الأئمة المجتهدين على الإطلاق، بل يميل إلى قول أئمة الحديث كالشافعي وأحمد، وغيرهم.[٧]

فالذي يتبين من الكلام السابق أنه لا يصحُّ لنا أن ننسب الإمام مسلماً لأحد المذاهب الأربعة، وقد يميل لأحد المذاهب إذا وافق ما وصل إليه بالاستدلال.

المطلب الخامس: رحلاته في طلب الحديث، وشيوخه وتلاميذه:

لقد جاب الإمام مسلم بلاده خراسان[٨] في طلب الحديث، والسماع من شيوخها، وكان أول سماع له سنة مائتين وثمانية عشرة، أي أنَّه كان وقتها في سنَّ الثانية عشرة، ومن شيوخه الذين سمع منهم بنيسابور، يحيى بن يحيى النيسابوري – وهو أول من سمع منه – ، وسمع

---

(١) الفهرست (٢٨٢/١).

(٢) تقريب التهذيب (ص٩٣٨).

(٣) طبقات الحنابلة (٣٧٧/١).

(٤) الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف (ص٨٦).

(٥) انظر: كشف الظنون (٥٥٥/١).

(٦) الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص١٩٨).

(٧) قاله في مجموع الفتاوى (٣٩/٢٠) مجيباً على سؤال حول مذاهب أصحاب الكتب الستة.

(٨) وهي بلاد واسعة، تشتمل على أمهات من البلاد، منها نيسابور وهراة ومرو.
انظر: معجم البلدان (٣٥٠/٢).

فيها كذلك من إسحاق بن راهويه، وقتيبة بن سعيد، وسمع بالري من محمد بن مهران، وإبراهيم بن موسى الفراء.[١]

وقد سمع الإمام مسلم خلال هذه الرحلات جملةً كبيرةً من مرويات شيوخه، وتخرج بمدرستهم الحديثية، فنضج علمه، وتوسعت مداركه، فاتجه إلى الرحلة الخارجية، وكان ذلك في سن مبكرة، حيث ذهب إلى الحج في سنة عشرين ومائتين وهو أمرد، أي وعمره إذ ذاك أربعة عشر عاماً لأداء فريضة الحج، وللسماع من العلماء القاطنين بها، والوافدين عليها.

وقد سمع بمكة من القعنبي وهو أكبر شيوخه، ومن سعيد بن منصور، وسمع بالمدينة من إسماعيل بن أبي أويس.[٢]

ولعل مسلماً لم يرحل إلا بعد أن اكتملت فنونه، وصلب عوده، ونضج علمه، شيئاً، واستنفذ ما في بلدته وما لدى علمائها، ثم إن الرحلة كانت من لوازم طلب الحديث وسماعه.[٣] فرحل وجمع وصنَّف وأوسع.[٤]

فقد كان الإمام مسلم أحد أعلام أئمة هذا الشأن، وكبار المُبَرَّزين فيه، وأهل الحفظ والإتقان والرَّحالين فى طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان، والمعترف له بالتقدم فيه بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان[٥].

وذكرت كتب التراجم أنه رحل إلى العراق، وزار أهم مراكزها العلمية، فذهب إلى بلخ والبصرة مع أحمد بن سلمة رفيقه في الرحلة[٦]. ورحل إلى الكوفة وسمع فيها من عمر بن حفص بن غياث، ورحل إلى بغداد، وسمع فيها من أحمد بن حنبل،[٧] وقدم بغداد غير مرة، وحدث بها، فروى عنه من أهلها: يحيى بن صاعد، ومحمد بن مخلد، وآخر قدومه بغداد كان

---

(١) انظر: تاريخ دمشق (٨٥/٥٨).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (١٢١/١٥)، والمنتظم، لابن الجوزي (١٧١/١٢)، ومقدمة تحقيق الطبقـــات، لمشهور سلمان (ص٩٦).

(٣) انظر: الإمام مسلم بن الحجاج وصحيحه، لمحمود فاخوري (ص٣٩).

(٤) قاله ابن عساكر في تاريخ دمشق (٨٥/٥٨).

(٥) انظر: تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (٩١/٣).

(٦) انظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي (١٥٦/٢)، في ترجمة أحمد بن سلمة.

(٧) انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي (١٧١/١٢).

في سنة تسع وخمسين ومائتين.[١] ورحل إلى مصر، وسمع بها من عمرو بن سواد وحرملة بن يحيى[٢].

وذكر ابن عساكر في ترجمة مسلم أنه سمع بدمشق من محمد بن خالد السَّكْسَكي، ولم يذكر أنه سمع من غيره،[٣] وتعقبه الذهبي قائلاً: إن صحَّ هذا فيكون قد دخل دمشق مجتازاً، ولم يمكنه المقام، أو مرض بها ولم يتمكن من السماع على شيوخها.[٤]

ولم يقتصر تَطواف مسلم في البلاد على الطلب، بل كان يجلس مع العلماء، ويتذاكر الحديث معهم، فروى ابن عساكر بسنده عن أبي قريش محمد بن جمعة أنه قال: كنا عند أبي زرعة الرازي فجاء مسلم بن الحجاج فسلم عليه وجلس ساعة وتذاكرا.[٥]

وقال مشهور سلمان: ويمكن تقسيم رحلاته إلى قسمين[٦]:

الأول: وتمثله رحلة التحصيل والطلب، التي كان همه فيها منصباً على تحصيل الحديث، والتثبت فيه، والبحث عن أحوال رواته، ومروياتهم، كرحلاته في داخل بلاده، ورحلاته إلى الحجاز والشام ومصر، فلم تذكر المصادر أنه حدث بها، وإنما ذكرت فقط سماعه من علمائها.

الثاني: وتمثله مرحلة العطاء والأستاذية، ويظهر ذلك من خلال مذاكرته العلماء في الأحاديث وعللها، وتحديث الناس، وإسماعهم، ونشر العلم الذي حصّله بينهم.

وروى الإمام مسلم عن شيوخ كثُر غير الذين ذكرتهم، وروى عنه كذلك عددٌ كبير من التلاميذ أشهرهم وأكثرهم ملازمة له مكي بن عبدان، ومنهم: الترمذي، وأبو حاتم الرازي وابنه عبد الرحمن، وأبو بكر بن خزيمة، وغيرهم ممن ذكرهم من ترجموا للإمام مسلم، فانظرهم في مواضع ترجمته المشار إليها سابقاً.

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (١٢٢/١٥).

(٢) انظر: تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (٩١/٣).

(٣) تاريخ دمشق (٨٥/٥٨).

(٤) تاريخ الإسلام (٤٣٢/٦).

(٥) تاريخ دمشق (٩٣/٥٨).

(٦) انظر: مقدمة تحقيق الطبقات (ص١٠١).

المطلب السادس: مصنفاته وآثاره:

يُعدُّ الإمام مسلم من المحدثين الذين صنَّفوا في معظم فنون وعلوم الحديث، وقد نقل لنا العلماء كثيراً من أسماء كتبه، لكن الذي وصل إلينا ما هو إلا جزء يسيرٌ منها، والأكثر مفقود، أما الموجود المطبوع من مصنفاته، فهي:

- الصحيح، وأفضل طبعاته – فيما أعلم – طبعة بيت الأفكار الدولية باعتناء صهيب الكرمي.
- التمييز، والمطبوع منه جزء من الكتاب الأصلي، وطُبع أكثر من مرة، لعلَّ أفضلها الطبعة التي بتحقيق عبد القادر مصطفى المحمدي.
- الطبقات، وحققه الشيخ مشهور حسن في مجلدين، وفيها ترجمة وافية للإمام مسلم، وفوائد مهمة.
- الكنى والأسماء، وحققه عبد الرحيم القشقري في مجلدين.
- المنفردات والوحدان، حققه عبد الغفار البنداري في مجلد واحد.
- رجال عروة بن الزبير وجماعة من التابعين وغيرهم، وحققته سكينة الشهابي.

أما المفقودة، فهي[1]: الإخوة والأخوات، أفراد الشاميين، الأقران، انتخاب مسلم على أبي أحمد الفراء، الانتفاع بأهب السباع، أولاد الصحابة، أوهام المحدثين، التاريخ، تفصيل السنن، الجامع الكبير على الأبواب، ذكر أولاد الحسين، رواة الاعتبار، سؤالاته أحمد بن حنبل، العلل، حديث عمرو بن شعيب، المخضرمون، مسند حديث مالك، المسند الكبير على الرجال، مشايخ الثوري، مشايخ شعبة، مشايخ مالك، ومعرفة رواة الأخبار.

---

(١) وقد ذكرها جميعها مشهور سلمان في مقدمة تحقيقه للطبقات (ص١١٠)، بتفصيل وإسهاب، في مواضع ذكرها والاختلاف في أسمائها إن وُجد، وأقوال العلماء فيها، وغير ذلك من التفاصيل.

المطلب السابع: منزلته بين العلماء وثناؤهم عليه:

أكثر العلماء من الثناء على الإمام مسلم بأبلغ عبارات الثناء، وهو أشهر من أن تُذكر فضائله، جليل القدر،[١] ثقة، من أئمة المحدثين،[٢] أحد أركان الحديث،[٣] وأحد الأئمة الحفاظ وأعلام المحدثين[٤]، الإمام المُبَرز، والمصنف المميز.[٥]

روى ابن خَلِّكان أنه قرأ بخط أبي عمرو المستملي: أملى علينا إسحاق بن منصور سنة إحدى وخمسين ومئتين، مسلم بن الحجاج ينتخب عليه وأنا أستملي فنظر إسحاق بن منصور إلى مسلم فقال: لن يعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين.[٦]

وقال فيه شيخه إسحاق بن راهويه، كلمةً بالفارسية تعني: أي رجل كان هذا؟[٧]، وعدَّه محمد بن بشار أحد حفاظ الدنيا الأربعة، فقال[٨]: حفاظ الدنيا أربعة أبو زرعة بالرَّي ومسلم بن الحجاج بنيسابور وعبد الله بن عبد الرحمن الرازي بسمرقند ومحمد بن إسماعيل ببخارى.

وقال ابن الأخرم[٩]: إنما أخرجت مدينتنا هذه من رجال العلم ثلاثة محمد بن يحيى ومسلم بن الحجاج وإبراهيم بن أبي طالب.

وأجمعوا على جلالته، وإمامته، وعلو مرتبته، وحذقه في هذه الصنعة، وتقدمه فيها، وتضلعه منها، ومن أكبر الدلائل على جلالته، وإمامته، وورعه، وحذقه، وقعوده في علوم الحديث، واضطلاعه منها، وتفننه فيها، كتابه الصحيح الذى لم يوجد في كتاب قبله ولا بعده من حُسن الترتيب، وتلخيص طرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان، والاحتراز من التحويل في

---

(١) قاله الخليلي في المنتخب من كتاب الإرشاد (٨٢٥/٣).
(٢) قاله مسلمة بن قاسم، فيما نقله عنه مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (١٧٠/١١).
(٣) انظر: العبر في تاريخ من غبر، للذهبي (٣٧٥/١).
(٤) انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان (١٩٤/٥).
(٥) قاله ابن عساكر في تاريخ دمشق (٨٥/٥٨).
(٦) وفيات الأعيان (١٩٤/٥).
(٧) انظر: تاريخ بغداد (١٢٣/١٥)، وتهذيب الكمال (٥٠٦/٢٧)، وتاريخ الإسلام (٤٣٢/٦).
(٨) انظر: تاريخ دمشق (٨٩/٥٨).
(٩) انظر: تاريخ دمشق (٩١/٥٨)، وتاريخ الإسلام (٤٣٣/٦).

الأسانيد عند اتفاقها من غير زيادة، وتنبيهه على ما في ألفاظ الرواة من اختلاف في متن أو إسناد ولو في حرف، واعتنائه بالتنبيه على الروايات المصرحة بسماع المدلسين وغير ذلك مما هو معروف في كتابه.[١]

أما كلامهم في معرفته بعلم الجرح والتعديل، فقد ذكره الذهبي في الطبقة الخامسة ممن يعتمد قولهم في الجرح والتعديل،[٢] وعدّه السخاوي ضمن جماعة من المتكلمين في الرجال،[٣] وذكره ابن السيد البَطَلْيوسي مع ابن معين والبخاري فيمن انتقدوا الحديث وحرروه، ونبهوا على ضعفاء المحدثين والمتهمين بالكذب.[٤]

المطلب الثامن: وفاته:

توفي مسلم بن الحجاج عشية يوم الأحد، ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين.[٥] وقال الذهبي: وقبره مشهور بنيسابور ويُزار.[٦]

أما سبب وفاته، فرُوي عن رفيقه أحمد بن سلمة أنه قال: عُقد لأبي الحسين مسلم بن الحجاج مجلس للمذاكرة، فذكر له حديث لم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وأوقد السراج، وقال لمن في الدار لا يدخلن أحد منكم هذا البيت، فقيل له: أهديت لنا سلة فيها تمر، فقال: قدموها إلي، فقدموها إليه، فكان يطلب الحديث ويأخذ تمرة تمرة يمضغها، فأصبح وقد فنى التمر ووجد الحديث، قال محمد بن عبد الله: زادني الثقة من أصحابنا أنه منها مات.[٧]

وقال الحاكم: رأيت من أعقابه من جهة البنات في داره.[٨] وقال في موضع آخر إنَّه لم يعقب ذكراً.[٩]

---

(١) قاله النووي في تهذيب الأسماء واللغات (٢/٩٠).

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٩٣).

(٣) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (ص٣٢٥).

(٤) الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف (ص١٦٣).

(٥) انظر: تاريخ بغداد (١٢٥/١٥)، وتاريخ دمشق (٩٤/٥٨)، والتقييد لمعرفة السنن والأسانيد (٤٤٩/١).

(٦) تاريخ الإسلام (٤٣٧/٦).

(٧) انظر: تاريخ بغداد (١٢٥/١٥)، وتاريخ دمشق (٩٤/٥٨).

(٨) انظر: تاريخ الإسلام (٤٣٤/٦). إكمال تهذيب الكمال (١٦٩/١١) نقلاً عن تاريخ نيسابور.

(٩) معرفة علوم الحديث (ص٥١).

المبحث الثالث

مدخل في علم نقد الرواة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف النقد لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: نشأة علم النقد وتطوره.

المطلب الثالث: حكمه ومشروعيته.

المبحث الثالث

مدخل في علم نقد الرواة

المطلب الأول: تعريف النقد لغةً واصطلاحاً

أولاً: تعريف النقد لغةً:

جاء في لسان الميزان[١]: النَّقد والتَّنقاد تمييز الدراهم، وإخراج الزيف منها، وقد نَقَدها ينقُدها نقداً، ونقدت الدراهم وانتقدتها إذا أخرجت منها الزيف.

ونقد الدرهم أن يكشف عن حاله في جودته أو غير ذلك، وتقول العرب: ما زال فلان ينقد الشيء إذا لم يزل ينظر إليه.[٢]

ثانياً: تعريف النقد اصطلاحاً:

ونقد الرواة هو "أن نميز بين عدول الناقلة والرواة، وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم، وسوء الحفظ والكذب."[٣]

وعلاقة التعريف اللغوي بالاصطلاحي واضحة جداً، فكما أن نقد الدرهم يكشف عن حاله من جودة أو زيف، فإن الناقد للرجال يكشف عن أحوالهم من ضعف، وتوثيق، أو جرح وتعديل، "وهو علم يحدثه الله في القلب، وأشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدراهم، فإنه لا يعرف جودة الدينار والدرهم بلون ولا مس ولا طراوة ولا دنس ولا نقش ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر ولا إلى ضيق أو سعة، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة، فيعرف البهرج والزائف والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به."[٤]

وبما أن نقد الرواة هو ما يُعرف بعلم الجرح والتعديل، وجب لزاماً، أن نُعرج على تعريف كلٍّ من الجرح والتعديل لغةً واصطلاحاً.

---

(١) (٤٢٥/٣).

(٢) مقاييس اللغة (٤٦٧/٥).

(٣) انظر: تقدمة الجرح والتعديل (ص٥).

(٤) قاله الخطيب في: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢٥٥/٢).

تعريف الجرح لغةً واصطلاحاً:

التعريف اللغوي: جَرحه يجرحه جرحاً، أي أثَّر فيه بالسلاح، وجَّرحه أكثر فيه ذلك، والاسم الجُرح بالضم.[١]

التعريف الاصطلاحي: عرَّفه ابن الأثير بقوله[٢]: وصف متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل العمل به.

وعرّفه الدكتور السَّماحي بقوله[٣]: هو الطعن في رواة الحديث بما يسلب عدالتهم أو ضبطهم.

تعريف العدالة لغةً واصطلاحاً:

التعديل لغة: العَدْل: ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور، وعدل الحاكم في الحكم يعدلُ عدلاً، وهو عادلٌ من قوم عُدول.[٤]

التعديل اصطلاحاً: هو وصف متى التحق بالراوي اعتُبر قوله، وأخذ به كما عرفه ابن الأثير.[٥]

وعرفه السَّماحي بقوله[٦]: الحكم على الراوي بأنه عدل ضابط.

وعلم الجرح والتعديل هو ثمرة علم الحديث، والمرقاة الكبيرة منه.[٧]

وعرفه حاجي خليفة بقوله[٨]: هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم، بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ.

المطلب الثاني: نشأة علم النقد وتطوره:

لا بد لكل علم من العلوم من تطور في نشأته حتى يستوي على سوقه، وإذا أردنا البحث عن منشأ علم الجرح والتعديل، ونقد الرواة، فإن الله – عز وجل – قد نبَّه إلى ذلك في قوله

---

(١) انظر: لسان العرب (٤٢٢/٢). ومجمل اللغة (١٨٦/١).

(٢) جامع الأصول (١٢٦/١).

(٣) المنهج الحديث في علوم الحديث (ص٨٢).

(٤) انظر: لسان العرب (٤٣٠/١١).

(٥) جامع الأصول (١٢٦/١).

(٦) المنهج الحديث في علوم الحديث (ص٥٥).

(٧) انظر: معرفة علوم الحديث (ص٥٢).

(٨) كشف الظنون (٥٨٢/١).

تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ"[١]

ومن هنا يتضح أن القرآن الكريم قد أشار بأسلوبه الخاص إلى مرحلة من مراحل النقد، وهو الفحص، وقد استعمل أيضاً الخطوة الثانية، وهي إصدار الحكم.[٢]

ثم كان النبي –صلى الله عليه وسلم– هو من وضع اللبنات الأولى لهذا العلم، فكان يتثبت من صحة بعض الأخبار، ويسأل صحابته –رضي الله عنهم– ومثاله ما رواه أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْصَرَفَ مِنَ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو اليَدَيْنِ: أَقَصُرَتِ الصَّلاَةُ، أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَصَدَقَ ذُو اليَدَيْنِ» فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ.[٣]

وتبع الصحابة –رضي الله عنهم– منهج نبيهم –صلى الله عليه وسلم– في التوثيق والتثبت، فكانوا يراجعونه إذا شكُّوا في شيء، ومثال ذلك: ما جاء عن جابر بن عبد الله في حديث حجة النبي –صلى الله عليه وسلم– والحديث طويل، وموضع الشاهد منه: وَقَدِمَ عَلِيٌّ مِنَ الْيَمَنِ بِبُدْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَوَجَدَ فَاطِمَةَ –رَضِيَ اللهُ عَنْهَا– مِمَّنْ حَلَّ، وَلَبِسَتْ ثِيَابًا صَبِيغًا، وَاكْتَحَلَتْ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي أَمَرَنِي بِهَذَا، قَالَ: فَكَانَ عَلِيٌّ يَقُولُ، بِالْعِرَاقِ: فَذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحَرِّشًا عَلَى فَاطِمَةَ لِلَّذِي صَنَعَتْ، مُسْتَفْتِيًا لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا ذَكَرَتْ عَنْهُ، فَأَخْبَرْتُهُ أَنِّي أَنْكَرْتُ ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: صَدَقَتْ صَدَقَتْ.[٤]

ثم لما مات النبي –صلى الله عليه وسلم– سار خلفاؤه على نهجه في التثبت، حتى إنَّ الذهبي قال في أبي بكر الصديق[٥]: وهو أول من احتاط في قبول الأخبار. ثم جاء بحديث الجدة دليلاً على ذلك، وروى هذا الحديث قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ؛ فقَالَ: جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ تَسْأَلُهُ

---

(١) سورة الحجرات (آية٦).

(٢) انظر: النقد عند المحدثين، نشأته ومنهجه، للدكتور عبد الله حافظ (ص٥٤).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس، ح٧١٤. وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة، باب السهو في الصلاة، ح٥٧٣.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي –صلى الله عليه وسلم–، ح١٤٧.

ولمزيد من الأمثلة والتبيان، انظر: منهج النقد عند المحدثين، للأعظمي (ص٧).

(٥) تذكرة الحفاظ (٩/١).

مِيرَاثَهَا، فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللهِ شَيْءٌ. وَمَا عَلِمْتُ لَكِ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ –صلى الله عليه وسلم– شَيْئاً، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَسَأَلَ النَّاسَ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللهِ –صلى الله عليه وسلم– أَعْطَاهَا السُّدُسَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ ابْنُ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ.(١)

وقد كان عمر – رضي الله عنه – يطلب البينة من الصحابة على ما يرويه مخافة الكذب على رسول الله –صلى الله عليه وسلم– لئلا يجيء بعد الصحابة أحدٌ فيروي عن النبي –صلى الله عليه وسلم– ما لم يقله.(٢) وتبعه علي بن أبي طالب –رضي الله عنه– في استحلاف من يحدث عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– توقياً وحرصاً على حديث رسول الله، فكانا أول من فتشا عن الرجال في الرواية، وبحثا عن النقل في الأخبار ثم تبعهم الناس على ذلك.(٣)

قال ابن حبان(٤): ثم أخذ مسلكهم، واستنَّ بسنتهم، واهتدى بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين. وذكر منهم: سعيد بن المسيب، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وخارجة بن زيد بن ثابت، وغيرهم.

وقد ذكر ابن عدي من استجاز تكذيب من تبين كذبه من الصحابة، والتابعين، وتابعيهم حتى زمانه.(٥)

فهذه لمحة موجزة لنشأة علم النقد، والكلام فيه مبسوط في كتب أخرى، والأمثلة في ذلك كثيرة جداً.

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ، ح١٨٧١ واللفظ له، وأخرجه أبو داود بنحوه، كتاب الفرائـــض، باب في الجدة، ح٢٨٩٤، والترمذي في سننه، كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الجدة، ح٢١٠٠، وابن ماجة في سننه، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة، ح٢٧٢٤.

(٢) انظر: المجروحين (٣٧/١).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر: الكامل (١١٧/١)، وما بعدها.

المطلب الثالث: أهميته ومشروعيته:

إنَّ الناظر والمتأمل في علم الجرح والتعديل، وما يترتب عليه من قبول الروايات أو ردِّها يدرك أهمية هذا العلم، ودوره في حفظ الشريعة من خلال حفظ السنة النبوية التي تعدُّ أحكامها ثاني مصدر للتشريع.

ولما كان أكثر الأحكام لا سبيل إلى معرفته إلا من جهة النقل لزم النظر في حال الناقلين والبحث عن عدالة الراوين، فمن ثبتت عدالته جازت روايته، وإلا عدل عنه والتمس معرفة الحكم من جهة غيره لأن الأخبار حكمها حكم الشهادات في أنها لا تقبل إلا عن الثقات.[١]

وقد نبَّه الإمام مسلم في صحيحه إلى أهمية هذا العلم[٢]: وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث، وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل، أو تحريم، أو أمر، أو نهي، أو ترغيب، أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثما بفعله ذلك، غاشاً لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها ولعلها، أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع.

قال القنوجي[٣]: والكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً ثابت عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم جوز ذلك تورعا وصونا للشريعة لا طعنا في الناس وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة والتثبت في أمر الدين أولى من التثبت في الحقوق والأموال فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك.

فالكلام في الرواة مشروع "احتياطاً للدين، وحفظا للشريعة من تلبيس الملحدين"،[٤] وقد ثبت ذلك عن النبي –صلى الله عليه وسلم– وتبعه على ذلك الصحابة والتابعون وأتباعهم –رضوان الله عليهم أجمعين.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٠٠).

(٢) المقدمة (ص٣١).

(٣) أبجد العلوم (ص٣٥٧).

(٤) الكفاية (ص٣٤).

الفصل الأول

معرفة الإمام مسلم بأحوال الرواة

ويشتمل على ستة مباحث:

المبحث الأول: معرفته بالصحابة.

المبحث الثاني: معرفته بالتابعين والمخضرمين من الرواة.

المبحث الثالث: معرفته بأسماء الرواة، وكناهم، وألقابهم.

المبحث الرابع: معرفته بالوحدان والمنفردين.

المبحث الخامس: معرفته بأوطان الرواة، وأنسابهم.

المبحث السادس: معرفته بأسرة الراوي وقرابته.

الفصل الأول

معرفة الإمام مسلم بأحوال الرواة

لا شك أن إماماً كالإمام مسلم، أجمع العلماء على عظمته وعبقريته في التأليف، كان على درايةٍ فائقة، ومعرفةٍ كبيرة بأحوال الرواة، سواء أحوالهم الزمانية التاريخية كمعرفته بالصحابة، وطبقات الرواة، والإخوة والأخوات، والأبناء والآباء والموالي. أو أحوالهم الاسمية وما يلحق بها من معرفة الكنى، والألقاب، والمتفق والمفترق، أو أحوالهم الأخرى كالمذهبية وغيرها.

وقد ظهرت خبرته ومعرفته واضحةً وجليةً من خلال التجول الماتع في مصنفاته، وسأعرض في هذا الفصل ما تبين لي بالاستقراء من معرفة الإمام مسلم بأحوال الرواة.

المبحث الأول

معرفته بالصحابة

إنَّ للوقوف على معرفة الصحابة أهمية عظيمة نبَّه إليها العلماء، وأفردوا لها نوعاً من أنواع علوم الحديث في كتب المصطلح، وما ذلك إلا لعظيم مكانة هذا العلم.

قال ابن عبد البر[1]: ونحن وإن كان الصحابة –رضي الله عنهم– قد كُفينا البحث عن أحوالهم، لإجماع أهل الحق من المسلمين، وهم أهل السنة والجماعة على أنهم كلهم عدول، فواجب الوقوف على أسمائهم والبحث عن سيرهم وأحوالهم ليهتدى بهديهم، فهم من سلك سبيله، واقتدى به، وأقل ما في ذلك معرفة المرسل من المسند، وهو علم جليل لا يُعذر أحد يُنسب إلى علم الحديث بجهله، ولا خلاف علمته بين العلماء أن الوقوف على معرفة أصحاب رسول الله –صلى الله عليه وسلم– من أوكد علم الخاصة، وأرفع علم أهل الخبر، وبه ساد أهل السير.

معرفته بمن له صحبة:

ومن عناية الإمام مسلم بهذا العلم، ومعرفته به أنه صنف كتاباً خاصاً بطبقات الصحابة والتابعين، وعدَّ فيه كثيراً من الصحابة الذين رووا عن النبي –صلى الله عليه وسلم– في سائر البلدان، وقال مفتتحاً كتابه[2]: ذكر تسمية من رَوَوا عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– من الرجال الذين صحبوه، ومن روَوا عنه ممن رآه ولم يصحبه لصِغر سنٍّ، أو نأي دار. ثم ذكر في كل مدينة من سكن فيها من الصحابة الذين رووا عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–.

كان له أيضاً عناية بالصحابة في كتابه الكنى والأسماء، فأثبت الصحبة في ثنايا تراجمه لمائة وسبعة عشر صحابياً بعبارات متنوعة، وأكثر ما كان يستخدم في ذلك قوله: له صحبة، حيث قالها في مائة وثلاثة وأربعين راوياً.

وقد يقول: شهد بدراً مع النبي –صلى الله عليه وسلم– وقالها في خمسة وعشرين راوياً، منهم كبار الصحابة الذين استفاضت شهرتهم، مثل الخلفاء الأربعة دون عثمان فلم يُشر لصحبته، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن معاذ وأبي بن كعب وغيرهم.

---

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٩/٠١).

(٢) الطبقات (ص١٤١).

ومن الأوصاف التي استعملها أيضاً في إثبات الصحبة قوله: صاحب النبي، أو رسول الله[١] –صلى الله عليه وسلم–، أو كاتبه[٢]، أو مؤذنه[٣]، أو مولاه[٤]، ومن عباراته أيضاً قوله: رأى[٥] أو سمع[٦] النبي، أو رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، أو عن[٧] النبي –صلى الله عليه وسلم–، أي روى عن النبي –صلى الله عليه وسلم.

وقد يجمع بين وصفين، كقوله في كلٍّ من أبي مُوَيْهِبة[٨]، وأبي عَسِيب[٩]: مولى رسول الله، له صحبة، وقوله في أبي محذورة[١٠]: مؤذن رسول الله، له صحبة.

وفي كتابه: رجال عروة بن الزبير، كان ينص أيضاً على صحبة بعضهم خلال ذكره لطبقات أحد الأئمة، فيبدأ بذكر من روى عنه من الصحابة، ومن ذلك قوله[١١]: رجال ابن شهاب الزهري من أصحاب النبي، من رآه وأدركه. وذكر منهم عبد الله بن عمر بن الخطاب، وأنس بن مالك وغيرهم.

---

(١) وقالها في خمسة عشر من أصحاب رسول الله، انظر على سبيل المثال التراجم التالية من الأسماء والكنى: ١٦٧، ٢٤٥، ٧٣٣، ٨٠٤، ١١٥٦، ١١٧٥، ٣٧٩٠، وغيرها.

(٢) قالها في اثنين، وهما زيد بن ثابت، ترجمة رقم(١٢٦٩)، ومعاوية بن أبي سفيان، ترجمة رقم(٢٠١٣).

(٣) قالها أيضاً في اثنين هما: بلال بن رياح، ترجمة رقم(١٧٦٤)، وأبو محذورة سمرة بن مِعْبر، ترجمة رقم (٣٣٣٩).

(٤) وقالها في ستة مواضع من الكنى والأسماء، انظرها: ترجمة رقم ٩٤٦، ١١٣٣، ١١٧٩، ١٧٦٥، ٢٠١٥، ٣٣٤٠.

(٥) وذكرها في ثلاثة مواضع من الكنى والأسماء، انظر: ترجمة رقم ٢٧٥،٢٧١، ٧٩٦.

(٦) وأثبت بها صحبة ستة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، انظر بعضهم في التراجم التالية ترجمة رقم ٤٨٦، ١٠٤٦، ١٥٧٩، ٢٠٢١، ٢٨٨٣.

(٧) وقال ذلك في سبعة نفرٍ، انظر مواضع قوله في الأسماء والكنى: ترجمة رقم ١٥٥٧، ١٦٨٣، ١٧٠٥، ٢٧٥٩، ٢٧٨٥، ٣٤٥٨، ٣٥١٤.

(٨) الكنى والأسماء (٨٢٧/٢).

(٩) المصدر السابق (٦٥٥/١).

(١٠) المصدر نفسه (٨٢٧/٢).

(١١) رجال عروة بن الزبير (ص١٢٨).

معرفته بمن لأبيه صحبة:

ذكر خلال سرده لرجال الزهري الذين روى عنهم، نفراً من أبناء أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من قريش،[١] وعدداً من أبناء أصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – من الأنصار،[٢] ويُفهم منه بلا شك أن لآبائهم صحبة.

وذكر من النفر الأول: عمرو بن شعيب، وسعيد بن المسيب، وأبو عبيدة بن عبد الله بن زَمْعة. ومن الأنصار: أبو أمامة بن سهل بن حنيف، وخارجة بن زيد بن ثابت، وابن أبي نملة الأنصاري وقد روى عن أبيه.[٣]

معرفته بمن لجده صحبة:

سَّمى بعضاً ممن يروى عن أبيه عن جده، وجدُّه له صحبة، وذكر منهم: سالم بن عبد الله ابن عمر بن الخطاب، عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، عبد الرحمن بن أبان بن عثمان، عامر بن عبد الله بن الزبير بن العوام، بلال بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.[٤]

معرفته بمن ليس لأبيه صحبة:

قال أثناء تعداده لرجال الزهري: ومن قريش من ليس لآبائه صحبة، وذكر منهم: عمر بن عبد العزيز بن مروان، ويحيى بن سعيد بن العاص، وعمر بن محمد بن جبير بن مطعم.[٥]

معرفته بمن مات قبل النبي – صلى الله عليه وسلم – من صحابته الذين رووا عنه:

وقد سمَّى الإمام مسلم ستةً من الصحابة قال فيهم[٦]: ممن حُفظ عنه الحديث عن رسول الله وأصحابه ممن هلك قبله. وهم: جعفر بن أبي طالب وابن رواحة وزيد بن ثابت، وقُتل ثلاثتهم يوم مؤتة. وسعيد بن معاذ، وسهيل بن البيضاء، والبيضاء أمه نُسب إليها، وأبو سلمة بن عبد الأسد.

---

(١) رجال عروة بن الزبير (ص١٢٩).

(٢) المصدر نفسه (ص١٣٠).

(٣) أي أنه ممن روى عن أبيه، وأبوه له صحبة.

(٤) رجال عروة بن الزبير (ص١٣٣).

(٥) المصدر نفسه (ص١٣٠).

(٦) الطبقات (ص٢٢٥).

معرفته بالصحابيات من النساء:

وقد عدَّ مسلم في طبقاته أسماء الصحابيات من النساء بعد انتهائه من ذكر الصحابة الرجال، ورتبهم كما رتّب الرجال حسب بلدانهم التي سكنوا فيها.

وبدأ بتسمية النساء اللاتي روين عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– من أهل المدينة، ويتضح أن الإمام مسلماً كان على دراية بأحوالهن، حيث يذكر أثناء التسمية بعض القرابة، ومن الأمثلة على ذلك قوله: فُرَيْعة بنت مالك بن سنان، أخت أبي سعيد الخدري[١]، أُنَيْسة، عمة خبيب بن عبد الرحمن[٢]، أم حُصَين الأحْمَسية، جدة يحيى بن حُصين[٣]، أم حرام بنت ملحان، خالة أنس بن مالك.[٤]

ويذكر الاسم أحياناً إن كانت الصحابية قد اشتُهرت بكنيتها، ومثال ذلك قوله: أم شَريك الأنصارية، واسمها غُزَيلة،[٥] أم سُليم بنت ملحان، واسمها الغُمَيْصاء.[٦]

وقد يذكر الصحابية، ويشكك في سماعها من النبي، كما في أم عبد الله امرأة أبي موسى الأشعري، قال مسلم[٧]: روت عن النبي –صلى الله عليه وسلم– ولم يُذكر أنها سمعت من النبي –صلى الله عليه وسلم.

---

(١) الطبقات (٢١٣).
(٢) المصدر نفسه (ص٢١٤).
(٣) المصدر السابق (ص٢١٩).
(٤) المصدر السابق (ص٢١٢).
(٥) المصدر السابق (ص٢١٣).
(٦) المصدر السابق (ص٢١٢).
(٧) المصدر السابق (ص٢١٩).

المبحث الثاني

معرفته بالتابعين، والمخضرمين من الرواة

أولاً: معرفته بالتابعين:

وهو علم مهم من أنواع علوم الحديث، قال ابن الصلاح[1]: هذا ومعرفة الصحابة أصل أصيل يُرجع إليه في معرفة المسند والمرسل.

ومن معرفته بالتابعين أنه ألفّ كتاب الطبقات، وهو يخص طبقات الصحابة والتابعين كما ذكرت في معرفته بالصحابة، وقال بعد انتهائه من طبقات الصحابة[2]: ذكر تابعي أصحاب رسول الله على طبقاتهم وأزمانهم وبلدانهم، وأول ما نبدأ بذكره منهم من قيل إنه ولد في حياة النبي[3] –صلى الله عليه وسلم– وبعضهم سمّاه النبي باسمه الذي هو اسمه.

فقد رتَّب التابعين حسب بلدانهم التي سكنوا فيها، ثم جعل أهل كل بلد في طبقات، فذكر طبقتين لتابعي أهل المدينة، وثلاث طبقات لكلٍّ من تابعي أهل مكة، وأهل الكوفة، وأهل البصرة، وأهل الشام، وطبقتين لأهل مصر، وطبقة واحدةً لتابعي أهل الطائف، واليمن، وواسط، وناحية الجزيرة، وأهل اليمامة.

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (٣٠٢/١).

(٢) الطبقات (ص٢٢٧).

(٣) عدَّ الإمام مسلم من ولد في حياة النبي –صلى الله عليه وسلم– من أولاد الصحابة من التابعين، وتبعه في ذلك ابن الصلاح في معرفة أنواع علوم الحديث(٣٠٣/١)، وتعقبه البلقيني في محاسن الاصطلاح(٥٠٨/١) بكلام طويل خلص فيه إلى أنهم معدودون في الصحابة، وليس في التابعين.

وقال مشهور سلمان في مقدمة تحقيقه لطبقات مسلم (ص٥٢): لكن الواقف على مقصد مسلم من كتابه، وأنه وضعه خدمة لعلم رواية الحديث يعلم أنَّ التعقب هذا ليس ذا بالٍ، إذ من رأى رسول الله صغيراً ولم يسمع منه شيئاً، ولم يروِ إلا عن صحابة رسول الله، فهو بهذا الاعتبار من التابعين.

وقد قال ابن حجر في عائذ الله بن عبد الله أبو إدريس الخولاني في الفتح (٨٢/١): صحابي، وهو من حيث الرواية تابعي كبير.

وأبو إدريس ذكره ابن الصلاح في التابعين، وكذلك مسلم ذكره في الطبقة الأولى من التابعين من أهل الشام، وتعقبهم البلقيني فعدّه في الصحابة، وكأن ابن حجر في قوله هذا يجمع بين الرأيين، والله أعلم.

وقد نقل المصنفون أقوال مسلم واعتمدوها في بيان طبقات التابعين، كالخطيب[١]، والنووي[٢]، والمزي[٣]، ومغلطاي[٤]، وابن حجر[٥]، والسخاوي[٦]، وغيرهم.

ثانياً: معرفته بالمخضرمين:

ومن عنايته بالمخضرمين أنَّه صنف كتاباً يخصُّهم، لكنه في عداد كتب مسلم المفقودة، وقد ذكره العلماء في مصنفاتهم[٧]، ونقل منه الحاكم في معرفة علوم الحديث، وتبعه من ألَّف بعده في المصطلح.

فقد عرَّف الإمام مسلم المخضرم من الرواة فيما قرأه الحاكم بخطه، ونقله عنه بأنَّه[٨]: من أدرك الجاهلية، ولم يلقَ النبي –صلى الله عليه وسلم– ولكنه صحب الصحابة بعد النبي – صلى الله عليه وسلم– .

وبلغ ما عدَّه مسلم من المخضرمين عشرين رجلاً كما نقل الحاكم، وهم[٩]: سعد بن إياس الشيباني، وسويد بن غفلة الكندي، وشريح بن هانئ الحارثي، ويسير بن عمرو، ويقال أسير بن عمرو، وعمرو بن ميمون الأودي، والأسود بن يزيد النخعي، والأسود بن هلال المحاربي، والمعرور بن سويد، وعبد خير بن يزيد الخيواني، وشُبَيْل بن عوف الأحمسي، و مسعود بن حراش، ومالك بن عمير، وأبو عثمان النهدي، وأبو رجاء العطاردي واسمه عمران بن تميم،

---

(١) انظر المواضع التالية في موضح أوهام الجمع والتفريق: (١٤٨/١)، (٣٤٢/١)،

(٢) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٨٤/٢).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٦٩/١٩)،

(٤) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٢٣٢/١)، (٢٤٣/١)، (٩١/٢)، وغيرها من المواضع.

(٥) انظر: الإصابة (٣٢٣/١)، (٢٤٣/٤)، (٤٧/٥)، وغيرها، ونقل عنه أيضاً في التهذيب.

(٦) انظر: التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (١٧٦/١)، (٢٢١/١)، (٢٤٧/١)، (٤٤١/١)، وغيرها من المواضع.

(٧) انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم، للنووي (١٠/١)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي (١٧٢/١٢)، وهدية العارفين، للبغدادي (٤٣٢/٢)، والحطة في ذكر الصحاح الستة، للقنوجي (ص٢٤٨).

(٨) معرفة علوم الحديث (ص٤٤).

(٩) المصدر نفسه، وانظر: معرفة أنواع علوم الحديث (٣٠٤/١)، ولم يذكر العشرين رجلاً، واستدرك عليه البلقيني في محاسن الاصطلاح (٥١٣) فأتمهم عشرين نقلاً عن الحاكم. وأتمهم كذلك العراقي في التقييد والإيضاح (٣٢٤/١)، وزاد عليهم عشرين نفساً.

وغنيم بن قيس، وأبو رافع الصائغ، وربيعة بن زرارة، وخالد بن عمير العدوي، وثمامة بن حزن القشيري، وجبير بن نفير الحضرمي.

ويرى مسلم أنه لا يُشترط في المُخضرم أن يُسلم في حياة النبي –صلى الله عليه وسلم–، بل لو أدرك النبي –صلى الله عليه وسلم– والجاهلية، لكنه أسلم بعد وفاته يُعدُّ من المخضرمين، والدليل على ذلك أنه عدَّ جُبَير بن نُفير في المخضرمين، وجُبير أسلم في خلافة الصديق.(١)

ويرى كذلك أن إدراك الجاهلية يعني أن يدرك قومه على الكفر قبل فتح مكة، فإنه لما فُتحت مكة بادر الناس إلى الإسلام، وزالت مظاهر الجاهلية، وليس زمن الجاهلية ما كان قبل بعثة النبي –صلى الله عليه وسلم– ، ويدل على ذلك أنَّ مسلماً ذكر في المخضرمين أُسَيْر بن عمرو، وقد وُلد بعد البعثة، وكان قد مضى من عمره أقل من عشر سنين لما مات النبي –صلى الله عليه وسلم–، فأدرك بعضاً من زمن الجاهلية في قومه.(٢)

---

(١) انظر: التقييد والإيضاح (٣٢٣/١)، والشذا الفياح (٥٢٧/٢).

ولم يُصرِّح مسلم بذلك، لكن العراقي تساءل في وجوب إسلام الرجل زمن النبي –صلى الله عليه وسلم– حتى يُسمى مخضرماً، فرأى أنه لا يجب ذلك، واستدل على ذلك بفعل مسلم، وقد استدللت بذلك على رأي مسلم مسلم، والرأي يؤخذ من الفعل حتى لو لم يصرح الفاعل بذلك، والله أعلم.

(٢) انظر: التقييد والإيضاح (٣٢٤/١).

والأمر فيه كسابقه لم يصرح به مسلم، وإنما استُدل على ذلك من فعله، وقد ردَّ العراقي قول النووي في شرحه على مقدمة صحيح مسلم، حين قال: "وهذا أبو عثمان النهدي، وأبو رافع الصائغ، وهما ممن أدرك الجاهلية وصحبا أصحاب رسول الله ونقلا عنهم الأخبار..." ففسَّر النووي ذلك في شرحه (١٣٨/١) قائلاً: أما قوله: أدرك الجاهلية فمعناه كانا رجلين قبل بعثة رسول الله، والجاهلية ما قبل بعثة رسول الله.

فتعقبه العراقي ورأى أنَّ المقصود من إدراك الجاهلية إدراك زمنها قبل فتح مكة، وليس قبل البعثة، مستدلاً بفعل مسلم.

وقال مثله الأبناسي في الشذا الفياح (٥٢٨/٢).

المبحث الثالث

معرفته بأسماء الرواة وكناهم وألقابهم

وهذه من العلوم المهمة التي لا يجب أن تخفى على المشتغلين بعلم الحديث، قال محمد أبو زهو[1]: قد يكون للراوي اسم وكنية، أو اسم ولقب، وربما اشتهر باسمه دون كنيته أو العكس، أو اشتهر بلقبه دون اسمه أو العكس، وقد عني الحفاظ ببيان هذا النوع عناية تامة، فتكلموا على كل صنف، ودونوا ذلك في مؤلفات خاصة، وفائدة التنبيه على أن الراوي، اشتهر باسم كذا وكنيته كذا، أو العكس أو اشتهر بلقب كذا، واسمه كذا أو العكس، ألا يظن من لا معرفة له بذلك، أنهما شخصان وربما ذكر الراوي بهما معا في الإسناد، فيظن من لا يقف على حقيقة الأمر، أنهما رجلان، وقد يجره ذلك إلى تضعيف الثقة، وتوثيق الضعيف وفي هذا من الخطر ما فيه.

أولاً: معرفته بالأسماء والكنى:

والمراد بهذا العلم بيان أسماء ذوي الكنى، وكنى ذوي الأسماء، "وهذا فن مطلوب لم يزل أهل العلم بالحديث يُعنَون به، ويتحفظونه، ويتطارحونه." [2] "وفائدة ضبطه الأمن من ظنِّ تعدد الراوي الواحد المكنى في موضع، والمسمى في موضع آخر." [3]

وقد كان للإمام مسلم نصيب في خدمة هذا العلم فصنّف فيه كتاباً مستقلاً، وسمه بـ (الكنى والأسماء). ذكر فيه الكنى لما يقرب من أربعة آلاف من الرجال. وبين أيضاً في كتابه الطبقات كثيراً من أسماء المشتهرين بكناهم، وكنى المشتهرين بأسمائهم، ولم يخْلُ كتابه المنفردات والوحدان من معرفته بهذا العلم أيضاً، ويتبين لنا طول باع الإمام مسلم في هذا العلم بما يلي:

معرفته بالرواة المختلف في تسميتهم:

قد يذكر الاختلاف أحياناً، ثم يذكر الراجح عنده، ومثاله: زيد بن يُثَيع، وقال شعبة: زيد ابن أثيل، والأول أحفظ.[4]

---

(١) الحديث والمحدثون (ص٤٦٨).

(٢) قاله ابن الصلاح في معرفة أنواع علوم الحديث (٣٣٠/١).

(٣) قاله السخاوي في فتح المغيث (٢١١/٤).

(٤) المنفردات والوحدان (ص١٣٧).

ومنه أيضاً قوله[١]: غزية بن الحارث، لم يرو عنه إلا عبد الله بن الحارث مولى أم سلمة هكذا في رواية عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن خصيفة. وأما سعيد ابن سلمة بن أبي الحسام فقال عن يزيد بن خصيفة عن عبد الله بن رافع عن غزية بن الحارث، والأول أحفظهما عندنا.

وقد يذكر الاختلاف في اسم الراوي دون أن يبين الراجح عنده، وقد يُصَّرح بعدم معرفته بأصوب الأقوال، كما قال في أبي العُشَرَاء: أبو العُشَرَاء الدارمي، واختلفوا في اسم أبو العشراء، فقال بعضهم: اسمه سَيَّار بن بَرْز، وقال بعضهم: ابن بَلْز، وقد قيل أيضاً: اسمه أسامة بن مالك بن قِهْطِم، والله أعلم.[٢]

وكقوله[٣]: عبد الرحمن بن هضَّاض، كذلك قال حماد بن سلمة، وقال بعضهم: عبد الرحمن بن الهضْهَاض، وقال جبير بن واقد: عن أبي الزبير عن عبد الرحمن بن الهضاب بن أخي أبي هريرة، وقال ابن جريج عن أبي الزبير عن عبد الرحمن بن صامت ابن عم أبي هريرة، والله أعلم أيهم الحافظ للصواب.

ومن الأمثلة أيضاً قوله: صَعْصعة بن زيد قاله شعبة والثوري، وقال اسرائيل: صعصعة ابن يزيد، وقال شريك: صعصعة بن معاوية.[٤] ومثله أيضاً: سعد بن سِنان الكِندي، في رواية الليث، وقال عمرو بن الحارث: عن يزيد عن سنان بن سعد، وقال ابن إسحاق: سنان بن سعيد.[٥]

بيَّن من عُرف بأكثر من كنية:

وذكر عدداً منهم في كتابه الكنى، ويذكر الرجل أحياناً في موضع واحد مع الإشارة لكنيتيه،

ومثال ذلك قوله: أبو محمد حمران بن عبد العزيز، ويقال أبو عبد الله ويقال أبو الحكم.[٦]

وقال في الطبقات: أُسيد بن حُضَير، ويكنى أبا عتيق، وقد قيل أيضاً أبو يحيى[٧].

---

(١) المنفردات والوحدان (ص٥٨).

(٢) الطبقات (ص١٨٧).

(٣) المنفردات والوحدان (ص١٢١).

(٤) المصدر نفسه (ص١٣٣).

(٥) المصدر السابق (ص٢٠٧).

(٦) الكنى والأسماء (٢/٧٣٠).

(٧) الطبقات (ص١٤٦).

وقد يذكر صاحب الكنية في موضعين، ويقدم الكنية التي اشتهر بها على الأخرى[١]، ومن الأمثلة على ذلك قوله:

أبو إسحاق قبيصة بن ذؤيب الخزاعي، ويقال له أبو سعيد[٢]، ثم ذكره في موضع آخر قدَّم فيه الكنية الثانية فقال: أبو سعيد قبيصة بن ذؤيب، ويقال أبو إسحاق.[٣] وأبو القاسم الضحاك بن مزاحم، ويقال أبو محمد،[٤] ثم قال أبو محمد الضحاك بن مزاحم، ويقال أبو القاسم.[٥]

تسميته لمن اشتهر بكنيته، ومن أمثلة ذلك:

أبو ذر الغفاري، واسمه جندب بن جنادة، وقيل بُرَيْر،[٦] وأبو أيوب الأنصاري واسمه خالد ابن زيد بن كُلَيب،[٧] وأبو عيَّاش الزُّرقي، واسمه عبيد بن زيد ويقال أيضاً زيد بن صامت،[٨] وأبو واقد الليثي واسمه الحارث بن عوف[٩].

ذكره الكنية لمن اشتهر باسمه، ومن أمثلة ذلك:

سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، يُكْنى أبا الأعور،[١٠] وصهيب بن سنان يكنى أبا يحيى،[١١] والمِسور بن مخرمة، يكنى أبا عبد الرحمن[١٢].

---

(١) ذكر منهجه في ذلك محقق كتاب الكنى في مقدمة تحقيقه (٢٣/١).
(٢) الكنى والأسماء (٣٤/١).
(٣) المصدر نفسه (٣٥٤/١).
(٤) المصدر السابق (٦٨٧/٢).
(٥) المصدر السابق (٧٢٤/٢).
(٦) الطبقات (ص١٤٥).
(٧) المصدر نفسه (ص١٤٦).
(٨) المصدر السابق (ص١٤٩).
(٩) المصدر السابق (ص١٥٠).
(١٠) الطبقات (ص١٤٤).
(١١) المصدر نفسه (ص١٤٥).
(١٢) المصدر السابق (ص١٥٥).

معرفته بمن وافقت كنيته اسم أبيه، وممن ذكرهم:

نَاجية بن خُفَاف العَنَزي، أبو خُفاف[١]، وحَنش بن المعتمر أبو المعتمر[٢]، وبيان بن بِشر، أبو بشر الأحمسي،[٣] وسُليم بن عامر، أبو عامر،[٤] والقاسم بن عبد الرحمن، أبو عبدالرحمن مولى بني يزيد.[٥]

معرفته بمن وافقت كنيتها كنية زوجها من الصحابة:

وذكر منهم: أم حُميد امرأة أبي حُمَيْد الساعدي،[٦] وأم ليلى امرأة أبي ليلى الأنصاري،[٧] وأم الدَّرداء زوجة أبي الدرداء[٨]، وأم ذر امرأة أبي ذر.[٩]

معرفته بمن سمَّاه، أو كنَّاه النبي – صلى الله عليه وسلم –:

ومن لطيف معرفة الإمام مسلم بالأسماء معرفته بمن سماه النبي –صلى الله عليه وسلم، وذكر منهم: بشير بن الخَصَاصية السدوسي، واسمه زَحْم بن معبد، فسماه النبي بشيراً،[١٠] وأبو أمامة بن سهل بن حُنَيْف، سماه النبي أسعد،[١١]، ويوسف بن عبد الله بن سلام، سماه النبي يوسف،[١٢]، وعبد الرحمن بن أبي سُبْرة، كان اسمه في الجاهلية عزيز فسماه النبي عبد الرحمن.[١٣]، إبراهيم بن صالح بن عبد الله، واسم صالح الذي نعرف: نعيم بن النَّحَّام، سماه النبي –صلى الله عليه وسلم– صالحاً.[١٤] وممن كنَّاه النبي –صلى الله عليه وسلم– هانئ

---

(١) الطبقات (ص٣٠٣).
(٢) المصدر نفسه (ص٣٠٠).
(٣) المصدر السابق (ص٣٢٨).
(٤) المصدر السابق (ص٣٦٨).
(٥) المصدر السابق (ص٣٧٠).
(٦) المصدر السابق (٢١٤).
(٧) المصدر السابق (ص٢١٩).
(٨) المصدر السابق (ص٢٢٣).
(٩) المنفردات والوحدان (ص٢١٧).
(١٠) الطبقات (ص١٨٤).
(١١) الطبقات (ص٢٢٧).
(١٢) المصدر نفسه (ص٢٢٨).
(١٣) المنفردات والوحدان (ص٢٣).
(١٤) المصدر نفسه (ص٢٠٧).

بن يزيد، قال مسلم: وهانئ كان يكنى في الجاهلية أبا الحكم، فكناه النبي بأكبر ولده، أبا شريح.[١]

ثانياً: معرفته بالألقاب:

وهو بلا شك علم لا تخفى أهميته على الدارسين، ولا يسلم الجاهل به من الوقوع في الخطأ، قال ابن الصلاح[٢]: ومن لا يعرفها يوشك أن يظنها أسامي، وأن يجعل من ذكر باسمه في موضع وبلقبه في موضع شخصين.

ومن الألقاب ما لا يجوز التعريف به وهو ما يكرهه الملَّقب، ومنها ما يجوز التعريف به وهو ما لا يكرهه الملقب، وقد كان عند الإمام مسلم دراية بألقاب الرواة ظهرت في مصنفاته، فهو يذكرها أثناء تسمية الراوي، ومن الأمثلة التي ذكرها على الألقاب:

الهُلْب أبو قبيصة بن الهلب، واسمه يزيد بن قُنافة والهُلب لقب.[٣] والحَكم بن عمرو الغفاري، يقال له الحكم الأقرع،[٤] وعبد الله بن الحارث بن نوفل، لقبه بَبَّة،[٥] ومُرَّة بن شَراحيل، وهو مرة الطَيِّب[٦]، وعمرو بن عطية التيمي، يقال له المُسبِّح.[٧]

---

(١) المنفردات والوحدان (ص٢٥).

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث (٣٣٨/١).

(٣) الطبقات (ص١٧٨).

ولُقب بذلك لأنه وفد إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– وهو أقرع، فمسح النبي –صلى الله عليه وسلم– على رأسه فنبت شعره.

انظر: الطبقات الكبرى (٣٢/٦)، والإصابة في تمييز الصحابة (٤٣٢/٦).

(٤) الطبقات (ص١٨٣).

(٥) المصدر نفسه (ص٢٧١).

(٦) المصدر السابق (ص١٥٠).

ولقب بالطيب لكثرة عبادته، كما قال ابن حبان في الثقات (٤٤٦/٥).

(٧) الطبقات (ص٣٠٥).

المبحث الرابع

معرفته بالوحدان والمنفردين

ومعرفة الوحدان تعني معرفة من لم يروِ عنه إلا راوٍ واحد، وفائدته معرفة المجهول إن لم يكن صحابياً[١]، وقد صنَّف الإمام مسلم في هذا الفن كتاب (المنفردات والوحدان)، فذكر جماعة من الرواة ممن لم يروِ عنهم إلا راوٍ واحد، فبدأ بالرجال من الصحابة ثم الصحابيات ثم التابعين، ثم ذكر جماعة من الرواة المشهورين تفرد كل واحد منهم بالرواية عن مجموعة من الرواة وسردهم.

ومن الأمثلة على معرفته بالوحدان، قوله:

عبد الله بن عدي بن الحمراء الزهري، لم يروِ عنه إلا أبو سلمة بن عبد الرحمن،[٢] وكعب ابن عياض، لم يرو عنه إلا جبير بن نفير الحضرمي،[٣] وقدامة بن عبد الله الكِلابي، لم يرو عنه إلا أيمن بن نابل،[٤] وغيرهم كثير ممن ذكرهم في كتابه.

ومن النساء الصحابيات اللاتي لم يرو عنهن إلا الآحاد من التابعين، أم علاء الأنصارية، لم يرو عنها إلا خارجة بن زيد بن ثابت،[٥] والصُّمَيْتة امرأة من بني ليث، لم يرو عنها إلا عبيدالله بن عبد الله بن عمر،[٦] وأنيسة عمة خبيب بن عبد الرحمن، لم يرو عنها إلا خبيب بن عبد الرحمن.

ومن أمثلة ما ذكره من الرواة الذين تفردوا بالرواية عن جماعة:

محمد بن سيرين، وسرد من تفرد عنهم، ومنهم: أبو مريم الحنفي، إياس بن ضُبَيح، وسفيان ابن يزيد الأودي، وأبو الدَّيلم، محمد بن الديلم، وأخوه يحيى بن سيرين، والهذيل بن عبد الرحمن وهو ابن حفصة بنت سيرين.[٧] والأخيران من قرابته فلا غرابة في أن يتفرد عنهم.

---

(١) انظر: تدريب الراوي شرح تقريب النواوي (٢/٧٣٩).
(٢) المنفردات والوحدان (ص٥٤).
(٣) المصدر نفسه (ص٦٤).
(٤) المصدر السابق (ص٨٦).
(٥) المصدر السابق (ص٨٩).
(٦) المصدر السابق (ص٩١).
(٧) المصدر السابق (ص١٠٧).

وسليمان بن مهران الأعمش، ومن الذين تفرد بالرواية عنهم: عبد الرحمن بن أبي زياد الكوفي، ويعقوب بن عمر، والحكم بن الوليد، ومحمد بن زيد القرشي، وغيرهم.[١]

ومن منهجه أن يذكر أحياناً عدد الأحاديث التي تفرد بها الراوي، كما فعل في الرواة الذين تفرد شعبة بالرواية عنهم،[٢] وهم كُثُر، ومثاله قول مسلم: وعبد الرحمن بن العداء، قال شعبة: حدثني بواسط حديثاً،[٣] وسليمان العطار بصري حديثين،[٤] وعتَّاب مولى بني هرمز واسطي ثلاثة أحاديث[٥].

وقد يذكر أحد الرواة الذين لم يرو عنه إلا راوٍ واحد، ويُعقب بذكر قول آخر يخالف قوله بذكر أكثر من راوٍ قد روى عن هذا الشخص، ودونك الأمثلة حتى يتَّضح الأمر:

– قال مسلم[٦]: سلمة بن صخر[٧]، لم يرو عنه إلا سليمان بن يسار، غير أن يحيى بن أبي كثير قال عن أبي سلمة ومحمد بن عبد الرحمن أن سلمان بن صخر ظاهر من امرأته.[٨]

---

(١) المنفردات والوحدان (ص١٥٠).
(٢) المصدر نفسه (ص٢٣٢).
(٣) المصدر السابق (ص٢٣٣).
(٤) المصدر السابق (ص٢٣٤).
(٥) المصدر السابق (ص٢٣٦).
(٦) المصدر السابق (ص٦٢).
(٧) سلمة بن صخر بن سلمان الأنصاري الخزرجي البياضي، ويقال له: سلمان، وسلمة أصح، وهو صحابي ظاهر من امرأته، وقال البغوي: لا أعلم له حديثاً مسنداً غيره.
انظر: تقريب التهذيب (ص٤٠٠)، وتهذيب التهذيب (٧٣/٢).
(٨) أخرجه الترمذي (ح١٢٠٠) من طريق يحيى بن أبي كثير قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ ثَوْبَانَ، أَنَّ سَلْمَانَ بْنَ صَخْرٍ الأَنْصَارِيَّ، أَحَدَ بَنِي بَيَاضَةَ جَعَلَ امْرَأَتَهُ عَلَيْهِ كَظَهْرِ أُمِّهِ حَتَّى يَمْضِيَ رمضان فَلَمَّا مَضَى نِصْفٌ مِنْ رَمَضَانَ وَقَعَ عَلَيْهَا لَيْلاً، فَأَتَى رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ له فقال له رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَعْتِقْ رَقَبَةً، قَالَ: لاَ أَجِدُهَا، قَالَ: فَصُمْ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، قَالَ: لاَ أَسْتَطيع قَالَ: أَطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا، قَالَ:لاَ أَجِدُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِفَرْوَةَ بْنِ عَمْرٍو: أَعْطِهِ ذَلِكَ العَرق وَهُوَ مِكْتَلٌ يَأْخُذُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا، أَوْ سِتَّةَ عَشَرَ صَاعًا إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكيناً.
وأخرجه الترمذي كذلك (ح٣٢٩٩)، وأبو داود (٢٢١٣)، وابن ماجه (ح٢٠٦٢)، ثلاثتهم من طريق سليمان بن يسار عن سلمة بن صخر بنحوه، وقال الترمذي: حديث حسن.

أي أنه روى عن ابن صخر غير سليمان، أبو سلمة بن عبد الرحمن، ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان.[١]

– ومثاله أيضاً قول مسلم[٢]: عطية القُرظي[٣]، لم يرو عنه إلا عبد الملك بن عمير، غير أن ابن عيينة روى عن بن أبي نجيح عن مجاهد: رأيت رجلاً في مسجد الكوفة يقول: كنت يوم حكم سعد في بني قريظة. [٤] قال سفيان يرون أنه يريد حديث عطية القرظي والله أعلم.

أي أن عبد الملك بن عمير لم يتفرد عن عطية، بل روى عنه أيضاً مجاهد كما قال سفيان بن عيينة.

---

(١) وذكر ابن حجر خمسة نفرٍ رووا عنه، وهم سعيد بن المسيب، وسماك بن عبد الرحمن غير الثلاثة المذكورين.

انظر: تهذيب التهذيب (٢/٧٣).

(٢) المنفردات والوحدان (ص٧٣).

(٣) صحابي صغير له حديث رواه الأربعة، وهو هذا الحديث، وروى عنه عبد الملك بن عمير، ومجاهد بن جبر، وكثير بن السَّائب. انظر: تقريب التهذيب (ص٦٨١)، وتهذيب التهذيب (٣/١١٦).

(٤) والحديث أخرجه النسائي (ح٣٤٣٠) عن عبد الملك بن عمير عن عطية القُرَظي أنه قال: "كُنْتُ يَوْمَ حُكْمِ سَعْدٍ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ غُلَامًا، فَشَكُّوا فِيَّ، فَلَمْ يَجِدُونِي أَنْبَتُّ، فَاسْتُبْقِيتُ، فَهَا أَنَا ذَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ"، وأبو داود (٤٤٠٤)، والترمذي (ح١٥٨٤)، وابن ماجه (٢٥٤١)، ثلاثتهم من طريق عبد الملك بن عمير، والنسائي في السنن الكبرى (ح٨٥٦٥) من طريق ابن جريج عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد، كلاهما (عبد الملك ومجاهد) عن عطية بنحوه.

المبحث الخامس

معرفته بأوطان الرواة وأنسابهم

أولا: معرفته بأوطانهم:

وهو علم مهم، كان آخر ما ذكره ابن الصلاح من أنواع علوم الحديث، والأصل أن العرب تنتسب إلى قبائلها، فلما جاء الإسلام وسكنوا القرى والمدن، أضاعوا أنسابهم وانتسبوا إلى الأوطان،[١] وتترتب على معرفة هذا العلم فوائد مهمة، منها معرفة شيخ الراوي، فربما اشتبه بغيره، فإذا عرفنا بلدَه تعين بلدِيُّه غالباً[٢]، ومنها أنه يتبين بمعرفتها الراوي المدلس، وما في السند من إرسال خفي.[٣]

أما معرفة الإمام مسلم بأوطان الرواة فإنها تجلَّت في كتابه الطبقات، حيث أنه رتَّب الرواة فيه حسب بلدانهم التي سكنوها واستقروا بها، سواء الصحابة منهم أو التابعين، وهذا يدل دلالة عظيمة على درايته بهذا الفن، خاصة إنه ذكر فيه ألفين ومائتين وستة وأربعين راوياً من الصحابة والتابعين، "فكاد أن يستوعب كلَّ من له رواية في الصدر الأول"[٤].

فذكر الصحابة من أهل المدينة، ثم مكة، فالطائف، فالكوفة، فالبصرة، فالشام، فمصر، فاليمن، فالرقة، فاليمامة، ثم من سكن بلدانا شتى وأهل البوادي.

وقد انفرد الإمام مسلم بذكر النساء الصحابيات حسب بلدانهنَّ، فسمى النساء من أهل المدينة، ثم مكة، فالكوفة فالبصرة فالشام.

وأتبع ذلك بذكر التابعين، فجمع في ترتيبهم بين أزمانهم وبلدانهم، فرتَّب أهل كل بلد على طبقات ذكرتها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص٤٠٤).

(٢) انظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (٦٧٦/٢).

(٣) انظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، لمحمد أبو شهبة (ص٦٩٤).

(٤) علم طبقات المحدثين(ص٩)، وهو بحث للدكتور نافذ حماد.

قال مشهور سلمان مبيناً أهمية هذا الترتيب عند الإمام مسلم، وغرضه من ذلك[١]: عنصر المكان هو المحور الأوحد الذي تدخل في بناء الطبقات من أولها إلى آخرها، وذلك لأن غرض الإمام مسلم من كتابه هذا الوقوف بطالب العلم على منابع الحديث من مراكزه المتفرقة على رقعة العالم الإسلامي بحدوده المترامية، وذلك لحصر المصادر الأولى، وعلى وجه الخصوص الصحابة والتابعون، لأن مدار الإسناد عليهم وعلى حصول اللقيا بينهم، وهي قائمة على التواجد في البلد الواحد.

وظهرت معرفته ببلدان الرواة في مصنفاته الأخرى، فكان يُعرف أحياناً بموطن الراوي أثناء ذكره، مثل قوله: يحيى بن أبي كثير، كان يسكن اليمامة، وأصله بصري.[٢] ومغيرة بن مسلم الأزرقي كوفي،[٣] ومسلم بن عبد الله، أبو النصر شامي. [٤]

وقد لا يقف على بلد الراوي، ومثاله: فضيل بن رشيد لا يوقف على بلده[٥]، وحاضر بن المهاجر أبو عيسى الباهلي لا يوقف على بلاده.[٦] وقد يشك فيقول: أبو العنبس عن أبي الشعثاء كأنه بصري[٧]، وأبو الضحاك عن أبي هريرة كأنه مدني[٨].

ثانياً: معرفته بالأنساب:

"ومعرفة الأب الذي ينتسب إليه الراوي ضرورية لتمييزه عن غيره، إلا أن بعض الرواة قد يُنسب إلى غير أبيه، فالحاجة لمعرفة هؤلاء حاقة، وتسمية آبائهم هامة جداً، لدفع التعدد عند تسميتهم إلى آبائهم."[٩]

---

(١) مقدمة تحقيقه لكتاب الطبقات (ص٣٨).
(٢) المنفردات والوحدان (ص١٥٨).
(٣) المصدر نفسه (ص٢٣٦).
(٤) المصدر السابق (ص٢٣٧).
(٥) المصدر السابق (ص٢٣٧).
(٦) المصدر السابق (ص٢٣٩).
(٧) المصدر السابق (ص٢٣٩).
(٨) المصدر السابق (ص٢٣٩).
(٩) منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر (ص١٧٢).

وقد بيَّن الإمام مسلم بعض من نُسبوا لغير آبائهم، فذكرهم مبيناً نسبتهم، وهذا ما تبين لي باستقراء كتبه:

أولاً: معرفته بمن نُسب إلى أمه، وهم:

أميمة ابنة رقيقة، أمها تنسب إليها، وهي أميمة بنت عبد بن بجاد التيمية، تيم قريش[١]، عبد الله بن مالك بن بُحينة، وبحينة هي أمه،[٢] وبشير بن الخَصاصية السدوسي، والخصاصية هي أمه، وهو زَحم بن مَعبد سماه النبي –صلى الله عليه وسلم– بشيراً،[٣] وشُرَحبيل بن حسَنة، وحسنة أمه نُسب إليها، وهو شُرحبيل بن عبد الله بن المطاع،[٤] وسُهيل بن البيضاء، البيضاء هي أمه نسب إليها، وهو سهيل بن دَعْد،[٥] وسعيد بن مَرْجانة مولى الحسن بن علي، ومرجانة أمه نُسب إليها فيما بلغنا. [٦]

ثانياً: معرفته بمن نُسب إلى رجل غير أبيه:

قال مسلم[٧]: والمِقْداد بن عمرو الكِنْدي، وهو المقداد بن الأسود، إنما نُسب إلى الأسود ابن عبد يغوث، لأنه كان قد تبناه.

---

(١) المنفردات والوحدان (ص٩٢).
(٢) الطبقات (ص١٥٣).
(٣) المصدر نفسه (ص١٨٤).
(٤) المصدر السابق (ص١٩٠).
(٥) المصدر السابق (ص٢٢٥).
(٦) المصدر السابق (ص٢٥٤).
(٧) المصدر السابق (ص١٤٥).

المبحث السادس

معرفته بأسرة الراوي وقرابته

إن الناظر في مصنفات الإمام مسلم خاصة كتابه الطبقات، يدرك أنَّه كان على دراية واسعة بصلة القرابة بين الرواة، فيعرف الإخوة والأخوات، والأبناء والآباء، والجد والجدة، والعم والعمة، والخال والخالة، والإخوة من جهة الأم، وغير ذلك.

أولاً: معرفته بالإخوة والأخوات:

وهو علم لطيف، يجب الاهتمام به للدارسين حتى لا يُظن بمن ليس بأخ أخاً إذا اشتركا في اسم الأب، وقد أفرده الإمام مسلم بالتصنيف لأهميته، لكن كتابه في عداد الكتب المفقودة، وقد ذكره حاجي خليفة، وسماه: الأخوة[١].

واعتنى أيضاً في كتابه الطبقات بهذا العلم، فبين كثيراً من الأخوة، ومن أمثلة ذلك:

أمثلة للاثنين من الإخوة، وهي كثيرة أذكر منها: حنظلة بن الربيع كاتب النبي –صلى الله عليه وسلم– ، وأخوه رباح بن الربيع،[٢] وزيد بن ثابت الأنصاري، وأخوه يزيد بن ثابت،[٣] وسهل بن حُنيف، وأخوه عثمان بن حنيف.[٤]

أمثلة للإخوة الثلاثة، ومنها: عبد الرحمن بن كعب بن مالك، وعبيد الله بن كعب بن مالك، ومعبد بن كعب بن مالك.[٥] وأيضاً: موسى بن يسار، وأخوه إسحاق بن يسار، وأخوهما عبدالرحمن بن يسار.[٦]

---

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١٣٨٧/٢).
(٢) الطبقات (ص١٥٠).
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر السابق (ص١٧٢).
(٥) المصدر السابق (ص٢٣٨).
(٦) المصدر السابق (٢٥٨).

أمثلة للإخوة الأربعة، ومنها: صفوان بن يعلى بن أمية، وحُيَي بن يعلى، وعكرمة بن يعلى، وأبو حبيب بن يعلى.[١] ومنها: يزيد بن البراء بن عازب، والربيع بن البراء، وعبيد بن البراء، ولوط بن البراء.[٢]

أمثلة للإخوة الخمسة، ومنها: إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وعبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة، وإسماعيل بن عبد الله بن أبي طلحة، ويعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة، وعمرو بن عبد الله بن أبي طلحة.[٣]

أمثلة للإخوة الستة، ومنها: عبد الرحمن بن أبي بكرة، وعبد العزيز بن أبي بكرة، وعبيد الله بن أبي بكرة، ومسلم بن أبي بكرة، وعبد الله بن أبي بكرة، ورَوَّاد بن أبي بكرة.[٤]

ومما جاء في المنفردات والوحدان في هذا الفن، قوله في ذكر من تفرد عمرو بن دينار بالرواية عنهم: عطاء بن حنين، ومحمد بن حنين مولى آل عباس، وليس بأخي عطاء.[٥]

فينبه الإمام مسلم في هذا المثال طالب الحديث أن عطاء ومحمد ليسا بأخوين، حتى لا يلتبس عليه الأمر، وهذا من دقيق معرفته وعنايته.

ومن معرفته بالإخوة غير الأشقاء، قوله: وأبو بكر بن أبي زهير هو أخو عبد الله الجدلي لأمه واسم أبي عبد الله الجدلي عبد بن عبد[٦].

ثانياً: معرفته بالأبناء والآباء:

ومن الأمثلة على ذلك، قوله: السائب بن خلاد الأنصاري، وابنه خلاد بن السائب.[٧] وأبو عمرة أبو عبد الرحمن بن عمرة.[٨] حجاج الأسلمي وهو والد حجاج بن الحجاج.[١] وحِماس

---

(١) الطبقات (ص٢٦٩).
(٢) المصدر نفسه (ص٣١٤).
(٣) المصدر السابق (ص٢٦٢).
(٤) المصدر السابق (ص٣٣٩).
(٥) المنفردات والوحدان (ص١١٧).
(٦) المصدر نفسه (ص٣٤).
(٧) الطبقات (ص١٥٣).
(٨) المصدر نفسه (ص١٥٤).

أبو أبي عمرو بن حِماس.[٢] وأبو مروان الأسلمي والد عطاء بن أبي مروان.[٣] وعبد الرحمن والد إسماعيل السُّدي.[٤] وغير ذلك كثير، وإنما أردت ضرب الأمثلة فقط.

ثالثاً: معرفته بالجد والجدة، والعم والعمة، والخال والخالة، وأبناء العم:

أمثلة الجد والجدة: عمرو بن عوف بن مِلحة المزني، وهو جد كثير بن عبد الله المزني.[٥] وشَيبان أبو يحيى، وهو جد أبي هُبيرة يحيى بن عباد.[٦] ومعاوية بن حَيْدة القشيري، جد بَهْز بن حكيم.[٧]

أم مَعْقل الأسدية، وهي جدة يوسف بن عبد الله بن سلام.[٨] وكَبْشة جدة عبد الرحمن بن أبي عمرة.[٩] وقَيْلة ويقال العَنْبرية، وهي جدة عبد الله بن حسان.[١٠]

أمثلة العم والعمة: أبو عامر الأشعري، واسمه عُبيد بن وهب، وهو عم أبي موسى الأشعري.[١١] وقيس بن عبد عم الشعبي.[١٢] وسُلَيم بن هرمز، وهو عم عبد الله بن مسلم بن هُرمز.[١٣] وعثمان بن جِحاش، ابن أخي سَمُرة بن جُندب.[١٤] وصعصعة بن معاوية عم الأحنف بن قيس.[١٥]

---

(١) الطبقات (ص١٥٦).
(٢) المصدر نفسه (ص٢٣٣).
(٣) المصدر السابق (ص٢٣٣).
(٤) المصدر السابق (ص٣١٦).
(٥) المصدر السابق (ص١٦٠).
(٦) المصدر السابق (ص١٧٦).
(٧) المصدر السابق (ص١٨٤).
(٨) المصدر السابق (ص٢١٤).
(٩) المصدر السابق (ص٢١٥).
(١٠) المصدر السابق (ص٢٢١).
(١١) المصدر السابق (ص٢٠٢).
(١٢) المصدر السابق (ص٢٨٩).
(١٣) المصدر السابق (ص٢٧٤).
(١٤) المصدر السابق (ص٣٤٩).
(١٥) المنفردات والوحدان (ص١٠٦).

أُنَيْسة عمة خُبَيب بن عبد الرحمن.[١] وعبد الرحمن بن السائب الهلالي، ابن أخي ميمونة زوج النبي –صلى الله عليه وسلم–.[٢]

أمثلة الخال والخالة: أبو بُردة بن نِيار، واسمه هانئ بن نيار، وهو خال البراء بن عازب.[٣] وعبد الله بن الحارث ابن أخت ابن سيرين. [٤] وعبد الرحمن بن أبي حبيب خال وائل بن داود.[٥]

أم حرام بنت ملحان خالة أنس بن مالك.[٦]

أمثلة أبناء العم: عِياض بن صِيْري الكلبي، ابن عم أسامة بن زيد.[٧] وعبد الرحمن بن صامت ابن عم أبي هريرة.[٨]

---

(١) الطبقات (ص٢١٤).
(٢) المصدر نفسه (ص٣٧٤).
(٣) المصدر السابق (ص١٤٩).
(٤) المصدر السابق (ص٣٤١).
(٥) المصدر السابق (ص٣٥٠).
(٦) المصدر السابق (ص٢١٢).
(٧) المصدر السابق (ص٢٢١).
(٨) المصدر السابق (ص٢٤٨).

الفصل الثاني

معرفة الإمام مسلم بأحوال الرواة المتعلقة بالتعديل

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: تراجم الرواة الذين عدلهم مسلم، ومقارنة حكمه فيهم بأحكام النقاد، وبيان الراجح من أقوالهم.

المبحث الثاني: منهج الإمام مسلم في تعديل الرواة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: خصائص منهج الإمام مسلم في التعديل.

المطلب الثاني: مراتب ألفاظ التعديل عند الإمام مسلم، وموازنتها بمراتب ألفاظ الأئمة.

المبحث الأول

تراجم الرواة الذين عدّلهم مسلم، ومقارنة حكمه فيهم بأحكام النقاد، وبيان الراجح من أقوالهم

تنوعت عبارات الإمام مسلم في تعديله للرجال، وتباينت درجاتها ومراتبها، فنراه تارة يطلق القول بالتوثيق وأحياناً يكرره، وقد يوثق الراوي توثيقاً نسبياً، أو يذكره في الثقات من أصحاب أحد الأئمة، أو ينقل توثيق غيره من النقاد، كما أنه بالغ في الثناء على عددٍ من أئمة الحديث.

وقد بلغ عدد الرواة الذين وقفت على أقوالٍ للإمام مسلم في توثيقهم ستة وسبعين راوياً، بعضهم من أئمة أهل الحديث الذين استفاضت شهرتهم، واتُّفِق على إمامتهم، بل هم ممن تُعتمد أقوالهم في الجرح والتعديل، كالبخاري، والشافعي، ومالك، وأحمد.

وسأدرس في هذا المبحث أحوال الرواة الذين وثقهم مسلم، مقارنةً أقواله بأقوال النقاد، أما الأئمة الذين لا حاجة لدراسة أحوالهم فسيأتي ذكرهم في ختام المبحث مع ذكر أقوال مسلم فيهم.

وإليك دراسة أحوال الرواة حسب ترتيب أسمائهم هجائياً:

(١)أحمد بن الأزهر بن مَنِيْع أبو الأزهر العبْدي النيسابوري، روى له النسائي وابن ماجه، (ت٢٦٣هـ):

قول مسلم: قال مكي بن عبدان: سألت مسلم بن الحجاج عن أبي الأزهر فقال: اكتب عنه[١].

قال الحاكم أبو عبدالله معقباً، وهو راوي الحكاية عن مسلم: وهذا رَسْم مسلم في الثقات[٢].

أقوال النقاد: وافق محمد بن يحيى الذهلي مسلماً –وهو من أقرانه– بالأمر بالكتابة عنه، فقد روى الخطيب بسنده إلى محمد بن عبد الله النيسابوري أنه قال: قرأت بخط أبي عمرو المستملي: سألت محمد بن يحيى، عن أبي الأزهر أحمد بن الأزهر، فقال: أبو الأزهر من أهل الصدق والأمانة نرى أن يُكْتب عنه، قالها مرتين.[٣]

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (٧٠/٥)، وتاريخ دمشق (٢٩/٧١).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٢٥٨/١)، ولم يذكر الخطيب ولا ابن عساكر تعقيب الحاكم.

(٣) تاريخ بغداد (٧٠/٥).

وقال الحاكم ابن البيع[١]: هو بإجماعهم ثقة، ونقل ابن عساكر عن ابن شاهين أنه قال: ثقة نبيل[٢]، وقال النسائي[٣]، والدارقطني[٤]، والبرقاني[٥]: لا بأس به، وقال أبو حاتم[٦]، وصالح جزرة[٧]: صدوق، وقال أحمد بن سيَّار[٨]: كتب (عن)[٩]الناس، حسن الحديث،[١٠] وقال إبراهيم[١١] بن أبي طالب[١٢]: رحم الله أبا الأزهر كان من أحسن مشايخنا حديثاً، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ[١٣].

وقال ابن الشَّرْقي[١٤]: قيل لي وأنا أكتب الحديث في بلدي: لم لا ترحل إلى العراق؟ فقلت: وما أصنع بالعراق وعندنا من (بنادرة)[١٥] الحديث ثلاثة: محمد بن يحيى الذهلي، وأبو الأزهر أحمد ابن الأزهر، وأحمد بن يوسف السلمي، فاستغنينا بهم عن أهل العراق[١].

---

(١) المستدرك على الصحيحين (١٣٨/٣)، بعد روايته للحديث الذي رواه أبو الأزهر في فضائل علي ونقموه عليه، وسيأتي تفصيل ذلك في الترجمة.

(٢) تاريخ دمشق، (٣١/٧١)، نقلاً عن الأفراد لابن شاهين، ولم أجده في المطبوع منه.

(٣) تسمية مشايخ النسائي، من زيادات الشريف حاتم العوني في الملحق الأول للكتاب، (ص٧٩).

(٤) سؤالات السلمي للدارقطني (ص٨٨).

(٥) انظر: إكمال تهذيب الكمال (١٧/١).

(٦) الجرح والتعديل (٤١/٢).

(٧) انظر: تاريخ دمشق (٣١/٧١).

(٨) أحمد بن سيَّار بن أيوب أبو الحسن الفقيه إمام أهل الحديث في مَرْو (ت٢٦٨هـ).
انظر ترجمته في: تاريخ بغداد للخطيب (٣٠٦/٥). وتاريخ دمشق لابن عساكر (٣١/٧١).

(٩) هكذا في المطبوع من تاريخ دمشق، والصواب: (عنه) كما هو واضح من السياق وكما وردت في الإكمال لمغلطاي (١٧/١)، والله أعلم.

(١٠) انظر: تاريخ دمشق (٣١/٧١).

(١١) إبراهيم بن أبي طالب محمد بن نوح أبو إسحاق النيسابوري من أئمة المحدثين بنيسابور في زمانه (ت٢٩٥هـ). انظر ترجمته في تاريخ الإسلام، للذهبي (١٩٠/٦)، وطبقات الحفاظ، للسيوطي (ص٢٨٣).

(١٢) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٢٥٨/١).

(١٣) (٤٣/٨).

(١٤) أحمد بن محمد بن الحسن، أبو حامد ابن الشَّرقي حافظ خراسان، وهو تلميذ مسلم (ت٣٢٥هـ).
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٣٧/١٥)، والوافي بالوفيات، للصفدي (٢٤٨/٧).

(١٥) وهي لفظة أعجمية، وتعني في هذا السياق المكثر من الحديث وحافظه الذي يفرقه على غيره.
انظر: معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح (ص٣٤١)، والمنهل الروي، لابن جماعة (ص١٢٠)، وتدريب الراوي، للسيوطي (٧٨٥/٢)، وذكره ثلاثتهم في معرض الحديث عن معرفة ألقاب المحدثين. =

وقد كف بصره لما كبر، فربما لقن، ونقل ابن منده عن بعض أصحاب ابن خزيمة: أنه –يعني ابن خزيمة– كان يكتب في كتابه: حدثنا أبو الأزهر من أصله، وحدثنا أبو الأزهر تلقيناً، وذلك أنه قد كان كبر فربما يلقن ما يخشى عليه[٢]. وقال أبو أحمد الحاكم[٣]: ما حدث من أصل كتابه فهو أصح.

وقال الحاكم أبو عبد الله فيما نقله عنه مغلطاي –بتصرف– : وهو محدث عصره، ولعل متوهماً يتوهم أن أبا الأزهر فيه لين لقول أبي بكر بن إسحاق: حدثنا أبو الأزهر، وكتبته من كتابه، وليس كما يتوهم، لأن أبا الأزهر كف بصره وكان لا يحفظ حديثه، فربما قرئ عليه في الوقت بعد الوقت فنقل ابن إسحاق سماعه منه لهذه العلة[٤].

ولعل ابن حجر أنزله عن مرتبة الثقة لهذا السبب، فقال فيه[٥]: صدوق كان يحفظ ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه.

أما الذهبي فقد اعتمد قول أبي حاتم وصالح جزرة بأنه صدوق[٦]، لكنه وثقه في مواضع أخرى من كتبه، فأطلق القول بتوثيقه في موضع[٧]، وقال في السير[٨]: الإمام الحافظ الثبت محدث خراسان في زمانه، وقال في موضع آخر من السير[٩]: وهو ثقة بلا تردد.

= وقال السمعاني في الأنساب (٤٠١/١): "هذه النسبة إلى من يكون مكثراً من شيء يشتري منه من هو أسفل منه أو أخف حالاً وأقل مالاً منه ثم يبيع ما يشتري منه من غيره".

(١) تاريخ بغداد (٧٠/٥).

(٢) فتح الباب في الكنى والألقاب (ص٩٢).

(٣) انظر: تاريخ دمشق (٣١/٧١).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (١٥/١).

(٥) تقريب التهذيب (ص٨٥).

(٦) الكاشف (١٨٩/١)، ولعله ذكر ذلك رداً على ابن عدي الذي قال عنه في الكامل (٣١٨/١): شبيه بصورة أهل الصدق عند الناس، فقد نقل الذهبي قوله في الميزان(٨٢/١)، ثم قال معقباً: بل هو كما قال أبو حاتم صدوق، فتوثيق الذهبي له في مواضع أخرى يدل على أنه يراه ثقة، والله أعلم.

(٧) تذكرة الحفاظ (٩٧/٢).

(٨) (٣٦٣/١٢).

(٩) (٣٦٤/١٢).

وقد نقموا عليه حديثاً[١] رواه عن عبد الرزاق عن معمر في فضائل علي لكنه توبع عليه، وبرأه الأئمة من عهدته، فقال ابن معين لمّا علم أن أبا الأزهر هو من حدث به عن عبد الرزاق: "أما إنك لست بكذاب، والذنب لغيرك في هذا الحديث"[٢]

ونقل الذهبي عن الحاكم قوله: "حدث به أبو الأزهر ببغداد في حياة أحمد وابن المديني وابن معين، فأنكره من أنكره حتى تبين للجماعة أن أبا الازهر بريء الساحة منه، فإن محله محل الصادقين"[٣] وبين ابن الشرقي منشأ الخلل في رواية الحديث فقال: "هذا حديث باطل، والسبب فيه أنَّ معمراً كان له ابن أخ رافضي، وكان معمر يمكنه من كتبه، فأدخل عليه هذا الحديث، وكان معمر رجلاً مهيباً لا يقدر عليه أحد في السؤال والمراجعة، فسمعه عبد الرزاق في كتاب ابن أخي معمر"[٤] وقال الخطيب معقباً[٥]: "وقد رواه محمد بن حمدون النيسابوري عن محمد بن علي بن سفيان النجار عن عبد الرزاق فبرئ أبو الأزهر من عهدته إذ قد توبع على روايته"

وبذلك يكون أبو الأزهر قد سلِم من هذا الجرح وبرئ منه، وما ذكره ابن حبان من خطئه يرده قول ابن الشَّرْقي[٦]: وأبو الأزهر هذا كتب الحديث فأكثر، ومن أكثر الحديث لا بد أن يقع في حديثه الواحد والاثنان والعشرة مما ينكر.

---

(١) والحديث رواه أبو الأزهر عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال: نظر النبي –صلى الله عليه وسلم إلى علي –رضي الله عنه– وقال: "أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة ومن أحبك فقد أحبني، وحبيبي حبيب الله، وعدوك عدوي، وعدوي عدو الله، والويل لمن أبغضك من بعدي".
والحديث موضوع كما تبين من أقوال العلماء فيه، أخرجه الخطيب في تاريخه (٦٨/٥)، وابن عدي في الكامل (٣١٨/١)، والذهبي في السير (٣٦٦/١٢).
وأخرجه الحاكم في مستدركه (١٣٨/٣) وخالف العلماء في حكمه على الحديث وقال: صحيح على شرطهما، وقال الذهبي في تلخيصه للمستدرك معقباً على تصحيح الحاكم للحديث: "هذا وإن كان رواته ثقات فإنه منكر ليس ببعيد من الوضع".

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٦٩/٥).

(٣) سير أعلام النبلاء (٣٦٦/١٢).

(٤) نقله عنه الخطيب في تاريخه (٦٩/٥)، والذهبي في السير (٣٦٧/١٢)، وعقب قائلاً: "ولتشيع عبد الرزاق سُرّ بالحديث وكتبه وما راجع معمراً فيه، لكنه ما جسر أن يحدث به لمثل أحمد وابن معين وعلي، بل ولا خرجه في تصانيفه، وحدّث به وهو خائف يترقب".

(٥) تاريخ بغداد (٦٩/٥).

(٦) انظر: تاريخ دمشق (٢٩/٧١).

أما قول مسلمة بأنه مجهول[١]، فترجمة أبي الأزهر ورواية الأئمة عنه وتعديلهم له ترده، ولعله لا يعرفه ولذلك جهَّله، وقد ردَّ عليه ابن القطان فقال بعد أن ذكر جماعة ممن رووا عنه: والأمر فيه ليس كما قال مسلمة بن قاسم في كتابه حين قال إنه مجهول.

والخلاصة أنه إلى الثقة أقرب، وقد كف بصره في كِبَره وربما لُقِّن، فصار كتابه أثبت من حفظه، والله أعلم.

(٢)أحمد بن حفص بن عبد الله، أبو علي السُّلَمي النيسابوري، روى له البخاري وأبو داود والنسائي، (ت٢٥٨هـ).

قول مسلم: عن أبي حاتم السلمي قال: سألت مسلم بن الحجاج عن الكتابة عن أحمد بن حفص فقال: نعم[٢]. قال الحاكم[٣]: هذا رسم مسلم في الثقات الأثبات (الآدب)[٤] في الكتابة عنهم. ونقل ابن حجر عن مسَدَّد بن قَطَن أنه قال[٥]: ما رأيت أحداً أتم صلاة منه، وأمر مسلم بالكتابة عنه.

أقوال النقاد: وثقه مسلمة بن قاسم[٦]، والنسائي[٧]، وقال النسائي مرة[٨]: لا بأس به نيسابوري صدوق، وزاد في موضع[٩]: قليل الحديث، ورماه بالإرجاء في موضع آخر[١٠].

قال الذهبي[١١]: ثقة مشهور كبير القدر، وقال ابن حجر[١٢]: صدوق.

---

(١) انظر: إكمال تهذيب الكمال (١٧/١).
(٢) المصدر نفسه (٣٧/١).
(٣) المصدر السابق، نقلاً عن تاريخ نيسابور للحاكم.
(٤) الغالب أنه تصحيف، والصواب (الإذن).
(٥) تهذيب التهذيب (٢٠/١).
(٦) المصدر نفسه (ص٣٧).
(٧) انظر: الإكمال (٣٧/١)، وتهذيب التهذيب (٢٥/١)، وعزا مغلطاي وعنه ابن حجر قول النسائي لكتابه تسمية الشيوخ ولم أجده فيه.
(٨) تسمية مشايخ النسائي (ص٥٧).
(٩) تهذيب التهذيب (٢٠/١).
(١٠) السنن الكبرى (٣٣٠/٣).
(١١) تاريخ الإسلام، (٢٤/٦).
(١٢) تقريب التهذيب (ص٨٨).

وخلاصة القول فيه أنه ثقة، ولعل ابن حجر أنزله لمرتبة الصدوق لإنزال النسائي له في أحد قوليه عن مرتبة الثقة[١]، والله أعلم.

(٣)أحمد بن يوسف بن خالد أبو الحسن الأزدي النيسابوري، المعروف بحمدان، روى له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة، (ت٢٦٤هـ).

قول مسلم: قال مكي بن عبدان: سألت مسلم بن الحجاج عن أحمد بن يوسف السلمي؟ فقال: ثقة، وأمرني بالكتابة عنه[٢].

واعتمد الذهبي توثيق مسلم له، فقال مرة[٣]: وثقه مسلم. وقال في موضع[٤]: قال مسلم: ثقة.

أقوال النقاد: وثقه الدارقطني[٥]، والخليلي[٦]، وزاد الخليلي مأمون، وقال النسائي[٧] ومسلمة[٨]: لا بأس به، وقال النسائي مرة[٩]: نيسابوري صالح.

قال ابن البيع[١٠]: أحد أئمة الحديث، كبير الرحلة واسع الفهم، مقبول عند الأئمة في أقطار الأرض، وقال ابن عساكر[١١]: أحد الثقات الأثبات، وقال ابن حجر[١٢]: حافظ ثقة.

والخلاصة أنه إمام حافظ ثقة.

---

(١) وغالب من قال فيهم النسائي "لا بأس به" هم ثقات مطلقاً، بل قال في مجموعة منهم "ثقة". قاله قاسم سعد في كتابه: منهج الإمام النسائي في الجرح والتعديل (١٠٠٨/١)، وأصل الكتاب رسالة علمية قدمت لنيل درجة الدكتوراة.

(٢) انظر: بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم (١٢٦٥/٣).

(٣) تذهيب تهذيب الكمال (٢١٥/١).

(٤) سير أعلام النبلاء (٣٨٦/١٢).

(٥) انظر: تاريخ دمشق (١٠٩/٦).

(٦) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٨١٢/٢).

طبع بهذا العنوان، والصواب أنَّ المطبوع منتخب من كتاب الإرشاد، وقد انتخبه أبو طاهر السِّلفي(ت٥٧٦هـ) كما جاء في سماعات الكتاب، وقد أشار إلى ذلك الشريف العوني في كتابه: العنوان الصحيح للكتاب(ص٧٤).

(٧) تسمية مشايخ النسائي (ص٥٨).

(٨) انظر: إكمال تهذيب الكمال (١٥٥/١). نقلاً عن كتاب الصلة لمسلمة.

(٩) انظر: إكمال تهذيب الكمال (١٥٥/١)، وعزاه لتسمية مشايخ النسائي، والمذكور في تسمية المشايخ هو قوله السابق بتوثيقه.

(١٠) انظر: بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم (١٢٦٢/٣).

(١١) تاريخ دمشق (١٠٦/٦).

(١٢) تقريب التهذيب (ص١٠٢).

والرواة الثلاثة السابقون – أبو الأزهر، وأحمد بن حفص، وحمدان – من شيوخ مسلم الذين عرفهم وخَبِر أحوالهم، فهو أعلم بهم من غيره.

(٤)إسحاق بن منصور بن بَهْرام الكَوْسَج أبو يعقوب التميمي المَرْوزي، روى له الجماعة ما عدا أبو داود، (ت٢٥١هـ).

قول مسلم: عن أبي حاتم السلمي أنه سأل مسلم بن الحجاج عن إسحاق بن منصور، فقال: ثقة مأمون[١]. وفي رواية[٢]: ثقة مأمون، أحد الأئمة من أصحاب الحديث.
وقال أيضاً: لم أر أحداً أصلح كتاباً من إسحاق بن منصور[٣].
أقوال النقاد: وثقه النسائي[٤]، ومسلمة بن قاسم[٥]، وعثمان بن أبي شيبة[٦]، وزاد الأخير: صدوق وغيره أثبت منه، وكرر النسائي لفظ التوثيق في رواية فقال[٧]: ثقة ثقة، وقال مرة[٨]: ثقة ثبت، قال أبو حاتم[٩]: صدوق.
وقال الحاكم[١٠]: هو أحد الأئمة من أصحاب الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات[١١]، وقال ابن حجر[١٢]: ثقة ثبت.
والخلاصة أنه ثقة ثبت، وإنزال أبي حاتم له إلى مرتبة الصدوق محمول على تشدده، والله أعلم.

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (٣٨٥/٧).
(٢) انظر: تهذيب الكمال (٤٧٦/٢).
وعبارة (أحد الأئمة من أصحاب الحديث) الأرجح أن مسلماً لم يقُلها، ولم يضِفها لمسلم إلا المزي ولعله وَهِم في ذلك، وإنما هي من قول الحاكم، نقلها عنه تلميذه البيهقي بعد نقله لرواية السلمي عن مسلم، واكتفى الخطـيب في تاريخه (٣٨٥/٧)، وابن عساكر في تاريخه (٢٨٣/٨)، وابن العديم في بغية الطلب (١٥١٣/٣)، بقـــول مسلم: ثقة مأمون.
(٣) الأنساب (١٠٨/٥).
(٤) انظر: تاريخ بغداد (٣٨٥/٧).
(٥) انظر: إكمال تهذيب الكمال (١١٢/٢).
(٦) انظر: تاريخ أسماء الثقات (ص٣٥)
(٧) انظر: بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم (١٥١٣/٣).
(٨) انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٨٣/٨).
(٩) الجرح والتعديل، (٢٣٤/٢).
(١٠) انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٨٣/٨).
(١١) (١١٨/٨).
(١٢) تقريب التهذيب (ص١٣٢).

(٥)إسماعيل بن سالم، أبو يحيى الأسدي الكوفي نزيل بغداد، روى له مسلم وأبو داود والنسائي.

قول مسلم: قال ابن حجر: قال عبد الله عن أبيه: فراس أقدم موتاً من إسماعيل، وإسماعيل أوثق منه، فراس فيه شيء من ضعف، وإسماعيل أحسن منه استقامة، وأقدم سماعاً، سمع من سعيد بن جبير، وكذا قال مسلم عن أحمد. [١]

أقوال النقاد: اتفق الأئمة على توثيقه، فقال ابن سعد[٢]: كان ثقة ثبتاً، وقال ابن معين[٣]: ثقة حجة، وفي رواية[٤]: ثقة، أوثق من أساطين[٥] مسجد الجامع، وقال أحمد[٦]: ثقة ثقة، وقال أبوداود: سألت أحمد عنه فقال: بخٍ، قال: سمعته يقول: صالح الحديث[٧].

وأطلق القول بتوثيقه ابن معين في رواية[٨]، وأبو حاتم[٩]، وأبو زرعة[١٠]، وأحمد[١١]، والنسائي[١٢]، والدارقطني[١٣]، وابن خراش[١٤]، وقال الفسوي[١٥]: لا بأس به، كوفي ثقة، ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال[١٦]: مستقيم الحديث.

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (١٥٣/١).
وأورده الخطيب في تاريخه (١٧٥/٧)، بدون زيادة قول مسلم، وأصله في علل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (٣١٨/١).
(٢) الطبقات الكبرى (٣٢١/٧).
(٣) انظر: تاريخ بغداد (١٧٦/٧)، فيما رواه عنه ابن أبي مريم.
(٤) انظر: الجرح والتعديل (١٧٢/٢)، فيما رواه عنه ابن أبي خيثمة.
(٥) العلماء المُبَرّزين.
(٦) انظر: تاريخ بغداد (١٧٥/٧)، فيما نقله عنه ابنه عبد الله.
(٧) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود (ص١٨٢).
(٨) تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز (٩٦/١).
(٩) انظر: تهذيب التهذيب (١٥٣/١).
(١٠) الجرح والتعديل (١٧٢/٢)
(١١) انظر: الجرح والتعديل (١٧٢/٢)
(١٢) انظر: تهذيب الكمال (١٠١/٣).
(١٣) سؤالات البرقاني للدارقطني (١٤/١).
(١٤) انظر: تاريخ بغداد (١٧٧/٧).
(١٥) هكذا في تهذيب التهذيب (١٥٣/١)، وفي المعرفة والتاريخ (٩٦/٣)، اكتفي الفسوي بقوله (كوفي ثقة).
(١٦) الجرح والتعديل (١٧٢/٢).

وقال أبو بكر المروذي: قلت لأحمد بن حنبل: كيف كان إسماعيل بن سالم؟ قال: ليس به بأس، قلت: إنه حكى عن أبي عوانة، عن إسماعيل بن سالم أنه سمع زبيدا يقول: (كان في قصة معاوية)[١] قال: ومن سمع هذا من أبي عوانة؟ ثم قال: قد كانت عنده أحاديث الشيعة، وقد نظر له شعبة في كتبه.[٢]

وأنزله ابن عدي عن مرتبة الثقات، فقال[٣]: ولإسماعيل بن سالم أحاديث، يحدث عنه قوم ثقات، وأرجو أنه لا بأس به.

وقد أورد الذهبي إسماعيل في الميزان معللاً إيراده بذكر ابن عدي له، فقال[٤]: وثقه جماعة، ولم أسق ذكره إلا تبعا لابن عدي، فإنه أورد ذكره، وما زاد على أن قال: أرجو أنه لا بأس به.

وقال ابن حجر معقباً[٥]: ولعله أراد أن ينقل ما تقدم أنه قيل لأحمد عنه ما يشير به إلى التشيع، لكنه لم يفصح به.

وانفرد ابن حزم بتضعيفه فقال[٦]: ليس بالقوي.

والخلاصة أن إسماعيل ثقة ثبت كما خلص إلى ذلك ابن حجر[٧]، ولا يلتفت إلى قول ابن حزم، مقابل ما تواتر من توثيق الأئمة له، والله أعلم.

---

(١) في تهذيب الكمال: (وذكر قصة لمعاوية).
(٢) انظر: تاريخ بغداد (١٧٦/٧)، وذكرها المزي في تهذيب الكمال (١٠٠/٣).
(٣) الكامل (٤٦٤/١).
(٤) ميزان الاعتدال (٢٣٢/١).
(٥) تهذيب التهذيب (١٥٣/١).
(٦) نقله ابن حجر في فصل التجريد الذي ألحقه بلسان الميزان (٢٦٠/٩).
(٧) تقريب التهذيب (ص١٣٩).

(٦)الأسود بن عامر أبو عبد الرحمن الشامي، الملقب بشاذان، روى له الجماعة، (ت٢٠٨هـ).

قول مسلم: ذكره في الطبقة الثالثة من أصحاب شعبة الغرباء[١] الثقات.[٢]

أقوال النقاد: وثقه ابن المديني[٣]، وأحمد[٤]، والذهبي[٥]، وابن حجر[٦]، وقال ابن معين[٧]: لا بأس به، وقال أبو حاتم[٨]: صدوق صالح، وقال ابن سعد[٩]: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات.[١٠]

والخلاصة أنه ثقة، والله أعلم.

(٧)أشعث بن عبد الملك الحُمْراني، أبو هانئ البصري، روى له الأربعة، (ت١٤٢أو ١٤٦هـ).

قول مسلم: قال مسلم[١١]: إذا وازنت بين الأقران كابن عون، وأيوب السَّختِيَاني، مع عوف بن أبي جَميلة، وأشعث الحُمْراني، وهما صاحبا الحسن، وابن سيرين، كما أن ابن عون، وأيوب

---

(١) وكلمة (الغرباء) ليس لها علاقة بالنقد، وإنما يقصد بها مسلم الغرباء عن البصرة، الذين رووا عن شعبة من غير أهلها، وقد ميزهم بذلك عن أصحاب شعبة البصريين.

انظر: معرفة أصحاب شعبة بن الحجاج، لمحمد بن تركي التركي (ص٧).

(٢) وينبغي التنبيه أنَّ مسلماً ذكر في نهاية كتابه رجال عروة بن الزبير ثلاثة أقسام لأصحاب شعبة، جعل القسم الأول في عشر طبقات، وهم أصحابه من أهل البصرة، ثم خصّ الثقات الغرباء عن أهل البصرة من من أصحابه بأربع طبقات أخرى في القسم الثاني، وجعل القسم الثالث لمن روى عن شعبة وذهب حديثه، وهم أصحاب شعبة الضعفاء فيه.

وليس له كتابٌ مستقلٌ في طبقات شعبة كما قد يتوهم البعض من خلال تتبع عبارات مغلطاي، حيث عدَّه كتاباً حين ترجم لحجاج فقال في إكمال تهذيب الكمال (٤٠١/٣): "وذكره مسلم بن الحجاج في كتاب (من روى عن شعبة من الغرباء الثقات) وعدّه في الطبقة الثانية".

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٢٩٤/٢).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٢٢٧/٣).

(٥) تاريخ الإسلام (٣٣/٥).

(٦) تقريب التهذيب (ص١٤٦).

(٧) تاريخه رواية الدارمي (ص١٣٠).

(٨) الجرح والتعديل (٢٩٤/٢).

(٩) الطبقات الكبرى (٣٣٦/٧).

(١٠) (١٣٠/٨).

(١١) المقدمة (ص٢٠).

صاحباهما، إلا أن البون بينهما، وبين هذين بعيد في كمال الفضل، وصحة النقل، وإن كان عوف، وأشعث غير مَدفوعَيْن عن صدق وأمانة عند أهل العلم.

ونقل مغلطاي عن ابن خزيمة أنه قال في صحيحه: سمعت مسلماً قال: سمعت بنداراً يقول أشعثنا ليس أشعث الكوفيين أشعث الكوفيين أشعث بن سوار ليس بثقة وأشعثنا أشعث بن عبدالملك ثقة[١]. وقال ابن حجر[٢]: قال مسلم عن بندار: ثقة.

أقوال النقاد: وثقه ابن معين[٣]، والقطان[٤]، وعثمان بن أبي شيبة[٥]، والنسائي[٦]، والدارقطني[٧]، والذهبي[٨]، وابن حجر[٩]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٠]: كان فقيهاً متقناً.

وقال ابن معين عن يحيى القطان[١١]: لم أدرك أحدا من أصحابنا أثبت عندي منه، ولا أدركت أحداً من أصحاب ابن سيرين بعد ابن عون أثبت منه.

وقال البخاري[١٢]: كان يحيى وبشر بن المفضل ومعاذ بن معاذ يثبتون الأشعث الحمراني. وقال أبو زرعة[١٣]: صالح، وقال أبو حاتم[١٤]: لا بأس به وهو أوثق من أشعث الحُدَّاني وأصلح من أشعث بن سوار.

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٢/٢٤٠)، ولم أجده في صحيح ابن خزيمة، وغالب الظن أنه في المفقود منه، فإنَّ الجزء المطبوع منه صغير، وهو ما يتعلق بالعبادات، وأكثره مفقود.

(٢) تهذيب التهذيب (١/١٨١).

(٣) تاريخه رواية الدوري، (٤/٨١).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٢/٢٧٥). وزاد القطان: مأمون.

(٥) انظر: تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص٣٦).

(٦) انظر: تهذيب الكمال (٣/٢٨٥).

(٧) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص١٧).

(٨) سير أعلام النبلاء (٦/٢٧٨).

(٩) تقريب التهذيب (ص١٥٠).

(١٠) (٦/٦٢).

(١١) انظر: تهذيب التهذيب (١/١٨١).

(١٢) التاريخ الكبير (١/٤٣٢).

(١٣) الجرح والتعديل (٢/٢٧٥).

(١٤) المصدر نفسه.

قال ابن عدي[١]: أحاديثه عامتها مستقيمة، وهو ممن يكتب حديثه ويحتج به، وهو في جملة أهل الصدق، وهو خير من أشعث بن سوار بكثير.

ولما أورده الذهبي في الميزان قال[٢]: إنما أوردته لذكر ابن عدي له في كامله، ثم إنه ما ذكر في حقه شيئاً يدل على تليينه بوجه، وما ذكره أحد في كتب الضعفاء أبداً.

والخلاصة أنه ثقة، ولا حجة لابن عدي في ذكره في الضعفاء، وقد أنكر الذهبي عليه ذلك، والله أعلم.

(٨)أيوب بن أبي مسكين التميمي أبو العلاء القصَّاب الواسطي، روى له الأربعة سوى ابن ماجه، (ت١٤٠هـ).

قول مسلم: نقل عن أحمد بن صالح قوله: رجل صالح ثقة[٣].

أقوال النقاد: اختلفت فيه أقوال النقاد ما بين معدِّل ومجرِّح، وتفاوتت كذلك فيه ألفاظ التعديل والتجريح.

فقد أطلق القول بتوثيقه النسائي[٤]، وابن سعد[٥]، وكرر أحمد توثيقه في بعض ما روي عنه[٦]، وقال مرة[٧]: كان رجلاً صالحاً ثقةً، وقال في موضع يقارن فيه بين العوَّام بن حوشب وأبي العلاء: العوَّام أوثق من أبي العلاء وأكثر حديثاً، العوام ثقة إلا أن أبا العلاء ليس به بأس[٨]،

---

(١) الكامل (٣٩/٢).

(٢) (٢٦٧/١).

(٣) تهذيب الكمال (٤٩٣/٣).

وقد وقع في نفسي بعض الشك في أنه ربما يكون مسلم قد نقل ذلك عن أحمد بن حنبل، وأن ما ورد في كتاب المزي تصحيف؛ لأن الكلمة (رجل صالح ثقة) نُقلت عن الإمام أحمد، ولم ينقلها عن المزي مغلطاي ولا ابن حجر! فبحثت ووجدت أن الدكتور قاسم علي سعد في رسالته (منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل، ص٣٣٦) قد توصل لنفس الكلام، وقد بحث في مصورة كتاب تهذيب الكمال لدار المأمون فوجد (ابن حنبل) بدل (ابن صالح)، فلعله الأصوب والله أعلم.

(٤) تهذيب الكمال (٤٩٣/٣).

(٥) الطبقات الكبرى (٢٧٧/٧).

(٦) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٣٤٢/٢)، وقد نقله مغلطاي عن ابن خلفون عن الإمام أحمد.

(٧) انظر: الجرح والتعديل (٢٥٩/٢).

(٨) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٤٢٤/١).

وقال ابنه عبد الله سألت أبي عن أبي العلاء فقال[١]: لا بأس به، كان يزيد بن هارون لا يسْتَخِفُّه، أظنه قال: كان لا يحفظ الإسناد.

وذكره ابن شاهين في ثقاته[٢]، وابن حبان في ثقاته وقال[٣]: كان يخطئ، وقال في موضع[٤]: وكان يهم ويخالف.

وقال أبو حاتم[٥]: لا بأس به شيخ صالح يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو عند الدارقطني من جملة الضعفاء لكن حديثه صالح للاعتبار، فأخبر عنه البرقاني أنه قال فيه[٦]: شيخ من أهل واسط، يعتبر به.

وأورد له ابن عدي أربعة أحاديث ثم قال[٧]: وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن أيوب أبي العلاء هي أحاديث معروفة، ولم أجد في سائر أحاديثه غير ما ذكرت أيضاً شيئاً منكراً، ولهذا قال ابن حنبل: لا بأس به، لأن أحاديثه ليست بالمناكير، وهو ممن يكتب حديثه.

وقال الذهبي: صدوق[٨]، وفي موضع: صالح الحديث[٩]، وقال مرة: وثقه جماعة وقد لُيِّن[١٠]، وقال ابن حجر[١١]: صدوق له أوهام.

---

(١) انظر: الكامل (١٥/٢).
(٢) تاريخ أسماء الثقات (ص٣٠).
(٣) (٦٠/٦).
(٤) مشاهير علماء الأمصار (ص٢٨٠).
(٥) الجرح والتعديل (٢٥٩/٢).
(٦) سؤالات البرقاني (ص١٥).
وقد بين ابن كثير مقصود الدارقطني بقوله (يعتبر به)، فقال في معرض حديثه عن الاعتبار والمتابعات والشواهد: ويغتفر في باب الشواهد والمتابعات من الرواية عن الضعيف القريب الضعف، ما لا يغتفر في الأصول، كما يقع في الصحيحين وغيرهما مثل ذلك، ولهذا يقول الدارقطني في بعض الضعفاء: يصلح للاعتبار، أو: لا يصلح أن يعتبر به، والله أعلم.
انظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد شاكر (١٨٥/١).
(٧) الكامل (١٥/٢).
(٨) المغني في الضعفاء (١٥٧/١).
(٩) ديوان الضعفاء (ص٤٣).
(١٠) الكاشف (٢٦٣/١).
(١١) تقريب التهذيب (ص١٦١).

أما المجرحون فأشد ما قيل فيه أنه كذّاب وأورده مغلطاي عن يحيى بن معين[١]، وأطلق البرقي القول بتضعيفه[٢]، وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض الاضطراب[٣]، وسئل عنه أبوداود فقال: كان يتفقه، ولم يكن يجيد الحفظ للإسناد[٤]، وذكره العقيلي في الضعفاء[٥]، وكذلك أبوالعرب القيرواني فيما نقله عنه مغلطاي[٦].

وخلاصة القول أنه صدوق في حديثه بعض الأوهام، والله أعلم.

(٩)حاتم بن أبي صَغِيرة[٧] أبو يونس القشيري البصري، روى له الجماعة،(ت١٤١-١٥٠هـ).

قول مسلم: نقل مسلم عن الإمام أحمد أنه قال عن حاتم: ثقة ثقة.[٨]

أقوال النقاد: اتفقوا على توثيقه، فوثقه ابن سعد[٩]، وابن معين[١٠]، وأحمد[١١]، والنسائي[١٢]، وأبو حاتم[١٣]، وأبو زرعة[١٤]، والعجلي[١٥]، زاد أبو حاتم: صالح الحديث.

---

(١) إكمال تهذيب الكمال، (٣٤٢/٢).

وقال محققا كتاب الإكمال، عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم: "وهذا افتراء على الإمام يحيى، إذ لم تأت به الروايات المعتمدة على كثرتها وانتشارها بين أيدي الناس، وكذا كتب الضعفاء التي تعتني بنقل أقوال الإمام يحيى ككتاب الكامل لابن عدي والضعفاء الكبير للعقيلي."

(٢) انظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٣٤٢/٢).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٣٤٢/٢)، ولم أجده في سؤالات الآجري له.

(٥) الضعفاء الكبير (١١٥/١).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٣٤٢/٢).

(٧) أبو صغيرة اسمه مسلم، قيل هو جده لأمه، وقيل زوج أمه، انظر: تهذيب التهذيب (٣٢٤/١).

(٨) انظر: تهذيب الكمال (٣٢٤/١)، وإكمال تهذيب الكمال (٢٧٢/٣).

(٩) الطبقات الكبرى (٢٧١/٧).

(١٠) انظر: الجرح والتعديل (٢٥٨/٣).

(١١) العل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله، (٣٦/٢)

(١٢) انظر: تهذيب الكمال (١٩٥/٥).

(١٣) الجرح والتعديل (٢٥٨/٣).

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) التاريخ (٢٧٥/١).

و(التاريخ) هو اسمه الصحيح، وقد وُجد على مخطوطة الجزء الثاني من الكتاب، المخطوطة الأصلية غير=

وخلاصة القول أنه ثقة، وقد أطلق القول بتوثيقه الذهبي[١]، وابن حجر.[٢]

(١٠)حجاج بن محمد المِصِّيصي الأعور، أبو محمد الترمذي روى له الجماعة.

قول مسلم: ذكره في الطبقة الثانية من رجال شعبة الغرباء الثقات.[٣]
وقال ابن حجر: "وقد وثقه أيضاً مسلم"[٤]

أقوال النقاد: وثقه ابن المديني[٥]، والنسائي[٦]، والعجلي[٧]، وابن قانع[٨]، ومسلمة بن قاسم[٩]، وزاد ابن سعد: صدوق، وقال أبو حاتم[١٠] مثل زيادته. وذكره ابن خلفون في الثقات فيما نقله عنه مغلطاي[١١].

ورفع أحمد من شأنه فقال: ما كان أضبط حجاجاً، وأصح حديثه، وأشدّ تعاهده للحروف[١٢].

ولم يجرحه النقاد بسوى الاختلاط[١٣] في آخر عمره، ولا يقدح ذلك في روايته، فقد روى الخطيب

= مخطوطة ترتيب الهيثمي أو السبكي للكتاب، وقد طبع بتحقيق القلعـجي باسم (الثقات) أولا، ثم طبع بتحقيق البستوي باسم (معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء ، وذكر مذاهبهم وأخبارهم) .
انظر تفصيل وتحقيق ذلك في (العنوان الصحيح للكتاب) للشريف حاتم، ص٧١.

(١) الكاشف (٣٠٠/١).
(٢) تقريب التهذيب (ص٢٠٧).
(٣) رجال عروة بن الزبير (ص١٣٨).
(٤) تهذيب التهذيب (٣٦١/١).
(٥) انظر: الجرح والتعديل (١٦٦/٣).
(٦) انظر: تاريخ بغداد (١٤٤/٩)
(٧) التاريخ (٢٨٦/١).
(٨) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٤٠١/٣).
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) الجرح والتعديل (١٦٦/٣).
(١١) إكمال تهذيب الكمال (٤٠١/٣).
(١٢) انظر: الجرح والتعديل (١٦٦/٣).
(١٣) وذكره العلائي في المختلطين (ص١٩)، وعـلاء الدين علي رضا في زياداته على الاغتبـاط (نهاية الاغتباط/ص٨٣)، وأخطأ رضا في نهاية ترجمته حيث قال: "ليست له رواية في الكتب الستة"، وقد روى له الجماعة كما هو معروف!

بسنده أنَّ ابن معين لما رآه يخلط أمر ابنه أن لا يُدخل عليه أحداً[١]، وقال الذهبي[٢]: ما هو تغيراً يضر، وقال ابن حجر في مقدمة الفتح[٣]: أحد الأثبات أجمعوا على توثيقه، وذكره أبو العرب الصقلي في الضعفاء بسبب أنه تغير في آخر عمره واختلط، لكن ما ضرّه الاختلاط فإن إبراهيم الحربي حكى أن يحيى بن معين منع ابنه أن يدخل عليه بعد اختلاطه أحداً.

وتكلموا كذلك في أحاديث سُنيد بن داود[٤] عنه لما ورد من تلقين سنيد له فيما أورده المزي بسنده إلى أحمد بن حنبل أنه قال: رأيت سنيد بن داود عند حجاج بن محمد وهو يسمع منه كتاب "الجامع" لابن جريج، فكان في كتاب "الجامع": ابن جريج أُخبرت عن يحيى، وأُخبرت عن الزهري، وأُخبرت عن صفوان بن سليم. قال: فجعل سنيد يقول لحجاج: قل يا أبا محمد: ابن جريج عن الزهري، وابن جريج عن يحيى بن سعيد، وابن جريج عن صفوان بن سليم، وكان يقول له: هكذا قال. ولم يحمده أحمد فيما رآه يصنع بحجاج وذمه على ذلك. وقال: وبعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين أخذها يعني قوله: أُخبرت وحُدِّثت عن فلان.[٥]

وقد علق أبو بكر الخلال على هذه الحكاية قائلاً: "فنرى أن حجاجاً كان منه هذا في وقت تغيره، لأن عبد الله بن أحمد حكى عن أبيه أن حجاجاً تغير في آخر عمره، ونرى أن أحاديث الناس عن حجاج صحاح صالحة إلا ما روى سنيد من هذه الأحاديث."[٦]

وخلاصة القول أنه ثقة تغير لكنه لم يحدث بعد اختلاطه، أحاديثه صحيحة سوى ما حدث سنيد عنه وقت تغيره، والله اعلم.

(١١)الحسن بن موسى الأشيب أبو علي البغدادي، روى له الجماعة،(ت٢٠٩أو٢١٠هـ).

---

(١) تاريخ بغداد (١٤٤/٩)

(٢) سير أعلام النبلاء (٤٤٩/٩).

(٣) (ص٤١٥).

(٤) سُنيد بن داود المصيصي أَبُو علي المحتسب، اسمه الْحُسَيْن لكنه اشتهر بسُنيد، قال ابن حجر: ضُعِّف مع إمامته ومعرفته لكونه كان يلقن حجاج بن محمد شيخه. انظر ترجمته في: تهذيب الكمال، للمزي(١٦١/١٢)، وتقريب التهذيب (ص٤١٨).

(٥) تهذيب الكمال (١٦٢/١٢).

(٦) المصدر نفسه.

قول مسلم: ذكره في الطبقة الثالثة من أصحاب شعبة الغرباء الثقات[١].

أقوال النقاد: وثقه ابن سعد[٢]، وابن معين[٣]، وابن قانع[٤]، وابن المديني في رواية[٥]، والذهبي[٦]، وابن حجر[٧].

وقال صالح جزرة[٨]: صدوق أراه ثقة، وقال أبو حاتم[٩]، وابن خراش[١٠]: صدوق، وقال ابن معين مرة[١١]: لم يكن به بأس، وقال أحمد[١٢]: من متثبتي بغداد.

فقد اتفق النقاد على توثيق الحسن سوى ما أورده الخطيب في تاريخه من تضعيف ابن المديني له فيما رواه عنه ابنه عبدالله، حيث قال: سمعت أبي يقول: الحسن بن موسى الأشيب، كان ببغداد كأنه! وضَعَّفه[١٣].

وقد استنكر الخطيب تضعيف ابن المديني له فقال: لا أعلم علة تضعيفه إياه، وقد وثقه ابن معين وغيره[١٤]. وردَّه ابن حجر في مقدمة الفتح فقال: هذا ظن لا تقوم به حجة، وقد كان أبو حاتم الرازي يقول: سمعت علي بن المديني يقول: الحسن بن موسى الأشيب ثقة، فهذا التصريح الموافق لأقوال الجماعة أولى أن يعمل به من ذلك الظن[١٥].

---

(١) رجال عروة بن الزبير (ص١٣٨).
(٢) الطبقات الكبرى (٣٣٧/٧).
(٣) تاريخ ابن معين رواية الدارمي (ص٩٨).
(٤) انظر: التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال (ص١٢٤).
(٥) انظر: الجرح والتعديل (٣٨/٣).
(٦) الكاشف (٣٣٠/١)، وإنما ذكره الذهبي في المغني والميزان بسبب ما أشار إليه ابن المديني من ضعف فيه في رواية ابنه عبدالله، وقد قال في المغني (٢٤٩/١): ثقة مشهور وأشار ابن المديني إلى لين فيه.
(٧) تقريب التهذيب (ص٢٤٣).
(٨) انظر: تاريخ بغداد (٤٥٩/٨).
(٩) الجرح والتعديل (٣٨/٣).
(١٠) انظر: تاريخ بغداد (٤٥٩/٨).
(١١) المصدر نفسه.
(١٢) انظر: الجرح والتعديل (٣٨/٣).
(١٣) في مقدمة الفتح (ص٤١٧): "كان ببغداد وكأنه ضعفه"، ولعله الأصوب.
(١٤) تاريخ بغداد (٤٥٨/٨).
(١٥) (ص٤١٧).

والخلاصة أن الحسن ثقة، ولم تتضح للنقاد علة تضعيف ابن المديني له، فالأولى ما اتفقوا عليه من توثيقه، والله أعلم.

(١٢) خارجة بن مصعب بن خارجة، أبو الحجاج السَّرْخَسي، روى له الترمذي وابن ماجه، (ت١٦٨هـ).

قول مسلم: نقل عنه ابن أبي حاتم أنه قال: سمعت يحيى بن يحيى وسئل عن خارجة بن مصعب فقال: خارجة عندنا مستقيم الحديث، ولم يكن ينكر من حديثه إلا ما كان يدلس عن غياث، فإنا قد كنا قد عرفنا تلك الأحاديث فلا نعرض له.[١]

أقوال النقاد: اتفق أكثر النقاد على ضعفه وترك حديثه، فضعفه ابن معين[٢]، وابن المديني[٣]، وأحمد[٤]، وأبو داود[٥]، والدارقطني[٦].

وقال يعقوب بن شيبة[٧]: وهو ضعيف الحديث عند جميع أصحابنا، وقال ابن معين[٨]، والنسائي في رواية[٩]: ليس بثقة، وقال ابن معين مرة[١٠]: ليس هو بشيء.

---

(١) الجرح والتعديل (٣/٣٧٥)، وأورده ابن عساكر في تاريخه (١٥/٤٠٢) بسنده إلى أحمد بن سلمة عن مسلم.

ونقل البخاري أيضاً عن يحيى بن يحيى كلاماً قريباً مما نقله مسلم فقال (الكامل ٣/٤٩٤): كان خارجة بن مصعب يدلس عن غياث بن إبراهيم، وغياث ذهب حديثه، ولا يعرف صحيح حديثه من غيره.

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٨/٢٠).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (١/٥١٣).

(٤) العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي (ص٨٥).

(٥) انظر: تهذيب التهذيب (١/٥١٣).

(٦) ذكر ذلك في سننه، كتاب الصلاة، باب صفة التشهد، بعد روايته لحديث١٣٣٠، وقد رواه خارجة عن موسى بن عبيدة، فقال الدارقطني: "وموسى بن عبيدة وخارجة ضعيفان". وذكره أيضاً في الضعفاء والمتروكين (٢/١٥١).

(٧) تهذيب التهذيب (١/٥١٣).

(٨) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣/٣٥٦).

(٩) انظر: تهذيب الكمال (٨/٢٠).

(١٠) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣/٤١٩).

وقال أبو أحمد الحاكم[١]، وابن خراش[٢]، والنسائي[٣]، وابن حجر[٤]: متروك الحديث، وقال ابن سعد[٥]: اتقى الناس حديثه فتركوه.

ونهى أحمد ابنه عبد الله أن يكتب عن خارجة شيئاً من الحديث[٦]. وقال أبو بكر الأثرم عن أحمد[٧]: لا يكتب حديثه. وذكره يعقوب الفسوي في باب (من يُرْغَب عن الرواية عنهم، وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم).[٨]

وقال البخاري[٩]: تركه وكيع وكان يدلس عن غياث بن إبراهيم، ولا يعرف صحيح حديثه من غيره. وفي رواية[١٠]: تركه ابن المبارك ووكيع.

وقد نُقل عن الأئمة عدة أسباب لترك حديثه، وبعضها ناشئ عنه وبعضها عن غيره، فقال أحمد[١١]: ما روى عنه ابن المبارك شيئاً في كتبه، فقال له ابن أبي رِزْمة: بلى، حديث واحد، وقال: قد قالوا لابن المبارك فيه، فقال: كيف أحدث عن رجل حدّث نكد الحديث منكر؟.

وذكر يعقوب بن شيبة سبب ترك ابن المبارك لحديثه، فنقل عنه ابن حجر أنه قال[١٢]: ترك ابن المبارك حديثه وقال: رأيت منه سهولة في أشياء فلم آمن أن يكون أخذه للحديث على ذلك. وقال أبو داود[١٣]: خارجة أودع كتبه عند غياث فأفسدها عليه.

وقال الحسين بن محمد بن زياد: قال لي أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلي: أتدري لم تُرك

---

(١) انظر: تهذيب الكمال (٢١/٨).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) الضعفاء والمتروكون (ص٣٦).
(٤) تقريب التهذيب (ص٢٨٣)، بلفظ (متروك) دون كلمة (الحديث).
(٥) الطبقات الكبرى (٣٧١/٧).
(٦) الجرح والتعديل (٣٧٦/٣).
(٧) المصدر نفسه.
(٨) المعرفة والتاريخ (٣٤/٣).
(٩) التاريخ الكبير (٢٠٥/٣).
(١٠) الكامل (٤٩٤/٣).
(١١) العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي (ص٨٥).
(١٢) تهذيب التهذيب (٥١٣/١).
(١٣) المصدر نفسه.

حديث خارجة؟ فقلت: لمكان رأيه[١]، أو كما قلت: قال: لا، ولكن كان أصحاب الرأي عمدوا إلى مسائل من مسائل أبي حنيفة فجعلوا لها أسانيد، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن ابن عباس، فوضعوها في كتبه، فكان يحدث بها.[٢]

وقال ابن حبان[٣]: كان يدلس عن غياث بن إبراهيم وغيره، ويروي ما سمع منهم مما وضعوه على الثقات عن الثقات الذين رآهم، فمن هنا وقع في حديثه الموضوعات عن الأثبات، لا يحل الاحتجاج بخبره.

وخالف أبو حاتم وابن عدي النقاد، فرأيا أنْ يُكتب حديثه، فقال أبو حاتم[٤]: مضطرب الحديث ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به مثل مسلم بن خالد الزنجي، لم يكن محله محل الكذب.

وقال ابن عدي[٥]: هو ممن يكتب حديثه، وعندي أنه إذا خالف في الإسناد أو في المتن فإنه يغلط ولا يتعمد، وإذا روى حديثاً منكراً فيكون البلاء ممن روى عنه فيكون ضعيفاً، وليس هو ممن يتعمد الكذب.

والخلاصة أنه متروك الحديث، لا يكتب حديثه ولا يحتج به، لكنه لا يتعمد الكذب، والله أعلم.

(١٣)داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص الزهري، روى له مسلم وأبو داود والترمذي.

قول مسلم: أطلق مسلم القول بتوثيقه[٦].

أقوال النقاد: وثقه العجلي[٧]، ومسلمة بن قاسم[٨]، وذكره ابن حبان[٩] في ثقاته.

---

(١) لعله يقصد ما كان يُرمى به من الإرجاء، وقد ذكر ذلك الجوزجاني في أحوال الرجال (ص٣٥٥) فقال: كان يرمى بالإرجاء.
(٢) تهذيب الكمال (١٩/٨).
(٣) كتاب المجروحين (٢٨٨/١).
(٤) الجرح والتعديل (٣٧٦/٣).
(٥) الكامل (٥٠٣/٣).
(٦) تهذيب التهذيب (٥٦٥/١).
(٧) التاريخ (٣٤١/١).
(٨) إكمال تهذيب الكمال (٢٥٥/٤).
(٩) (٢٨١/٦).

والخلاصة أنه ثقة مقل، يوافق قول مسلم فيه أقوال النقاد، وقد أطلق القول بتوثيقه الذهبي[١]، وابن حجر[٢].

(١٤)رباح بن زيد القرشي مولاهم الصنعاني، روى له أبو داود والنسائي، (ت١٨٧هـ).

قول مسلم: نقل ابن حجر توثيق مسلم له[٣].

أقوال النقاد: أجمعوا على توثيقه، فوثقه النسائي[٤]، وأبو حاتم[٥]، والعجلي[٦]، والبزار في مسنده[٧]، ومسلمة[٨]، والذهبي[٩]، وابن حجر[١٠]، وبالغ أحمد في الثناء عليه، فقال: إني أحب رباحاً، وأحب حديثه، وأحب ذكره[١١] . وقال فيما نقله عنه الميموني: كان خياراً، ما أرى كان في زمانه خيراً منه، قد انقطع عن الناس وجلس في بيته وحده[١٢].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان شيخاً صالحاً فاضلاً[١٣]. وفي سؤالات ابن الجنيد لابن معين عنه وعن محمد بن ثور أيهما أعلى؟ فقال: كل ثقة، رباح ومحمد بن ثور وهشام

---

(١) تاريخ الإسلام (٦٤١/٣)، وقال في الكاشف (٣٨٠/١): وُثّق.

(٢) تقريب التهذيب (ص٣٠٦).

(٣) تهذيب التهذيب (٥٨٧/١).

ونص قول ابن حجر: "وثقه العجلي والبزار ومسلم"، وظني أن مسلماً لم يوثقه! فقد نقل ابن حجر كلام مغلطاي، ومغلطاي ذكر توثيق العجلي والبزار لرباح لكنه أورد بعدهم توثيق مسلمة وليس مسلم! فلعل(مسلمة) تصحفت إلى (مسلم) من النساخ، والله أعلم.

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٤٤/٩).

(٥) الجرح والتعديل (٤٩٠/٣)، وزاد: جليل.

(٦) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٣٢٠/٤).

(٧) مسند أنس بن مالك، قال بعد ح٦٧٧٦: "ولا نعلم رواه عن معمر إلا رباح، ورباح يماني ثقة".

(٨) إكمال تهذيب الكمال (٣٢٠/٤).

(٩) الكاشف (٣٩٠/١)، قال: ثقة زاهد متأله.

(١٠) تقريب التهذيب (ص٣١٧).

(١١) الثقات، لابن حبان (٢٤١/٨).

(١٢) انظر: تهذيب الكمال (٤٤/٩).

(١٣) (٢٤١/٨).

وعبدالرزاق، وقال ابن الجنيد في الموضع نفسه قال يحيى: وكان رباح بن زيد يصحف ويخطئ، وكأنه يقول: لم يكن صاحب حديث، إلا أنه لا بأس به رجل (صدق)[١].[٢]

والخلاصة أنه ثقة باتفاق النقاد، وإن كان ابن معين ذكر أنه يخطئ ويصحف فقد أطلق القول بتوثيقه في نفس الموضع، والثقة لا يخلو من الخطأ، والله أعلم.

(١٥)زيد بن الحباب، أبو الحسين العُكْلي[٣]، روى له الجماعة عدا البخاري (ت٢٠٣هـ).

قول مسلم: ذكره في الطبقة الرابعة من أصحاب شعبة الغرباء الثقات.[٤]

أقوال النقاد: وثقه ابن المديني[٥]، وابن معين[٦]، وأحمد[٧]، زاد أحمد: ليس به بأس.

---

(١) نقل العجلي الخبر في تاريخه (٣٤٨/١) بلفظ (صدوق) بدل (صدق).

(٢) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين (ص٤٥٢-٤٥٣).

(٣) اختلفوا في نسبته، فقال السمعاني في الأنساب (٢٢٣/٤): نسبة إلى عُكْل، وهو بطن من تميم. وصرّح السمعاني بنسبة زيد إلى ذلك، فقال: والمشهور بهذه النسبة زيد بن الحباب العُكلي.

واستدرك عليه ابن الأثير في اللباب (٣٥٢/٢)، فقال: هكذا قال السمعاني إن عكلاً بطن من تميم، وليس بصحيح، وإن عكل اسم أمة لامرأة من حمير يقال لها بنت ذي اللحية، فتزوجها عوف بن قيس بن وائل، فولدت له، ثم هلكت الحميرية، فحضنت عكل ولدها، فغلبت عليهم، ونسبوا إليها.

وكلام ابن الأثير سبقه به ابن عبد البر في الإنباه على قبائل الرواة(ص٦٢)، ولعل ابن الأثير نقله منه، فالنص منقول حرفياً، والله أعلم.

(٤) رجال عروة بن الزبير (ص١٣٩).

وقال مغلطاي في الإكمال في ترجمة شبابة بن سوار (٢٠١/٦): وذكره مسلم بن الحجاج وعلي بن المديني في الطبقة الرابعة من أصحاب شعبة الغرباء الثقات مع علي بن حفص، ويحيى بن أبي كثير وأبو الحسين العكلي.

قلت: وفي قوله (يحيى بن أبي كثير) تصحيف، إنما هو يحيى بن أبي بكير، وستأتي ترجمته.

ولابن المديني كتاب في الطبقات لكنه مفقود، وأكثر مادته تجدها في ثنايا تراجم مغلطاي للرواة في إكمال تهذيب الكمال.

وقد قال محمد بن تركي في نتائج بحثه (معرفة أصحاب شعبة بن الحجاج) (ص٢٠٧): تبين لي أن الإمام مسلماً في تحديده للطبقات كان ينقل ذلك عن كتاب الإمام ابن المديني، وذلك للتطابق التام في تحديد وعدد الطبقات، بل وفي التصحيفات وغير ذلك.

(٥) انظر: الجرح والتعديل (٥٦٢/٣).

(٦) تاريخه رواية الدارمي (ص١١٢).

(٧) العلل رواية ابنه عبد الله (١٠١/٢).

ووثقه كذلك العجلي[١]، والدارقطني[٢]، وعثمان بن أبي شيبة[٣]، وابن خلفون[٤]، وزاد ابن خلفون: معروفاً بالحديث صدوقاً. وقال أبو حاتم[٥]: صدوق صالح الحديث.

وقد عُرف زيد بكثرة الحديث، والرحلة في طلبه، وشهد له الأئمة بالصلاح والتعفف وحسن الخلق.

فأخبر ابن خلفون[٦] أنه كان صاحب سنة، وكان محتاجاً فقيراً متعففاً كثير الحديث. وقال أبو سعيد الأشج[٧]: نعم الرجل، كان والله حسن الخلق، ونقل مغلطاي عن ابن قانع[٨]: كوفي صالح، وقال ابن يونس[٩]: كان جوالاً في البلاد في طلب الحديث، وكان حسن الحديث، وروى المروذي عن أحمد أنه قال[١٠]: كان صاحب حديث كيساً، قد رحل إلى مصر وخراسان في الحديث.

وقد أنكر عليه ابن معين أنه كان يقلب حديث الثوري، فروى عنه المفضل بن غسان الغِلابِي أنه قال[١١]: كان يقلب حديث الثوري، ولم يكن به بأس، ولعل ابن حجر لذلك قال فيه[١٢]: صدوق يخطئ في حديث الثوري. وقال الذهبي[١٣]: لم يكن به بأس قد يهم.

---

(١) التاريخ (ص٣٧٨).
(٢) المؤتلف والمختلف (٤٨٠/١).
(٣) انظر: تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص٩١).
(٤) انظر: إكمال تهذيب الكمال (١٤٦/٥).
(٥) الجرح والتعديل (٥٦٢/٣).
(٦) انظر: إكمال تهذيب الكمال (١٤٦/٥).
(٧) المصدر نفسه.
(٨) المصدر السابق.
(٩) قاله ابن يونس في تاريخ الغرباء كما نقل مغلطاي في الإكمال (١٤٦/٥)، وكتاب (تاريخ الغرباء) لابن يونس من الكتب المفقودة، وقد جمعه من بطـون الكتب عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح، وجمــع أيضــاً كتاب تاريخ المصريين لابن يونس، ونشرهما في كتاب واحد في مجلدين ضمن سلسلة (الكتب التاريخية المفقودة).
(١٠) انظر: تاريخ بغداد (٤٤٩/٩).
(١١) انظر: تاريخ بغداد (٤٥٠/٤)، ونص قوله: كان يقلب حديث الثوري، ولم يكن به بأس.
(١٢) تقريب التهذيب (ص٣٥١).
(١٣) الكاشف (٤١٥/١).

وأنكر عليه أحمد كثرة الخطأ، فقال أنه ما نفذ في الحديث إلا بالصلاح لكثرة خطئه[١]، وروى عنه أبو داود أنه قال[٢]: كان صدوقاً، ولكن كان كثير الخطأ.

ولما ذكره ابن حبان في ثقاته[٣] قال: كان ممن يخطئ، يعتبر حديثه إذا روى عن المشاهير، وأما روايته عن المجاهيل ففيها المناكير.

ولم أجد لقول ابن حبان شاهداً أو تفسيراً من أقوال النقاد، وقد أطلعنا ابن خلفون على سبب خطئه فقال بعد أن وثقه[٤]: كان يأنف أن يخرج كتابه، فكان يملي من حفظه، فربما وهم في الشيء.

ولعل في كلام ابن عدي رداً على ابن معين وأحمد، مع ما عُرف عن ابن عدي من استقرائه وتتبعه لحديث الراوي حتى يخلص إلى حكم فيه، فها هو يقر بأن أحاديثه عن غير الثوري مستقيمة، وبعض حديثه عن الثوري فيه خطأ! فقال[٥]: وزيد له حديث كثير، وهو من أثبات مشايخ الكوفة، ممن لا يشك في صدقه، والذي قاله ابن معين إن أحاديثه عن الثوري مقلوبة، إنما له عن الثوري أحاديث تشبه، بعض تلك الأحاديث يستغرب بذلك الإسناد، وبعضه يرفعه ولا يرفعه غيره، والباقي عن الثوري وعن غير الثوري مستقيمة كلها.

والخلاصة أن زيداً صدوق يخطئ في حديث الثوري، رحل في طلب الحديث فأكثر من روايته، ولا غرابة أن يقع الخطأ من المكثر، والله أعلم.

(١٦)زيد بن يزيد الثقفي، أبو معن الرَّقَاشي[٦] البصري، لم يرْوِ له من الجماعة غير مسلم.

قول مسلم: بصري ثقة[٧].

---

(١) العلل رواية ابنه عبد الله (٩٦/٢).

(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٣١٩).

(٣) (٢٥٠/٨).

(٤) انظر: إكمال تهذيب الكمال (١٤٦/٥).

ووافق قول الذهبي فيه الكاشف (٤١٥/١) بعض كلام ابن خلفون، حيث قال: لم يكن به بأس قد يهم.

(٥) الكامل (١٦٧/٤).

(٦) نسبة إلى امرأة اسمها رَقاش، كثر أولادها حتى صاروا قبيلة، وهي من قيس عيلان.

انظر: الأنساب (٨١/٣).

(٧) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب فضل مسجد قباء، ح١٣٩٩.

أقوال النقاد: لم أعثر على من وثقه غير مسلم سوى مسلمة بن قاسم في كتابه الصلة فيما نقله عنه مغلطاي[١]. وقد أطلق القول بتوثيقه الذهبي[٢]، وابن حجر[٣].

وخلاصة القول أنه ثقة، والله أعلم.

(١٧)السَّائب بن فرُّوخ، أبو العباس المكي الشاعر الأعمى، روى له الجماعة،(ت نحو ١٤٠هـ).

قول مسلم: ثقة عدل[٤].

أقوال النقاد: اتفق النقاد على توثيقه، فوثقه ابن معين[٥]، وأحمد[٦]، والنسائي[٧]، وابن شاهين[٨]، وابن حجر[٩]، وقال ابن معين في رواية[١٠]: ثبت، وروى عنه حبيب بن أبي ثابت حديثاً فقال[١١]: سمعت أبا العباس الشاعر وكان لا يتهم في حديثه، وقال في موضع[١٢]: وكان صدوقاً.

والخلاصة أنه ثقة، والله أعلم.

(١٨)سعد بن عبيد الزهري مولى عبد الرحمن بن أزهر، روى له الجماعة، (ت٩٨هـ)[١٣].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١٧٦/٥).
(٢) الكاشف (٤١٩/١).
(٣) تقريب التهذيب (ص٣٥٧).
(٤) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر، ح١١٥٩.
(٥) انظر: العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد رواية ابنه عبد الله، (١١/٣).
(٦) انظر: تهذيب الكمال (١٩١/١٠).
(٧) المصدر نفسه.
(٨) تاريخ أسماء الثقات (ص١٠٧).
(٩) تقريب التهذيب (ص٣٦٣).
(١٠) انظر: الجرح والتعديل (٢٤٣/٤).
(١١) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الجهاد بإذن الأبوين، ح٣٠٠٤.
(١٢) انظر: الجرح والتعديل (٢٤٣/٤).
(١٣) قيل له إدراك كما ذكر ابن حجر في التقريب (ص٣٧٠)، وقال مغلطاي في الإكمال(٢٤٢/٥) أن البرقي ذكره في كتابه (رجال الموطأ) فيمن أدرك النبي –صلى الله عليه وسلم– ولم تثبت له عنه رواية.

قول مسلم: ذكر مغلطاي أن مسلماً قال عنه في بعض نسخ كتاب (الكنى): كان ثقة[١].

وقال ابن حجر: قال مسلم في الكنى: كان ثقة[٢].

أقوال النقاد: وثقه ابن سعد[٣]، وابن معين[٤]، والذهلي[٥]، والبرقي[٦]، وقال الطبري: مجمع على ثقته[٧]، وذكره ابن حبان في الثقات[٨].

والخلاصة أنه ثقة، والله أعلم.

(١٩)سليمان بن حيان، أبو خالد الأحمر الكوفي، روى له الجماعة (ت١٩٠هـ أو قبل ذلك).

قول مسلم: ذكره في الطبقة الثالثة من أصحاب شعبة الغرباء الثقات.[٩]

أقوال النقاد: الجميع على تعديله مع اختلافهم في درجات التعديل، فأطلق القول بتوثيقه ابن سعد[١٠]، وابن المديني[١١]، وابن معين فيما رواه عنه ابن أبي مريم[١٢]، والبزار[١٣]،

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٢٤٣/٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٦٩٦/١).

وقال محقق كتاب الكنى معقباً على كلام ابن حجر: ولم أجد قول الإمام مسلم في أي نسخة من نسخ الكتاب. انظر: الكنى والأسماء (٥٩٣/١).

(٣) الطبقات الكبرى (٨٦/٥).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٩٠/٤).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (٢٤٢/٥).

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر السابق، نقلاً عن التهذيب للطبري، ولم أجده في المطبوع منه.

(٨) (٢٩٥/٤).

(٩) رجال عروة بن الزبير (ص١٣٨).

قال الخطيب في تاريخه (٢٨/١٠): قدم أبو خالد بغداد قديما، وشعبة بها فسمع منه.

(١٠) الطبقات الكبرى (٣٩١/٦).

(١١) انظر: الجرح والتعديل (١٠٧/٤).

(١٢) انظر: تاريخ بغداد (٣٠/١٠).

(١٣) مسند البزار، أثناء ذكره لسند حديث٤٨٩٨، (١٦٣/١١).

والعجلي[١]، ومحمد بن يزيد الرفاعي[٢]، وزاد ابن سعد: كثير الحديث، وزاد الرفاعي: أمين، وقال ابن معين في رواية لابن محرز[٣]: ليس به بأس ثقة ثقة.

وقال وكيع متعجباً لما سُئل عنه[٤]: وأبو خالد ممن يُسأل عنه؟

وأنزله عن مرتبة التوثيق أبو حاتم[٥]، وابن خراش[٦]، وابن حجر[٧]، فقالوا: صدوق، وزاد ابن حجر: يخطئ. وقال النسائي[٨]، وابن معين فيما رواه عنه الدارمي[٩]، وابن محرز[١٠]: ليس به بأس.

وروى العقيلي بسنده إلى ابن معين أنه قال[١١]: ثقة وليس بثبت، وعقب الذهبي على كلام ابن معين فقال[١٢]: أبو خالد محتج به في الكتب الستة، ولكن ما هو بثبت مثل يحيى القطان، وله هفوة في شبيبته خرج مع إبراهيم بن عبد الله[١٣]، وكان مذكوراً بالخير والدين.

---

(١) التاريخ (٤٢٧/١)، وذكره ابن حجر في تهذيبه (٨٩/٢)، وزاد: ثبت صاحب سنة.
(٢) انظر: تاريخ بغداد (٣٠/١٠).
(٣) المصدر نفسه (ص٩٦).
(٤) انظر: تاريخ بغداد (٣٠/١٠).
(٥) الجرح والتعديل (١٠٧/٤).
(٦) انظر: تاريخ بغداد (٣٠/١٠).
(٧) تقريب التهذيب (ص٤٠٦).
(٨) انظر: تهذيب الكمال (٣٩٧/١١).
(٩) انظر: تاريخ ابن معين رواية الدارمي (ص١٥٥)، و(ص٢٤٠).
(١٠) انظر: تاريخ ابن معين رواية ابن محرز (٨٥/١).
(١١) الضعفاء الكبير (١٢٤/٢).
(١٢) تاريخ الإسلام (٨٦٠/٤).
ونقل مغلطاي في الإكمال (٥٠/٦) عن البزار كلاماً قريباً من هذا، ولم أجده في مسنده، حيث قال عنه: ليس ممن يلزم بزيادته حجة لاتفاق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافـظاً، وأنه قد روى أحاديث عن الأعمش وغيره لم يتابع عليها.
أي أنه مع توثيقه يغلط، وليس بحافظ، والله أعلم
(١٣) وهو إبراهيم بن عبد الله بن حسن، وقد خرج هو وأخوه محمد على الخليفة أبي جعفر المنصور في سنة ١٤٥هـ، فأيد الخروج مجموعة من العلماء كأبي حنيفة، وعارضهم آخرون منهم سفيان بن عيينة وكان شديداً في ذلك.
انظر تفاصيل ذلك في: تاريخ الطبري (٥٥٢/٧)، والبداية والنهاية (٣٥٥/١٣).

ولم يكلمه ابن عيينة حتى مات بسبب خروجه مع إبراهيم بن عبد الله كما ذكر ذلك أبو داود[١]، وقال الخطيب[٢]: كان سفيان يعيب على أبي خالد خروجه مع إبراهيم، وأما أمر الحديث فلم يكن يطعن عليه فيه.

وروى له ابن عدي أحاديث خولف فيها وأخطأ ثم قال[٣]: له أحاديث صالحة،...، وإنما أتي هذا من سوء حفظه، فيغلط ويخطئ، وهو في الأصل كما قال ابن معين صدوق وليس بحجة[٤]. وعقب الذهبي على قول ابن عدي قائلاً[٥]: الرجل من رجال الكتب الستة، وهو مكثر يهم كغيره.

والخلاصة أنه صدوق إلى التوثيق أقرب، مع عدم بلوغه منزلة الحفاظ، فلا غرابة من خطئه مع كثرة روايته للحديث، وما نقم عليه بعضهم من خروجه مع إبراهيم بن عبد الله لا يطعن في صحة روايته، والله أعلم.

(٢٠)شَبَابة بن سوَّار أبو عمرو الخراساني، روى له الجماعة، (ت٢٠٤/٢٠٥/٢٠٦هـ).

قول مسلم: ذكره في الطبقة الرابعة من أصحاب شعبة الغرباء الثقات.[٦]

أقوال النقاد: وافق ابن المديني مسلماً في ذكر شبابة في الطبقة الرابعة من أصحاب شعبة الغرباء الثقات كما نقل ذلك مغلطاي.[٧]

---

(١) سؤالات الآجري (ص٩٣).

(٢) تاريخ بغداد (٢٩/١٠).

(٣) الكامل (٢٨٢/٤).

(٤) ونقل هذا القول ابن عدي في الكامل (٢٧٨/٤) بسنده إلى الدوري عن ابن معين، ولم أجده في تاريخ ابن معين برواية الدوري.

(٥) ميزان الاعتدال (٢٠٠/٢)

(٦) رجال عروة بن الزبير (ص١٣٩).

قال الخطيب في تاريخه (٤٠١/١٠): أصله من خراسان، ونزل المدائن وحدث بها وببغداد عن شعبة.

(٧) ونص قوله في الإكمال (٢٠١/١): " ذكره مسلم بن الحجاج وعلي بن المديني في الطبقة الرابعة من أصحاب شعبة الغرباء الثقات، مع علي بن حفص، ويحيى بن أبي كثير، وأبو الحسين العكلي".

وفي قوله: (يحيى بن أبي كثير) تصحيف، و إنما هو يحيى بن أبي بكير، وستأتي ترجمته.

وثقه ابن سعد[١]، وابن المديني[٢]، وابن معين[٣]، والعجلي[٤]، والدارقطني[٥]، وابن قانع[٦]، وعثمان بن أبي شيبة[٧]، والذهبي[٨]، وابن حجر[٩]. وذكره ابن خلفون في ثقاته[١٠]، وكذلك ابن حبان وقال[١١]: مستقيم الحديث.

زاد ابن سعد: كان ثقة صالح الأمر في الحديث، وزاد ابن أبي شيبة: صدوق حسن العقل، وزاد ابن حجر: حافظ رُمي بالإرجاء.

وقال ابن معين فيما رواه جعفر بن أبي عثمان[١٢]، وأبو حاتم[١٣]، والساجي[١٤]، وابن خراش[١٥]: صدوق، زاد أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.

ورماه بالإرجاء عدد من النقاد الذين وثقوه، كابن سعد، والدارقطني، وابن خلفون، وابن خراش والساجي، وابن حجر، وغيرهم، وكان أشدهم فيه رأياً أحمد، فكان لا يرضاه[١٦]، ويحمل عليه[١٧]

---

(١) الطبقات الكبرى (٣٢٠/٧).
(٢) انظر: الجرح والتعديل (٣٩٢/٤).
(٣) تاريخه رواية الدارمي (ص٦٤).
(٤) التاريخ (ص٤٤٧).
(٥) السنن، كتاب الصلاة باب صفة التشهد، في إثر ح١٣٣٥. (١٦٦/٢).
(٦) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٢٠١/٦).
(٧) المصدر نفسه.
(٨) ميزان الاعتدال (٢٦١/٢).
(٩) تقريب التهذيب (ص٤٢٩).
(١٠) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٢٠١/٦).
(١١) (٣١٢/٥).
(١٢) الجرح والتعديل (٣٩٢/٤).
(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) انظر: تاريخ بغداد (٤٠٥/١٠).
(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) قاله عنه ابن خراش فيما نقله الخطيب تاريخه (٤٠٥/١٠).
(١٧) قاله الساجي، انظر: تاريخ بغداد (٤٠٥/١٠).

لأجل ذلك، وقد روى عنه شيئاً يسيراً ثم تركه لما علم بأنه يقول إن الإيمان قول فقط، وأن الإنسان إذا قال فقد عمل بلسانه حين تكلم، وسماه قولاً خبيثاً.[١]

وقد روى أحمد بن أبي يحيى أنه سمع أحمد يقول لما ذُكر شبابة: تركته، لم أرو عنه للإرجاء، فقيل له: يا أبا عبد الله وأبو معاوية[٢]؟ قال: شبابة كان داعية. [٣]

وأنكروا عليه أيضاً وقوعه في الخطأ وتفرده ببعض الأحاديث، وهذا أمر لم يسلم منه أحد من الثقات، قال مسلم[٤]: فليس من ناقل خبر، وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا، وإن كان من أحفظ الناس، وأشدهم توقياً وإتقاناً لما يحفظ وينقل، إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله.

وقد ردّ على ذلك ابن المديني لما سئل عن حديث تفرد به شبابة عن شعبة فقال: أي شيء نقدر نقول في ذلك، كان شيخاً صدوقاً إلا أنه كان يقول بالإرجاء، ولا ننكر لرجل سمع ألوفاً أو ألفين أنه يجيء بحديث غريب.[٥]

وأورد له ابن عدي ثلاثة أحاديث عن شعبة أنكروها عليه ثم قال[٦]: وشبابة عندي إنما ذمه الناس للإرجاء الذي كان فيه، أما في الحديث فإنه لا بأس به، كما قال علي بن المديني، والذي أنكر عليه الخطأ، ولعله حدث به حفظاً.

---

(١) انظر: الضعفاء الكبير (١٩٦/٢).

(٢) أبو معاوية الضرير، محمد بن خازم، وهو ثقة رمي بالإرجاء.
انظر ترجمته في تقريب التهذيب (ص٨٤٠).

(٣) انظر: الكامل (٧١/٥).

(٤) التمييز (ص١٧٠).

(٥) انظر: تاريخ بغداد (٤٠٥/١٠).

(٦) الكامل (٧٣/٥).

وكما يتبين من أقوال النقاد، فإن جلّهم على توثيقه، ولا يسلّم لهم بما أنكروا عليه من الخطأ في بعض الأحاديث، لا سيما إن كان حافظاً مكثراً[١] كشبابة، وما صدق من يزعم أنه لا يخطئ في الحديث.

أما الإرجاء فقد حكى البرذعي عن أبي زرعة أن شبابة رجع عن الإرجاء، فقال: قيل لأبي زرعة فيأبي معاوية وأنا شاهد، كان يرى الإرجاء؟ قال: نعم، كان يدعو إليه، قيل: فشبابة أيضاً: قال: نعم، قيل: رجع عنه؟ قال: نعم، قال: الإيمان قول وعمل. [٢]

ومما يدل على رجوعه ما قاله العقيلي[٣]: حدثني بعض الأشياخ أن شبابة قدم من المدائن قاصداً للذي أنكر عليه أحمد بن حنبل فكانت الرسل تختلف بينه وبينه فرأيته في تلك الأيام مغموماً مكروباً، ثم انصرف إلى المدائن قبل أن يصلح أمره عنده.

أما قول أبي حاتم بعدم الاحتجاج به، فإن كان لأجل الإرجاء فهو فمردود بما سبق من قول أبي زرعة برجوعه عن ذلك، وإن كان بسبب وقوعه في الخطأ فيكفي قول ابن المديني لرده، وإلا فما أنكروا عليه غير هذين الأمرين. [٤]

والخلاصة أنه ثقة مكثر يحتج بحديثه، لا يخلو من الخطأ، وقد حُكي أنه رجع عن رأيه في الإرجاء، والله أعلم.

(٢١)عامر بن عبد الواحد الأحول البصري[٥]، روى له الجماعة سوى البخاري.

---

(١) يشير إلى ذلك ما قاله أبو مسلم صالح بن العجلي: سألت أبي عن شبابة، فقلت: يحفظ الحـــديث؟ قال: نعم. انظر: التاريخ، للعجلي (ص٤٤٧).
وقال عنه الذهبي في الميزان (٢/٢٦٠): صدوق مكثر صاحب حديث.
(٢) سؤالات البرذعي المطبوع مع أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة (٢/٤٠٧).
(٣) الضعفاء الكبير (٢/١٩٦).
(٤) المصدر نفسه.
(٥) ذكر المزي بعده شيخاً آخر سميًّا له للتمييز بينهما، والصواب أنهما واحد، وعامر الأحول هو كل عامر يروي عنه البصريون ليس غيره.
انظر: إكمال تهذيب الكمال (٧/١٤٦)، وتعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر (١/٧٠٥).

قول مسلم: قال الذهبي: وثقه مسلم[١].

أقوال النقاد: اختلف فيه النقاد ما بين مُوثِّق له ومُلَيِّن، فقال ابن معين: ليس به بأس[٢]، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن عامر الأحول فقال: هو ثقة لا بأس به، قلت: يحتج بحديثه، قال: لا بأس به[٣]، وقال الساجي: يحتمل لصدقه وهو صدوق[٤]، وذكره ابن حبان[٥]، وابن شاهين[٦] في ثقاتهما.

وقال الذهبي: من ثقات أهل البصرة ومتقنيهم[٧]، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ[٨].

وضعفه ابن عيينة[٩]، وحميد بن الأسود[١٠]، ونُقل عن أحمد تليينه بأكثر من لفظ، فروى عنه ابنه عبد الله أنه قال: في حديثه شيء[١١]، وقال مرة: ليس بالقوي ضعيف الحديث[١٢]، وفي موضع: ليس حديثه بشيء[١٣]، وعن أبي طالب أنه قال: ليس بقوي في الحديث[١٤]، وكذلك قال النسائي[١٥]: ليس بالقوي.

والخلاصة: أن الجرح فيه غير مفسر، ووثقه إمامان يعرف عنهما التشدد والتثبت في التعديل، وهما ابن معين وأبو حاتم، فالعمل على توثيقه والاحتجاج به، والله أعلم.

---

(١) ميزان الاعتدال (٣٦٢/٢)، والمغني في الضعفاء (٣٢٤/١).
(٢) انظر: الجرح والتعديل (٣٢٦/٦).
(٣) الجرح والتعديل (٣٢٧/٦).
(٤) انظر: إكمال تهذيب الكمال (١٤٦/٧).
(٥) الثقات (١٩٣/٥).
(٦) تاريخ أسماء الثقات (ص١٥٥).
(٧) مشاهير علماء الأمصار (ص٢٤٤).
(٨) تقريب التهذيب (ص٤٧٧).
(٩) انظر: كتاب الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٧٣/٢).
(١٠) انظر: الضعفاء الكبير (٣١٠/٣).
(١١) العلل ومعرفة الرجال (٤٥/٢).
(١٢) المصدر نفسه (ص١٨٣).
(١٣) انظر: الجرح والتعديل (٣٢٦/٦).
(١٤) المصدر نفسه.
(١٥) انظر: تهذيب الكمال (٦٧/١٤).

(٢٢)عبد الرحمن بن بِشر بن الحكم، أبو محمد العبْدي النيسابوري، روى له الشيخان وأبو داود وابن ماجة، (ت٢٦٠هـ وقيل بعدها).

قول مسلم: قال مكي بن عبدان: سألته –يعني مسلماً– محمد بن عبد الوهاب وعبد الرحمن بن بشر فوثقهما[١].

وقال مسَّدد بن قطن: لما توفي محمد بن يحيى عقد مسلم مجلساً لخالي عبد الرحمن بن بشر، فكان يحضر أحمد بن سلمة وينتقي له مسلم شرطه في الصحيح فيمليه عبد الرحمن، ولم يكن له مجلس إملاء قبلها[٢].

أقوال النقاد: وثقه أبو حاتم[٣]، والخليلي[٤]، والذهبي[٥]، وابن حجر[٦]، وزاد الخليلي: متفق عليه، وزاد الذهبي: صاحب حديث، وزاد أبو حاتم: صدوق، وكذا قال صالح جزرة[٧]، وقال النووي: اتفقوا على توثيقه[٨]، وقال عنه يحيى القطان: ما حدثكم عني هذا الصبي فصدقوه فإنه كيس[٩]، وقال الحاكم أبو عبد الله: العالم بن العالم بن العالم[١٠]، وذكره ابن حبان في الثقات[١١].

والخلاصة أنه ثقة متفق على توثيقه، والله أعلم.

(٢٣)عبد الرحمن بن حُميد بن عبد الرحمن الرؤاسي الكوفي، روى له مسلم وأبو داود والنسائي.

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٥٦٨/١٢)، في ترجمة مسلم.
(٢) سير أعلام النبلاء (٣٤٢/١٢).
(٣) الجرح والتعديل (٢١٥/٥).
(٤) المنتخب من الإرشاد (٨٠٥/٢).
(٥) الكاشف (٦٢٢/١). وقال في السير (٣٤٠/١٢): المحدث الحافظ الجواد الثقة الإمام.
(٦) تقريب التهذيب (ص٥٧١).
(٧) انظر: تاريخ بغداد (٥٦٠/١١).
(٨) تهذيب الأسماء واللغات (٢٩٤/١).
(٩) سير أعلام النبلاء (٣٤١/١٢).
(١٠) تهذيب الكمال (٥٤٧/١٦).
(١١) (٣٨٢/٨).

قول مسلم: "فقد اتفق الليث وعبد الرحمن بن حميد الرؤاسي عن أبي الزبير عن طاووس وروى الليث فقال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وكل واحد من هذين عند أهل الحديث أثبت في الرواية من أيمن"[١]

أقوال النقاد: وثقه ابن سعد[٢]، وابن معين[٣]، والعجلي[٤]، والنسائي[٥]، وابن حجر[٦]، وذكره ابن حبان في الثقات[٧].

وخلاصة القول الاتفاق على توثيقه، وهو عند أهل الحديث لا شك أثبت من أيمن بن نابل[٨].

(٢٤)عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري الخزرجي، روى له الجماعة ماعدا البخاري، (ت١١٢هـ).

قول مسلم: قال الذهبي: وثقه مسلم[٩].

أقوال النقاد: وثقه العجلي[١٠]، والنسائي[١١]، والنووي[١٢]، والذهبي[١٣]، وابن حجر[١٤]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٥].

---

(١) التمييز (ص١٨٩)، ويقصد رواية التشهد وقد ضربها مثالاً على الأخبار المنقولة على الوهم في السند والمتن جميعاً.
(٢) الطبقات الكبرى (٣٨٣/٦).
(٣) انظر: الجرح والتعديل (٢٢٥/٥).
(٤) التاريخ (٧٦/٢).
(٥) انظر: تهذيب الكمال (٧٣/١٧).
(٦) تقريب التهذيب (٥٧٦).
(٧) (٧٤/٧).
(٨) وهذا واضح من ترجمة أيمن، وقد خلص ابن حجر في (التقريب ص١٥٧) إلى أنه صدوق يهم.
(٩) ميزان الاعتدال (٥٦٧/٢).
(١٠) التاريخ (٧٨/٢).
(١١) انظر: تهذيب الكمال (١٣٥/١٧).
(١٢) تهذيب الأسماء واللغات (٢٩٦/١).
(١٣) الكاشف (٦٢٩/١).
(١٤) تقريب التهذيب (ص٥٧٥).
(١٥) (٧٧/٥).

وليّنه ابن سعد غير مبيِّنٍ سبب جرحه له فقال: وكان كثير الحديث، ليس هو بثبت، ويستضعفون روايته ولا يحتجون به[١].

وقال ابن قتيبة: وهو ضعيف عند أصحاب الحديث، ليس بثبت، وحديثه كثير[٢]. وهو كلامٌ مشابهٌ لقول ابن سعد.

والخلاصة أنه ثقة تُكلِّم فيه بغير حجة، وشذّ ابن سعد في جرحه له، وتبعه ابن قتيبة، فلا يُلتفت إلى كلام ابن سعد في مقابل من وثقه من النقاد فإن أغلب مادته من الواقدي، والله أعلم.

(٢٥)عبد الله بن دينار أبو عبد الرحمن المدني مولى ابن عمر، روى له الجماعة، (ت١٢٧هـ).

قول مسلم: الناس كلهم عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث[٣].

أقوال النقاد: وثقه ابن سعد[٤]، وابن معين[٥]، وأبو حاتم[٦]، وأبو زرعة[٧]، وأحمد[٨]، والعجلي[٩]، والنسائي[١٠]، وابن نمير[١١]، وزاد أحمد: مستقيم الحديث، وزاد ابن سعد: كثير الحديث.

وقال الليث عن ربيعة: حدثني عبد الله بن دينار وكان من صالحي التابعين صدوقاً ديِّناً[١٢].

---

(١) الطبقات الكبرى (٢٦٨/٥).

(٢) المعارف (ص٢٦٨).

(٣) صحيح مسلم، كتاب العتق، باب النهي عن بيع الولاء وهبته، بعد ح١٥٠٦، وهو حديث ابن دينار عن ابن عمر أنَّ رسولَ الله –صلى الله عليه وسلم– نَهَى عَنْ بَيْعِ الوَلَاءِ وهِبَتِه.

(٤) الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم (ص٣٠٥).

(٥) تاريخ ابن معين رواية الدارمي (ص١٥٠).

(٦) الجرح والتعديل (٤٧/٥).

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر السابق.

(٩) التاريخ (٢٧/٢).

(١٠) انظر: تهذيب الكمال (٤٧٣/١٤).

(١١) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٣٣٢/٧)، نقلاً عن ثقات ابن خلفون.

(١٢) تهذيب التهذيب (٣٢٨/٢).

وقال ابن عيينة: لم يكن بذاك ثم صار[١]، وذكره العقيلي في الضعفاء وقال: في رواية المشايخ عنه اضطراب[٢]، وقال أيضاً في ختام ترجمته: وقد روى موسى بن عبيدة ونظراؤه عن عبد الله ابن دينار أحاديث مناكير إلا أن الحمل فيها عليهم. وقد ردّ عليه الذهبي فقال[٣]: أحد الائمة الأثبات، انفرد بحديث الولاء، فذكره لذلك العقيلي في الضعفاء، وقال: في رواية المشايخ عنه اضطراب، ثم ساق له حديثين مضطربي الإسناد، وإنما الاضطراب من غيره، فلا يلتفت إلى فعل العقيلي فإن عبد الله حجة بالإجماع.

وذكر مغلطاي عن ابن الحذاء أنه قال[٤]: قيل لا نعلم له رواية عن غير ابن عمر، لأن جلَّ روايته عنه. ونقل ابن حجر ذلك في تهذيبه وقال معقباً[٥]: وهذا قصور شديد ممن قاله.

وخلاصة القول فيه ما قاله الذهبي أنه حجة بالإجماع، فلم يتكلم فيه سوى العقيلي وكلامه مردود، والله أعلم.

(٢٦)عبد الله بن معاذ بن نَشِيْط الصنعاني، روى له الترمذي وابن ماجه.

قول مسلم: نقل ابن حجر عن مسلم أنه قال فيه: ثقة صدوق.[٦]

أقوال النقاد: وثقه ابن معين[٧]، وقال هشام بن يوسف[٨]، والذهبي[٩]: صدوق، وذكره ابن حبان[١٠] في ثقاته.

---

(١) الضعفاء الكبير (٢٤٧/٢).

(٢) (٢٤٧/٢).

(٣) ميزان الاعتدال (٤١٧/٢).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٣٣٢/٧).

(٥) تهذيب التهذيب (٣٢٨/٢).

(٦) انظر: الجرح والتعديل (١٧٣/٥).

وقد فرق ابن أبي حاتم بين عبد الله بن معاذ مولى خالد بن غلاب، وبين عبد الله بن معاذ الصنعاني فجعلهما اثنين، وذكر قول مسلم في ترجمة الثاني، بينما جعله المزي وابن حجر رجلاً واحداً، ونقلا قول مسلم فيه.

انظر: تهذيب الكمال (١٥٩/١٦)، وتهذيب التهذيب (٤٣٦/٢).

(٧) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٢١٢/٥).

(٨) المصدر نفسه.

(٩) الكاشف (٥٩٩/١).

(١٠) (٣٤/٧).

وقال أبو حاتم[١]: هو شيخ، وقال ابن عدي[٢]: أرجو أنه لا بأس به.

وقال أحمد[٣]: رأيته بمكة ولم أكتب عنه شيئاً، ونقل ابن معين عن عبد الرزاق أنه كان يكذبه[٤]، وفي رواية أنه قال[٥]: هو كذاب، وقال أبو زرعة[٦]: هو أوثق من عبد الرزاق، وذكره العقيلي[٧]، وابن الجارود[٨] في ضعفائهما. وخلص ابن حجر إلى أنه: صدوق تحامل عليه عبد الرزاق. [٩]

وخلاصة القول في عبد الله بن معاذ أنه صدوق لا بأس به، جرحه عبد الرزاق دون بيان لسبب الجرح، فتعديله مقدم، وضعه مسلم في منزلة أعلى من كلام النقاد فيه، والله أعلم.

(٢٧)عبد الله بن هُبَيْرة بن أسعد السَّبَئي الحضرمي، روى له الجماعة عدا البخاري (ت١٢٦هـ).

قول مسلم: ثقة.[١٠]

أقوال النقاد: وثقه أحمد[١١]، ويعقوب بن سفيان[١٢]، والذهبي[١٣]، وابن حجر[١٤]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٥]، وقال أبو داود[١٦]: معروف.

---

(١) الجرح والتعديل (١٧٣/٥).
(٢) الكامل (٣٩٥/٥).
(٣) العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (١٣٠/٣).
(٤) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٢١٢/٥).
(٥) انظر: الضعفاء لأبي زرعة في أجوبته على أسئلة البرذعي (٤٥٢/٢).
(٦) المصدر نفسه.
(٧) (٣٠٨/٢).
(٨) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٢١٢/٨).
(٩) تقريب التهذيب (ص٥٤٨).
(١٠) قالها في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها، ح٨٣٠.
(١١) العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (٤٨٢/٢).
(١٢) انظر: تهذيب التهذيب (٤٤٨/٢).
(١٣) الكاشف (٦٠٥/١).
(١٤) تقريب التهذيب (ص٥٥٤).
(١٥) (٥٤/٥).
(١٦) انظر: تهذيب الكمال (٢٤٣/١٦).

والخلاصة أنه ثقة، والله أعلم.

(٢٨)عبد المؤمن بن علي، أبو علي الأسدي الكوفي الزعفراني نزيل الري، ليس له رواية في الكتب الستة.

قول مسلم: قال مسلم: سألت أبا كُرَيب عن عبد المؤمن بن علي الرازي فأثنى عليه، وقال: لولا عبد المؤمن من أين كان يسمع أبو غسان النهدي من عبد السلام بن حرب.(١)

أقوال النقاد: لم أجد أقوالاً للنقاد فيه غير أن ابن حبان ذكره في ثقاته(٢)، وذكره ابن قُطْلُوبُغا أيضاً في الثقات(٣)، وقد روى عنه أبو حاتم وقال: أخرج إلي عبد المؤمن أصول كتب عبد السلام بن حرب فقال: قرأ علي عبد السلام ثم وهب لي.(٤)

والخلاصة أنه ثقة، والله أعلم.

(٢٩)عطاء بن السائب أبو محمد، ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي، روى له الجماعة سوى مسلم، (ت١٣٦).

قول مسلم: ذكره مسلم في الطبقة الثانية من الرواة وهم عنده دون الأولى في الحفظ والاتقان، فقال بعد ذكره لصفات الصنف الأول: " فإن اسم الستر، والصدق، وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من حمال الآثار، ونقال الأخبار، فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفين، فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة"(٥)

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (٦٦/٦). وقد روى عبد المؤمن عن ابن حرب.

(٢) (٤١٧/٨).

(٣) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٤٨٤/٦).

(٤) الجرح والتعديل (٦٦/٦).

(٥) المقدمة (ص٢٠).

وقد نقل ابن حجر في ترجمة يزيد بن أبي زياد في التهذيب (٤١٤/٤) كلام مسلم في المقدمة ثم قال: "وهو موافق لما تقدم عن ابن مهدي في الجمع بين هؤلاء الثلاثة، وتفضيله ليثاً على الآخرين."

قلت: الجمع بينهم دليل على أن أحوالهم متقاربة، ولم يفاضل بينهم ابن مهدي فقط، فقد جاء ذلك عن غيره من الأئمة كجرير وأحمد وابن معين، واختلفوا في المفاضلة بينهم، فقد حدث العقيلي في الضعفاء الكبير (١٥/٤) عن عبد الله بن أحمد عن أبيه أنه قال: سمعت عثمان بن أبي شيبة قال: سألت جريرا، عن ليث، وعن =

أقوال النقاد: أطلق القول بتوثيقه أيوب السختياني[١]، وابن معين في رواية[٢]، وقال أحمد فيما رواه ابنه عبد الله[٣]: ثقة ثقة رجل صالح.

وقد وثقوه في حديثه القديم، لأنَّ حفظه قد تغير واختلط بأخرة، فقال ابن سعد[٤]: كان ثقة، وقد كان تغير حفظه بأخرة، واختلط في آخر عمره.

وقال البخاري[٥]: أحاديثه القديمة صحيحة، ونَقل عن يحيى القطان أنه قال[٦]: ما سمعت أحداً من الناس يقول في عطاء بن السائب شيئاً في حديثه القديم. وقال ابن معين[٧]: كان قد اختلط فمن سمع منه قبل الاختلاط فجيد، ومن سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء.

وقال العجلي[٨]: جائز الحديث، وكان شيخاً قديماً ثقة روى عن بن أبي أوفى ومن سمع من عطاء قديما فهو صحيح الحديث، منهم سفيان الثوري، فأما من سمع منه بأخرة فهو مضطرب الحديث منهم هشيم وخالد بن عبد الله الواسطي إلا أن عطاء كان بأخرة يتلقن إذا لقنوه في الحديث لأنه كان كبر، (صالح الكتاب)[٩].

=عطاء بن السائب، وعن يزيد بن أبي زياد، فقال: كان يزيد أحسنهم استقامةً في الحديث، ثم عطاء، وكان ليث أكثر تخليطاً، قال: وسألت أبي عن هذا ، فقال: أقول كما قال جرير.

وقال عثمان بن أبي شيبة عن جرير كما نقل البخاري في التاريخ الكبير (٣٣٤/٨): يزيد كان أحسن حفظاً من عطاء. وخالفه عبد الرحمن بن مهدي في المفاضلة بينهم فروى عنه أحمد بن سنان فيما نقله ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٧٨/٧) أنه قال: ليث وعطاء ويزيد، ليث أحسنهم حالاً عندي.

ونقل ابن عدي في الكامل (١٦٤/٩) أن ابن معين سئل أيهما أحب إليك يزيد أو عطاء؟ فقال: ما أقربهما.

وحدث ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢٦٥/٩) عن عبد الله بن أحمد أنه قال لابن معين: يزيد بن أبي زياد دون عطاء بن السائب؟ قال: نعم، من سمع من عطاء بن السائب وهو مختلط فيزيد فوق عطاء. وقال عبد الله أيضاً في العلل (٣٢/٣): سألت يحيى عن ليث فقال: هو أضعف من يزيد، يزيد فوقه في الحديث.

(١) انظر: الجرح والتعديل (٣٣٣/٦).

(٢) تاريخ ابن معين رواية الدارمي (ص٩٣).

(٣) الجرح والتعديل (٣٣٣/٦).

(٤) الطبقات الكبرى (٣٣٨/٦).

(٥) انظر: الكامل (٧٣/٧).

(٦) التاريخ الكبير (٤٦٥/٦).

(٧) انظر: الكامل (٧٣/٧).

(٨) التاريخ (١٣٥/٢).

(٩) جاءت عند ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٠٤/٣) بلفظ (لأنه كان غير صالح الكتاب)، وهو المناسب لسياق الكلام.

وقال أحمد[١]: من سمع منه قديماً كان صحيحاً، ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء. وقال النسائي[٢]: ثقة في حديثه القديم إلا أنه تغير. وقال الساجي[٣]: صدوق ثقة لم يتكلم الناس في حديثه القديم. وقال الفسوي[٤]: ثقة حجة، وما روى عنه سفيان وشعبة وحماد بن سلمة سماع هؤلاء سماع قديم، وكان عطاء تغير بأخرة، وفي رواية جرير وابن فضيل وطبقتهم ضعيفة. وقال أبو حاتم[٥]: محله الصدق قديماً قبل أن يختلط صالح مستقيم الحديث، ثم بأخرة تغير حفظه، في حديثه تخاليط كثيرة، وقديم السماع من عطاء سفيان وشعبة، وحديث البصريين الذين يحدثون عنه تخاليط كثيرة لأنه قدم عليهم في آخر عمره، وما روى عنه ابن فضيل ففيه غلط واضطراب، رفع أشياء كان يرويه عن التابعين فرفعه إلى الصحابة.

وقال الدارقطني[٦]: عطاء اختلط ولم يخرجوا عن عطاء ولا يحتج بحديثه إلا ما رواه الأكابر شعبة والثوري ووهيب ونظراؤهم، وأما ابن علية والمتأخرون ففي حديثهم عنه نظر.

قال ابن عدي[٧]: اختلط في آخر عمره فمن سمع منه قديما مثل الثوري، وشعبة فحديثه مستقيم، ومن سمع منه بعد الاختلاط فأحاديثه فيها بعض النكرة.

وقد ورد عن ابن معين تضعيفه مطلقاً، فقال الدوري عنه[٨]: عطاء بن السائب لا يحتج بحديثه، وقال أبو يعلى: سئل يحيى بن معين عن يزيد بن أبي زياد فقال: ضعيف الحديث، فقيل: أيما أحب إليك هو أو عطاء بن السائب فقال: ما أقربهما.[٩] وقال أحمد بن أبي يحيى: سمعت يحيى بن معين يقول: ليث بن أبي سليم ضعيف مثل عطاء بن السائب وجميع من روى عن عطاء روى عنه في الاختلاط إلا شعبة وسفيان.[١٠] ولعل ابن معين أراد تضعيفه فيما رواه بعد

---

(١) انظر: الكامل (٧٣/٧).
(٢) انظر: تهذيب الكمال (٩٢/٢٠).
(٣) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٢٤٧/٩).
(٤) انظر: تهذيب التهذيب ١٠٥/٠٣).
(٥) الجرح والتعديل (٣٣٣/٦).
(٦) العلل (١٤٣/١١).
(٧) الكامل (٧٨/٧).
(٨) المصدر نفسه (ص٧٣)، ولم أجده في تاريخ ابن معين برواية الدوري.
(٩) المصدر السابق.
(١٠) المصدر السابق.

اختلاطه فقد أطلق القول بتوثيقه في موضع كما تقدم، وفصّل كذلك في صحيح ما رواه قبل الاختلاط وضعف ما بعده.

وقال شعبة[١]: حدثنا عطاء بن السائب وكان نسياً، ونقل عنه أبو قطن أنه قال[٢]: ثلاثة في القلب منهم هاجس، عطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد، ورجل آخر. وقال الحربي: بلغني أن شعبة قال: إذا حدث عن رجل واحد فهو ثقة، و إذا جمع بين اثنين فاتقه.[٣] وقال الدارقطني[٤]: تركوه، وردّ عليه ابن حجر قائلاً[٥]: لعله أراد بالترك ما يتعلق بحديثه في الاختلاط.

وما أحسن قول ابن حبان بعد أن ذكره في ثقاته[٦]: كان قد اختلط بآخره ولم يفحش خطؤه حتى يستحق أن يُعدل به عن مسلك العدول بعد ثبوت صحة ثباته في الروايات.

وأجمل ابن حجر أقوال النقاد فيه وبين من سمع منه قبل وبعد الاختلاط فقال[٧]: فيحصل لنا من مجموع كلامهم أن سفيان الثوري وشعبة وزهير وزائدة وحماد بن زيد وأيوب عنه صحيح، ومن عداهم يُتوقف فيه إلا حماد بن سلمة فاختلف قولهم، والظاهر أنه سمع منه مرتين مرة مع أيوب كما يومئ إليه كلام الدارقطني[٨]، ومرة بعد ذلك لما دخل إليهم البصرة وسمع منه جرير وذووه، والله أعلم. وخلص إلى أنه[٩]: صدوق اختلط. أما الذهبي فخلاصة حكمه فيه أنه[١٠]: أحد الأعلام على لين فيه، ثقة ساء حفظه بآخره.

والخلاصة أنه صدوق إلى الثقة أقرب، واختلاطه لا يبعد حديثه عن الصحة إلا ما ثبت سماعه بعد الاختلاط وخالف فيه الثقات، والله أعلم.

---

(١) انظر: سؤالات أبي عبيد أبا داود (ص٢١٠).
(٢) انظر: تهذيب التهذيب (١٠٤/٣).
(٣) انظر: تهذيب التهذيب (١٠٤/٣).
(٤) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص٢٦٢).
(٥) تهذيب التهذيب (١٠٥/٣).
(٦) (٢٥١/٧).
(٧) تهذيب التهذيب (١٠٥/٣).
(٨) يشير إلى قول الدارقطني في سؤالات السلمي له (ص٣٦٦): دخل عطاء بن السائب البصرة وجلس فسماع أيوب وحماد بن سلمة في الرحلة الأولى صحيح، والرحلة الثانية فيه اختلاط.
(٩) تقريب التهذيب (ص٦٧٨).
(١٠) الكاشف (٢٢/٢).

(٣٠)عكرمة مولى ابن عباس أبو عبد الله المدني، وأصله بربري، روى له الجماعة، (ت١٠٤).

قول مسلم: قال ابن منده[١]: وكان يُتَلقى حديثه بالقبول، ويحتج به قرناً بعد قرنٍ وإماماً بعد إمام إلى وقت الأئمة الأربعة الذين أخرجوا الصحيح، وميزوا ثابته من سقيمه، وخطأه من صوابه، وأخرجوا روايته وهم: البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي، فأجمعوا على إخراج حديثه واحتجوا به، على أن مسلماً كان أسوأهم رأياً فيه، وقد أخرج عنه مقروناً، وعدَّله بعدما جرحه. وقال الذهبي[٢]: وقد وثقه جماعة، واعتمده البخاري وأما مسلم فتجنبه، وروى له قليلا مقرونا بغيره.

وقال ابن حجر[٣]: احتج به البخاري وأصحاب السنن، وتركه مسلم فلم يخرج له سوى حديث واحد[٤] في الحج مقروناً بسعيد بن جبير، وإنما تركه مسلم لكلام مالك[٥] فيه.

أقوال النقاد: هو أحد أئمة التابعين الأعلام، احتج به عامة أهل العلم، ونقم عليه بعضهم بعض الأمور فجرحوه واحتاطوا في الرواية عنه، ولقد صنف الأئمة في ذلك، فنقلوا ما قيل فيه وذبوا عنه. [٦]

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (١٣٨/٣)، ونقل ابن حجر كلام ابن منده هذا مع زيادة عليه في مقدمة الفتح (ص٤٥١) لكنه لم ينقل عبارة (عدله بعدما جرحه) وهي موضع الشاهد في تعديل مسلم لعكرمة!

(٢) ميزان الاعتدال (٩٣/٣).

(٣) مقدمة فتح الباري (ص٤٤٦).

(٤) أخرجه له مسلم حديث ضباعة بنت الزبير في كتاب الحج، باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه، ح١٢٠٨، وقد أخرج الحديث لعكرمة مقروناً بطاووس، ثم ذكر متابعة للحديث قرن فيها عكرمة بسعيد بن جبير.

(٥) ومما ذُكر عن مالك في ذلك ما قاله مطرف بن عبد الله: سمعت مالكاً يكره أن يُذكر عكرمة، ولا رأى أن يُروى عنه. انظر: ميزان الاعتدال (٩٥/٣).

وروى الربيع عن الشافعي أنه قال: مالك سيئ الرأي في عكرمة، وقال: لا أرى لأحد أن يقبل حديثه. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٦/٥).

ومما قيل في الرد على ذلك ما نقله ابن حجر في هدي الساري(ص٤٥١) عن ابن عبد البر أنه قال: وزعموا أن مالكاً أسقط ذكره من الموطأ ولا أدري ما صحته، لأنه قد ذكره في الحج وصرح باسمه، ومال إلى روايته عن ابن عباس، وترك عطاء في تلك المسألة مع أن عطاء أجل التابعين في علم المناسك، والله أعلم.

(٦) وقد ذكر ابن حجر ذلك في مقدمة الفتح (ص٤٤٦)، فقال: احتج به البخاري وأصحاب السنن، وتركه مسلم فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج مقروناً بسعيد بن جبير، وإنما تركه مسلم لكلام مالك فيه، وقد تعقب=

وقد نقل ابن حجر عن محمد بن نصر المروزي أنه قال[١]: أجمع عامة أهل العلم على الاحتجاج بحديث عكرمة، واتفق على ذلك رؤساء أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا ، منهم أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور ويحيى بن معين، ولقد سألت إسحاق عن الاحتجاج بحديثه فقال: عكرمة عندنا إمام أهل الدنيا، وتعجب من سؤالي إياه.

وقال ابن عيينة عن عمرو[٢]: أعطاني جابر بن زيد صحيفة فيها مسائل، قال: سل عكرمة، فجعلت كأني أتباطأ، فانتزعها من يدي، وقال: هذا عكرمة، مولى ابن عباس، هذا أعلم الناس.[٣] وقال البخاري: ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة.[٤]

وقال أحمد[٥]: هؤلاء أصحاب ابن عباس، مجاهد وطاووس وسعيد بن جبير وعطاء وجابر بن زيد وعكرمة آخر هؤلاء، أصحاب ابن عباس هم المحدثون والمفتون. وقال أحمد بن زهير[٦]: عكرمة أثبت الناس فيما روى، ولم يحدث عن أقرانه، أكثر حديثه عن الصحابة. قال أبو بكر المروذي: قلت لأحمد: يحتج بحديث عكرمة؟ قال: نعم، يحتج به.[٧] وقال عثمان بن سعيد: قلت لابن معين: فعكرمة أحب إليك عن ابن عباس أو عبيد الله بن عبد الله؟ قال: كلاهما، ولم يخير، قلت: فعكرمة أو سعيد بن جبير؟ فقال: ثقة وثقة، ولم يخير.[٨] وقال النسائي: ثقة.[٩] ورُوي عن يحيى بن معين، قال: إذا رأيت إنسانا يقع في عكرمة، وفي حماد بن سلمة، فاتهمه على الإسلام.[١٠]

=جماعة من الأئمة ذلك، وصنفوا في الذي قيل عن عكرمة، منهم أبو جعفر ابن جرير الطبري، ومحمد بن نصر المروزي، وأبو عبد الله بن منده، وأبو حاتم بن حبان، وأبو عمر بن عبد البر، وغيرهم.

قلت: هذه المصنفات التي ذكرها ابن حجر ونقل عن مصنفيها في هدي الساري قد فُقدت، وللإمام المنذري جزء فيه ذكر حال عكرمة وما قيل فيه، حققه نظام اليعقوبي وطبعته دار البشائر الإسلامية ضمن الجزء العاشر من سلسلة لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام.

(١) مقدمة فتح الباري (ص٤٥٠).

(٢) عمرو بن دينار أبو محمد التابعي الجُمَحي الأثرم، وقد روى عن عكرمة.

(٣) انظر: التاريخ الكبير (٤٩/٧).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (٢٩٤/١).

(٦) انظر: سير أعلام النبلاء (٣٠/٥).

(٧) المصدر نفسه.

(٨) انظر: الجرح والتعديل (٩/٧).

(٩) انظر: سير أعلام النبلاء (٣١/٥).

(١٠) المصدر نفسه. =

وقال حماد بن زيد: قال رجل لأيوب: كان عكرمة يتهم؟ فسكت، ثم قال: أما أنا فإني لم أكن أتهمه.[١] وسئل عنه أيوب فقال: لو لم يكن عندي ثقة لم أكتب عنه.[٢]

وقال ابن أبي حاتم سألت أبى عن عكرمة مولى ابن عباس فقال: هو ثقة، قلت يحتج بحديثه؟ قال: نعم إذا روى عنه الثقات والذى أنكر عليه يحيى بن سعيد الأنصاري ومالك فلسبب رأيه.

وقال أيضاً: قلت لأبي: فموالي ابن عباس؟ فقال: كريب وسميع وشعبة وعكرمة، وعكرمة أعلاهم، وقال: سئل أبى عن عكرمة وسعيد بن جبير أيهما أعلم بالتفسير؟ فقال: أصحاب ابن عباس عيال على عكرمة. [٣] وقال أبو أحمد الحاكم[٤]: احتج بحديثه عامة الأئمة القدماء، لكن بعض المتأخرين أخرج حديثه من خبر الصحاح.

وقال ابن عدي[٥]: عكرمة مولى ابن عباس لم أخرج هاهنا من حديثه شيئاً، لأن الثقات إذا رووا عنه فهو مستقيم الحديث، إلا أن يروي عنه ضعيف فيكون قد أتي من قبل ضعيف لا من قبله، ولم يمتنع الأئمة من الرواية عنه، وأصحاب الصحاح أدخلوا أحاديثه إذا روى عنه ثقة في صحاحهم، وهو أشهر من أن يحتاج أن أجرح حديثاً من حديثه، وهو لا بأس به.

"وقد نقموا على هذا العالم أخلاقاً وآراءً"[٦]، والأقوال التي نُقلت في ذلك كثيرة سأذكر أهمها حتى لا تطول الترجمة، ولولا كثرتها لما تصدى الأئمة للتصنيف في ذلك. [٧]

قال ابن حجر: "فأما أقوال من وهاه فمداره على ثلاثة أشياء، على رميه بالكذب، وعلى الطعن فيه بأنه كان يرى رأي الخوارج، وعلى القدح فيه بأنه كان يقبل جوائز الأمراء، فهذه الأوجه الثلاثة يدور عليها جميع ما طُعن به فيه، فأما البدعة فإن ثبتت عليه فلا تضر حديثه،

= وقال الذهبي معلقاً: هذا محمول على الوقوع فيهما بهوى وحيف في وزنهما، أما من نقل ما قيل في جرحهما وتعديلهما على الإنصاف، فقد أصاب، نعم، إنما قال يحيى هذا في معرض رواية حديث خاص في رؤية الله تعالى في المنام، وهو حديث يستنكر، وقد جمع ابن منده فيه جزءاً، سماه: (صحة حديث عكرمة).

(١) العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (٤٠٦/١).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٥).

(٣) الجرح والتعديل (٨/٧).

(٤) انظر: تاريخ دمشق (٨٠/٤١).

(٥) الكامل (٤٧٧/٦).

(٦) قاله الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٩/٥).

(٧) وقد أسهب ابن حجر في مقدمة الفتح (ص٤٤٧) بذكر الأقوال والردّ عليها، وفصّل في ذلك، فليُنظر هناك.

لأنه لم يكن داعية مع أنها لم تثبت عليه[١]، وأما قبول الجوائز فلا يقدح إلا عند أهل التشديد، وجمهور أهل العلم على الجواز كما صنف في ذلك ابن عبد البر، وأما التكذيب فسنبين وجوه رده بعد حكاية أقوالهم، وأنه لا يلزم من شيء منه قدح في روايته"[٢]

ورُوي تكذيبه عن ابن سيرين[٣]،وسعيد بن المسيب، وابن عمر وغيرهم، وأشهر ما جاء في ذلك ما قاله أحمد: حدثنا إسحاق بن الطباع: سألت مالك بن أنس قلت: أبلغك أن ابن عمر قال لنافع لا تكذبن علي كما كذب عكرمة على ابن عباس؟ قال: لا، ولكن بلغني أن سعيد بن المسيب قال ذلك لبُرد مولاه.[٤] ولم يثبت أن ابن عمر قال ذلك لنافع مولاه، فقد جاء عند الذهبي في الميزان[٥]: وعن ابن المسيب أنه قال لمولاه برد: لا تكذب على كما كذب عكرمة على ابن عباس، ويُروى ذلك عن ابن عمر قاله لنافع، ولم يصح.

وذكر هذه الحكاية الذهبي في السير، ثم عقب قائلاً[٦]: هذا أشبه، ولم يكن لعكرمة ذكر في أيام ابن عمر، ولا كان تصدى للرواية. وقال ابن حجر[٧]: فقول ابن عمر لم يثبت عنه لأنه من رواية أبي خلف الجزار عن يحيى البكاء أنه سمع ابن عمر يقول ذلك، ويحيى البكاء متروك الحديث. ونقل عن ابن جرير الطبري أنه قال[٨]: إن ثبت هذا عن ابن عمر فهو محتمل لأوجه كثيرة لا يتعين منه القدح في جميع روايته، فقد يمكن أن يكون أنكر عليه مسألة من المسائل كذبه فيها.

---

(١) وقال في التقريب(ص٦٨٨): ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة. وقال العجلي في تاريخه(١٤٥/٢): تابعي ثقة وهو بريء مما يرميه الناس به من الحرورية.

(٢) قاله ابن حجر في مقدمة الفتح (ص٤٤٧).

(٣) جاء عند الذهبي في ميزان الاعتدال(٩٤/٣) أن ابن سيرين سئل عنه فقال: ما يسوؤني أن يكون من أهل الجنة لكنه كذاب.

قال ابن حجر في مقدمة الفتح(ص٤٤٩) : قول ابن سيرين الظاهر أنه طعن عليه من حيث الرأي، وإلا فقد قال خالد الحذاء: كل ما قال ابن سيرين: ثبت عن ابن عباس فإنمـــا أخذه عن عكرمة وكان لا يسميه لأنه لـم يكن يرضاه.

(٤) العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (٧١/٢).

(٥) (٩٦/٣).

(٦) سير أعلام النبلاء (٢٣/٥).

(٧) مقدمة فتح الباري (٤٤٨).

(٨) المصدر نفسه.

أما برد القرشي مولى سعيد فقد قال عنه ابن حبان في ثقاته[١]: كان يخطئ، وأهل الحجاز يسمون الخطأ كذباً. ولعله يشير بذلك إلى ما قيل عن كذبه على سعيد بن المسيب.

ويكفي ما جاء من تصريح لابن عباس نفسِه بأن عكرمة لم يكذب عليه، فجاء عن عثمان بن حكيم أنه قال: كنت جالساً مع أبي أمامة سهل بن حنيف، إذ جاء عكرمة فقال: يا أبا أمامة أذكرك الله هل سمعت ابن عباس يقول: ما حدثكم عني عكرمة فصدقوه فإنه لم يكذب علي، فقال أبو أمامة: نعم.[٢]

وأختم بقول ابن جرير الطبري وقد صنّف في الذب عن عكرمة، حيث قال[٣]: وفي تقريظ جلة أصحاب ابن عباس إياه، ووصفهم له بالتقدم في العلم، وأمرهم الناس بالأخذ عنه ما بشهادة بعضهم تثبت عدالة الإنسان، ويستحق جواز الشهادة، ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح، وما تسقط العدالة بالظن وبقول فلان لا تكذب علي، وما أشبهه من القول الذي له وجوه وتصاريف ومعانٍ غير الذي وجهه إليه أهل الغباوة ومن لا علم له بتصاريف العرب.

والخلاصة أن عكرمة ثقة في الحديث، إمام في التفسير، "من جلة العلماء، ولا يقدح فيه كلام من تكلم فيه، لأنه لا حجة مع أحد تكلم فيه"[٤]، وإن ثبت بعض ما قيل فيه من أخذه لجوائز الأمراء وغيره فهو لا يقدح في علمه وروايته للحديث، لم يخرج له مسلم في الأصول لرأي مالك فيه، مع أنه قد ثبت أن مالكاً أخرج له في الموطأ، والله أعلم.

(٣١)علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، روى له البخاري وأبو داود، (ت٢٣٠هـ).

قول مسلم: نقل الذهبي أن مسلماً قال فيه: ثقة لكنه جهمي.[٥] وقال في موضع آخر: أعرض عنه مسلم لكونه قال: من قال: القرآن مخلوق لم أعنفه.[٦]

---

(١) (١١٤/٦).

(٢) انظر: تاريخ دمشق (٨٣/٤١). وقال ابن حجر في مقدمة الفتح(ص٤٥٠) بعد ذكره للحكاية: وهذا إسناد صحيح.

(٣) فيما نقله عنه ابن حجر في هدي الساري(ص٤٥١).

(٤) قاله ابن عبد البر فيما نقله عنه ابن حجر في مقدمة الفتح (ص٤٥١).

(٥) سير أعلام النبلاء (٤٦٦/١٠)، والمغني في الضعفاء (١٠/٢).

(٦) الكاشف (٣٦/٢).

وقد أورد العقيلي في ضعفائه الكبير(٢٢٦/٣) عن أبي هاشم زياد بن أيوب أنه قال: كنت عند علي بن الجعد فسألوه عن القرآن فقال: القرآن كلام الله، ومن قال مخلوق لم أعنفه. قال أبو هاشم: فذكرت ذلك لأبي عبد الله=

وقال مغلطاي[١]: وذكره مسلم بن الحجاج في آخر طبقات الغرباء من أصحاب شعبة بن الحجاج.

أقوال النقاد: أكثر النقاد على توثيقه، قال محمد بن حماد المقرئ: سألت يحيى بن معين عن علي بن الجعد فقال: ثقة صدوق، ثقة صدوق، فقلت: فهذا الذي كان منه؟ فقلت: أيش كان منه؟ ثقة صدوق.[٢]، وقال مرة[٣]: رباني العلم. وقال جعفر بن محمد القَلانسي[٤]: قلت ليحيى بن معين: أيما أحب إليك في شعبة: آدم، أو علي بن الجعد؟ فقال: كلاهما ثقة، فقلت: فأيهما أحب إليك؟ فقال: اكتب عن علي مسند شعبة، واضرب على جنبيه.

ووثقه صالح بن محمد[٥]، وابن قانع[٦]، ومحمد بن عبد الله الحضرمي[٧]، والخليلي[٨]، والدارقطني[٩]، زاد ابن قانع: ثبت، وزاد الخليلي: متفق عليه، مخرج في الصحيحين[١٠].

وقال أبو زرعة[١١]: كان صدوقاً في الحديث، وقال أبو حاتم[١٢]:كان متقناً صدوقاً، لم أر من المحدثين من يحفظ ويأتى بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى قبيصة وأبى نعيم في حديث الثوري، ويحيى الحمانى في شريك وعلى بن الجعد في حديثه.

=أحمد بن حنبل فقال: ما بلغني عنه أشد من هذا.

(١) ولعل متوهماً يظن أنه ذكره في آخر طبقة من طبقات أصحاب شعبة الغرباء الثقات! والصواب أنه ذكره بعدهم في القسم الثالث من أصحاب شعبة وهم الضعفاء فيه، وسماهم: من روى عن شعبة فذهب حديثه.
انظر: رجال عروة بن الزبير (ص١٣٩).
وقد ذكر العقيلي في الضعفاء الكبير(٣/٢٢٥) عن علي بن المديني أن علي بن الجعد ممن ترك حديثه عن شعبة، وعدد جماعة غيره، فسئل عن ابن الجعد، فقال: رأيت ألفاظه عن شعبة تختلف.

(٢) انظر: تاريخ بغداد (١٣/٢٨٧).

(٣) المصدر نفسه (ص٢٨٨).

(٤) المصدر السابق (ص٢٨٣).

(٥) المصدر السابق (ص٢٨٨).

(٦) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٩/٢٨٥).

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المنتخب من كتاب الإرشاد (١/٢٤٤).

(٩) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص٢٤٧)، ونقل عنه مغلطاي في الإكمال (٩/٢٨٤) أنه قال: ثقة مأمون.

(١٠) هكذا قال، لكن مسلماً لم يخرج له في صحيحه.

(١١) الجرح والتعديل (٦/١٧٨).

(١٢) المصدر نفسه.

وقال موسى بن داود[١]: ما رأيت أحفظ من علي بن الجعد، كنا عند ابن أبي ذئب فأملى علينا عشرين حديثاً، فحفظها وأملاها علينا. وقال أبو علي الحسين بن إسماعيل الفارسي: سألت عبدوس عبد الله بن محمد بن مالك بن هانئ النيسابوري عن حال علي بن الجعد فقال: ما أعلم أني لقيت أحفظ منه، فقلت: كان يتهم بالجهم، فقال: قد قيل هذا، ولم يكن كما قالوا، إلا أن ابنه الحسن كان على قضاء بغداد، وكان يقول بقول جهم.

قال عبدوس وكان عند علي بن الجعد، عن شعبة نحو من ألف ومائتي حديث، وكان قد لقي المشايخ، فزهدت فيه بسبب هذا القول، ثم ندمت بعد.[٢]

وقال الذهبي[٣]: ثقة متقن لكن فيه تجهم يسير، وقال ابن حجر[٤]: ثقة ثبت رمي بالتشيع.

واختلفت فيه أقوال الإمام أحمد، فقال مرة لما سئل عنه: ثقة أكتب عنه، وإن كان حديثه قليلاً عنده نتف حسان، وقد ذكر ابن عدي هذه الحكاية ثم قال معقباً[٥]: الحكاية إنه ثقة، وبلغني عن أحمد بن حنبل أنه ضعفه، وقال نهيت ابني عبد الله أن يكتب عنه، وعبد الله لم يكتب عن أحد إلا عمن أمره أبوه بالكتابة عنه وكتب عبد الله عن شيخ، يقال له: يحيى بن عبدويه من أهل بغداد وكان يحدث عن شعبة ويحيى بن عبدويه ليس بالمعروف ولم يكتب عن علي بن الجعد مع شهرته لأن أباه نهاه عن الكتابة عنه ومع هذا كله علي بن الجعد ما أرى بحديثه بأساً ولم أر في رواياته إذا حدث عن ثقة حديثاً منكراً فيما ذكره والبخاري مع شدة استقصائه يروي عنه في صحاحه.

وقد وردت بعض الروايات التي تؤكد أن أحمد بن حنبل كتب عنه، فقد قال الخطيب[٦]: كتب عنه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين. وقال خلف بن سالم[٧]: صرت أنا، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل إلى علي بن الجعد، فأخرج إلينا كتبه، وألقاها بين أيدينا، وذهب، فظننا أنه يتخذ لنا طعاماً، فلم نجد في كتابه إلا خطأ واحداً، فلما فرغنا من الطعام، قال: هاتوا،

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (٢٨٣/١٣).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ديوان الضعفاء (ص٢٨١).

(٤) تقريب التهذيب (ص٦٩١).

(٥) الكامل (٣٦٦/٦).

(٦) تاريخ بغداد (٢٨١/١٣).

(٧) المصدر نفسه (ص٢٨٣).

فحدث بكل شيء كتبناه حفظاً. قال أبو زرعة: سمعت أحمد بن حنبل يقول[١]: كتبت عن علي بن الجعد حديث أبي غسان محمد بن مطرف كله. وجاء أيضاً عن أبي زرعة ما يخالف ذلك حيث قال[٢]: كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن علي بن الجعد، ولا سعيد بن سليمان، ورأيته في كتابه مضروباً عليهما.

وقد ضعفه أبو جعفر النُفيلي، فقال: لا ينبغي أن يكتب عنه قليل، ولا كثير، وضعف أمره كثيراً.[٣] وقال الجوزجاني[٤]: متشبث بغير بدعة، زائغ عن الحق. وقال أبو عبيد الآجري قلت لأبي داود[٥]: أيما أعلى عندك علي بن الجعد أوعمرو بن مرزوق؟ فقال: عمرو أعلى عندنا، علي بن الجعد وسم بميسم سوء، قال: ما ضرني أن يعذب الله معاوية، وقال: ابن عمر ذاك الصبي.

والخلاصة أنه ثقة ثبت في الرواية، وإن كان فيه تجهم يسير كما قال الذهبي وقد ردّه عبدوس كما ذكرنا، ورمي بالتشيع، فإن لنا صدقه وعليه بدعته، وقد وثقه مسلم لكنه لم يروِ عنه في صحيحه لبدعته، والله أعلم.

(٣٢)علي بن الحسن بن موسى الهلالي، وهو ابن أبي عيسى الدَّارَابْجِرْدِي[٦]، روى له من الجماعة أبو داود فقط. (ت٢٦٧هـ).

قول مسلم: قال الحاكم: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب يقول: سمعت أحمد بن سلمة يقول: سمعت مسلم بن الحجاج وذُكر علي بن الحسن بن أبي عيسى فقال: ذاك الطيب بن

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (١٧٨/٦).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٢٨٧/١٣).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) أحوال الرجال (ص٣٣٧). وعند ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٤٧/٣): متشبث بغير ما بدعة، ولعله الأصوب، ومعناه متشبث بأكثر من بدعة، والله أعلم.

(٥) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود (ص٢٥٤).

(٦) هذه النسبة إلى دارَابْجِرد، وهي بلدة من بلاد فارس، خرج منها جماعة من العلماء والمحدثين، أما أبو الحسن علي بن الحسن بن موسى الدارابجردي فهو منسوب إلى محلة من محال نيسابور، ويقال لها دارابجرد، وغالب الظن أن أهل دارابجرد كانوا ينزلون بها فنسبت المحلة إليهم، وعلي بن الحسن هذا من هذه المحلة، وهي من محالها بالصحراء من أعلى البلد.
قاله السمعاني في الأنساب (٤٣٦/٢).

الطيب.[١] وقال الخليلي[٢]: سئل بعض الحفاظ في أيامه فقال: ذاك الطيب المُطَيب.

أقوال النقاد: قال الخليلي[٣]: ثقة متفق عليه، وقال مرةً[٤]، ومثله ابن الشرقي[٥]: ثقة مأمون، وقال الحاكم في تاريخه[٦]: هو من أكابر علماء المسلمين وابن عالمهم، وقال محمد بن عبد الوهاب[٧]: ثقة صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات[٨].

وقال ابن حجر[٩]: ثقة، بينما أنزله الذهبي عن مرتبة الثقات فقال[١٠]: صدوق.

والخلاصة اتفاقهم على أنه ثقة، ولا مبرر فيما أرى لإنزال الذهبي له عن مرتبة الثقات، وغالب الظن أن الإمام مسلماً يريد بثنائه عليه بلفظ (الطيب بن الطيب) أن ينزله منزلة الثقات، والله أعلم.

(٣٣)علي بن حفص أبو الحسن المدائني، روى له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي.

قول مسلم: ذكره في الطبقة الرابعة من أصحاب شعبة الغرباء الثقات.[١١]

أقوال النقاد: وثقه ابن المديني[١٢]، وابن معين في رواية ابن الجنيد[١٣]، وأبو داود[١٤]، وأبو بكر بن أبي شيبة[١٥].

---

(١) تهذيب الكمال (٣٧٦/٢٠)، وانظر: تهذيب التهذيب (١٥٢/٣).
(٢) المنتخب من كتاب الإرشاد (٨١٧/٢).
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر السابق.
(٥) انظر: تهذيب الكمال (٣٧٦/٢٠).
(٦) نقله عنه مغلطاي في الإكمال (٢٩٥/٩)، وانظر أيضاً: تاريخ الإسلام (٣٧٢/٦).
(٧) انظر: تهذيب الكمال (٣٧٦/٢٠).
(٨) (٤٧٦/٨).
(٩) تقريب التهذيب (ص٦٩٢).
(١٠) الكاشف (٣٧/٢).
(١١) رجال عروة بن الزبير (ص١٣٩).
(١٢) انظر: الجرح والتعديل (١٨٢/٦).
(١٣) سؤالات ابن الجنيد (ص٣٤٩).
(١٤) انظر: تاريخ بغداد (٣٦١/١٣).
(١٥) انظر: تهذيب الكمال (٤١٠/٢٠).

وذكره ابن حبان[١]، وابن خلفون[٢] في ثقاتهما، وقال ابن حبان: ربما أخطأ. وروى الخطيب بسنده أن أحمد كان يحبه حباً شديداً[٣]. وقال ابن معين [٤]، والنسائي[٥]: ليس به بأس.

أما أبو حاتم فقال[٦]: صالح الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقد قال (لا يحتج به) في عدد من رواة الصحيحين، وثبت تشدده في ذلك[٧]، وعدم التزامه بإجابته لابنه عبد الرحمن لما سأله: ما معنى (لا يحتج بحديثهم)؟ فقال[٨]: كانوا قوماً لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في حديثهم اضطراباً ما شئت.

والخلاصة أنه ثقة، ولعل ابن حجر أنزله لمرتبة الصدوق[٩] لقول أبي حاتم فيه، فإن النسائي كثيراً ما يقول في الراوي الثقة: لا بأس به، وكذلك ابن معين نصَّ على أنه إذا قال في الراوي ليس به بأس فهو ثقة[١٠]، وقد وثقه في أحد قوليه، والله أعلم.

(٣٤)علي بن سلمة بن عقبة اللَّبَقي[١١] النيسابوري، روى له البخاري وابن ماجه، (ت٢٥٢هـ).

---

(١) (٤٦٥/٨).

(٢) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٣٠٨/٩).

(٣) تاريخ بغداد (٣٦١/١٣).

(٤) تاريخه رواية الدارمي (ص١٧٧).

(٥) تاريخ بغداد (٣٦١/١٣).

(٦) انظر: الجرح والتعديل (١٨٢/٦).

(٧) انظر: بحث (مدلول مصطلح لا يحتج به عند أبي حاتم)، لأستاذنا الدكتور نافذ حماد، وهو البحث الرابع من مجموعة بحوث نشرت في كتاب (أحاديث الصحيحين ورجالهما).

(٨) الجرح والتعديل (١٣٣/٢).

(٩) تقريب التهذيب (ص٦٩٤).

(١٠) انظر: معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح (١٢٤/١).

قال العراقي معقباً: ولم يقل ابن معين: إن قولي: ليس به بأس، كقولي: ثقة، حتى يلزم منه التساوي في اللفظين، إنما قال: إن من قال فيه هذا فهو ثقة، وللثقة مراتب، فالتعبير عنه بقولهم: ثقة، أرفع من التعبير عنه بأنه: لا بأس به، وإن اشتركا في مطلق الثقة.

انظر: شرح التبصرة والتذكرة (٣٧٤/١).

(١١) ذكرها السمعاني في الأنساب (٢٧/٥) هذه النسبة، ولم يذكر إلى أي شيء تُنسب، واكتفي بذكر علي بن سلمة اللبقي فيها. ولم يزد ابن الأثير على ذلك شيئاً في اللباب، ولم أجد أصلاً لهذه النسبة في كتب الأنساب.

قول مسلم: قال أبو حاتم السُّلمي: سمعت مسلم بن الحجاج يوثق علي بن سلمة اللَّبقي.[١]

أقوال النقاد: وثقه البخاري[٢]، والحاكم[٣]، والذهبي[٤]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: مستقيم الحديث[٥].

وخلاصة القول أنه ثقة متفق عليه، ولم أجد سبباً لإنزال ابن حجر له إلى مرتبة الصدوق[٦]، والله أعلم.

(٣٥)عمارة بن زاذان الصيدلاني أبو سلمة البصري، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه، (ت١٦٨هـ).

قول مسلم: قال المزي: قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: شيخ ثقة ما به بأس، وكذلك قال مسلم ابن الحجاج عن أحمد بن حنبل.[٧] ونقله ابن حجر عن المزي بلفظ: وقال مسلم وعبد الله بن أحمد عن أحمد: شيخ ثقة ما به بأس.[٨]

أقوال النقاد: اختلف فيه النقاد ما بين موثق ومجرح، وفي الفريقين من تعتمد أقوالهم من الأئمة، فوثقه ابن معين[٩]، والعجلي[١٠]، وأحمد[١١]، ويعقوب بن سفيان[١٢]، وزاد أحمد: شيخ ما به بأس، وقال أبو زرعة[١٣]، وابن عدي[١٤]: لا بأس به، وزاد ابن عدي: ممن يكتب حديثه، وقال

---

(١) انظر: تهذيب الكمال (٤٥٣/٢٠).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٤٥٣/٢٠)، وقال ابن زهير: أنا حملت أصول علي بن سلمة إلى محمد بن إسماعيل فانتخب منها، وأنا ذهبت معه حتى سمعنا منه.

(٣) سؤالات مسعود بن علي السجزي للحاكم (ص١١٢).

(٤) الكاشف (٤٠/٢).

(٥) (٤٧٤/٨).

(٦) تقريب التهذيب (٦٩٧).

(٧) تهذيب الكمال (٢٤٥/٢١).

(٨) تهذيب التهذيب (٢١٠/٣).

(٩) تاريخ ابن معين رواية الدوري (١٢٣/٤).

(١٠) التاريخ (١٦٢/٢).

(١١) انظر: الجرح والتعديل (٣٦٦/٦).

(١٢) المعرفة والتاريخ (١١٩/٢).

(١٣) الجرح والتعديل (٣٦٦/٦).

(١٤) الكامل (١٥٢/٦).

ابن معين مرة[١]: صالح، وفي موضع[٢]: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات.[٣] وقال الذهبي[٤]: لم يُترك، وقال ابن حجر[٥]: صدوق كثير الخطأ. ونُقل عن أحمد أنه يروي أحاديث مناكير، فقد قال أبو بكر الأثرم[٦]: قلت لأبي عبد الله: عمارة بن زاذان كيف هو؟ قال: يروي عن أنس[٧] أحاديث مناكير.

وقال في رواية: صالح إلا أنه يروي حديثًا منكرًا، يحدث به عن ثابت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم: أرسل أم سليم إلى امرأة، فقال: "شُمِّي عَوَارِضَها، وانظُرِي إلى عُرْقُوبَيْها"[٨]. قلت له: هذا غريب، قال: فلذلك صار منكرًا.

ولا يلزم من قول أحمد تضعيفه وترك روايته، خاصة أنه وثقه في موضع آخر، ولعله يقصد أنه روى أحاديث منكرة، أو يُحمل على أن أحمد يطلق لفظ (المنكر) على الحديث الفرد الذي لا متابع له، كما قال في محمد بن إبراهيم التيمي (يروي أحاديث مناكير).[٩]

أما من تكلم فيه فأخفهم البخاري حيث قال[١٠]: ربما يضطرب في حديثه، وقال أبو حاتم[١١]: يكتب حديثه ولا يحتج به ليس بالمتين، وسئل عنه أبو داود فقال[١٢]: ليس بذاك، وقال

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (٣٦٦/٦).

(٢) انظر: تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص١٥٦).

(٣) (٢٦٣/٧).

(٤) تاريخ الإسلام (٤٦٦/٤).

(٥) تقريب التهذيب (ص٧١٢).

(٦) انظر: تهذيب الكمال (٢٤٥/٢١).

(٧) هكذا أورد المزي، والمقصود والصحيح عن ثابت عن أنس رضي الله عنه، كما هو واضح من كلام أحمد الذي بعده.

(٨) أخرجه أحمد في مسنده، ح١٣٤٢٤، وعبد بن حميد في المنتخب من مسنده، ح١٣٨٦، كلاهما من طريق إسحاق بن منصور عن عمارة بن زاذان به. وحسنه الأرناؤوط في تحقيقه لمسند أحمد.
وأخرجه الحاكم في مستدركه، ح٢٦٩٩، وعنه البيهقي في السنن الكبرى، ح١٣٥٠١، كلاهما من طريق موسى ابن إسماعيل عن حماد بن سلمة به، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه.

(٩) انظر ما قاله بن حجر في هدي الساري (ص٤٥٩).

(١٠) التاريخ الكبير (٥٠٥/٦).

(١١) الجرح والتعديل (٣٦٦/٦).

(١٢) سؤالات الآجري (ص٢٤٩).

الساجي[١]: فيه ضعف ليس بشيء ولا يقوى في الحديث، وقال الدارقطني[٢]: ضعيف لا يعتبر به، وقال محمد بن عمار الموصلي[٣]: ضعيف.

والخلاصة أنه صدوق قد يضطرب في الحديث، فمن ضعفه لم يبين السبب، سوى ما قاله أحمد من روايته لحديث منكر وهذا يقع من الثقات، وقد وثقه في رواية أخرى ونقل عنه مسلم ذلك، والله أعلم.

(٣٦)عمرو بن الهيثم بن قَطَن أبو قَطَن القُطَعي[٤] الزُّبيدي، روى له الجماعة سوى البخاري.

قول مسلم: ذكره مسلم في الطبقة الثالثة من أصحاب شعبة الغرباء الثقات.[٥]

أقوال النقاد: أطلق القول بتوثيقه الشافعي[٦]، وابن المديني[٧]، وابن معين[٨]، وصالح البغدادي[٩]، وزاد ابن المديني: من الطبقة الرابعة من أصحاب شعبة.

وقال أحمد[١٠]: كان ثبتاً، وقال في موضع[١١]: ما به بأس، ولما سئل عنه أبو زرعة ذكره بجميل[١٢]، وقال أبو حاتم[١٣]: صدوق صالح، وذكره ابن حبان في الثقات[١٤].

---

(١) انظر: إكمال تهذيب الكمال (١٦/١٠).
(٢) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص٥٣).
(٣) انظر: تهذيب الكمال (٢٤٥/٢١).
(٤) هذه النسبة إلى بني قطيعة، وهم قوم من بني زُبيد، وهو قطيعة بن عَبس بن قَزارة بن ذُبيان. قاله السمعاني في الأنساب (٥٢٣/٤).
(٥) انظر: إكمال تهذيب الكمال (١٦/١٠).
(٦) تاريخ بغداد (١٠٥/١٤).
(٧) انظر: الجرح والتعديل (٢٦٨/٦).
(٨) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٨٣/٤).
(٩) انظر: تاريخ بغداد (١٠٦/١٤).
(١٠) العلل ومعرفة الرجال (٣٥٥/١) وفيه أن أحمد قال: قال أبو قطن – وكان ثبتاً– : ما أعرت كتابي أحداً قط.
(١١) تاريخ بغداد (١٠٥/١٤).
(١٢) الجرح والتعديل (٢٦٨/٦).
(١٣) الجرح والتعديل (٢٦٨/٦)، وفي تاريخ الإسلام (١٢٦٧/٤) أنه قال: صدوق صالح الحديث.
(١٤) (٤٨٤/٨).

وقد وثقه ابن حجر[١]، وأنزله الذهبي إلى مرتبة الصدوق[٢].

والخلاصة أنه ثقة صدوق، جمعاً بين الأقوال، والله أعلم.

(٣٧)عوف بن أبي جميلة العبدي البصري، المعروف بالأعرابي، روى له الجماعة، (ت١٤٦أو ١٤٧).

قول مسلم: بعد أن قارن بين الأعمش ومنصور وإسماعيل بن أبي خالد وأقرانهم يزيد وليث وعطاء قال: "وفي مثل مجرى هؤلاء إذا وازنت بين الأقران كابن عون، وأيوب السَّختِيَاني، مع عوف بن أبي جَميلة، وأشعث الحُمْراني، وهما صاحبا الحسن، وابن سيرين، كما أن ابن عون، وأيوب صاحباهما، إلا أن البون بينهما، وبين هذين بعيد في كمال الفضل، وصحة النقل، وإن كان عوف، وأشعث غير مَدفوعَيْن عن صدق وأمانة عند أهل العلم"[٣]

أقوال النقاد: وثقه ابن سعد[٤]، وابن معين[٥]، وأحمد[٦]، والنسائي[٧]، وابن حجر[٨]، وزاد ابن سعد: كثير الحديث، وقال بعضهم يرفع أمره: إنه ليجيء عن الحسن بشيء ما يجيء به أحد، وكان يتشيع، وزاد أحمد: صالح الحديث، وزاد النسائي: ثبت، وذكره ابن حبان في الثقات. [٩] وقال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث.

---

(١) تقريب التهذيب (ص٧٤٧).

(٢) الكاشف (٢/٩٠).

(٣) المقدمة (ص٢٠).

(٤) الطبقات الكبرى (٧/٢٥٨).

(٥) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤/١٨٧)، وروى توثيق عوف عنه أيضاً إسحاق بن منصور، كما نقل ذلك ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧/١٥).

(٦) العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (١/٤١١).

(٧) انظر: تهذيب الكمال (٢٢/٤٤٠).

(٨) تقريب التهذيب (ص٧٥٧).

(٩) (٧/٢٩٦).

وقال محمد بن عبد الله الأنصاري[١]: كان يقال له عوف الصدوق، وقال مروان بن معاوية[٢]: كان عوف يسمى الصدوق.

هذه أقوال الموثقين له، وضعفه الدارقطني دون بيان السبب فقال[٣]: ليس بذاك.

ورُمي بالتشيع والقدرية، فقال ابن معين[٤]: كان عوف قدرياً، وقال عبد الله بن المبارك[٥]: والله ما رضي عوف ببدعة واحدة، كانت فيه بدعتان، كان قدرياً، وكان شيعياً. وقال بندار[٦]: لقد كان عوف قدرياً رافضياً شيطاناً، وقال ابن حجر: رمي بالقدر والتشيع.

وقد ردّ روح بن عبادة على من رماه بالتشيع، فيما نقله الدوري أنه سمع رجلاً سأل روح بن عبادة فقال: يا أبا محمد عوف الأعرابي كان يتشيع، فسكت روح هنيهة، ثم قال: والله لقد كان يذكر فضائل عثمان كثيراً. [٧]

والخلاصة أنه ثقة، "كان من علماء البصرة على بدعته"[٨]، وقول مسلم فيه مقارب لأقوال النقاد، فقد وصفه بالصدق والأمانة، أما جرح الدارقطني له فهو مبهم لم يبين سببه، فيُقدم توثيقهم عليه، ولعله جرحه لبدعته، والله اعلم.

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (١٥/٧).

ونقل ابن حجر عن ابن سعد أنه نقل عن الأنصاري أنه قال: كان أثبتهم جميعاً، والذي عند ابن سعد: (أسنهم)، وليس (أثبتهم)، ولعله الصواب والأنسب لسياق الحديث، والحكاية أن ابن سعد أخبر عن الأنصاري أنه قال: سألت عوف بن أبي جميلة فقلت: يا أبا سهل ما لك تقول حدثني الحسن؟ قال: بلغني أن أصحابك يقولون: قال الحسن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: من يقول هذا؟ والله لا أعرض الأشعث له، فقلت: عمرو بن عبيد يقوله، فقال: كذب عمرو بن عبيد، لقد سمعت منه قبل وقعة ابن الأشعث، قال الأنصاري: وكان عوف أسنهم جميعاً.

انظر: تهذيب التهذيب (٣٣٦/٣)، والطبقات الكبرى (٢٥٨/٧).

(٢) انظر: الجرح والتعديل (١٥/٧).

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص٢٦٢).

(٤) تاريخ ابن معين رواية الدوري (١٨٧/٤).

(٥) انظر: الكامل (٤٢٩/٣).

(٦) المصدر نفسه.

(٧) تاريخ ابن معين رواية الدوري (١٤٠/٤).

(٨) قاله الذهبي في سير أعلام النبلاء (٣٨٤/٧).

(٣٨)الليث بن أبي سُليم بن زُنَيم القرشي الكوفي، روى له الجماعة سوى البخاري، وروى له مسلم مقروناً (ت١٤٨).

قول مسلم: ذكره مسلم في الطبقة الثانية من الرواة وهم عنده دون الأولى في الحفظ والاتقان، فقال بعد ذكره لصفات الصنف الأول: " فإن اسم الستر، والصدق، وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من حمال الآثار، ونقال الأخبار، فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفين، فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة"[١]

أقوال النقاد: أثنى عليه جماعة من أهل الحديث، دون البلوغ به لدرجة التوثيق، لكن الأكثر على تضعيفه في الحديث، وعدم الاحتجاج به.

فقال عنه عبد الوارث[٢]: كان من أوعية العلم، وقال الدارقطني[٣]: صاحب سنة، يخرج حديثه، وقال أبو داود[٤]: سألت يحيى عن ليث فقال: ليس به باس، قال: عامة شيوخه لا يعرفون. وقال عثمان بن أبي شيبة[٥]: ثقة صدوق وليس بحجة، وقال البخاري فيما نقله عنه الترمذي[٦]: صدوق، وقال البزار[٧]: كوفي متعبد، روى عنه أهل الكوفة، واحتملوا حديثه. وقال يعقوب بن شيبة[٨]: صدوق ضعيف الحديث، وقال الساجي[٩]: صدوق فيه ضعف كان سيئ الحفظ، كثير الغلط، كان يحيى القطان بآخرة لا يحدث عنه، وقال ابن معين: منكر الحديث، وكان صاحب سنة روى عنه الناس.

---

(١) المقدمة (ص٢٠).

(٢) انظر: أحوال الرجال (ص١٤٩).

(٣) سؤالات البرقاني للدارقطني (٥٨).

(٤) سؤالات أبي عبيد أبا داود (ص١٥٨).

(٥) انظر: تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص١٩٦)، ونقله ابن حجر في التهذيب (٤٨٥/٣) بدون لفظة (ثقة).

(٦) العلل الكبير (ص٢٩٣)، ونقل ابن حجر في تهذيبه (٤٨٥/٣) أن البخاري قال: صدوق يهم.

(٧) مسند البزار (١٤٣/١١).

(٨) انظر: تهذيب التهذيب (٤٨٥/٣).

(٩) المصدر نفسه.

وقال ابن عدي[١]: له من الحديث أحاديث صالحة، وقد روى عنه شعبة والثوري وغيرهما من ثقات الناس، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه.

أما ابن عيينة فكان يضعفه[٢]، ولا يَحْمد حفظه[٣]، وقال الحاكم الكبير[٤]: ليس بالقوي عندهم، وقال تلميذه ابن البيع[٥]: مجمع على سوء حفظه. وقال أحمد[٦]: ليث مضطرب الحديث لكن حدث عنه الناس، ونقل البخاري عنه أنه قال[٧]: ليث لا يفرح بحديثه.

وكذلك ضعفه النسائي[٨]، وابن معين فيما رواه عنه الدارمي ومحمد بن أيوب[٩]، وروى ابن أبي خيثمة عنه أنه قال[١٠]: ليس حديثه بذاك، ضعيف، وروى كذلك معاوية بن صالح عنه أنه قال[١١]: ضعيف إلا أنه يكتب حديثه، وقال الجوزجاني[١٢]: يضعف حديثه، ليس بثبت. وقال أبو حاتم وأبو زرعة[١٣]: لا يشتغل به مضطرب الحديث، وقال أبو زرعة[١٤]: لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث. وقال الفلاس[١٥]: كان يحيى لا يحدث عن ليث، وكان عبد الرحمن يحدث عنه. وقيل لأيوب[١٦]: ما لك لا تكتب عن طاووس؟ فقال: أتيته لأسمع منه فرأيته بين ثقيلين، عبد الكريم بن أمية وليث بن أبي سليم.

---

(١) الكامل (٢٣٨/٧).
(٢) انظر: الضعفاء الكبير (١٥/٤).
(٣) انظر: الجرح والتعديل (١٧٨/٧).
(٤) انظر: تهذيب التهذيب (٤٨٥/٣).
(٥) المصدر نفسه.
(٦) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (٣٧٩/٢).
(٧) العلل الكبير (ص٢٩٣).
(٨) انظر: الكامل (٢٣٣/٧).
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) انظر: الجرح والتعديل (١٧٨/٧).
(١١) انظر: الضعفاء الكبير (١٧/٤).
(١٢) انظر: الجرح والتعديل (١٧٨/٧).
(١٣) المصدر نفسه (ص١٧٩).
(١٤) المصدر السابق.
(١٥) انظر: الجرح والتعديل (١٧٨/٧). ونقل ذلك العقيلي في الضعفاء الكبير (١٥/٤)، كما نقل أن ابن معين قال إن القطان كان لا يحدث عنه.
(١٦) انظر: الضعفاء الكبير (١٥/٤).

وحدث العقيلي عن عبد الله بن أحمد عن أبيه أنه قال[١]: سمعت عثمان بن أبي شيبة قال: سألت جريرا، عن ليث، وعن عطاء بن السائب، وعن يزيد بن أبي زياد، فقال: كان يزيد أحسنهم استقامةً في الحديث، ثم عطاء، وكان ليث أكثر تخليطاً، قال: وسألت أبي عن هذا، فقال: أقول كما قال جرير. وخالفه عبد الرحمن بن مهدي في المفاضلة بينهم فروى عنه أحمد بن سنان أنه قال[٢]: ليث وعطاء ويزيد، ليث أحسنهم حالاً عندي.

وقد بين النقاد أنه إنما جُرح وضعّف وتركه بعضهم بسبب اختلاطه، أو لأسباب تعود في مجملها إلى اختلاطه.

فقد قيل لعيسى بن يونس: لم تسمع من ليث؟ قال: قد رأيته وكان قد اختلط، وكان يصعد المنارة ارتفاع النهار فيؤذن.[٣]وقال البزار[٤]: وكان ليث قد أصابه شبه الاختلاط، ولم يثبت ذلك عنه، فبقي في حديثه لين بذلك السبب. وقال ابن سعد[٥]: كان رجلاً صالحاً عابداً، وكان ضعيفاً في الحديث، يقال كان يسأل عطاء وطاووساً ومجاهداً عن الشيء فيختلفون فيه فيروي أنهم اتفقوا، من غير تعمد لذلك.

وقال الدارقطني[٦]: أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاووس ومجاهد حسب.

وذكره ابن حبان في المجروحين وبين أنَّ غالب ما قيل عنه كان في زمن اختلاطه، أي أنه لم يكن ضعيفاً قبل أن يختلط، فقال[٧]: كان من العباد لكنه اختلط في آخر عمره، حتى كان لا يدري ما يحدث به، فكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات مما ليس من أحاديثهم، كل ذلك كان منه في اختلاطه، تركه يحيى القطان وابن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين.

---

(١) الضعفاء الكبير (١٥/٤).

(٢) انظر: الجرح والتعديل (١٧٨/٧).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) مسند البزار، (١٤٩/١١). ونقله ابن حجر في تهذيبه (٤٨٥/٣)، بلفظ: "كان أحد العباد، إلا أنه أصابه اختلاط فاضطرب حديثه، وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا، وإلا فلا نعلم أحداً ترك حديثه". وفي نقل ابن حجر توضيح صريح لسبب تجريح الأئمة له.

(٥) الطبقات الكبرى (٣٤٩/٦).

(٦) سؤالات البرقاني للدارقطني (٥٨).

(٧) كتاب المجروحين ٠(٢٣١/٢).

وخلاصة القول، وما وصلت إليه هو عين ما قاله الذهبي[١] بأنه حسن الحديث، ومن ضعفه فإنما ضعفه لاختلاطه، وقد قال ابن حجر[٢]: صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فتُرك. أي أنهم لم يميزوا ما حدثه قبل الاختلاط مما حدثه بعده فتركوا حديثه احتياطاً، والله أعلم.

(٣٩)محمد بن رافع القشيري النيسابوري، روى له الجماعة عدا ابن ماجه (ت٢٤٥هـ).

قول مسلم: قال أحمد بن سلمة: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: محمد بن رافع **ثقة مأمون صحيح الكتاب.**[٣]

أقوال النقاد: هو أحد الأعلام اتفقوا على حفظه وإمامته، فقد وافق النسائي فيه[٤] مسلماً فقال: ثقة مأمون، وقال مسلمة[٥] والنسائي[٦] في موضع آخر: ثقة ثبت، وقال الحاكم[٧]: هو شيخ عصره بخراسان في الصدق والرحلة، وقال أحمد بن سيَّار[٨]: كان ثقة حسن الرواية عن أهل اليمن، ولما سئل عنه أبو زرعة قال[٩]: شيخ صدوق. وقال ابن حجر[١٠]: ثقة عابد.

وخلاصة القول أنه ثقة ثبت، لم ينزله عن مرتبة الثقات غير أبي زرعة، فقول مسلم مقارب لأقوال النقاد فيه، والله أعلم.

(٤٠)محمد بن عبد الوهاب بن حبيب أبو أحمد الفراء النيسابوري، الملقب بـ (حَمَك) [١١] **روى له النسائي (ت٢٧٢هـ).**

---

(١) ديوان الضعفاء (ص٣٣٣).

(٢) تقريب التهذيب (ص٨١٧).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٥٦١/٣). وأورد الذهبي قول مسلم في: سير أعلام النبلاء (٢١٨/١٢)، وتاريخ الإسلام (١٢٢٥/٥)، دون لفظة (صحيح الكتاب).

(٤) مشيخة النسائي (ص٤٩).

(٥) انظر: تهذيب التهذيب (٥٦٠/٣).

(٦) انظر: تهذيب التهذيب (٥٦٠/٣)، ونسبه لمشيخة النسائي، والموجود في المشيخة القول السابق.

(٧) انظر: تهذيب التهذيب (٥٦١/٣) نقلاً عن تاريخ نيسابور.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) الجرح والتعديل (٢٥٤/٧).

(١٠) تقريب التهذيب (ص٨٤٤).

(١١) وهو لقب يطلقه أهل الغناء والشرف في خراسان وخاصة نيسابور على من يُسمى من أولادهم بـ(محمد). انظر: تهذيب الكمال (٣٢/٢٦).

قول مسلم: قال الحاكم: رأيت بخط أبي عمرو المستملي قال: رأيت مسلم بن الحجاج يسأل أبا أحمد الفراء وأبو أحمد يحدثه بكل شيء يسأله عنه، قال مسلم: ومحمد بن عبد الوهاب ثقة صدوق[١]. وقال مكي بن عبدان: سألته –يعني مسلماً– عن محمد بن عبد الوهاب وعبد الرحمن ابن بشر فوثقهما[٢].

وقال الذهبي أثناء ذكره لمن كتبوا عنه: وكتب عنه،...، ومن الأئمة النسائي ومسلم، وقال ثقة[٣]، وقال المزي[٤] وتبعه ابن حجر[٥] عند ذكر من روى عنه: وانتقى عليه مسلم.

أقوال النقاد: وثقه النسائي[٦]، وقال الحاكم: قرأت بخط أبي عَمْرو المستملي: سمعت علي بن الحسن الدَّارَابِجِردي يقول: أَبُو أَحْمَد حمك عندي ثقة مأمون[٧]، وذكره ابن حبان في الثقات[٨]. وقال ابن حجر[٩]: ثقة عارف.

والخلاصة أنه ثقة، والله أعلم.

(٤١)محمد بن يحيى بن أبي عمر العَدَني[١٠]، روى له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه، (ت٢٤٣هـ).

قول مسلم: حجة صدوق[١١].

---

(١) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٢٦١/١٠).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (٥٦٨/١٢).

(٣) تاريخ الإسلام (٦١٣/٦).

قال المحقق بشار معروف معلقاً: "وهو سبق قلم من المصنف فالذي وثقه هو النسائي لا مسلم". ولا أظنه سبق قلم كما قال، فمسلم قد وثقه، والذهبي نقل توثيق مسلم له في السير أيضاً(٥٨٦/١٢)، ولعله أراد: "وقالا"، والله أعلم.

(٤) تهذيب الكمال (٣١/٢٦).

(٥) تهذيب التهذيب (٦٣٦/٣).

(٦) تسمية مشايخ النسائي، الملحق الأول (ص٩٨).

(٧) انظر: تهذيب الكمال (٣٢/٢٦).

(٨) (١٢٨/٩).

(٩) تقريب التهذيب (ص٨٧٣).

(١٠) نسبة إلى بلدة من بلاد اليمن يقال لها: عَدَن. انظر الأنساب للسمعاني (١٦٦/٤).

(١١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح العكري (١٩٩/٣).

أقوال النقاد: وثقه السمعاني[١]، وقال مسلمة[٢]: لا بأس به، وقال أحمد لما سئل في الكتابة عن من[٣]: أما بمكة فابن أبي عمر.

وقال أبو حاتم[٤]: كان رجلاً صالحاً وكانت به غفلة، ورأيت عنده حديثاً موضوعاً حدث به عن ابن عيينة وهو صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات[٥].

وخلاصة القول أنه لا يعلو عن منزلة إطلاق القول بتوثيقه، ولعله كما قال ابن حجر[٦] بأنه صدوق، قد وضعه مسلم في منزلة أعلى من أقوال بقية النقاد فيه، والله أعلم.

(٤٢)هشام بن سليمان بن عكرمة المخزومي، روى له مسلم وابن ماجه.

قول مسلم: "عبد الرزاق وهشام بن سليمان أكبر في ابن جريج من ابن عيينة"[٧]

أقوال النقاد: قال أبو حاتم[٨]: مضطرب الحديث، ومحله الصدق، ما أرى به بأساً، وقال العقيلي[٩]: في حديثه عن غير ابن جريج وهم، وقال الذهبي[١٠]: صدوق، أما ابن حجر فقال[١١]: مقبول.

وروى العقيلي بسنده إلى هشام حديثاً عن الثوري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم قال العقيلي: وقال الناس عن الثوري، وغيره عن

---

(١) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٣٩٠/١٠)، وقد ترجم له في الأنساب، لكني لم أجد قوله بتوثيقه.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) انظر: الجرح والتعديل (١٢٥/٨).
(٤) الجرح والتعديل (١٢٤/٨).
(٥) (٩٨/٩).
(٦) تقريب التهذيب (ص٩٠٧).
(٧) نقله عنه ابن رجب في شرح علل الترمذي (٦٨٣/٢)، وعزاه لكتاب التمييز لمسلم، ولم أجده، وغالب الظن أنه في المفقود من التمييز، والله أعلم
(٨) الجرح والتعديل (٦٢/٩).
(٩) الضعفاء الكبير (٣٣٨/٤).
(١٠) الكاشف (٣٣٦/٢)، وقال في تاريخ الإسلام (١٢٢٦/٤): صدوق فيه أدنى شيء.
(١١) تقريب التهذيب (ص١٠٢١).

منصور، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الصواب. وقال الذهبي[١]: روى عن الثوري حديث: (مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ)[٢] بسندٍ عجيب.

والخلاصة أنه ليس بأس به، لم يتكلموا في حديثه عن ابن جريج، ولعل هذا يوافق ما قاله مسلم فيه، والله أعلم.

(٤٣)الوليد بن هشام بن معاوية أبو يعيش الأموي المُعَيطي[٣]، روى له الجماعة سوى البخاري.

قول مسلم: نقل ابن الملقن توثيق مسلم له فقال[٤]:"ووثقه إمامان يحيى بن معين ومسلم بن الحجاج".

أقوال النقاد: وثقه ابن معين[٥]، والعجلي[٦]، والذهبي[٧]، وابن حجر[٨]، والأوزاعي[٩]، وزاد: عدل، وقال الفسوي[١٠]: لا بأس بحديثه، وذكره ابن حبان في الثقات[١١].

والخلاصة أنه ثقة، والله أعلم.

(٤٤)يحيى بن أبي بكير، أبو زكريا الكِرْماني، روى له الجماعة، (ت٢٠٨أو٢٠٩هـ).

قول مسلم: ذكره في الطبقة الرابعة من أصحاب شعبة الغرباء الثقات.[١٢]

---

(١) ميزان الاعتدال (٢٩٩/٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة، ح١٣٥٠، والترمذي في سننه، كتاب الحج، باب ما جاء في ثواب الحج والعمرة، ح٨١١، وقال في إثره: حديث حسن صحيح، وأخرجه كذلك أحمد في مسنده، ح٧١٣٦. ثلاثتهم من حديث أبي هريرة.

(٣) هذه النسبة إلى عقبة بن أبي مُعَيْط. انظر: لب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي (ص٢٤٩).

(٤) البدر المنير (٦٦٦/٥).

(٥) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٢٠/٩).

(٦) التاريخ (ص٤٦٦).

(٧) الكاشف (٣٥٥/٢).

(٨) تقريب التهذيب (ص١٠٤٢).

(٩) المعرفة والتاريخ، للفسوي (٤٦٤/٢).

(١٠) انظر: تاريخ دمشق (٣١٤/٦٣).

(١١) (٥٥٥/٧).

(١٢) رجال عروة بن الزبير (ص١٣٩).

أقوال النقاد: وثقه ابن المديني[١]، وابن معين[٢]، والعجلي[٣]، والذهبي[٤]، وابن حجر[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات. [٦]

وقال أبو حاتم[٧]: صدوق، وقال أبو بكر الأثرم عن أحمد[٨]: كان كيساً، وفي رواية حرب بن إسماعيل[٩]: ما أكيسه!

والخلاصة أنه ثقة، وفي إنزال أبي حاتم له عن مرتبة الثقات تشدد، والله أعلم.

(٤٥)يحيى بن سعيد بن حَيَّان أبو حيان التيمي، روى له الجماعة (ت١٤٥هـ).

قول مسلم: قال ابن حجر: وقال مسلم: كوفي من خيار الناس[١٠].

أقوال النقاد: تنوعت ألفاظ توثيقهم له، فشابه قول أحمد فيه قول مسلم فقال[١١]: من خيار عباد الله، ووثقه ابن سعد[١٢]، وابن معين[١٣]، والفلاس[١٤]، والنسائي[١٥]، ويعقوب بن سفيان[١٦]، وزاد ابن سعد: وله أحاديث صالحة. زاد يعقوب: مأمون، وزاد النسائي: ثبت.

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (١٣٢/٩).
(٢) تاريخه رواية الدارمي (ص٢٢٨).
(٣) التاريخ (٣٤٨/٢).
(٤) الكاشف (٣٦٢/٢).
(٥) تقريب التهذيب (ص١٠٥٠).
(٦) (٢٥٧/٦).
(٧) الجرح والتعديل (١٣٢/٩).
(٨) انظر: تاريخ بغداد (٢٣٣/١٦).
(٩) انظر: الجرح والتعديل (١٣٢/٩).
(١٠) تهذيب التهذيب (٣٥٧/٤).
(١١) انظر: المعرفة والتاريخ (١٩٦/٢).
(١٢) الطبقات الكبرى (٣٥٣/٦).
(١٣) انظر: الجرح والتعديل (١٤٩/٩).
(١٤) انظر: تهذيب التهذيب (٣٥٧/٤).
(١٥) المصدر نفسه.
(١٦) المعرفة والتاريخ (٩٤/٣).

وكان سفيان الثوري يعظمه ويوثقه فيما نُقل عنه[١]، وبالغ العجلي في الثناء عليه فقال[٢]: ثقة، وكان خياراً صالحاً مبرزاً صاحب سنة.

وتفرد أبوحاتم في إنزاله عن مرتبة الثقات فقال[٣]: صالح. وهو معروف بتعنته في الرجال، وقد قال فيه الذهبي[٤]: إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله، فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا لين رجلاً، أو قال فيه: لا يحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد، فلا تبن على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنت في الرجال.

والخلاصة أنهم اتفقوا على توثيقه، سوى أبي حاتم أنزله عن مرتبة الثقات لتشدده، ولعل مسلماً أراد بالثناء عليه إنزاله منزلة الثقات الأثبات، والله أعلم.

(٤٦)يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي، روى له الجماعة سوى البخاري، (ت١٣٦).

قول مسلم: ذكره مسلم في الطبقة الثانية من الرواة وهم عنده دون الأولى في الحفظ والاتقان، فقال بعد ذكره لصفات الصنف الأول: "فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس، أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر، والصدق، وتعاطي العلم يشملهم كعطاء ابن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم"[٥]

ولمسلم قول آخر يجرحه به، حيث جاء عنه في التمييز أنه قال: فيزيد ممن قد اتقى حديثه الناس، والاحتجاج بخبره إذا تفرد، للذين اعتبروا عليه من سوء الحفظ (والمتون في رواياته)[٦] التى يرويها.[٧]

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (١٤٩/٩).
(٢) التاريخ (٣٥٢/٢).
(٣) الجرح والتعديل (١٤٩/٩).
(٤) سير أعلام النبلاء (٢٦٠/١٣).
(٥) المقدمة (ص٢٠).
(٦) ولعل الصواب:(في متون رواياته التي يرويها)، كما أثبتها الدكتور عبد القادر المحمدي في تحقيق التمييز.
(٧) التمييز (ص٢١٥).
ولذلك لم يخرج له مسلم إلا حديثاً واحداً في كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة، ح٢٠٦٧، ورواه من سبعة طرق. =

أقوال النقاد: اختلف فيه قول مسلم، واختلفت كذلك فيه أقوال النقاد ما بين معدل ومجرح، والأكثر على تضعيفه، لكنّ عدداً من أئمة النقد عدله، وأنكر بعضهم على من تكلم فيه، وبين بعضهم أنه اختلط في آخر عمره وصار يلقن لكنه لا يخرج بذلك من حيز العدالة والتوثيق.

أما من عدّله، فلعل أجلّهم البخاري حيث قال فيه[١]: صدوق إلا أنه تغير بآخرة. وقال العجلي[٢]: ثقة[٣] جائز الحديث، كان بآخرة يلقن. وقال أبو داود[٤]: ثبت، لا أعلم أحداً ترك حديثه، وغيره أحب إلي منه. ونقل ابن شاهين عن أحمد بن صالح المصري أنه قال[٥]: يزيد ثقة، ولا يعجبني قول من تكلم فيه. وقال يعقوب بن سفيان[٦]: وإن كان قد تكلم فيه الناس لتغيره في آخر عمره، فهو على العدالة والثقة، وإن لم يكن مثل منصور والحكم والأعمش، فهو مقبول القول ثقة.

وقال ابن سعد[٧]: كان ثقة في نفسه إلا أنه اختلط في آخر عمره فجاء بالعجائب. وقال الذهبي[٨]: وقد حدث عنه شعبة مع براعته في نقد الرجال، وروى علي بن عاصم–وليس بحجة–[١] عن شعبة قال: ما أبالي لو كتبت عن يزيد بن زياد أن لا أكتبه عن أحد.

=قال عبد الله بن محمد دمفو بعد أن ساق روايات الحديث ودرسها: " وكما ترى في سياق روايات مسلم، وفي تخريج الحديث أن مسلماً لم يخرج روايات يزيد بن أبي زياد إلا لبيان الشك الذي حصل لسفيان بن عيينة،...، فيكون مسلم روى ما وقع لسفيان، ولم يروِ من طريق يزيد للاحتجاج، والله أعلم"

انظر: رجال مسلم الذين ضعفهم ابن حجر في تقريب التهذيب ورواياتهم في الصحيح (ص٦٠).

وقد قال الذهبي في السير (١٢٩/٦): كان من أوعية العلم، وليس هو بالمتقن فلذا لم يحتج به الشيخان.

(١) العلل الكبير للترمذي (ص٣٩١).

(٢) التاريخ (٣٦٤/٢).

(٣) لفظة (ثقة) موجودة في إحدى نسخ كتاب التاريخ، ولم ينقلها المزي ولا ابن حجر عن العجلي.

(٤) سؤالات أبي عبيد (ص١٥٨).

وقال المحقق محمد العمري بعد أن مال إلى تضعيف يزيد مدعماً رأيه: قول أبي داود فيه بأنه ثبت فيه ما فيه، وأخشى أن تكون هذه الكلمة من زيادة النساخ إذ لم ينقلها ابن حجر ولا المزي ممن نقلوا هذا النص عن الآجري عن أبي داود، فضلاً عن أن العبارة التي بعد كلمة ثبت، أعني قوله: لا أعلم أحداً ترك حديثه، لا تقال فيمن هو ثبت، وكذا فإن أبا داود قل ما يستعمل لفظ ثبت في حكمه على الرجال، والله أعلم.

(٥) تاريخ أسماء الثقات (ص٢٥٦).

(٦) المعرفة والتاريخ (٨١/٣).

(٧) الطبقات الكبرى (٣٤٠/٦).

(٨) سير أعلام النبلاء (١٣٠/٦).

أما مضعفوه فلم يبين أحدهم سبب ضعفه سوى الدارقطني حيث قال[٢]: لا يخرج عنه في الصحيح، ضعيف الحديث، يخطئ كثيراً، ويلقن إذا لقن.

وقال ابن المبارك[٣]: ارم به. وقال الحاكم أبو أحمد[٤]، وابن معين[٥] فيما رواه عنه الدارمي، وأبو حاتم[٦]، والنسائي[٧]، والبرديجي[٨]: ليس بالقوي، وزاد الحاكم: عندهم. وقال أحمد[٩]: حديثه ليس بذاك. وقال في موضع[١٠]: لم يكن بالحافظ. وقال ابن معين: لا يحتج بحديثه، وفي رواية[١١]: ليس بذاك، وفي رواية أخرى[١٢]: ضعيف الحديث. وقال أبو زرعة[١٣]: لين، يكتب

---

(١) ولعل الذهبي ذكر رأيه في علي بن عاصم ليشكك في صحة روايته عن شعبة، فقد أورد له حديثاً في السير (١٣٢/٦) بعد ذلك ثم عقب قائلاً: لو علم شعبة أن يزيد حدث بهذه البواطيل لما روى عنه كلمة.

(٢) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص٧٢).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٤١٣/٤). وقد جاءت عند المزي في تهذيب الكمال (١٣٩/٣٢) بلفظ: أكرم به، وعقب ابن حجر قائلاً: كذا هو في تاريخه، ووقع في أصل المزي (أكرم به)، وهو تحريف وقد نقله على الصواب أبو محمد بن حزم في المحلى، وأبو الفرج بن الجوزي في الضعفاء له.

وقد راجعت كلام ابن حزم في المحلى (٢٧٠/٥) فوجدته كما قال ابن حجر، أما ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين (٢٠٩/٣)، فوجدته قد ذكر قول ابن المبارك في يزيد بن زياد ويقال ابن أبي زياد الشامي، وهو غير صاحبنا هذا، ولعله وهم من ابن الجوزي، وقد وقع في وهم آخر حيث خلط بين راويين، فقد ترجم ليزيد بن أبي زياد الشامي الدمشقي، لكنه ذكر في اسمه أن أبا زياد هو ميسرة، وميسرة هو والد زياد بن أبي زياد المدني وهو راوٍ آخر ثقة، والله أعلم.

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (٤١٤/٤).

(٥) تاريخ ابن معين رواية الدارمي (ص٩٣).

(٦) الجرح والتعديل (٢٦٥/٩).

(٧) انظر: الكامل (١٦٤/٩).

(٨) انظر: تهذيب التهذيب (٤١٤/٤).

(٩) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله (٣٦٩/١).

(١٠) المصدر نفسه (٤٨٤/٢).

(١١) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٢٦١/٣).

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) الجرح والتعديل (٢٦٥/٩).

حديثه ولا يحتج به. وقال ابن خزيمة[١]: في القلب منه، وقال محمد بن الفضيل أنه من أئمة الشيعة الكبار. [٢]

وقد خلص الذهبي إلى أنه[٣]: شيعي عالم فهم صدوق رديء الحفظ لم يُترك، أما ابن حجر فقال[٤]: ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن، وكان شيعياً.

والخلاصة أنه صدوق سيئ الحفظ، اختلط بأخرة وصار يلقن لذلك صار إلى الضعف أقرب، يكتب حديثه دون الاحتجاج به، والله أعلم.

وقد أثنى مسلم كما ذكرت في مقدمة المبحث على جماعة من الأئمة الذين لا حاجة للبحث في أحوالهم، وإليك أقوال مسلم فيهم:

أولهم (٤٧)الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري[٥] (ت٢٥٦هـ)، وقد كان مسلم يجلُّه، وأثنى عليه ثناء عظيماً، ونُقلت عنه فيه عدة أقوال، وهي:

- ما قاله محمد بن حمدون بن رستم أنّ مسلماً جاء إلى البخاري (فقبَّل بين عينيه)[٦] وقال: "دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين، (وسيد المحدثين)[٧]، وطبيب الحديث في علله"[٨]
- ما رواه الخطيب بسنده إلى أحمد بن حمدون الحافظ في قصة حديث كفارة المجلس

حيث قال: كنا عند البخاري فقرأ عليه إنسان حديث حجاج بن محمد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة قال حدثني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: "كفارة المجلس إذا قام العبد أن يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك" فقال له مسلم: في الدنيا أحسن من هذا الحديث! ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل، يعرف بهذا الإسناد حديثاً؟ قال البخاري: لا، إلا أنه معلول، فقال مسلم: لا إله إلا الله وارتعد، قال: أخبرني به. قال: استر ما ستر الله، فإن هذا حديث جليل رواه الخلق عن حجاج بن محمد عن ابن

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٤/٤١٤).

(٢) انظر: الكامل (٩/١٦٤).

(٣) (٢/٣٨٢).

(٤) تقريب التهذيب (ص١٠٧٥).

(٥) وفي التقريب (ص٨٢٥): جبل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث، روى له الترمذي والنسائي.

(٦) لم يذكر الذهبي هذه الجملة فيما نقله في السير.

(٧) جاءت في طبقات السبكي بلفظ (مسند المحدثين).

(٨) انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥٢/٦٨)، وتهذيب الاسماء واللغات، للنووي (١/٧٠)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢/٤٣٢)، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٢/٢٢٣).

جريج. فألح عليه وقبل رأسه، وكاد أن يبكي مسلم، فقال أبو عبد الله: اكتب إن كان لا بد: حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا وهيب قال حدثني موسى بن عقبة عن عون بن عبد الله قال: قال رسول الله: كفارة المجلس.

فقال له مسلم: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك. [١]

- ما رواه أبو عبد الله محمد بن يعقوب النيسابوري الحافظ(ت٣٤٤هـ) عن أبيه الفقيه أبي يوسف الشافعي المعروف بالأخرم(ت٢٨٧هـ) أنه قال: "رأيت مسلم بن الحجاج بين يدي البخاري وهو يسأله سؤال الصبي (المتعلم)[٢]"[٣]

وبالغ في تعظيم (٤٨)**الإمام محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي**[٤] **(ت٢٠٤هـ):**

- قال عبد القاهر بن طاهر أبو منصور البغدادي: بالغ مسلم في تعظيم الشافعي في كتاب (الانتفاع بجلود السباع)، وفي كتاب (الرد على محمد بن نصر)، وعدّه في هذا الكتاب من الأئمة الذين يرجع إليهم في الحديث، وفي الجرح والتعديل"[٥]
- وأخرج ابن عساكر بسنده إلى مكي بن عبدان أنه قال: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: قال أحمد بن حنبل: سمعت ابن إدريس يعني الشافعي ربما تكلم في الفقه يقول: أنا والله سمعت مالكاً، وذكر أحمدُ ابنَ إدريس فقال: كان نسيج وحده.[٦]

وجمعه مع (٤٩)**أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني المروزي**[٧] **(ت٢٤١هـ)** (٥٠)**وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي أبو محمد بن راهويه**[٨] **(ت٢٣٨هـ)**، فأثنى عليهم في كتابه (الانتفاع بجلود السباع) قائلاً: "وهذا قول أهل العلم بالأخبار ممن يعرف بالتفقه فيها والاتباع لها منهم،...، ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد، وإسحاق"[٩]

---

(١) تاريخ بغداد (٣٥٠/٢)، وأخرجه الخليلي في الإرشاد (٩٦١/٣)، وابن عساكر في تاريخه (٦٩/٥٢)، ونقله النووي في تهذيب الأسماء واللغات (٧٠/١) مختصراً.

(٢) جاءت عند النووي في تهذيب الأسماء واللغات بلفظ (لمعلم).

(٣) انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (٣٥١/٢)، وتهذيب الأسماء واللغات، للنووي (٧٠/١)، وسير أعلام النبلاء، للذهبي (٤٣٢/١٢).

(٤) وفي التقريب (ص٨٢٣): وهو المجدد أمر الدين على رأس المائتين، روى له الأربعة.

(٥) نقله ابن حجر عنه في: تهذيب التهذيب (٥٠٠/٣).

(٦) تاريخ دمشق (٣٥١/٥١).

(٧) وفي التقريب (ص٩٨): ثقة حافظ فقيه حجة، روى له الجماعة.

(٨) وفي التقريب (ص١٢٦): ثقة حافظ مجتهد، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسير.، روى له الجماعة دون ابن ماجه.

(٩) انظر: تهذيب التهذيب (٥٠٠/٣).

وقال في **(٥١)محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري**[١] **(ت١٢٥هـ وقيل قبلها بسنة أو سنتين):** "فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره"[٢]

وأثنى على **(٥٢)أيوب بن أبي تميمة كيسان أبو بكر البصري السِّختِياني**[٣] **(ت١٣١هـ)، (٥٣)وعبد الله بن عون بن أرطبان ابو عون البصري**[٤] **(ت١٥٠هـ)، (٥٤)وشعبة بن الحجاج بن الورد أبو بسطام الأزدي**[٥] **(ت١٦٠هـ)، (٥٥)ومالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي**[٦] **(ت١٧٩هـ)، (٥٦)وسفيان بن عيينة بن أبي عمران أبو محمدالكوفي**[٧] **(ت١٩٨هـ)، (٥٧)ويحيى بن سعيد بن فروخ القطان أبو سعيد البصري**[٨] **(ت١٩٨هـ)، (٥٨)وعبد الرحمن بن مهدي بن حسان أبو سعيد البصري**[٩] **(ت١٩٨هـ)،** وجميعهم روى لهم الجماعة، وعدّهم من أئمة أهل الحديث فقال في مقدمة صحيحه:

"وما علمنا أحداً من أئمة السلف ممن يستعمل الأخبار، ويتفقد صحة الأسانيد وسقمها، مثل أيوب السختياني، وابن عون، ومالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهم من أهل الحديث...."[١٠]

وقال أيضاً: "ومنقول عن قوم غير مرضيين ممن ذم الرواية عنهم أئمة أهل الحديث مثل مالك ابن أنس، وشعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من الأئمة"[١١]

---

(١) وفي التقريب (ص٨٩٦): الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه وثبته، روى له الجماعة.

(٢) المقدمة (ص٢١).

(٣) وفي التقريب (ص١٥٨): ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد.

(٤) وفي التقريب (ص٥٣٣): ثقة ثبت فاضل، من أقران أيوب في العلم والعمل والسن.

(٥) وفي التقريب (ص٤٣٦): ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذب عن السنة، وكان عابداً.

(٦) وفي التقريب (ص٩١٣): الفقيه إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين.

(٧) وفي التقريب (ص٣٩٥): إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بآخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات.

(٨) وفي التقريب (ص١٠٥٥): ثقة متقن حافظ إمام قدوة.

(٩) وفي التقريب (ص٦٠١): ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه.

(١٠) المقدمة (ص٣٤).

(١١) المصدر نفسه (ص٢١).

وقال أيضاً في أيوب السختياني وابن عون موازناً بينهما وبين عوف وأشعث: "وفي مثل مجرى هؤلاء إذا وازنت بين الأقران كابن عون، وأيوب السَّختِيَاني، مع عوف بن أبي جَميلة، وأشعث الحُمْراني، وهما صاحبا الحسن، وابن سيرين، كما أن ابن عون، وأيوب صاحباهما، إلا أن البون بينهما، وبين هذين بعيد في كمال الفضل، وصحة النقل، وإن كان عوف، وأشعث غير مَدفوعَيْن عن صدق وأمانة عند أهل العلم"[١]

وتحدث عن صحة حفظ (٥٩)**منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبو عتاب الكوفي**[٢] **(ت١٣٢)**، (٦٠)**وإسماعيل بن أبي خالد البجلي**[٣] **(ت١٤٦هـ)**، (٦١)**وسليمان ابن مهران أبو محمد الكوفي الأعمش**[٤] **(ت١٤٧أو١٤٨)**، وإتقانهم لحديثهم، وثلاثتهم روى لهم الجماعة، فقال موازناً بينهم وبين ثلاثة من الرواة في طبقتهم: "ألا ترى أنك إذا وازنت هؤلاء الثلاثة الذين سميناهم عطاء، ويزيد، وليثا، بمنصور بن المعتمر، وسليمان الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد في إتقان الحديث والاستقامة فيه، وجدتهم مباينين لهم، لا يدانونهم لا شك عند أهل العلم بالحديث في ذلك، للذي استفاض عندهم من صحة حفظ منصور والأعمش وإسماعيل، وإتقانهم لحديثهم."[٥]

وأثنى على (٦٢)**يحيى بن سعيد بن قيس أبو سعيد الأنصاري**[٦] **(ت١٤٤هـ أو بعدها)**، فقال: "وغير مشكل على من عقل التمييز من الحفاظ من نقلة الأخبار ومن ليس كمثلهم أن يحيى بن سعيد أحفظ من سعيد بن عبيد وأرفع منه شأناً في طريق العلم وأسبابه."[٧]

وذكر (٦٣)**الليث بن سعد بن عبد الرحمن أبو الحارث الفَهمي**[٨] **(ت١٧٥هـ)** موازناً بينه وبين أيمن بن نابل فقال: "فقد اتفق الليث وعبد الرحمن بن حميد الرؤاسي عن أبي الزبير

---

(١) المقدمة (ص٢٠).

(٢) وفي التقريب (ص٩٧٣): ثقة ثبت وكان لا يدلس.

(٣) وفي التقريب (ص١٣٨): ثقة ثبت.

(٤) وفي التقريب (ص٤١٤): ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع لكنه يدلس.

(٥) المقدمة (ص٢٠).

(٦) وفي التقريب (ص١٠٥٦): ثقة ثبت، وروى له الجماعة.

(٧) التمييز (ص١٩٤).

(٨) وفي التقريب (ص٨١٧): ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، وروى له الجماعة.

عن طاووس وروى الليث فقال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وكل واحد من هذين عند أهل الحديث أثبت في الرواية من أيمن"[١]

وقارن بين (٦٤)**عبد الرزاق بن همام بن نافع أبو بكر الصنعاني**[٢] **(ت٢١١هـ)** وابن عيينة في روايتهما عن ابن جريج فقال: "عبد الرزاق وهشام بن سليمان أكبر في ابن جريج من ابن عيينة"[٣]

ونقل إجماع أهل الحديث في (٦٥)**حماد بن سلمة بن دينار**[٤] **(ت١٦٧هـ)**، فقال في التمييز، وهو يوضح العلة في حديث منقول على الخطأ في الإسناد: والدليل على ما بينا من هذا اجتماع أهل الحديث، ومن علمائهم، على أن أثبت الناس في ثابت البناني حماد بن سلمة، كذلك قال يحيى القطان، ويحيى بن معين، وأحمد، وغيرهم من أهل المعرفة. [٥] وقال بعد ذلك بأسطر: وعلى هذا المقال الذي وصفنا عن حماد، في حسن حديثه وضبطه عن ثابت، حتى صار أثبتهم فيه.

ووثق إمام المغازي (٦٦)**محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي**[٦] **(ت١٥٠هـ ويقال بعدها)**، ولكنه لم يخرج عنه إلا حديثاً واحداً لطعن مالك فيه، وقد نقل ذلك السهيلي فقال: "وإنما لم يخرج البخاري عنه وقد وثقه، وكذلك وثقه مسلم بن الحجاج ولم يخرج عنه أيضاً إلا حديثاً واحداً في الرجم عن سعيد المقبري عن أبيه، من أجل طعن مالك فيه"[٧]

---

(١) التمييز (ص١٨٩)، ويقصد رواية التشهد وقد ضربها مثالاً على الأخبار المنقولة على الوهم في السند والمتن جميعاً.

(٢) وفي التقريب (ص٦٠٧): ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع، وروى له الجماعة.

(٣) نقله عنه ابن رجب في شرح علل الترمذي (٦٨٣/٢).

(٤) وفي التقريب (ص٢٦٨): ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، روى له الجماعة دون البخاري.

(٥) التمييز، ذكر حديث منقول على الخطأ في الإسناد، (ص٢١٧).

(٦) وفي التقريب (٨٢٥): صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر، روى له الجماعة دون البخاري.
انظر خلاصة القول فيه للمنذري في: جواب الحافظ المنذري (ص٧٦).

(٧) الروض الأنف (٣٨/١).

وأورد عشر طبقات لأصحاب شعبة، ثم خصّ مجموعة منهم بأربع طبقات قال فيهم: ومن الغرباء الثقات،[1] وذكر من ضمنهم مجموعة من الأئمة والرواة المتفق على توثيقهم، فذكر في الطبقة الأولى: (٦٧)**عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن المروزي**[2]**(ت١٨١هـ)**، (٦٨)**وعبد الله بن إدريس بن يزيد أبو محمد الأودي**[3]**(ت١٩٢هـ)**، (٦٩)**ويحيى بن زكريا ابن أبي زائدة أبو سعيد الكوفي**[4]**(ت١٨٣/١٨٤هـ)**، وممن ذكرهم في الطبقة الثانية: (٧٠)**النضر بن شميل أبو الحسن المازني**[5]**(٢٠٤هـ)**، أما الطبقة الثالثة فذكر فيها: (٧١)**وكيع بن الجراح بن مليح أبو سفيان الرؤاسي**[6]**(ت١٩٦/١٩٧هـ)**، (٧٢)**والفضل بن دكين أبو نعيم المُلائي**[7]**(٢١٨/٢١٩هـ)**، (٧٣)**ويزيد بن هارون أبو خالد الواسطي**[8]**(ت٢٠٦هـ)**، (٧٤)**ومظَفَّر بن مدرك أبو كامل الخراساني**[9]**(ت٢٠٧هـ)**، (٧٥)**وهاشم بن القاسم أبو النضر الليثي**[10]**(ت٢٠٧هـ)**. وجميعهم روى لهم الجماعة عدا مظفر، روى له الترمذي والنسائي فقط.

ونقل قول الإمام أحمد في (٧٦)إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم المعروف بابن عُلَيَّة[11]**(ت١٩٣هـ)**. فقد أورد المزي بسنده إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه أنه قال: "إليه المنتهى في التثبت بالبصرة[12]، وقال أيضا: فاتني مالك، فأخلف الله علي سفيان بن عيينة، وفاتني حماد بن زيد، فأخلف الله علي إسماعيل بن علية[13]، وقال أيضا: كان حماد

---

(١) رجال عروة بن الزبير (ص١٣٨).
(٢) وفي التقريب (ص٥٤٠): ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد.
(٣) وفي التقريب (ص٤٩١): ثقة فقيه عابد.
(٤) وفي التقريب (ص١٠٥٤): ثقة متقن.
(٥) وفي التقريب (ص١٠٠٢): ثقة ثبت.
(٦) وفي التقريب (ص١٠٣٧): ثقة حافظ عابد.
(٧) وفي التقريب (ص٧٨٢): ثقة ثبت.
(٨) وفي التقريب (ص١٠٨٤): ثقة متقن عابد.
(٩) وفي التقريب (ص٩٥٠): ثقة متقن، وكان لا يحدث إلا عن ثقة.
(١٠) وفي التقريب (ص١٠١٧): ثقة ثبت.
(١١) وفي التقريب (ص٨٢٥): ثقة، روى له الجماعة.
(١٢) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (١٥٤/٢).
(١٣) انظر: تاريخ بغداد، للخطيب (٢٠٤/٧).

بن زيد لا يعبأ إذا خالفه الثقفي ووهيب، وكان يفرق من إسماعيل بن علية إذا خالفه، وكذلك قال مسلم بن الحجاج عن أحمد بن حنبل[١]"[٢]

تنبيه:

ولعله من المهم التنبيه إلى ثلاثة من الرواة وقفت عليهم خلال البحث، قد يتوهم البعض أن مسلم قد وثقهم، وعند التحقيق يتبين عدم صحة ذلك، وإليك الرواة الثلاثة مع البيان:

١. **عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو الحافظ المعروف بـــ (دحيم):** [٣]

فقد تصحفت كلمة (مسلمة) إلى (مسلم) في إحدى طبعات تهذيب التهذيب لابن حجر، ففي طبعة دائرة المعارف قال ابن حجر في زياداته على تهذيب الكمال[٤]: قال مسلم ثقة، وفي طبعة مؤسسة الرسالة وهي الأحدث[٥]: قال مسلمة ثقة، والصواب هو أن مسلمة من وثقه وليس مسلم، والله أعلم.

٢. **عبد الله بن زيد أبو قِلابة الجَرْمي:**

قال ابن حجر: وقال مسلم أيضاً: لو كان أبو قلابة من العجم لكان مُوْبَذَ مُوْبَذان يعني قاضي القضاة.[٦] وقد ذكر هذا القول مباشرة بعد ذكره قولاً لمسلم بن يسار، فالأرجح أن هذا القول لمسلم بن يسار، والله أعلم.

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (٢٠٣/٧)، بلفظ (يهاب أو يتهيب) بدل (يفرق).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٢٩/٣).

(٣) وكان منهجه في الجرح والتعديل عنوان رسالة علمية لنيل درجة الماجستير للدكتور أحمد عودة، ولم يتحدث عن ذلك خلال بيان منزلة الحافظ دحيم ونقله لأقوال النقاد فيه، فلم ينقل توثيقاً لمسلم ولا مسلمة!

وقال الدكتور نافذ في بحثه (نقد الرواة ومعرفة الرجال عند الإمام مسلم) في الحاشية٢ (ص٧) وقد اعتمد فيه على طبعة دائرة المعارف: غير أن الأرجح عندي أن القائل هو مسلمة بن قاسم، وليس مسلماً، وفيه تصحيف، وربما يكون مسلم بن إبراهيم".

(٤) (٢٧٥/٦).

(٥) (٤٨٤/٢).

(٦) تهذيب التهذيب (٣٣٩/٢).

٣. سهل بن أبي الصلت البصري السراج:

قال البخاري[١]: قال مسلم: وكان ثقة. وعند النظر في بقية كتب التراجم نرى أن البخاري يقصد مسلم بن إبراهيم، ولكنه ذكر الاسم مهملاً، وقد بينه المزي وصرَّح به فقال في ترجمته لسهل فقال [٢]: وقال البخاري: قال مسلم بن إبراهيم: كان ثقة.

وأعاد ابن حجر ذكره مهملاً في تهذيبه لتهذيب الكمال.[٣] فالذي وثقه هو مسلم بن إبراهيم وليس مسلم بن الحجاج، والله أعلم.

وتكمن هنا أهمية الرجوع إلى أصل الكتب، وعدم الاكتفاء بتهذيبها أو اختصارها، وكذلك أهمية النظر في بقية كتب التراجم لأنَّ بعضها يفسر بعضاً ويوضحه.

وبعد الانتهاء من دراسة أحوال الرواة، لا بد من ذكر خلاصة هذا المبحث، وعرض أهم النتائج فيما يخص أعداد الرواة وتقسيماتهم ورواياتهم في الكتب الستة، ومدى موافقة أقوال الإمام مسلم لأقوال ابن حجر وغيره من النقاد، قبل الولوج إلى المبحث الثاني، وقد أعرضت عن عمل الجداول تجنباً للإطالة والتكرار، وأرجأت الحديث في الألفاظ للمطلب الثاني من المبحث الثاني، **وإليك خلاصة النتائج:**

أولاً: عدد الرواة الذين وثقهم الإمام مسلم، وتقسيماتهم:

بلغ عدد الرواة الذين وثقهم الإمام مسلم ستة وسبعين راوياً، روى مسلم في صحيحه لتسعة وخمسين منهم، والرواة الموثقون على النحو التالي:

- جميعهم من رجال الكتب الستة عدا واحداً، وهو عبد المؤمن بن علي الزعفراني، وقد نقل مسلم قول شيخه أبي كريب فيه.

- اتفق الجماعة على الرواية لثمانية وثلاثين راوياً، وروى الجماعة دون البخاري لتسعة منهم وهم: عامر بن عبد الواحد، وعبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، وعبد الله بن هبيرة، وعمرو بن الهيثم، والليث بن أبي سليم، والوليد بن هشام، ويزيد بن أبي زياد، وروى الجماعة دون مسلم لواحد وهو عطاء بن السائب، وروى الجماعة دون ابن ماجه لاثنين وهما شيخا

---

(١) التاريخ الكبير (١٠١/٤).
(٢) تهذيب الكمال (١٩٦/١٢).
(٣) تهذيب التهذيب (١٢٥/٢).

مسلم: محمد بن رافع وإسحاق بن راهويه، واتفق الشيخان ومعهما أبو داود وابن ماجه في الرواية لرجل واحدٍ وهو عبد الرحمن بن بشر، وانفرد مسلم من الجماعة بالرواية لواحدٍ وهو زيد ابن يزيد الثقفي، وروى البخاري مع غيره من الجماعة دون مسلم لثلاثة آخرين، وروى مسلم مع غيره دون البخاري لثمانية رواة، أما الاثنا عشر راوياً المتبقون فتوزعت روايتهم في السنن الأربعة.

– فبذلك يكون اتفق الشيخان على الرواية لواحد وأربعين منهم، وأعرض مسلم عن الرواية لسبعة عشر راوياً منهم في صحيحه، ولم يروِ البخاري لواحد وثلاثين راوياً.

– وقد أثنى مسلم على اثني عشر شيخاً من شيوخه ضمن الرواة الموثقين، روى عن سبعة منهم في صحيحه، وهم: أحمد، وإسحاق بن راهويه، وحمدان، وإسحاق الكوسج، وأبو معن الرّقاشي، ومحمد بن رافع، ومحمد بن يحيى العدني. ولم يروِ عن البقية، وهم: البخاري، وأبو الأزهر، وأحمد بن حفص السلمي وقد أمر بالكتابة عنهما، ومحمد الفراء، وعلي بن الحسن الهلالي، وقد رويا عنه.

– نقل مسلم تسعة من الرواة عن شيوخه، واثنان منهم له فيهما كلام خاص غير الذي نقله، وهما: الشافعي، والأشعث، والبقية هم: إسماعيل بن علية، وإسماعيل بن سالم، وأيوب بن أبي مسكين[1]، وحاتم بن أبي صغيرة، وعمارة بن زاذان، وخارجة بن مصعب، وعبد المؤمن بن علي الرازي. ونقل توثيق حماد بن سلمة عن شيخيه ابن معين وأحمد، وشيخهما يحيى القطان.

ثانياً: أقوال ابن حجر في الرواة ومدى موافقتها لأقوال الإمام مسلم:

تنوعت أقوال ابن حجر في الرواة الذين وثقهم مسلم، وتعددت مراتبهم كما تعددت مراتبهم عند مسلم، فتوزعوا بذلك بين مراتب التعديل الستة المشهورة عند ابن حجر، فصنف في المرتبة الثانية ثلاثة وثلاثين راوياً، وفي الثالثة أربعة وعشرين، وفي الرابعة ستة رواة، وفي الخامسة ثمانية، وقال: مقبول في راوٍ واحد، وهي المرتبة السادسة. وأخرج عن حيز التعديل راويين أحدهما في المرتبة الثامنة والآخر العاشرة وهما من مراتب التجريح.

---

(١) وقد ترجح لدي أنه نقل توثيق أيوب عن أحمد بن حنبل، وليس عن أحمد بن صالح.
انظر: ترجمة أيوب في المبحث الأول من هذا الفصل.

وإليك منازل الرواة في مراتب الجرح والتعديل ابن حجر مع مقارنة أقوال النقاد وخلاصة ما توصل إليه ابن حجر بأقوال الإمام مسلم، وتفاصيل ذلك كالتالي:

– كان للمرتبة الثانية من مراتب التعديل عند ابن حجر النصيب الأكبر في عدد الرواة الذين وثقهم مسلم، فبلغوا ثلاثة وثلاثين راوياً، وهو ما يقارب نصف عدد الرواة.

أما أقوال مسلم فيهم فغالبها مبالغة في التوثيق والثناء، ولا يقل أحدهم عن الثقة، ومنهم من ذكرهم مسلم في طبقات أصحاب شعبة الغرباء الثقات.

– أما المرتبة الثالثة، فصنف ابن حجر فيها خمسة وعشرين راوياً بإطلاق التوثيق فيهم وإفراده، نصفهم ماثل قول مسلم فيهم قول ابن حجر، وأربعة منهم ذكرهم مسلم في أصحاب شعبة الغرباء الثقات، وهم: الأسود بن عامر، وسليمان بن حيان، وعمرو بن الهيثم وذكرهم في الطبقة الثالثة، وشبابة بن سَوَّار وذكره في الطبقة الرابعة، وهم في خلاصة أقوال النقاد ثقات، واثنان قال فيهم الإمام مسلم: غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم، وهما أشعث بن عبد الملك، وعوف بن أبي جميلة، وهما أيضاً ثقات قد رُمي الأخير بالقدر والتشيع.

ومن الرواة في هذه المرتبة أيضاً على بن الحسن الهلالي، وهو من شيوخ مسلم، وقد قال فيه ذاك الطيب بن الطيب، وهو في مجمل أقوال النقاد ثقة، ومنهم حماد بن سلمة، وعبد الرحمن بن حُميد الرُؤاسي، وقد وثقهما مسلم نسبياً، وهما ثقتان.

أما الأربعة الباقون، فقد صنفهم مسلم في منزلة أعلى من هذه المنزلة، فقال في شيخه الفرَّاء ثقة صدوق، وقال في شيخه محمد بن رافع ثقة مأمون صحيح الكتاب، وقال في السائب بن فروخ ثقة عدل، وآخرهم حاتم بن أبي صغيرة نقل قول أحمد تكرار توثيقه، والأخيران يتبين لنا من خلاصة أقوال النقاد أن منزلتهما أقرب إلى قول ابن حجر، أما ابن رافع والفراء فقول مسلم فيهما أقرب إلى أقوال النقاد، وهم من شيوخه فهو أخبر الناس بهم.

– وإذا انتقلنا إلى المرتبة الرابعة وجدنا ستة من الرواة قال ابن حجر فيهم صدوق، اثنان منهم قول ابن حجر فيهم أقرب إلى الصواب، قد وضعهما مسلم في مرتبة أعلى مما هما عليه عند النقاد، فقال في عبد الله بن معاذ، ثقة صدوق، وقال في محمد بن يحيى العدني حجة

صدوق. والأربعة الباقون هم عند النظر إلى مجموع أقوال النقاد نجد أنهم أقرب إلى قول الإمام مسلم فعلي بن سلمة لم ينزله عن مرتبة الثقات إلا ابن حجر، وقد وثقه مسلم، وعلي بن حفص أقرب إلى الثقة قد ذكره مسلم في الطبقة الرابعة من أصحاب شعبة الغرباء الثقات، أما شيخا مسلم أبو الأزهر، وأحمد بن حفص السلمي فهو ثقة أمر مسلم بالكتابة عنهما وهذا رسمه في الثقات.

– وجعل ثمانية من الرواة في المرتبة الخامسة، أولهم أيوب بن أبي مسكين، نقل مسلم فيه قول أحمد بأنه رجل صالح ثقة، وقد اختلفوا فيه، والقول ما قاله ابن حجر بأنه صدوق له أوهام، والله أعلم.

والثاني زيد بن الحباب وهو ثقة على قول أكثر النقاد، وقد أخطأ في بعض حديث الثوري، ذكره مسلم في الطبقة الرابعة من أصحاب شعبة الغرباء الثقات، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ في حديث الثوري. وقال في سليمان بن حيان، وعامر بن عبد الواحد: صدوق يخطئ، ذكر مسلم الأول في أصحاب شعبة الثقات، ووثق الثاني، وهما بالنظر إلى أقوال النقاد أقرب إلى التوثيق، والله أعلم.

وعمارة بن زاذن نقل مسلم قول أحمد فيه بأنه شيخ ثقة ما به بأس، وقال فيه ابن حجر: صدوق كثير الخطأ، وهو عندما نظرت لأقوال النقاد فيه صدوق قد يضطرب في حديثه وليس بكثير الخطأ، والله أعلم.

أما عطاء بن السائب، والليث بن أبي سليم، وقد جمع بينهما مسلم في قوله: اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، فأقوال ابن حجر فيهما ليست ببعيدة عن أقوال مسلم، حيث قال في كليهما: صدوق يخطئ وزاد في الثاني: لم يتميز حديثه فترك، وآخرهم إمام المغازي محمد بن إسحاق حيث وثقه مسلم، وقال ابن حجر: صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر، وقول ابن حجر أقرب للصواب، والله أعلم.

– وذكر في المرتبة السادسة راوياً واحداً وهو هشام بن سليمان المخزومي، قال فيه ابن حجر مقبول، وقال مسلم: هو أكبر في ابن جريج من ابن عيينة، ولم يتكلم فيه من النقاد غير

أبي حاتم فقال: مضطرب الحديث، ومحله الصدق ما أرى به بأساً، وقال فيه العقيلي: في حديثه عن غير ابن جريج وهم، فلعل أبا حاتم يقصد بالاضطراب أقواله عن غير ابن جريج فبذلك يكون قول مسلم أقرب إلى أقوال النقاد، فلعله في درجة الصدوق، والله أعلم.

– وأخرج ابن حجر اثنين من الرواة من حيز العدالة، فقال في يزيد بن أبي زياد: ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن وكان شيعياً. ويزيد مع أن أكثر النقاد على تضعيفه، إلا أن عدداً منهم قد وثقه ورد على من ضعفه، وعند مسلم أن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشمله، وقوله قريب من قول شيخه البخاري حيث قال فيه: صدوق إلا أنه تغير بأخرة. فلعله صدوق لما تغير صار إلى الضعف أقرب، ولا يخرج عن حيز العدالة، فقول مسلم فيه أقرب للصواب، والله أعلم.

وقال في خارجة بن مصعب: متروك الحديث، وقد نقل فيه مسلم توثيق شيخه يحيى بن يحيى بأنه مستقيم الحديث، ولا ينكر من حديثه إلا ما كان يدلس عن غياث بن إبراهيم، وقد أجمع النقاد على ضعفه وترك حديثه، ولم يرَ كتابة حديثه غير أبي حاتم وابن عدي، فقول ابن حجر فيه أقرب للصواب، والله أعلم.

المبحث الثاني

منهج الإمام مسلم في التعديل

المطلب الأول: خصائص منهج الإمام مسلم في التعديل:

اتسم منهج الإمام مسلم في تعديل الرواة بخصائص عدّة ترسم الملامح العامة لمنهجه النقدي، وسأعرض في هذا المبحث أهم الميزات التي توصلت إليها من خلال دراسة أحوال الرواة المُعدَّلين:

١- التوسط والاعتدال في غالب أحكامه على الرواة، فلم يذكره الذهبي في أيٍّ من أصناف النقاد من حيث التشدد والتساهل والاعتدال في الحكم على الرواة[١]، ولم أجد من وصفه بأحد هذه الأوصاف من النقاد، ويتبين لي من خلال أقواله وأحكامه في الرواة ومقارنته بأحكام غيره من أئمة النقد أنه ليس بمتشدد ولا متساهل، وإنما اتسمت أحكامه في تعديل الرواة بالاعتدال والإنصاف، وهي موافقة لأقوال النقاد في الغالب، وقد وضع بعض الرواة في منزلة أعلى مما هم عليه عند النقاد، منهم شيوخ له قد خَبِر أحوالهم.

فيحق لنا تصنيفه في القسم الثالث، وهم المعتدلون والمنصفون أمثال البخاري، وأحمد، وأبي زرعة، ويُقوي هذا القول أن بعض أقواله مقاربة لأقوال شيخه البخاري، وقد نقل عن أحمد عدداً من الأقوال، فهو قريب من منهج شيخيه، والله أعلم.

٢- يعد الإمام مسلم من المقلين الذين يتكلمون في الرجل بعد الرجل، فعند النظر في عدد الرواة الذين عدّلهم، والبالغ عددهم ستة وسبعون، نجد أنه ليس بالمكثر ولا بالمتكلم في أكثر الرجال، لذا يمكن تصنيفه في القسم الثالث من أقسام من تقبل أقوالهم في الجرح والتعديل كالشافعي، وابن عيينة.[٢]

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٧١).

(٢) قال الذهبي مفتتحاً رسالته الموسومة بـ (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل): اعلم هداك الله أن من قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام: قسم تكلموا في أكثر الرواة، كابن معين وأبي حاتم، وقسم تكلموا في كثير من الرواة، كمالك وشعبة، وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل، كابن عيينة والشافعي. =

٣- تنوعت عبارات الإمام مسلم في تعديله للرواة، فجاءت مختلفة الألفاظ، متعددة المراتب، فمن مبالغة في توثيق الأئمة واستخدام أفعل التفضيل، إلى تكرار التوثيق وإطلاقه تارة، أو ذكر الراوي في طبقات الثقات من أصحاب أحد الأئمة، وغير ذلك من الألفاظ، والتي سيأتي تفصيل مراتبها في المطلب الثاني.

٤- المبالغة في الثناء على أئمة الحديث واضحة من ألفاظ مسلم في توثيقهم، ويظهر هذا جلياً في أقواله في شيخه البخاري، والشافعي، وغيرهم وقد وصفه بذلك أبو منصور البغدادي فيما نقله عنه ابن حجر فقال: بالغ مسلم في تعظيم الشافعي في كتاب (الانتفاع بجلود السباع)، وفي كتاب (الرد على محمد بن نصر)، وعدّه في هذا الكتاب من الأئمة الذين يرجع إليهم في الحديث، وفي الجرح والتعديل.

٥- يعتبر أمر مسلم بالكتابة عن الراوي في قوله: (اكتب عنه)، أو قول أحدهم عنه: (أمر مسلم بالكتابة عنه)، مصطلح له مدلول خاص عند الإمام مسلم، يختلف مراده فيه عن مراد غيره من النقاد، ويريد به أن الراوي ثقة، وخَلُصت إلى هذا من خلال ثلاثة أمور[١]:

=وقد ذكره المعلمي اليماني ضمن طائفة من المكثرين من الجرح والتعديل في كتابه: علم الرجال وأهميته (ص٣٩)، والذي يترجح لدي من خلال عدد أقواله، ومن خلال تصنيفات الذهبي أنه ليس بالمكثر، والله أعلم.

(١) وقد ذكر الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف هذا القول للإمام مسلم تحت عنوان: من المصطلحات الخاصة ببعض الأئمة في التوثيق بالألفاظ. انظر: ضوابط الجرح والتعديل (ص١٤٢).

وقال الدكتور نافذ حماد: وقول مسلم بن الحجاج: (اكتب عنه) أعلى رتبة عنده من مدلول هذه اللفظة عند غيره من العلماء، فهي توثيق عنده، وحكم منه لذلك الراوي بأنه يحتج به، وعند غيره تكاد تكون جرحاً.

ولا يرد أن من عادة المحدثين أن يكتبوا عمن يحتج به، وعمن يستشهد أيضاً، وذلك لأن الإمام مسلماً أطلق الأمر أو الإذن بالكتابة من غير أن يستدرك شيئاً أو ينبه إلى ضعف أو لين في حال ذلك الراوي المعاصر له، الذي لا شك أنه يعرفه معرفة كافية، وهذا الإطلاق كأنه قرينة تجعل عبارة الإمام مسلم هذه مشوبة بنوع من معاني تزكية ذلك الراوي، والحث على كتابة حديثه، ولذلك تفسر هذه العبارة بأنها تفيد الاحتجاج بمن قيلت في حقه، والله أعلم. انظر بحث: نقد الرواة ومعرفة الرجال عند الإمام مسلم، حاشية (ص٥).

وقد سبق بالتنبيه إلى هذا الأمر الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في حاشيته على الرفع والتكميل (ص١٤٩)، فصنف هذه اللفظة في مرتبة قولهم: ثقة، وقال مفسراً قول الحاكم (هذا رسم مسلم في الثقات): أي اصطلاح مسلم وطريقته في الثقات.

الأول: قالها في ثلاثة من شيوخه هم: أحمد بن الأزهر، وأحمد بن يوسف، وأحمد بن حفص، وهم ثقات، بل ممن تعتمد أقوالهم في الجرح والتعديل، وقد ذكرهم الذهبي في الطبقة الخامسة.(١)

الثاني: قرن الأمر بالكتابة عن أحدهم بتوثيقه، فقال في شيخه حمدان لما سأله عنه مكي ابن عبدان: ثقة، وأمرني بالكتابة عنه، وهذا تصريح منه بمراده.

الثالث: تصريح الحاكم بذلك، حيث قال معقباً على قول مسلم في أبي الأزهر: وهذا رسم مسلم في الثقات، وعقب أيضاً على قول مسلم في أحمد بن يوسف بقوله: وهذا رسم مسلم في الثقات الأثبات، الإذن في الكتابة عنهم.

٦- تبين من التراجم السابقة أن مسلماً يعتبر لكلام غيره من النقاد، وينقل توثيق الرواة عن شيوخه، وشيوخ شيوخه، ويتضح لنا من نقولاته عدة أمور:

أولاً: عدد الرواة الذين نقل توثيقهم عن شيوخه عشرة رواة، ستة منهم اعتمد فيهم قول شيخه أحمد بن حنبل، وهم: اسماعيل بن علية، واسماعيل بن سالم، وأيوب بن أبي مسكين، وحاتم بن أبي صغيرة، وعمارة بن زاذان، والشافعي، ونقل توثيق خارجة بن مصعب عن شيخه يحيى بن يحيى أبو زكريا النيسابوري، واعتمد كلام شيخه محمد بن بشار في أشعث بن عبد الملك، وتوثيق شيخه أبي كريب محمد بن العلاء في عبد المؤمن بن علي. وله في الشافعي والأشعث كلام خاص غير الذي نقله عن شيوخه.

ونقل إجماع أهل الحديث، وخص منهم شيوخه أحمد والقطان، وشيخهما ابن معين، في حماد بن سلمة.

ثانياً: تعددت صور نقله لأقوال شيوخه، فقد يُسأل شيخه عن الراوي في حضرته فينقل كلام شيخه الذي ورد في مجلس الحديث، كما قال في خارجة: سمعت يحيى بن يحيى وسئل

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٩٤).

عن خارجة بن مصعب فقال: خارجة عندنا مستقيم الحديث، ولم يكن ينكر من حديثه إلا ما كان يدلس عن غياث، فإنا قد كنا قد عرفنا تلك الأحاديث فلا نعرض له.

وتارة يَسأل هو شيخه عن الراوي كما فعل في عبد المؤمن فقال: سألت أبا كريب عن عبد المؤمن بن علي الرازي فأثنى عليه. وقد ينقل قول شيخه دون أن يعقب عليه، كما في نقولاته عن أحمد، وبندار. أو ينقل إجماعهم مقراً به، ثم يؤكده بأقوال النقاد، كقوله: والدليل على ما بينا من هذا اجتماع أهل الحديث، ومن علمائهم على أن أثبت الناس في ثابت البناني حماد ابن سلمة، كذلك قال يحيى القطان، ويحيى بن معين، وأحمد، وغيرهم.

٧- قد يوثق الراوي بكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين للحديث، كما قال في الزهري: فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره.

فكثرة أصحاب الزهري الثقات عند مسلم فيها زيادة توثيق للزهري، ورفع لمكانته.

٨- قد يتكلم في حال الراوي تعديلاً أثناء سرده لسند الحديث، كما في عددٍ من الرواة الذين نقلت توثيقه لهم من صحيحه، وهم: أبو معن الرَّقاشي، والسائب بن فروخ، وعبد الله بن دينار، وعبد الله بن هبيرة السبئي.

٩- يقرن أحياناً توثيقه للراوي بذكر بلده أو كنيته، ومثال ذلك قوله: حدثني أبو معن الرقاشي، زيد بن يزيد بصري ثقة، وقوله أيضاً: أبو العباس، السائب بن فروخ، ثقة عدل.

١٠- قد يجمع في التوثيق بين عدد من الرواة، ثم يفرد أحدهم بذلك، وقد سأله مكي بن عبدان عن محمد بن عبد الوهاب وعبد الرحمن بن بشر فوثقهما، وقال في ابن عبد الوهاب منفرداً: ثقة صدوق. ووثق كذلك عدداً من الأئمة مجموعين في مقدمة صحيحه.

١١- اعتمد مسلم منهج التوثيق النسبي في عددٍ من الرواة، وقد يكون توثيقاً نسبياً بين راوٍ وراوٍ آخر، كقوله في يحيى بن سعيد الأنصاري: وغير مشكل على من عقل التمييز من الحفاظ من نقلة الأخبار ومن ليس كمثلهم أن يحيى بن سعيد أحفظ من سعيد بن عبيد وأرفع منه شأناً في طريق العلم وأسبابه.

وقد يجمع في التوثيق النسبي بين عدد من الرواة الذين هم في طبقة واحدة من الإتقان، وعدد آخر من أقرانهم، ومن هم في طبقتهم من حيث السن، لكنهم دونهم في إتقان الحديث وحفظه، ومثاله قوله في مقدمة صحيحه: ألا ترى أنك إذا وازنت هؤلاء الثلاثة الذين سميناهم عطاء، ويزيد، وليثا، بمنصور بن المعتمر، وسليمان الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد في إتقان الحديث والاستقامة فيه، وجدتهم مباينين لهم، لا يدانونهم لا شك عند أهل العلم بالحديث في ذلك، للذي استفاض عندهم من صحة حفظ منصور والأعمش وإسماعيل، وإتقانهم لحديثهم.

وقال أيضاً: وفي مثل مجرى هؤلاء إذا وازنت بين الأقران كابن عون، وأيوب السَّخْتِيَاني، مع عوف بن أبي جَميلة، وأشعث الحُمْراني، وهما صاحبا الحسن، وابن سيرين، كما أن ابن عون، وأيوب صاحباهما، إلا أن البون بينهما، وبين هذين بعيد في كمال الفضل، وصحة النقل، وإن كان عوف، وأشعث غير مَدفوعَيْن عن صدق وأمانة عند أهل العلم.

١٢- استخدم التوثيق المقيد بشخص، أو حديث معين، ومثال الأول قوله: عبد الرزاق وهشام بن سليمان أكبر في ابن جريج من ابن عيينة. وقوله: اجتماع أهل الحديث، ومن علمائهم على أن أثبت الناس في ثابت البناني حماد بن سلمة.

ومثال الثاني قوله في عبد الله بن دينار: الناس كلهم عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث.

وقد يقيد الحفظ والثبوت بأهل بلد معين، كقوله: فهذه رواية البصريين لهذا الحديث، وهم في روايته أثبت له وأحفظ من أهل الكوفة.[١]

١٣- قد يغير رأيه في الراوي فيعدله بعدما جرحه، ويظهر هذا في رأيه في عكرمة البربري، فقد نقل ابن حجر عن ابن منده أنه قال: وكان يُتَلقى حديثه بالقبول، ويحتج به قرناً بعد قرنٍ وإماماً بعد إمام إلى وقت الأئمة الأربعة الذين أخرجوا الصحيح، وميزوا ثابته من سقيمه، وخطأه من صوابه، وأخرجوا روايته وهم: البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي، فأجمعوا على إخراج حديثه واحتجوا به، على أن مسلماً كان أسوأهم رأياً فيه، وقد أخرج عنه مقروناً،

---

(١) التمييز (ص١٩٩).

وعدَّله بعدما جرحه. ومع ذلك لم يروِ له مسلم إلا حديثاً واحداً مقروناً بغيره، ولم يروِ له احتجاجاً.

١٤- قد يُعرض عن الراوي فلا يحتج به في صحيحه، لكلام أحد الأئمة فيه، وفعل هذا في محمد بن إسحاق[١]، وعكرمة مولى ابن عباس[٢]، فرغم أنه وثق الأول، وعدل الثاني بعدما جرحه، لكنه لم يروِ عن كلٍ منهما إلا حديثاً واحداً مقرونين بغيرهما، ولم يروِ عنهما احتجاجاً، وذلك لكلام الإمام مالك، وسوء رأيه فيهما.

قال المنذري عن ابن إسحاق[٣]: أما البخاري ومسلم فلم يحتجا به في صحيحيهما البتة، وإنما أخرج له مسلم أحاديث في المتابعات لا في الأصول، وكذلك البخاري أيضاً لم يخرج له شيئاً في الأصول البتة، وإنما ذكره في الاستشهاد جرياً على عادتهما فيمن لا يحتجان بحديثه، كما فعله البخاري في أبي الزبير المكي وسهيل بن أبي صالح ونظرائهما، وكما فعله مسلم في عكرمة مولى ابن عباس، وشريك بن عبد الله القاضي ونظرائهما.

١٥- قد يوثق الراوي ولا يروي عنه لبدعته، كما فعل في علي بن الجعد الجوهري، حيث وثقه، لكنه لم يرو له في صحيحه لأنه جهمي، مع أنه قد روى عن عدد من المبتدعة في صحيحه ممن عدّلهم كشبابة بن سوّار، وعوف بن أبي جميلة، وليس هذا بغريب، فأهل البدع ليسوا على درجة واحدة، فمنهم الغالي الداعي لبدعته، ومنهم المتأول الذي ثبت صدقه ولا تؤثر بدعته في روايته.

١٦- قد يوثق الراوي الواحد بأكثر من لفظ، فقد قال في إسحاق الكوسج: لم أر أصلح كتاباً من إسحاق، وقال فيه أيضاً: ثقة مأمون، أحد الأئمة من أصحاب الحديث.

---

(١) قال السهيلي في الروض الأنف (٣٨/١): وكذلك وثقه مسلم بن الحجاج، ولم يخرج عنه أيضاً إلا حديثاً واحداً في الرجم عن سعيد المقبري عن أبيه، من أجل طعن مالك فيه.

(٢) قال ابن حجر في مقدمة الفتح (ص٤٤٦): احتج به البخاري وأصحاب السنن، وتركه مسلم فلم يخرج له سوى حديث واحد مقروناً بسعيد بن جبير، وإنما تركه مسلم لكلام مالك فيه.

(٣) جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل (ص٧٣).

وقال في محمد بن عبد الوهاب: ثقة صدوق، وجمعه بالتوثيق مع عبد الرحمن بن بشر في موضع آخر.

١٧- اللفظة الأكثر استخداماً عند الإمام مسلم، هي إطلاق القول بالتوثيق، ويدخل ضمنها اعتماد بعض النقاد توثيقه، وذكره للراوي في طبقات أصحاب شعبة الغرباء الثقات، فقد أطلق القول بتوثيق ثمانية رواة، واعتمد النقاد توثيقه في خمسة رواة، وذكر سبعة عشر راوياً في أصحاب شعبة الغرباء الثقات، ثمانية منهم في منزلة إطلاق القول بالتوثيق.

١٨- اعتمد بعض النقاد توثيق الإمام مسلم للراوي، فاعتمد الذهبي توثيقه في عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، وعامر بن عبد الواحد، واعتمد ابن حجر توثيقه في حجاج ابن محمد المصِّيصي، وابن الملقن في الوليد بن هشام، والسهيلي في محمد بن إسحاق.

المطلب الثاني: مراتب ألفاظ التعديل عند الإمام مسلم، وموازنتها بمراتب الأئمة:

تنوعت ألفاظ الأئمة النقاد في أحكامهم على الرواة جرحاً وتعديلاً، وتعددت دلالتها، وكثرت حتى اجتهد النقاد في وضع مراتب لهذه الألفاظ، ووضعوا لها أحكاماً، بحيث تضم كل مرتبة مجموعة من الألفاظ المتقاربة التي تشترك في الحكم.

ونبه الإمام السخاوي لأهمية هذا الأمر، فقال: فمن نظر كتب الرجال ككتاب ابن أبي حاتم المذكور، والكامل لابن عدي، والتهذيب وغيرها ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغة واصطلاحاً، لكان حسناً، وقد كان شيخنا يلهج بذكر ذلك، فما تيسر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك.[1]

المقصد الأول: مراتب ألفاظ التعديل عند الأئمة:

"وقد رتبها ونسقها الحافظ ابن أبي حاتم، ثم نسقها المتأخرون من أهل القرن الرابع ومابعده، في مراتب متجانسة للتعديل، ومراتب متجانسة للتجريح، وذكروها منسقة بعضها إثر بعض في المرتبة الواحدة، إفادة منهم أن بين السابق واللاحق تغايراً يقل أو يكثر أو يضعف أو يقوى"[2].

ويعتبر الإمام عبد الرحمن بن مهدي (١٩٨هـ) أول من تكلم في المراتب، لكنه وضع مراتب للرواة، وليس لألفاظ الجرح والتعديل، فقد حدث مسلم عن محمد بن المثنى أنه قال: قال لي عبد الرحمن بن مهدي: يا أبا موسى أهل الكوفة يحدثون عن كل أحد؟ قلت: يا أبا سعيد هم يقولون أنك تحدث عن كل أحد، قال: عمن أحدث؟ فذكرت له محمد بن راشد المكحولي، فقال لي: احفظ عني، الناس ثلاثة، رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٢/٢٧٧).

(٢) قاله عبد الفتاح أبو غدة في حاشية الرفع والتكميل (ص١٢٩).

حديثه الصحة فهو لا يترك، ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر الغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه. [١]

ثم قال مسلم: وقد ذكرنا من مذاهب أهل العلم وأقاويلهم في درجات الحفاظ من وعاة العلم ونقال الأخبار والسنن والآثار، ما يستدل به ذو اللب على تفاوت أحوالهم ومنازلهم في الحفظ وبأسبابه، فيعلم أن منهم المتوقي المتقن لما حصل من علم وما أدى منه الى غيره، وأن منهم من هو دونه في رداءة الحفظ والتساهل فيه، وأن منهم المتوهم فيه غير المتقن.

وإليك مراتب ألفاظ التعديل عند أئمة النقد من زمن الإمام ابن أبي حاتم إلى زمن الحافظ ابن حجر[٢]:

أولاً: مراتب ألفاظ التعديل عند ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ):

قسم ابن أبي حاتم ألفاظ الجرح والتعديل إلى ثماني مراتب، أربع للتعديل، وأخرى للتجريح، فكان أول من وضع الألفاظ في مراتب، فقال[٣]: ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى وإذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن ثبت فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل له إنه صدوق أو محله الصدق أولا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار.

---

(١) التمييز (ص١٧٨).

(٢) انظر: تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبي غدة في حاشيته على الرفع والتكميل على المرصد الثالث والذي فيه ذكر ألفـاظ الجـرح والتعديل، ومراتبها. (ص١٢٩)، وفيه تعليقات مهمة، وتنبيهات وزيادات قد لا تجدها عند غيره.

(٣) الجرح والتعديل (٣٧/٢).

ثانياً: مراتب التعديل عند ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ):

ثم جاء ابن الصلاح، فأثنى على ترتيب ابن أبي حاتم، وصرّح بموافقته عليه، وزاد بعض الألفاظ التي بلغته عن غير ابن أبي حاتم[١]، نصَّ على دخول بعضها في المرتبة الأولى، وهي: ثبت، حجة، وإذا قيل في العدل حافظ أو ضابط.

وذكر بعض ألفاظ الجرح والتعديل بعد انتهائه من سرد المراتب جميعاً، ولم ينصّ على دخولها في أيٍّ من المراتب، لكن العراقي[٢] نصّ على ذلك، فرأى أنَّ ألفاظ التعديل المذكورة يصلح وضعها في المرتبة الرابعة، والألفاظ هي: فلان روى عنه الناس، فلان مقارب الحديث، فلان ما أعلم به بأساً.

ثالثاً: مراتب ألفاظ التعديل عند الذهبي (ت٧٤٨هـ):

ولما جاء الذهبي، أضاف بعض الألفاظ وجعلها في مرتبة أعلى من المراتب السابقة، وهي: ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة، فهذه هي المرتبة الأولى عنده، وتأتي المرتبة الأولى عند من سبقه في مقام الثانية عنده، ودمج ألفاظ المرتبة الرابعة عند سابقيه بالمرتبة الثالثة وجعلهما مرتبة واحدة، واستثنى منها محله الصدق فجعلها في المرتبة الرابعة مع : جيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصويلح، ونحو ذلك. [٣]

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص١٢٤).

(٢) التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح (ص١٦١).

(٣) ميزان الاعتدال (٤/١).

رابعاً: مراتب ألفاظ التعديل عند العراقي (ت٨٠٦هـ):

زاد العراقي بعض الألفاظ على الذهبي، فزاد في المرتبة الأولى: ثقة ثبت، وفي الثانية: مأمون، وخيار، وفي الرابعة: رووا عنه، إلى الصدق ما هو، شيخ، مقارب الحديث، أرجو أنه لا بأس به، وما أعلم به بأساً. (١)

خامساً: مراتب ألفاظ التعديل عند ابن حجر (ت٨٥٢هـ):

وقد جعلها في ست مراتب، أولها الصحابة، ثم من أُكد مدحه إما بأفعل كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظاً كثقة ثقة، أو معنى كثقة حافظ. والثالثة: من أفرد بصفة كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل. والرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلاً، ويشار إليه بصدوق أو لا بأس به، أو ليس به بأس. والخامسة: من قصر عن درجة الرابعة قليلاً، ويشار إليه بصدوق سيئ الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأخرة، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة كالتشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم، مع بيان الداعية من غيره. والأخيرة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، ويشار إليه بلفظ مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث. (٢)

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة (٣٦٩/١).

(٢) تقريب التهذيب (ص٨٠).

المقصد الثاني: مراتب ألفاظ التعديل عند الإمام مسلم:

يُعدّ الوصول إلى مراتب التعديل عند الإمام مسلم من أهم أغراض هذا البحث، وبعد عرض مراتب التعديل عند الأئمة النقاد من زمن الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم إلى زمن الحافظ ابن حجر، أقدم بين يديكم اجتهادي في وضع مراتب للتعديل عند الإمام مسلم، وقد قسمتها إلى ثلاث مراتب، وقسمت المرتبة الأولى منها إلى أربع صور أو مراتب، واضعةً تحت كل مرتبة الألفاظ التي تندرج تحتها، وقبل عرضها أنبه إلى بعض النتائج، وهي:

أولا: لا يمكن أن نعتبر التوثيق النسبي مرتبةً مستقلةً من مراتب التعديل، فها هو الإمام مسلم يوثق بصيغ التوثيق النسبي إماماً من الأئمة كالليث بن سعد، أو عبد الرزاق، ويستعمله أيضاً في من هم دونهم في المرتبة وإن لم يخرجوا عن حيز التوثيق كعبد الرحمن الرؤاسي، أو خرجوا كهشام بن سليمان، فهي مرتبة موزعة بين المراتب حسب من قيلت في حقِّهم.

ثانياً: كذلك ثناؤه على الرواة، ومدحه لهم، قد يكون فيه مبالغة عند الثناء على الأئمة الكبار كالبخاري والشافعي، وقد يحمل معنى تكرار التوثيق، أو التوثيق المطلق، ويأتي أحياناً في حق رواة منزلتهم دون مرتبة التوثيق، لذلك جاءت ألفاظه موزعة بين مراتب التعديل.

ثالثاً: ذكر مسلم للراوي في إحدى طبقات أصحاب شعبة الغرباء الثقات، لا يعني أنه ثقة فحسب، فقد وضع في هذه الطبقات من هم من الثقات الأثبات الذين لا يكفي في حقهم مطلق التوثيق، ومنهم من هو ثقة مطلقاً.

المرتبة الأولى : وهي تأكيد المدح والثناء، ودونك صورها :

الصورة الأولى : المبالغة في الثناء والتعظيم، وإليك ألفاظها :

أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله، لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك، رأيت مسلم بين يدي فلان يسأله سؤال الصبي المتعلم[1]، بالغ في تعظيم فلان[2].

---

(١) قال هذه الألفاظ في شيخه البخاري.

(٢) نُقل عنه ذلك في الإمام الشافعي.

الصورة الثانية : وهي الثناء والمدح بما هو دون ألفاظ المرتبة الأولى، وإليك ألفاظها:

من الأئمة الذين يرجع إليهم في الحديث وفي الجرح والتعديل[١]، أهل العلم بالأخبار ممن يعرف بالتفقه فيها، والاتباع لها[٢]، أئمة أهل الحديث[٣]، أئمة السلف ممن يستعمل الأخبار، ويتفقد صحة الأسانيد وسقمها[٤]، جلالة فلان وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه، وحديث غيره[٥].

الصورة الثالثة : التوثيق بصيغة أفعل التفضيل، وما في مرتبتها من ألفاظ الثناء والتوثيق النسبي، ودونك ألفاظها:

لم أر أصلح كتاباً منه، ثقة مأمون[٦]، ثقة مأمون صحيح الكتاب، أحفظ من فلان وأرفع منه شأناً في طريق العلم وأسبابه[٧]، للذي استفاض من صحة حفظ فلان وفلان وفلان وإتقانهم لحديثهم[٨]، أثبت في الرواية من فلان[٩]، أكبر في فلان من فلان[١٠]، ذكره في إحدى طبقات أصحاب شعبة الغرباء الثقات[١١].

---

(١) عدّ الإمام الشافعي منهم.

(٢) قال ذلك في الشافعي، وأحمد، وإسحاق.

(٣) قاله في مالك، وشعبة، وابن عيينة، والقطان، وابن مهدي.

(٤) قال ذلك في أيوب السختياني، وعبد الله بن عون، ومالك، وشعبة، والقطان، وابن مهدي.

(٥) قالها في الزهري.

(٦) قال كلا اللفظين في إسحاق الكوسج.

(٧) قال هذه العبارة في يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري.

(٨) قالها في منصور بن المعتمر، وإسماعيل بن أبي خالد، والأعمش، وعدّهم في الطبقة الأولى من رواة صحيحه.

(٩) قالها في الليث بن سعد، وفي عبد الرحمن الرؤاسي، وسيأتي الأخير في مرتبة غير هذه المرتبة.

(١٠) قالها في اثنين من الرواة، والذي يناسب هذه المرتبة عبد الرزاق بن همام الصنعاني.

(١١) ومن يحق لنا وضعهم في هذه الصورة ممن ذكرهم في طبقات أصحاب شعبة تسعة من الأئمة، وهم:عبد الله بن المبارك، ، عبد الله بن إدريس الأودي، يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، النضر بن شميل، الفضل بن دكين، وكيع بن الجراح، يزيد بن هارون، مظفر بن مدرك، وهاشم بن القاسم.

الصورة الرابعة: تأكيد التوثيق وتكراره بصفة من الصفات الدالة عليه، وما في منزلته من عبارات الثناء، وإليك ألفاظ مسلم فيها:

(ثقة عدل[١]، حجة صدوق[٢]، ثقة صدوق[٣])[٤] الطيب بن الطيب أو الطيب المُطَّيب[٥].

المرتبة الثانية : إطلاق القول بالتوثيق، وما في مقامه من الألفاظ، وألفاظها هي:

ثقة[٦]، وثقه مسلم[٧]، ثقة وأمر بالكتابة عنه[٨]، أمر بالكتابة عنه[٩]، اكتب عنه[١٠]، أثبت الناس في فلان، حسن حديثه وضبطه عن فلان حتى صار أثبتهم فيه[١١]، من خيار الناس[١٢]، الناس كلهم عيال على فلان في هذا الحديث[١٣]، أثبت في الرواية من فلان[١٤]، ذكره في طبقات

---

(١) قالها في السائب بن فروخ.

(٢) قالها في محمد بن يحيى العدني.

(٣) قالها في شيخه الفراء، وعبد الله بن معاذ الصنعاني.

(٤) وجعلت هذه الألفاظ في صورة مستقلة دون السابقة لها، والتي بها لفظة (ثقة مأمون)، لأن مسلماً قالها في من هم في منزلة الثقات، ومنزلتهم عنده أرفع من منزلتهم عند أهل النقد، لكن لا شك أن تكراره لصفة التوثيق له اعتبار، فلا يصح أن نضعهم في منزلة الثقات مطلقاً ومن هم في درجتهم، فهم في منزلة بين المنزلتين وألحقت بها لفظ (الطيب بن الطيب)، لأن الأقوال فيه تناسب هذه المرتبة، والله أعلم.

(٥) قالها في شيخه علي بن الحسن الهلالي.

(٦) وقد قالها في ثمانية رواة، وهم: داود بن عامر، رباح بن زيد، زيد بن يزيد، سعد بن عبيد، عبد الرحمن بن بشر، عبد الله بن هبيرة، علي بن سلمة، وعلي بن الجعد.

(٧) قالها الذهبي في: عامر بن عبد الواحد، عبد الرحمن بن أبي سعيد، والوليد بن هشام، وقالها ابن حجر في حجاج المصيصي وقد ذكره مسلم أيضاً في الطبقة الثانية من أصحاب شعبة الغرباء الثقات، قالها ابن الملقن في الوليد بن هشام، وقالها السهيلي في محمد بن إسحاق.

(٨) قالها في شيخه أحمد بن حفص السُّلمي.

(٩) قالها في شيخه أحمد بن يوسف الملقب بحمدان.

(١٠) قالها في شيخه أبي الأزهر أحمد بن الأزهر.

(١١) قالها والعبارة التي تسبقها في حماد بن سلمة.

(١٢) قال ذلك في يحيى بن سعيد بن حيان، وهو في مقام الثقة.

(١٣) قال ذلك في عبد الله بن دينار، وغالب النقاد على مطلق توثيقه.

(١٤) وأقصد عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي، فقد قيلت أيضاً في الليث بن سعد، والليث لا شك أنه أعلى منه منزلة.

أصحاب شعبة الغرباء الثقات[١]، غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم[٢]، ثقة لكنه جهمي[٣].

المرتبة الثالثة : التعديل الأقرب إلى الجرح، وهي أدنى المراتب، وألفاظها:

اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم[٤]، عدَّله مسلم بعدما جرحه[٥]، أكبر في فلان من فلان[٦].

---

(١) ويلحق بهذه المرتبة بقية الرواة دون التسعة الذين ألحقتهم بالمرتبة الثالثة، وهم ثمانية: الأسود بن عامر وحجاج، والحسن الأشيب، وزيد بن الحباب، وسليمان بن حيان، وشبابة، وعلي بن حفص، وابن أبي بكير.

(٢) قالها في الأشعث، وعوف، موازناً بينهما وبين أيوب وابن عون، وهما عنده في منزلة الثقات كما تبين من تراجمهم، وإن كان الأخير رمي بالقدر والتشيع، ومما يقوي ذلك أيضاً أن مسلماً نقل توثيق بندار في الأشعث.

(٣) قال ذلك في علي بن الجعد.

(٤) قالها في ثلاثة من الرواة، وهم: عطاء بن السائب، والليث بن أبي سُلَيم، ويزيد بن أبي زياد، وقد عدّهم في مقدمته من الطبقة الثانية من الرواة، والذين هم دون الأولى في الحفظ والإتقان، وثلاثتهم من المختلطين، وإن تباينت درجات اختلاطهم.

(٥) نقل ابن منده عنه ذلك في عكرمة مولى ابن عباس.

(٦) ويندرج تحت هذه المرتبة من أصحاب هذه اللفظة هشام بن سليمان المخزومي.

الفصل الثالث

معرفة الإمام مسلم بأحوال الرواة المتعلقة بالجرح

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: تراجم الرواة الذين جرحهم مسلم، ومقارنة حكمه فيهم بأحكام النقاد، وبيان الراجح من أقوالهم.

المبحث الثاني: منهج الإمام مسلم في جرح الرواة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: خصائص منهج الإمام مسلم في الجرح.

المطلب الثاني: مراتب ألفاظ الجرح عند الإمام مسلم.

المبحث الأول

تراجم الرواة الذين جرحهم مسلم، ومقارنة حكمه فيهم بأحكام النقاد وبيان الراجح من أقوالهم

تكلم الإمام مسلم –رحمه الله– في عددٍ من الرواة يفوق عدد الذين وثّقهم، وتعدّدت عباراته في الجرح، واختلفت دلالاتها، وقد يجرح باللفظ الواحد راوياً واحداً أو اثنين أو ثلاثة فقط، بينما بلغ جرحه ببعض الألفاظ ما يقارب الثلاثين راوياً أو يزيد، كما في قوله: متروك الحديث ومنكر الحديث، وكذلك قال في ستة عشر راوياً: ضعيف الحديث، وقد اكتفيت في هذه المصطلحات الثلاثة بالترجمة بذكر قول ابن حجر في التقريب إن وُجد، ونقلت كذلك كلام البخاري حتى يتبين مدى موافقة الإمام مسلم لشيخه البخاري في نقده للرجال، وقد بلغ عدد الرواة المجرّحين مائة وتسعة وعشرين راوياً.

وسأشرع في هذا المبحث ببيان أحوالهم، ومقارنة أقوال مسلم بأقوال غيره من النقاد مع ذكر خلاصة القول في الراوي، إلا من اشتهر من الرواة أو كُتبت فيه البحوث.

وأبدأ بالألفاظ التي جرح مسلم بكل منها راوياً واحداً فقط:

المصطلح الأول: نقموا عليه.

أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، أبو عبيد الله المصري، ابن أخي عبد الله بن وهب، الملقب بـ (بَحْشَل) [1]**، انفرد مسلم بالرواية له.**

روى ابن الصلاح بسنده إلى إبراهيم بن أبي طالب أنه قال: قلت لمسلم بن الحجاج: قد أكثرت في الرواية عن أحمد بن عبد الرحمن الوهبي، وحاله قد ظهر، قال: إنما نقموا عليه بعد خروجي من مصر.[2]

أقوال النقاد: اختلف فيه النقاد، فمن مطلقٍ القول بتوثيقه إلى مُكذب له.

---

(١) وقد اشتهر بهذا اللقب مصنف تاريخ واسط، أسلم بن سهل الواسطي، (ت٢٩٢هـ).

(٢) صيانة صحيح مسلم (ص١٢٢٤).

فقد أطلق القول بتوثيقه عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد[١]، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم[٢]، وقال ابن القطان[٣]: وثقه أهل زمانه.

وقال هارون بن سعيد الأيلي لما سأله أصحاب الحديث عن أبي عبيد[٤]: إنما يُسأل أبو عبيد عنا، ليس نحن نُسأل عنه، وهو الذي كان يستملي لنا عند عمه.

وجرحه بعضهم جرحاً مبهماً، فكذّبه النسائي[٥]، وقال ابن يونس[٦]: لا تقوم به حجة، وقال الدارقطني[٧]: تكلموا فيه، وقال أحمد بن صالح[٨]: ليس بثقة، وقال ابن عدي[٩]: رأيت شيوخ أهل مصر الذين لحقتهم مجمعين على ضعفه.

والجمع بين الأقوال السابقة قد ورد في أقوال غيرهم من النقاد، الذين وثقوه في حديثه القديم، وضعفوه وقت اختلاطه.

قال أبو حاتم[١٠]: كتبنا عنه وأمره مستقيم، ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط، قال ابن أبي حاتم[١١]: ثم سئل عنه أبي بعد ذلك، فقال: كان صدوقاً. وهذا يؤكد تعديل أبي حاتم له بعد رجوعه عن التخليط.

وقال ابن حبان[١٢]: كان يحدث بالأشياء المستقيمة قديماً، حيث كتب عنه ابن خزيمة وذووه، ثم جعل يأتي عن عمه بما لا أصل له.

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (٦٠/٢).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٧٧/١).
(٤) انظر: تهذيب الكمال (٣٨٩/١).
(٥) الضعفاء والمتروكون (ص٢٣).
(٦) انظر: تهذيب الكمال (٣٩١/١).
(٧) سؤالات السلمي (ص٢٨٩).
(٨) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٧٥/١).
(٩) الكامل (٣٠٢/١).
(١٠) الجرح والتعديل (٦٠/٢).
(١١) المصدر نفسه.
(١٢) كتاب المجروحين (١٤٩/١).

وقال الحاكم أبو عبد الله[1]: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ يقول: سمعت محمد بن إسحاق – يعني ابن خزيمة – وقيل له: لم رويت عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب وتركت سفيان بن وكيع؟ فقال: لأن أحمد بن عبد الرحمن لما أنكروا عليه تلك الأحاديث رجع عنها عن آخرها، إلا حديث مالك، عن الزهري، عن أنس: "إذا حضر العشاء.."، فإنه ذكر أنه وجده في درج من كتب عمه في قرطاس، وأما سفيان بن وكيع فإن وراقه أدخل عليه أحاديث، فرواها، وكلمناه، فلم يرجع عنها، فاستخرت الله، وتركت الرواية عنه.

وأكد ابن حجر رجوعه عن اختلاطه فقال[2]: وقد صح رجوع أحمد عن هذه الأحاديث التي أنكرت عليه، ولأجل ذلك اعتمده ابن خزيمة من المتقدمين، وابن القطان من المتأخرين.

ورغم رجوعه إلا أنه لن يعود لمنزلته قبل الاختلاط عند أبي زرعة، فقد سمعه ابن أبي حاتم يقرُّ برجوعه عن تلك الأحاديث، ويقول[3]: إن رجوعه مما يحسن حاله، ولا يبلغ المنزلة التي كان قبل ذلك.

أما رواية مسلم له في صحيحه فأكد النقاد صحتها لأنه باعتراف مسلم اختلط بعد خروجه من مصر، أي أنه حدّث عنه قبل اختلاطه، وقال أبو عبد الله الحاكم: قلت لأبى عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ: إن مسلماً حدث عن ابن أخي ابن وهب، فقال: إن ابن أخي ابن وهب ابتلي بعد خروج مسلم من مصر، ونحن لا نشكك في اختلاطه بعد الخمسين وذلك بعد خروج مسلم، والدليل عليه أحاديث جمعت عليه بمصر لا يكاد يقبلها العقل وأهل الصنعة، من تأملها منهم علم أنها مخلوقة أدخلت عليه فقبلها، فما تشبه حال مسلم معه إلا حال المتقدمين من أصحاب ابن أبي عروبة أنهم أخذوا عنه قبل الاختلاط وكانوا منها على أصلهم الصحيح، فكذلك مسلم أخذ عنه قبل تغيره واختلاطه.[4]

---

(١) انظر: تهذيب الكمال (٣٨٨/١).

(٢) تهذيب التهذيب (٣٥٤/١).

(٣) الجرح والتعديل (٦٠/٢).

(٤) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٧٧/١).

وخلاصة القول أنه صدوق تغير بأخرة[١]، ضُعِّف حديثه وقت اختلاطه، لكنه مستقيم الحديث قديماً.

المصطلح الثاني: ليس بشيء.

إبراهيم بن هُدْبة[٢]، أبو هُدْبة البصري، ليس له رواية في الكتب الستة.

أقوال النقاد: كذبه النقاد، وتكلموا في ديانته، فقال ابن حبان[٣]: دجال من الدجاجلة، وكان رقاصاً بالبصرة يُدعى إلى الأعراس فيرقص فيها، فلما كبر جعل يروي عن أنس، ويضع عليه، وقال أيضاً في ختام ترجمته[٤]: فلا يحل لمسلم أن يكتب حديثه، ولا يذكره إلا على وجه التعجب!.

كذّبه أبو حاتم[٥]، وقال أحمد[٦]: لا شيء، روى أحاديث مناكير. وقال النسائي[٧]، وأبو الشيخ الأصبهاني[٨]، وابن عدي[٩]: متروك الحديث، زاد ابن عدي: بين الأمر في الضعف جداً.

وصدقه جرير بن عبد الحميد، والمأمون كما جاء عند أبي نعيم[١٠]، لكن الذهبي ردّ قائلاً[١١]: تصديقهما لا ينفعه، فإنه مكشوف الحال.

وقال يحيى بن بدر عن ابن معين إنه قال في أبي هدبة[١٢]: لا بأس به ثقة.

---

(١) وهذا قول ابن حجر في: تقريب التهذيب (ص٩٤).
(٢) نقل قول مسلم فيه ابن حجر في لسان الميزان (٣٧٧/١).
(٣) كتاب المجروحين (١١٤/١).
(٤) المصدر نفسه (ص١١٥).
(٥) الجرح والتعديل (١٤٤/٢).
(٦) انظر: تاريخ بغداد (١٥٦/٧).
(٧) الضعفاء والمتروكون (ص١٢).
(٨) طبقات المحدثين بأصبهان (٣٤٩/١).
(٩) الكامل (٣٤٣/١).
(١٠) تاريخ أصبهان (٢١٠/١).
(١١) ميزان الاعتدال (٧١/١).
(١٢) انظر: تاريخ بغداد (١٥٦/٧).

وهذا القول مردود، لا صحة له، فقد ردّه الخطيب، ثم روى بسنده عن ابن معين أنه قال لما سُئل عن أبي هدبة: قدم علينا ها هنا فكتبنا عنه عن أنس بن مالك، ثم تبين لنا كذبه، كذاب خبيث.[١]

وقال الذهبي[٢]: لا يُفرح بإسناد مظلم عن يحيى بن بدر، وذكر قوله عن ابن معين، ثم قال: فهذا القول باطل.

وخلاصة القول أنه كذّاب، متروك الحديث.

المصطلح الثالث: غير ثقة.

محمد بن الحسن بن زَبَالة[٣] المدني المخزومي، انفرد أبو داود بالرواية له.

أقوال النقاد: اتفق أئمة النقد على شدة ضعفه، بل اتهم بالكذب ووضع الحديث، وسرقته، فكذبه ابن معين[٤]، وأبو داود[٥]، وقال ابن معين[٦]: ليس بثقة، كان يسرق الحديث.

وقال أحمد بن صالح المصري[٧]: كتبت عنه مائة ألف حديث، ثم تبين لي أنه كان يضع الحديث فتركت حديثه. وقال النسائي[٨]: متروك الحديث. وقال أبو حاتم[٩]، وأبو زرعة[١٠]: واهي الحديث، زاد أبو حاتم: ضعيف الحديث، ذاهب الحديث، منكر الحديث، عنده مناكير، وليس بمتروك الحديث.

وقال البخاري[١١]: عنده مناكير. وقال الخليلي[١٢]: روى عن مالك مناكير، وهو ضعيف.

---

(١) تاريخ بغداد (١٥٧/٧).
(٢) ميزان الاعتدال (٧٢/١).
(٣) نقل قول مسلم ابن حجر في تهذيب التهذيب (٥٤١/٣).
(٤) تاريخه رواية الدوري (٢٢٧/٣).
(٥) انظر: ديوان الضعفاء (ص٣٤٦).
(٦) انظر: الجرح والتعديل (٢٢٨/٧).
(٧) انظر: تهذيب الكمال: ٦٥/٢٥).
(٨) الضعفاء والمتروكون (ص٩٢).
(٩) الجرح والتعديل (٢٢٨/٧).
(١٠) الجرح والتعديل (٢٢٨/٧).
(١١) التاريخ الكبير (ص٦٧).
(١٢) المنتخب من كتاب الإرشاد (٢٢٩/١).

والخلاصة في قول ابن حجر[١]: كذبوه، فقد اتفق النقاد على شدة ضعفه، بل اتهم بالكذب.

المصطلح الرابع: غمزه مسلم بلا حجة.

إبراهيم بن عبد الله، أبو إسحاق السعدي النيسابوري، (ت٢٦٧هـ)، ليس له رواية في الكتب الستة.

أقوال النقاد: قال الحاكم أبو عبد الله[٢]: ثقة مأمون، إلا أنه طويل اللسان، وكان يستخف بمسلم ابن الحجاج، فغمزه مسلم بلا حجة.

ذكره ابن حبان في الثقات[٣]، وذكره ابن قطلوبغا في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة[٤]، وقال أبو حاتم[٥]: شيخ، وقال الذهبي[٦]: صدوق.

والخلاصة أنه ربما يكون في منزلة الصدوق، فإن الحاكم متساهل في التوثيق، وقد جعله أبو حاتم في ثالث مراتب التعديل التي وضعها ابنه، فبين تشدد أبي حاتم وتساهل الحاكم يكون صدوقاً، وجرح مسلم له مردود لأنه من باب الكلام في الأقران، فقول كليهما في الآخر مردود، والله أعلم.

المصطلح الخامس: ضعيف رديء الضبط والرواية:

جعفر بن بُرْقان، أبو عبد الله الكِلابي الجَزَري، روى له الجماعة دون البخاري.

ونص قول مسلم: لو ذهبت تزن جعفراً في غير ميمون بن مهران، ويزيد بن الأصم، وتعتبر حديثه عن غيرهما، كالزهري، وعمرو بن دينار، وسائر الرجال لوجدته ضعيفاً، رديء الضبط والرواية عنهم.[٧]

---

(١) تقريب التهذيب (ص٨٣٦).
(٢) سؤالات السجزي للحاكم (ص٨٢).
(٣) (٨٧/٨).
(٤) (٢٠٤/٢).
(٥) الجرح والتعديل (١١٠/٢).
(٦) ميزان الاعتدال (٤٤/١).
(٧) التمييز (ص١٩٦).
ونقلها ابن رجب في شرح علل الترمذي (٧٩٣/٢) بلفظ: ضعيف الركن، رديء الضبط في الرواية عنهم.

وجعفر من الثقات الذين ضُعفوا في بعض شيوخهم بخلاف حديثهم عن بقية الشيوخ[١]، قال فيه ابن عيينة[٢]: كان ثقة، بقية من بقايا المسلمين. وقال الثوري[٣]: ما رأيت أفضل منه. وقال مروان بن محمد[٤]: جعفر بن برقان والله الثقة العدل. وأطلق القول بتوثيقه العجلي[٥]، وابن معين فيما رواه عنه الدارمي[٦].

فهؤلاء وثقوه مطلقاً، أما أكثر النقاد فعلى تعديله إذا لم يحدث عن الزهري، أما حديثه عن الزهري ففيه اضطراب ووهم وخطأ.

قال ابن معين[٧]: ثقة فيما روى عن غير الزهري، وأما ما روى عن الزهري فهو ضعيف، وكان أمياً لا يكتب. وقال في رواية الدوري[٨]: كان جعفر أمياً لا يكتب، وكان رجل صدق.

وقال أحمد فيما رواه ابنه عبد الله[٩]: إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس، في حديثه عن الزهري يخطئ. وقال في رواية المروذي[١٠]: ثقة ضابط لحديث ميمون وحديث يزيد بن الأصم، وهو في حديث الزهري يضطرب ويختلف فيه.

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن حديثٍ لجعفر رواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب، فقال أبو حاتم: هذا خطأ، إنما هو عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، ثم قال: قدم جعفر الكوفة، وليس معه كتب، فكان يحدث من حفظه فيغلط.[١١]
وقال الدارقطني[١٢]: وكان جعفر أميًّا، في حفظه بعض الوهم، وخاصة في أحاديثه عن الزهري.

---

(١) وقد ذكره ابن رجب ضمن قوم من الثقات ضُعفوا في بعض الشيوخ، ونقل أقوال النقاد في ذلك.
انظر: شرح علل الترمذي (٧٩٠/٢).
(٢) انظر: تاريخ دمشق (١١١/٧٢).
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر السابق (ص١١٢).
(٥) التاريخ (٢٦٨/١).
(٦) انظر: الجرح والتعديل (٤٧٤/٢).
(٧) سؤالات ابن الجنيد (ص٣٨٦).
(٨) تاريخه رواية الدوري (٤١٩/٤).
(٩) العلل ومعرفة الرجال (١٠٣/٣).
(١٠) العلل رواية المروذي (ص١٦٠).
(١١) علل الحديث، لابن أبي حاتم (١٢٩/٣).
(١٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢١/٣).

وقال ابن نمير[١]: ثقة، أحاديثه عن الزهري مضطربة، وقال النسائي[٢]: ليس بالقوي في الزهري، وفي غيره لا بأس به. وقال أبو حاتم[٣]: محله الصدق يكتب حديثه.

وقال ابن سعد[٤]: كان ثقة صدوقاً، له رواية وفقه وفتوى في دهره، وكان كثير الخطأ في حديثه. ولعل ابن سعد يقصد كثرة الخطأ في حديثه عن الزهري، وليس في عموم حديثه.

وختم ابن عدي ترجمته لجعفر بأنه مشهور معروف من الثقات، وقد روى عنه الناس، وهو ضعيف في الزهري خاصة، وكان أميَّاً، ويقيم روايته عن غير الزهري، وثبتوه في ميمون بن مهران وغيره، وأحاديثه مستقيمة حسنة. [٥] ولم أجد من ضعفه مطلقاً سوى ابن خزيمة فقد سئل عن أبي بكر الهُذَلي، وجعفر بن برقان، فقال[٦]: لا يحتج بواحد منهما إذا انفردا بشيء، ولعله يقصد انفراده بحديث عن الزهري.

وخلُص ابن حجر إلى أنه[٧]: صدوق يهم في حديث الزهري.

المصطلح السادس: شيخ من الشيوخ، لا يقر الحديث بمثله إذا تفرد[٨]:

هشام بن بَهْرام، أبو محمد المدائني، روى له أبو داود والنسائي.

وثقه الخطيب البغدادي[٩]، ومحمد بن مسلم بن وارة وقد روى عنه[١٠]، وابن حجر[١١]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: مستقيم الحديث[١٢]، وقال الذهبي[١٣]: وُثق، وقال أبو حاتم[١٤]: أدركته ولم أكتب عنه.

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (٤٧٥/٢).
(٢) انظر: تاريخ دمشق (١١١/٧٢).
(٣) الجرح والتعديل (٤٧٥/٢).
(٤) الطبقات الكبرى (٤٨٢/٧).
(٥) الكامل (٣٧٣/٢).
(٦) انظر: تهذيب الكمال (١٥/٥).
(٧) تقريب التهذيب (ص١٩٨).
(٨) التمييز (ص١٨٨).
(٩) تاريخ بغداد (٧٢/١٦).
(١٠) انظر: تهذيب الكمال (١٧٨/٣٠).
(١١) تقريب التهذيب (ص١٠٢٠).
(١٢) (٢٣٣/٩).
(١٣) الكاشف (٣٣٥/٢).
(١٤) الجرح والتعديل (٥٣/٩).

والخلاصة أنه ثقة، كما قال النقاد غير أبي حاتم فلم يكتب عنه، ولم أقف على سبب عدم كتابته عنه مع أنه أدركه، ولا يعني ذلك أنه مجروح عنده، فلعله لم يلتقِ به.

أما مسلم ففي كلامه قرينة تدل على أنه مجروح عنده، وهي قوله: ولا يقر الحديث بمثله إذا تفرد، وقد نستطيع القول أن هشام عنده بين الجرح والتعديل، فلعله في أدنى مراتب الجرح الأقرب إلى التعديل، والله أعلم.

المصطلح السابع: كثير الوهم والغلط[١]:

يحيى بن كثير، أبو النضر[٢]**، صاحب البصري**، وروى له من الستة ابن ماجة حديثاً واحداً عن يزيد الرقاشي.[٣]

ضعفه ابن معين[٤]، وأبو زرعة[٥]، وأبو حاتم[٦]، والدارقطني[٧]، وإبراهيم بن أحمد[٨]، وابن حجر[٩]، زاد أبو حاتم: ذاهب الحديث جداً. وزاد إبراهيم: يغرق في التشيع، متروك الحديث.

وقال ابن عدي[١٠]: هو في جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم. وقال النسائي[١١]: ليس بثقة.

وقال الفلاس[١٢]: لا يتعمد الكذب، ويكثر الغلط والوهم. وقال ابن حبان[١٣]: شيخ يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

والخلاصة أنه ضعيف الحديث لكثرة خطئه، لا يحتج به.

---

(١) الكنى والأسماء (٨٤٣/٢).

(٢) اشتهر بهذا الاسم ثلاثة: صاحبنا هذا، والعنبري الذي يروي عن شعبة، والكاهلي الكوفي الذي يروي عن مروان بن معاوية. انظر: المعجم في مشتبه أسامي المحدثين (ص٢٧٠).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٥٠٤/٣١)، والحديث في كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في تخليل اللحية، ح٤٣١.

(٤) الجرح والتعديل (١٨٣/٩).

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر السابق.

(٧) الضعفاء والمتروكون (ص١٧٦).

(٨) الجرح والتعديل (١٨٣/٩).

(٩) تقريب التهذيب (ص١٠٦٤).

(١٠) الكامل (١٠١/٩).

(١١) الجرح والتعديل (١٨٣/٩).

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) كتاب المجروحين (١٣٠/٣).

المصطلح الثامن: يتكلمون فيه:

سعيد بن سلام[١]، أبو الحسن العطار، ليس له رواية في الكتب الستة.

وقد اتفق الأئمة النقاد على تركه وضعفه، بل كذبه بعضهم، ولم يعدِّله سوى العجلي، وهو معروف بتساهله، فقال [٢]: لا بأس به.

قال البخاري[٣]، وأبو حاتم[٤]: منكر الحديث، زاد أبو حاتم: جداً. وأطلق النسائي[٥] وأبو داود[٦]، والدارقطني[٧] القول بتضعيفه، وزاد النسائي: متروك الحديث.

وقال أحمد، وابن نمير[٨]: كذاب، وكرّرها ابن نمير مرتين، وقال أحمد لابنه عبد الله: اضرب على حديثه[٩]. قال ابن عدي[١٠]: يتبين على حديثه ورواياته الضعف.

والخلاصة اتفاقهم على ضعفه سوى العجلي وهذا لتساهله، وقد كذبه بعضهم.

المصطلح التاسع: أضعف أهل المعرفة بالحديث.

عمر بن عبد الله بن أبي خثعم اليَمامي، روى له الترمذي وابن ماجة.

قول مسلم: أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبد الله بن أبي خثعم، وأشباهه من نقلة الأخبار، لروايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ.[١١]

---

(١) الكنى والأسماء (٢٢٣/١).
(٢) التاريخ (٤٠٠/١).
(٣) التاريخ الكبير (٤٨٢/٣).
(٤) الجرح والتعديل (٣٢/٤).
(٥) الضعفاء والمتروكون (٢٦٩/٥٢).
(٦) سؤالات أبي عبيد (٣٠٤/٢٤٠).
(٧) العلل (١٧٧/٩)، في حديث ابن المسيب عن أبي هريرة.
(٨) العلل ومعرفة الرجال (٣٦١/٣).
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) الكامل (٤٦٢/٤).
(١١) التمييز (ص١٧٩).

أقوال النقاد: قال الترمذي عن البخاري[١]: منكر الحديث ذاهب. وقال أبو زرعة[٢]: واهي الحديث. وضعفه الدارقطني[٣]، والذهبي[٤]، وابن حجر[٥]، وقال ابن عدي[٦]: منكر الحديث.

وخلاصة القول أنه ضعيف جداً.

المصطلح العاشر: يخطئ في حديثهم كثيراً:

حماد بن سلمة، أبو سلمة البصري[٧]، وقد روى له الجماعة.

فقد جاء في التمييز[٨]: وحماد (لا)[٩] يعد عندهم إذا حدث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة وأيوب ويونس وداود بن أبي هند والجريري ويحيى بن سعيد وعمرو بن دينار وأشباههم فإنه يخطىء في حديثهم كثيراً.

وقد ذكر ابن رجب حماد في قوم ثقات في أنفسهم، لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم، ونقل أقوال أهل الحديث في ذلك. [١٠]

وحماد ثقة في نفسه، ضعيف في بعض شيوخه، ومع تضعيف مسلم له في شيوخه هؤلاء، وقوله بكثرة خطئه في حديثهم، إلا أنه روى لحماد عن جميعهم في صحيحه سوى عمرو بن دينار، لكنه روى له ما تابعه عليه الثقات، ولم يروِ له شيئاً تفرد به عنهم.[١١]

والخلاصة أن حماد ثقة، لكنه ضعيف في بعض شيوخه، والله أعلم.

---

(١) العلل الكبير (ص٥٢).

(٢) أبو زرعة الرازي وجهوده (٥٤٣/٢).

(٣) العلل (٢٧٥/٨).

(٤) تاريخ الإسلام (٧١١/٣).

(٥) التقريب (٧٢٢).

(٦) الكامل (١٢٥/٦).

(٧) وهو ثقة عابد، وأثبت الناس في ثابت البناني، وقد تغير بأخرة، كما قال ابن حجر في التقريب (ص٢٦٨)، وقد ذكرته في فصل المعدلين أيضاً.

(٨) (ص١٩٥).

(٩) وهي زيادة أشار إليها المحمدي محقق كتاب التمييز، سقطت من الأصل، ولا يستقيم المعنى إلا بها.

(١٠) شرح علل الترمذي (٧٨١/٢).

(١١) قاله ابن رجب في شرح علل الترمذي بعد نقله لكلام مسلم (٧٨٣/٢).

المصطلح الحادي عشر: صاحب الرأي مضطرب الحديث، ليس له كبير حديث[١]:

أبو حنيفة، النعمان بن ثابت[٢]، وقد روى له الترمذي والنسائي.

وليس هذا مقام بسط الكلام في أقوال الأئمة في أبي حنيفة جرحاً وتعديلاً، وقد خاض أهل العلم، وصُنفت الكتب والردود في ذلك، ولعل أشهرها تأنيب الكوثري، وردُّ المعلمي عليه في التنكيل.[٣]

المصطلح الثاني عشر: أخذته ألسنة الناس، تكلموا فيه.

شهْر بن حوشب الشامي، روى له الجماعة دون البخاري.

وجاء قول مسلم تفسيراً لقول ابن عون لما سأله عنه النضر بن شُميل: إن شهراً نزكوه، قال مسلم: يقول: أخذته ألسنة الناس، تكلموا فيه.[٤] أما النضر ففسّرها بقوله[٥]: أي طعنوا فيه.

أقوال النقاد: قد اختلف فيه النقاد، وخلص ابن حجر إلى أنه [٦]: صدوق كثير الإرسال والأوهام.

وقد كتبت في دراسة مروياته رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراة للدكتور سامي الخياط، وفيها ترجمة وافية لأقوال النقاد فيه، وتحرير مرتبته بين أئمة النقد.

---

(١) الكنى والأسماء (٢٧٦/١).

(٢) قال ابن حجر في التقريب (ص١٠٠٣): فقيه مشهور. روى له الترمذي والنسائي.

(٣) وجمع مقبل الوادعي أقوال المجرحين فقط، ولم يعرج على أقوال المعدلين، بل ذكر أقوال المدافعين عن أبي حنيفة من المحققين المعاصرين معترضاً عليهم، ونشر ذلك في كتاب سماه بـ : نشر الصحيفة في ذكر الصحيح من أقوال الجرح والتعديل في أبي حنيفة.

وانظر في المقابل أيضاً: مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث، لمحمد عبد الرشيد الباكستاني، باعتناء الشيخ أبي غدة، ومقدمة التعليق الممجد على موطأ أحمد (١١٤/١)، والرفع والتكميل (ص١٢٠)، كلاهما لعبد الحي اللكنوي.

(٤) مقدمة الصحيح (ص٢٥).

(٥) انظر: تاريخ دمشق (٢٢٥/٢٣).

(٦) تقريب التهذيب (٤٤١).

وخلص الخياط إلى أن أحاديث شهر لا تنزل عن مرتبة الحسن لذاته، ولو تفرَّد بها، متى صحَّ إسنادُها إليه، وسلمت من العلل القادحة عند أهل الحديث.[١]

المصطلح الثالث عشر: المُصحف في متنه، المُغفَّل في إسناده:

عبد الله بن لهيعة بن عقبة، أبو عبد الرحمن المصري. روى له مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

قال مسلم في التمييز[٢]: ومن فاحش الخطأ لابن لهيعة، ثم ذكر حديثاً[٣] وقال في إثره: وهذه الرواية فاسدة من كل جهة، فاحش خطؤها في الإسناد والمتن جميعاً، وابن لهيعة المصحف في متنه، المغفل في إسناده.

أي أن الخطأ في المتن والإسناد في هذه الرواية سببه ابن لهيعة، وهو منشأ العلة في هذا الحديث.

وقد أوضح مسلم سبب وقوع ابن لهيعة في الخطأ في هذه الرواية قائلاً[٤]: وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ من هذه الرواية أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة كله فيما ذكر، وهي الآفة

---

(١) طبعتها دار النوادر في خمسة مجلدات بعنوان (التابعي الجليل شهر بن حوشب، ومروياته في ميزان النقد).

وللشيخ عبد الله الجديع أيضاً تحقيق علمي موسوم بـ (العرف الطيب في بيان حال شهر بن حوشب)، وخلص إلى أنه حسن الحديث.

(٢) التمييز (ص١٢٤).

(٣) أخرجه مسلم في التمييز (ص١٢٤) عن زهير بن حرب عن إسحاق بن عيسى عن ابن لهيعة أنه قال: كتب إلي موسى بن عقبة يقول: حدثني بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– احتجم في المسجد. وأخرجه أحمد عن إسحاق بن عيسى بمثله، ح٢١٦٠٨.

وهذه الرواية الفاسدة التي بدأ بها مسلم، ثم عقَّب بذكر الرواية الصحيحة عن موسى بن عقبة عن أبي النضر سالم بن أبي أمية عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن النبي –صلى الله عليه وسلم– اتخذ حجرة في المسجد من حصير، فصلى رسول الله فيها ليالي حتى اجتمع إليه ناس ثم فقدوا صوته ليلة، وظنوا أنه قد نام، فجعل بعضهم يتنحنح بأن يخرج إليهم.

وأورد أيضاً متابعة عبد الله بن سعيد بن أبي هند لموسى بن عقبة عن أبي النضر عن بسر عن زيد قال: احتجر رسول الله بخصفة أو حصير.

ففساد المتن في قول ابن لهيعة: احتجم، وإنما هي: احتجر، وفساد الإسناد من إسقاطه لأبي النضر، فموسى بن عقبة لم يسمع من بسر بن سعيد.

(٤) التمييز (ص١٢٦).

التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث، أو عرض عليه، فإذا كان أحد هذين السماع أو العرض فخليق أن لا يأتي صاحبه التصحيف القبيح، وما أشبه ذلك من الخطأ الفاحش إن شاء الله تعالى.

وعبد الله بن لهيعة اختلف النقاد فيه، فمنهم من أطلق القول بضعفه فلم يقبل روايته مطلقاً، ومنهم من قبل من روايته ما كان قبل اختلاطه بسبب احتراق كتبه، وردّ ماكان من حديثه بعد الاختلاط. [١]

والمشهور من الصنف الأول ابن معين، وقد نقل عن أهل مصر أنهم أنكروا احتراق كتبه، وقال[٢]: السماع منه واحد، القديم والحديث. وكان القطان لا يراه شيئاً.[٣] وقال ابن مهدي[٤]: لا تحمل عنه قليلاً ولا كثيراً. وقال فيه مسلم أيضاً[٥]: تركه وكيع، ويحيى، وابن مهدي.

ومن الصنف الثاني الفلاس حيث قال[٦]: ابن لهيعة احترقت كتبه، فمن كتب عنه قبل ذلك مثل ابن المبارك وابن يزيد المقرئ أصح من الذين كتبوا بعدما احترقت كتبه، وهو ضعيف الحديث. وقال ابن عدي[٧]: وحديثه حسن كأنه يستبان عمن روى عنه، وهو ممن يكتب حديثه.

وقال ابن حبان[٨]: كان شيخاً صالحاً، ولكنه كان يدلس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه، ثم احترقت كتبه قبل موته بأربع سنين، وكان أصحابنا يقولون إن سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبادلة فسماعهم صحيح، ومن سمع منه بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشيء وكان ابن لهيعة من الكتابين للحديث والجماعين للعلم والرحالين فيه.

---

(١) انظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٤١٩/١).
(٢) انظر: الكامل (٢٣٨/٥).
(٣) انظر: الجرح والتعديل (١٤٦/٥).
(٤) المصدر نفسه.
(٥) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/٨).
(٦) انظر: الجرح والتعديل (١٤٧/٥).
(٧) الكامل (٢٥٣/٥).
(٨) كتاب المجروحين (١١/٢).

وقال أبو زرعة[١]: آخره وأوله سواء، إلا أن ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبعان أصوله فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ وابن لهيعة كان لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه.

وخلص ابن حجر إلى أنه صدوق خلَّط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما.[٢]

ثم دونك الألفاظ التي جرح بكلٍّ منها راويين:

المصطلح الرابع عشر: اتَّقى الناس حديثه.

الأول: باذام مولى أم هانئ[٣]، أبو صالح الكوفي، روى له الأربعة.

أقوال النقاد[٤]: اختلفوا فيه والأكثر على تجريحه، وأهم ما قيل في تعديله ما رواه ابن أبي خيثمة عن ابن معين أنه قال: ليس به بأس، فإذا روى عنه الكلبي فليس بشيء، وإذا روى عنه غير الكلبي فليس به بأس، لأن الكلبي يحدث به مرة من رأيه، ومرة عن أبي صالح عن ابن عباس.[٥]

وقول القطان فيما رواه عنه ابن المديني[٦]: لم أرَ أحداً من أصحابنا ترك أبا صالح مولى أم هانئ، وما سمعت أحداً من الناس يقول فيه شيئاً، ولم يتركه شعبة ولا زائدة ولا عبد الله ابن عثمان. وقول أبي حاتم[٧]: صالح الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به. وإطلاق العجلي[٨] القول بتوثيقه.

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (١٤٧/٥).

(٢) تقريب التهذيب (ص٥٣٨).

(٣) نقل ابن رجب قول مسلم فيه في فتح الباري (٢٠١/٣).

(٤) وقد ترجم له قاسم سعد ترجمة موسعة، وفنّد أقوال النقاد وردّ عليها، فانظرها فضلاً، وذلك في كتابه: منهج الإمام النسائي في الجرح والتعديل (ص١٢٢٠).

(٥) انظر: الجرح والتعديل (٤٣٢/٢).

(٦) المصدر نفسه.

(٧) الجرح والتعديل (٤٣٢/٢).

(٨) التاريخ (٢٤٢/١).

أما المجرحون غير مسلم، فقد ضعفه ابن المديني[١]، وابن معين[٢]، والبخاري[٣]، والنسائي[٤]، والدارقطني[٥]، وابن حجر[٦]، زاد ابن المديني: ليس بذاك. وقال عبد الحق الإشبيلي[٧]: ضعيف جداً.

وتركه ابن مهدي[٨]، وقال النسائي في رواية[٩]: ليس بثقة. وقال ابن عدي[١٠]: لم أعلم أحداً من المتقدمين رضيه. وقال أبو أحمد الحاكم[١١]: ليس بالقوي عندهم.

وقال الأزدي[١٢]: كذاب، وقوله مردود لضعفه.

والخلاصة أنه أقرب إلى أول مراتب الضعف، وقد أنكر القطان على الإشبيلي تضعيفه الشديد لأبي صالح[١٣].

أما الموثقون فلعلهم أرادوا أدنى منازل التعديل، فابن معين قد ضعفه في موطن، ولعله أراد أنه ضعيف في رواية الكلبي عنه، والعجلي متساهل في التوثيق، وصالح الحديث عند أبي حاتم هي آخر مراتب التعديل، والله أعلم.

---

(١) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص١٠٦).
(٢) انظر: كتاب المجروحين (١/١٨٥).
(٣) انظر: ميزان الاعتدال (١/٢٩٦).
(٤) انظر: الكامل (٢/٢٥٨).
(٥) السنن (٥/٤٧٢).
(٦) تقريب التهذيب (ص١٣٦).
(٧) انظر: ميزان الاعتدال (١/٢٩٦).
(٨) انظر: الكامل (٢/٢٥٥).
(٩) نقله الذهبي في السير (٥/٣٧)، ثم قال معقباً: كذا عندي، وصوابه (بقوي)، فكأنها تصحفت، فإن النسائي لا يقول (ليس بثقة) في رجل مخرج في كتابه.
(١٠) انظر: الكامل (٢/٢٦٥).
(١١) انظر: تهذيب التهذيب (١/٢١١).
(١٢) المصدر نفسه.
(١٣) انظر: ميزان الاعتدال (١/٢٩٦).

والثاني: يزيد بن أبي زياد الكوفي، روى له الستة دون البخاري.

ونص قول مسلم فيه: فيزيد هو ممن قد اتقى حديثه الناس، والاحتجاج بخبره إذا تفرد، للذين اعتبروا عليه من سوء الحفظ (والمتون في رواياته)[١] التى يرويها.[٢]

أقوال النقاد: تقدمت ترجمته في الرواة المعدلين حيث قال فيه مسلم مجموعاً مع غيره: فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم. وقد جعله من الطبقة الثانية من رواة الصحيح ولم يروِ له في صحيحه إلا حديثاً واحداً.

وخلصت إلى أنه صدوق سيئ الحفظ، اختلط وصار يلقن فصار إلى الضعف أقرب، يكتب حديثه دون الاحتجاج به.

ومما سبق يتضح لفظة (اتقى الناس حديثه) عند مسلم هي جرح قريب من أدنى مراتب التعديل، والله أعلم.

المصطلح الخامس عشر: سكتوا عنه.

الأول: بشير بن ميمون[٣]، أبو صيفي الواسطي، انفرد ابن ماجه بالرواية له.

أقوال النقاد: اتفقوا على ضعفه، بل اتهم بالوضع، فقد ضعفه ابن المديني[٤]، والفلاس[٥]، وأبو زرعة[٦]، وأبو حاتم[٧]، والنسائي[٨]، وابن عدي[٩]

وزاد ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ، وروى أحاديث لا يتابعه عليها أحد. وزاد أبو حاتم: وعامة روايته مناكير، يكتب حديثه على الضعف

---

(١) ولعل الصواب: (في متون رواياته التي يرويها)، كما أثبتها الدكتور عبد القادر المحمدي في تحقيقه للتمييز.

(٢) التمييز (ص١٨٨)

(٣) الكنى والأسماء (٤٥١/١).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (١٨٠/٤).

(٥) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٤٢٥/٢).

(٦) الجرح والتعديل (٣٧٩/٢).

(٧) المصدر نفسه.

(٨) انظر: الكامل (١٧٨/٢).

(٩) الكامل (١٧٩/٢).

وقال البخاري[١]: منكر الحديث، وقال في موضع[٢]: يتهم بالوضع، وقد ذكره ابن معين[٣] في نفر قال فيهم: اجتمع الناس على طرح حديثهم. وكتب عنه أحمد ثم تركه فقال[٤]: كتبنا عنه عن مجاهد وعن سعيد المقبري، ثم قدم علينا بعد فحدثنا عن الحكم بن عتيبة، ليس بشيء. وقال أبو داود[٥] مثله: ليس بشيء.

وقال النسائي مرة[٦]: ليس بثقة ولا مأمون، وقال في موضع[٧]، ووافقه الدارقطني[٨]: متروك الحديث. وأخفهم جرحاً له ابن حبان، حيث قال[٩]: يخطىء كثيراً حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد.

وخلاصة القول ما قاله الذهبي بأنهم تركوه[١٠]، وما قاله ابن حجر[١١] بأنه متروك متهم.

والثاني: عمرو بن عبيد بن باب، أبو عثمان القدري[١٢]، ليس له رواية في الكتب الستة.

أقوال النقاد: كان من العباد الخشن، وأهل الورع الدقيق، جالس الحسن سنين كثيرة، ثم أحدث ما أحدث من البدع واعتزل مجلس الحسن ومعه جماعة فسموهم المعتزلة، وكان داعية إلى الاعتزال يكذب على الحسن، ويشتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.[١٣]

---

(١) التاريخ الكبير (١٠٥/٢).

(٢) الضعفاء الصغير (٢٥٥/٢).

(٣) انظر: الكامل (١٧٨/٢).

(٤) العلل ومعرفة الرجال (٢٩٨/٣).

(٥) انظر: تاريخ بغداد (١٣٣/٧).

(٦) انظر: تهذيب الكمال (١٨٠/٤).

(٧) الضعفاء والمتروكون (ص٢٣).

(٨) انظر: تاريخ بغداد (٦٣٤/٧).

(٩) كتاب المجروحين (١٩٢/١).

(١٠) المغني في الضعفاء (١٠٨/١).

(١١) تقريب التهذيب (ص١٧٣). وغالب الظن أنه يقصد كلام البخاري في أنه متهم بالوضع.

(١٢) الكنى والأسماء (٥٤٧/١)، والكلام في أخباره كثير جداً، وللدارقطني فيها جزء صغير مخطوط (فيه من أخبار عمرو بن عبيد الله بن باب المعتزلي وكلامه في القرآن وإظهار بدعته)، وهو موجود في المكتبة الظاهرية، وقد نسخه أبو عبد الله الأكاديري، ونشره على مواقع الانترنت.

(١٣) انظر: كتاب المجروحين (٦٩/٢).

وقال يونس بن عبيد [١]، وأيوب السختياني [٢]: كان يكذب في الحديث، وقال مطر الوراق[٣]: كان يلقاني فيحلف لي على الحديث فأعلم أنه كاذب. ويرى ابن حبان أنه كان يكذب توهماً لا تعمداً [٤]. وقال ابن سعد[٥]، وابن معين[٦]: ليس بشيء، وقال الجوزجاني[٧]: غير ثقة ضال.

وقال أبو حاتم[٨]، والنسائي[٩]: متروك الحديث. وكان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه[١٠].

وخلاصة القول فيه ما قاله ابن عدي[١١] حيث ساق كلام كثير من الأئمة في بيان كذبه وبدعته ثم قال: قد كفانا السلف مؤونته، حيث بينوا ضعفه في رواياته وبينوا بدعته ودعاءه إليها وأنه يغر الناس بنسكه.

ويُفهم من الترجمتين السابقتين أن لفظة (سكتوا عنه) عند مسلم تدل على أن الراوي متروك، وإن كان ظاهرها يفيد أن النقاد لم يتكلموا فيه جرحاً ولا تعديلاً، فالأول متروك متهم بالوضع انفرد ابن ماجه بالرواية له، والثاني متروك كذاب ليس من رجال الكتب الستة، والله أعلم.

ولعل مقصود مسلم من هذه اللفظة كمقصود شيخه البخاري، فقد قال في عدد من الرواة (سكتوا عنه)، وقال الذهبي في ذلك[١٢]: أما قول البخاري (سكتوا عنه) فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بالاستقراء أنها بمعنى تركوه.

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (٢٤٦/٦)، وهو يونس بن عبيد بن دينار البصري (ت١٣٩هـ).

(٢) انظر: المجروحون (٦٩/٢).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٢٤٧/٦).

(٤) كتاب المجروحين (٦٩/٢).

(٥) الطبقات الكبرى (٢٠١/٧).

(٦) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٢١٣/٤).

(٧) أحوال الرجال (ص١٨٢).

(٨) الجرح والتعديل (٢٤٧/٦).

(٩) الضعفاء والمتروكون (ص٧٩).

(١٠) انظر: الجرح والتعديل (٢٤٧/٦)، قاله الفلاس.

(١١) الكامل (١٩٥/٦).

(١٢) الموقظة (ص٨٣).

وجرح ببعض الألفاظ ثلاثة من الرواة، إليك هي:

المصطلح السادس عشر: عنده أو صاحب عجائب، وجرح به ثلاثة رواة، اثنان منهم لا رواية لهم في الكتب الستة، وواحد انفرد الترمذي بالرواية له.

الأول: سعيد بن زَرْبِي[١] الخزاعي، أبو معاوية البصري العَبَّادَاني[٢]، انفرد الترمذي بالرواية له.

أقوال النقاد: وافق مسلم شيخَه البخاري[٣] في حكمه عليه فقالا: صاحب عجائب، ووافقهما أبو حاتم[٤] وزاد عليهما فقال: ضعيف الحديث منكر الحديث عنده عجائب من المناكير.

وقال البخاري مرة[٥]: ليس بقوي، وقال ابن معين[٦]: ليس بشيء، وفي رواية[٧]: ليس حديثه بشيء، وقال النسائي[٨]: ليس بثقة. وأطلق أبو داود[٩]، ويعقوب بن سفيان[١٠]، وابن حبان[١١]، والدارقطني[١٢] القول بتضعيفه.

---

(١) الكنى والأسماء (٧٥٨/٢).

(٢) نسبة إلى عَبَّادَان، وهي بلدة بنواحي البصرة، كان يسكنها جماعة من العلماء للعبادة والخلوة.
انظر : الأنساب للسمعاني (١٢٢/٤).

(٣) التاريخ الكبير (٤٧٣/٣).

(٤) الجرح والتعديل (٢٤/٤).

(٥) التاريخ الكبير(٣٦٩/٣) في ترجمة زياد بن أبي المليح، وأبو المليح هو عامر بن أسامة، فقد ساق البخاري سنداً فيه سعيد، ثم قال: وسعيد ليس بقوي.

(٦) تاريخ ابن معين رواية الدارمي (ص٢٦).

(٧) انظر: الجرح والتعديل (٢٤/٤).

(٨) الضعفاء والمتروكون (ص٥٣).

(٩) سؤالات أبي عبيد (ص٣١١).

(١٠) المعرفة والتاريخ (٦٦٠/٢).

(١١) ذكره في الثقات في ترجمة سعيد بن زربي صاحب مجاهد (٣٦٢/٦)، فقال: وليس هذا سعيد بن زربي صاحب ثابت، ذاك ضعيف وهذا صدوق.

(١٢) سنن الدارقطني (٢٤٤/١)، كتاب الصلاة، باب ذكر الإقامة، ح٩٥٤.

وقال الدارقطني في موضع آخر[١]: متروك. وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات على قلة روايته[٢]. وقال أبو أحمد الحاكم[٣]: منكر الحديث جداً. وقال ابن عدي[٤]: يأتي عن كل ما يروي عنه بأشياء لا يتابعه عليه أحد وعامة حديثه على ذلك، وخلص ابن حجر إلى أنه[٥]: منكر الحديث.

والخلاصة أنه متروك الحديث، لم يوثقه أحد، ولعل العجائب التي قصدها مسلم وغيره هي الموضوعات التي يرويها عن الأثبات، والله أعلم.

سُلَيْم بن عثمان[٦]، أبو عثمان الفَوْزي[٧] الحمصي، ليس من رجال الكتب الستة.

أقوال النقاد: وافق قول البخاري[٨]، وأبي حاتم[٩] قول مسلم، فقالا: عنده عجائب.

ولما ذكره ابن حبان في الثقات[١٠] قال إنه روى عنه سليمان بن سلمة الأعاجيب الكثيرة، ثم قال: ولست أعرفه بعدالة ولا جرح، ولا له راو غير سليمان، وسليمان ليس بشيء، فإن وجد له راو غير سليمان بن سلمة اعتبر حديثه، ويلزَق به ما يتأهله من جرح أو عدالة. وقد ردّ عليه ابن حجر في اللسان قائلاً[١١]: له رواة غيره وتعين توهينه، وذكر ابن أبي حاتم أن سليم روى عنه محمد بن عوف وأبو عتبة الحمصي أحمد بن الفرج، وقال عنهم أبو حاتم: مجهولون.[١٢]

---

(١) الضعفاء والمتروكون (ص١٠٢).

(٢) (٣١٨/١).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (١٧/٢).

(٤) الكامل (٤١٢/٤).

(٥) تقريب التهذيب (ص٣٧٧).

(٦) الكنى والأسماء (٥٤٨/١).

(٧) قال السمعاني في الأنساب (٤٠٧/٤): هذه النسبة إلى فوز، وظني أنها قرية من قرى حمص، بلدة بالشام.

(٨) التاريخ الكبير (١٢٥/٤).

(٩) الجرح والتعديل (٢١٦/٤).

(١٠) (٤١٥/٦).

(١١) (١٨٤/٤).

(١٢) الجرح والتعديل (٢١٦/٤)، ومحمد بن عوف هذا الذي روى عن سليم ليس هو الحمصي الآتي ذكره في فهذا مجهول وذاك ثقة، وقال عنه ابن عدي في الكامل (٢٣١/١): هو عالم بأحاديث الشام صحيحها=

قال الذهبي[١]: منكر الحديث وقال ابن عدي[٢]: روى عن محمد بن زياد مناكير، وذكر أن ابن جوصاء[٣] عرض على أبي زرعة بن عمرو[٤] أحاديث سليم عن ابن زياد فأنكرها وقال: لا تشبه حديث الثقات عن محمد بن زياد ، وقال مرة: مسواة موضوعة.

وسأل ابن جوصاء أيضاً ابنَ عوف[٥]عن أحاديث سليم عن ابن زياد، فلم يكن رأيه كسابقه، لكنه قال: قد كان شيخاً صالحاً، يحدث بها من حفظه فكتبها الناس عنه . قال ابن جوصاء: فتتهمه فيها؟ قال: لم نكن نتهمه، وقد تحدث الناس بها عنه.

ثم ساق له ابن عدي أحاديث كلها عن محمد بن زياد عن أبي أمامة، ثم قال –باختصار–[٦]: وهذه الأحاديث لا يحدث بها عن ابن زياد غير سليم هذا، وابن زياد هو من ثقات أهل الشام روى عنه الثقات، وإنما أنكروها على سليم لأنه روى عن ابن زياد، وهو من ثقاتهم وسليم معروف بهذه الأحاديث وما أظن أن له غيرها إلا اليسير من الحديث.

والخلاصة أنه ضعيف، ولعل أعاجيبه هي ما رواه عنه سليمان بن سلمة، وما رواه هو عن محمد بن زياد من المناكير، غير أن محمد بن عوف لم يتهمه، وقال إنه شيخ صالح لكنه كان يحدث من حفظه فيكتب عنه الناس، فلعله وقع في النكارة لأنه كان يحدث من حفظه، والله أعلم.

=وضعيفها، وكان ابن جوصاء عليه اعتماده وخاصة حديث حمص.

(١) المقتنى في سرد الكنى (٣٩٠/١).

(٢) الكامل (٣٣٤/٤).

(٣) هو أبو الحسن أحمد بن عمير بن جوصاء (ت٣٢٠هـ).

(٤) أبو زرعة الدمشقي عبد الرحمن بن عمرو، وقد ذكره ابن عدي في خطبة الكامل (٢٣٢/١)، وقال أن ابن جوصاء كان يسأله.

(٥) هو محمد بن عوف الحمصي الطائي (ت٢٧٢هـ)، ذكره ابن عدي في خطبة الكامل، ذكر من استجاز تكذيب من تبين كذبه من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، ومن بعدهم إلى يومنا هذا رجلاً رجلاً. (٢٣١/١).

وانظر ترجمته في: تهذيب الكمال (٢٣٦/٢٦).

(٦) الكامل (٤٣٦/٤).

الثالث: متوكل بن فضيل[١]، أبو أيوب الحداد البصري، ليس من رجال الكتب الستة.

أقوال النقاد: ضعفه بعضهم، وجهله آخرون، قال البخاري[٢]: عنده عجائب، وضعفه الدارقطني[٣]، وقال أبو حاتم[٤]: مجهول، ووافقه ابن عدي[٥] فقال: ليس بالمعروف.

والخلاصة أنه ضعيف الحديث، والله أعلم.

ويتضح مما سبق أن الرواة الثلاثة الموصوفين بهذا اللفظ ليسوا على درجة واحدة، ولعل ابن زربي أشدهم ضعفاً، ونستطيع القول إن ثلاثتهم ضعفاء عندهم أحاديث منكرة لا يتابعون عليها.

المصطلح السابع عشر: لا يكتب عنه، أو لا يكتب حديثه، وقاله في ثلاثة من الرواة، لا رواية لاثنين منهم في الكتب الستة، وانفرد النسائي بالرواية للثالث.

الأول: إبراهيم بن أبي صالح، ليس له رواية في الكتب الستة.

قول مسلم: نقل الذهبي عن مسلم أنه قال[٦]: جهمي، لا يكتب حديثه، ونقل عنه ابن الجوزي قولَه[٧]: لا يكتب عنه.

أقوال النقاد: قال ابن حجر في اللسان إن إسحاق بن راهويه كذّب ابن أبي صالح في مجلس الأمير عبد الله بن طاهر.[٨] وقد أوردت كتب التراجم حادثتين كذبه فيهما في مجلس ابن طاهر، أولهما[٩]: لما سأل ابن طاهر ابن أبي صالح عن غسل الثياب؟ فقال إنَّه فريضة

---

(١) الكنى والأسماء (٦٩/١).

(٢) التاريخ الكبير (٤٣/٨).

(٣) سنن الدارقطني (٢٠٠/١)، كتاب الطهارة، ح٣٥٩.

(٤) الجرح والتعديل (٣٧٢/٨).

(٥) الكامل (٤٢٩/٦).

(٦) ميزان الاعتدال (٣٧/١).

(٧) الضعفاء والمتروكون (٣٥/١).

(٨) (٢٩٩/١).

(٩) انظر: سير أعلام النبلاء (٣٦٧/١).

واستدل بقوله تعالى: "وثيابك فطهر"، فقال إسحاق وكان حاضراً: كذب هذا، وروى بإسناده عن ابن عباس أن معنى الآية، وقلبك فنَقِّه.

والثانية[١]: قال فيها ابن أبي صالح بخلاف السنة، فردّ عليه إسحاق وأعجب الأمير بقوة حفظه، فقال إسحاق: ليوم مثل هذا، لكي يخزي الله على يدي عدواً مثله.

وخلاصة القول أنه جهمي ضعيف.

والثاني: قَطَن بن إبراهيم بن عيسى، أبو سعيد القشيري النيسابوري، انفرد النسائي بالرواية له.

قول مسلم: قال مكي بن عبدان: سألت مسلم عنه فقال: لا يكتب حديثه. [٢]

وأخرج الخطيب بسنده إلى إبراهيم بن محمد بن سفيان أنه قال: صار مسلم بن الحجاج إلى قطن بن إبراهيم، وكتب عنه جملة، وازدحم الناس عليه حتى حدث بحديث إبراهيم بن طهمان عن أيوب[٣]، وطالبوه بالأصل فأخرجه، وقد كتبه على الحاشية، فتركه مسلم.[٤]

أقوال النقاد: وثقه الخليلي[٥]، وقال محمد بن يحيى النيسابوري لما سئل عنه[٦]: صدوق مسلم، اكتبوا عنه. وقال أبو حاتم[٧]: شيخ. وقال ابن حبان لما ذكره في الثقات[٨]: يخطئ أحياناً، يُعتبر حديثه إذا حدّث من كتابه.

---

(١) انظر: تاريخ دمشق (١٣٧/٨).

(٢) انظر: تاريخ الإسلام (٤٣٤/٦).

(٣) يقصد حديث ابن عمر عن النبي –صلى الله عليه وسلم– أنه قال: "أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ"، وقد حدث به قطن بن إبراهيم عن حفص بن عبد الله عن إبراهيم بن طهمان عن أيوب بن أبي تميمة عن نافع عن ابن عمر، وهو إسناد ضعيف لانقطاعه، لأن قطن لم يسمعه من حفص كما حدّث، بل سمعه من محمد بن عقيل عن حفص. انظر: تاريخ بغداد (٤٩٩/٤).

وقد أخرجه الدارقطني في سننه (٧٠/١)، من طريق محمد بن عقيل عن حفص به، وقال: إسناد حسن.

(٤) تاريخ بغداد (٤٩٩/١٤).

(٥) المنتخب من كتاب الإرشاد (٨١٦/٢).

(٦) انظر: الجرح والتعديل (١٣٨/٧).

(٧) المصدر نفسه.

(٨) (٢٢/٩).

وقال النسائي وقد أخرج له في سننه[١]: فيه نظر، واستنكر ذلك الذهبي، فقال[٢]: شيخ صدوق، أعرض مسلم عن إخراج حديثه في الصحيح، له حديث ينكر، والعجب أن النسائي خرج عنه، وقال فيه نظر!

ولعل **خلاصة القول** فيه ما قاله ابن حجر بأنه[٣]: صدوق يخطئ.

والثالث: محمد بن يزيد بن سنان، أبو عبد الله الرُّهَاوي[٤]، ليس له رواية في الكتب الستة.

قول مسلم: قال مكي بن عبدان: سألت مسلماً عنه فقال: لا يكتب عنه.[٥]

أقوال النقاد: اختلفوا فيه بين موثق ومضعف، فرفعه الحاكم وقال[٦]: ثقة مأمون، وقال في موضع[٧]: حافظ، ووثقه مسلمة[٨]، وذكره ابن حبان في الثقات.[٩]

وقد أطلق الدارقطني القول بتضعيفه[١٠]، وقال البخاري أنه يروي عن أبيه المناكير[١١]، وقال أبو داود[١٢]: ليس بشيء، وقال النسائي[١٣]، وابن حجر[١٤]: ليس بالقوي. وهي ليست بجرح مفسد عند النسائي كما نقل عنه الذهبي.[١٥]

---

(١) تسمية مشايخ النسائي، الملحق الأول (ص٩٥).

(٢) ميزان الاعتدال (٣٩٠/٣).

(٣) تقريب التهذيب (ص٨٠٢).

(٤) نسبة إلى الرُّها، وهي مدينة من بلاد الجزيرة، ينسب إليها كثير من العلماء.
انظر: اللباب في تهذيب الأنساب (٤٥/٢).

(٥) انظر: تاريخ الإسلام (٤٣٤).

(٦) سؤالات السجزي للحاكم (ص٢١١).

(٧) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٣٩٤/١٠).

(٨) المصدر نفسه.

(٩) (٧٤/٩).

(١٠) انظر: الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١٠٧/٣).

(١١) انظر: تهذيب الكمال (٢١/٢٧).

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر السابق.

(١٤) تقريب التهذيب (ص٩٠٩).

(١٥) الموقظة (ص٨٢).

وخلاصة القول في ابن سنان أن الجرح فيه غير مفسر، فلا يُسلّم لمن ضعّفه لا سيما وقد وثقه غيرهم، ولعل القول فيه ما قاله أبو حاتم، فإنه وسط الرأي فيه، حيث قال[١]: ليس بالمتين، هو أشد غفلة من أبيه مع أنه كان رجلاً صالحاً، لم يكن من (أحلاس الحديث)[٢] ، صدوق وكان يرجع إلى ستر وصلاح.

وخلاصة القول في مدلول قول مسلم (لا يكتب عنه) أنَّ الموصوفين بها ليسوا على درجة واحدة أيضاً، وقد يترك مسلم الرواية عن أحدهم لسبب، كما فعل مع قطن، وقطن في المجمل صدوق يخطئ، وقد كتب عنه ثم تركه لأنه طالبه بأصل حديث فوجده قد كتبه على الحاشية، ولعله ترك ابن أبي صالح لأنه جهمي، والثالث أقرب إلى الصدوق.

فهذا المصطلح لا يعني ضعفاً شديداً عند مسلم، ولعله في أول منازل الضعف، والله أعلم.

المصطلح الثامن عشر: تركه مسلم، ترك مسلم حديثه، امتنع مسلم من الرواية عنه، وقد جرح بهذه المصطلحات أربعة من الرواة.

الأول: إبراهيم بن عبد الرحمن، أبو إسماعيل السَّكْسَكي[٣]، روى له البخاري وأبو داود والنسائي.

قول مسلم: قال الحاكم للدارقطني: إبراهيم السكسكي لم تركَ مسلم حديثه؟ قال تكلم فيه يحيى ابن سعيد، قلت: بحجة؟ قال: هو ضعيف. قلت: لعل مسلم لم يحتج إليه ضرورة. [٤]

---

(١) الجرح والتعديل (١٢٨/٨).

(٢) مفرد حِلْسْ، أو حَلَس، الحاء واللام والسين (حلس): أصل واحد، وهو الشيء يلزم الشيء، وقد استعملها العرب في أكثر من معنى، من أشهرها قولهم: بنو فلان أحلاس الخيل، وهم الذين يقتنونها ويلزمون ظهورها، وحلس البعير هو ماتحت البرذعـــة، ومنها قولهم: كن حلس بيتك، أي الزمه، والحلس هنا بساط يُبسـط في البيت.

فيكون معنى (أحلاس الحديث): أي من أصحابه الذين يلزمونه ويتعهدونه، والله أعلم.

انظر: مقاييس اللغة (٩٧/٢)، وتاج العروس (٥٤٦/١٥)، ولسان العرب (٥٤/٦).

(٣) نسبة إلى السكاسك، وهو بطن من كِنْدة، نسب إليه جماعة من العلماء.

انظر: اللباب (١٢٣/٢).

(٤) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص١٧٨).

أقوال النقاد: تكلم فيه عدد من الأئمة، وعدّه بعضهم في الثقات، ورآه أئمة الاستقراء أمثال ابن عدي والذهبي وابن حجر إلى الصدق أقرب.

قال الدارقطني [١]: تابعي صالح. وذكره ابن حبان[٢]، وابن خلفون[٣] في ثقاتهما. وقال ابن عدي في خاتمة ترجمته[٤]: لم أجد له حديثاً منكر المتن، وهو إلى الصدق أقرب منه إلى غيره. وقال الذهبي[٥]: كوفي صدوق.

أما شعبة فكان يقول فيه، أي: يطعن فيه، كما قال القطان[٦] وقال أيضاً[٧]: كان شعبة يضعفه، وقال: كان لا يحسن يتكلم. ونقل عنه مغلطاي أنه قال [٨]: كان الأعمش يتكلم فيه.

وضعفه أحمد[٩]، وقال النسائي [١٠]: ليس بذاك القوي، وزاد ابن عدي في روايته لقول النسائي[١١]: ويُكتب حديثه. ولم يرضَ ابن القطان جرحهم دون تفسير الجرح، فقال[١٢]: ضعفه قوم فلم يأتوا بحجة، وهو ثقة.

ولعل خلاصة القول فيه ما قاله ابن حجر بأنه [١٣]: صدوق، ضعيف الحفظ، ولا يتعارض هذا مع رواية البخاري له فإنه كان ينتقي من أحاديث الرواة ما على شرطه، أما مسلم فلعله لم يحتج إليه كما قال الحاكم، والله أعلم.

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص١٧٨).
(٢) (١٣/٤).
(٣) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٢٣٩/١).
(٤) المصدر نفسه.
(٥) ميزان الاعتدال (٤٥/١).
(٦) انظر: الكامل (٥٧/١).
(٧) انظر: الجرح والتعديل (١١١/٢).
(٨) الإكمال (٢٣٩/١).
(٩) انظر: تهذيب الكمال (١٣٢/٢).
(١٠) الضعفاء والمتروكون (ص١٣).
(١١) الكامل (٣٤٥/١).
(١٢) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٢٣٩/١).
(١٣) تقريب التهذيب (ص١١٠).

والثاني: ثور بن يزيد، أبو خالد الكِلاعي الحمصي، روى له الجماعة دون مسلم.

قول مسلم: قال الذهبي[١]: حافظ ثبت، إلا أنه قدري قح، فلذا تركه مسلم.

أقوال النقاد: وثقه أكثرهم، مع إنكارهم عليه قوله بالقدر، ومن تكلم فيه فإنما تكلم فيه لأجل ذلك، ولذلك تركه مسلم.

قال ابن سعد[٢]: ثقة في الحديث، ويقال إنه كان قدرياً. وقال أحمد[٣]: كان يرى القدر، وكان من أهل حمص، نفوه وأخرجوه منها، لأنه كان يرى القدر، وليس به بأس.

فأعرض عنه أهل الشام لبدعته، وقد أتاهم وكيع فحدّثهم عن ثور، فقالوا: لا نريد ثوراً، فقال وكيع: كان ثور صحيح الكتاب.[٤] فرُغم علم وكيع بأنه كان قدرياً صحَّح كتابه، وحدّث عنه. وكذلك حال دحيم لما قال[٥]: ثقة، ما رأيت أحداً يشك أنه قدري. وقال أحمد بن صالح[٦]: ثقة، إلا أنه كان يرى القدر.

وقد أطلق القول بتوثيقه ابن معين[٧]، والعجلي[٨]، وأبو داود[٩]، والنسائي[١٠]، وقال أبو حاتم[١١]: صدوق حافظ. وقال الساجي[١٢]: صدوق قدري.

---

(١) من تكلم فيه وهو موثق (ص١٤٠).
(٢) الطبقات الكبرى (٤٦٧/٧).
(٣) انظر: الضعفاء الكبير (١٧٩/١).
(٤) المصدر نفسه.
(٥) انظر: تهذيب الكمال (٤٢٢/٤).
(٦) المصدر نفسه.
(٧) انظر: الكامل (٣١١/٢).
(٨) التاريخ (٢٦٢/١).
(٩) انظر: إكمال تهذيب الكمال (١١٦/٣).
(١٠) انظر: تهذيب الكمال (٤٢٧/٤).
(١١) الجرح والتعديل (٤٦٩/٢).
(١٢) انظر: إكمال تهذيب الكمال (١١٦/٣).

قال ابن عدي[١]: ولثور بن يزيد غير ما ذكرت أحاديث صالحة، وقد روى عنه الثوري، وابن عيينة ويحيى القطان وغيرهم من الثقات ووثقوه، ولا أرى بحديثه بأساً إذا روى عنه ثقة أو صدوق، ولم أر في أحاديثه أنكر من هذا الذي ذكرته، وهو مستقيم الحديث صالح في الشاميين.

أما الذين تكلموا فيه، فإنما تكلموا في دينه ورأيه، وليس في حديثه، فقد نهى مالك[٢]، وعطاء بن أبي مسلم الخراساني[٣] عن مجالسته، وكان الأوزاعي سيء القول فيه.[٤] وتكلم فيه ابن المبارك أيضاً. [٥] وقد قال المزي بعد نقله لكلام عطاء: يعني أنه كان قدرياً، وكذلك الأوزاعي لما رفض أن يمد يده ليُسلِّم على ثور، قال له: يا ثور لو كانت الدنيا كانت المقاربة، لكنه الدين! وعلق المزي أيضاً قائلاً: لأنه كان قدرياً. [٦]

وخلاصة القول فيه ما قاله ابن حجر[٧]: ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر، وقال في مقدمة الفتح أيضاً[٨]: اتفقوا على تثبته مع قوله بالقدر.

والثالث: محمد بن يحيى، أبو عبد الله الذهلي النيسابوري، روى له الجماعة دون مسلم. [٩]

والذهلي إمام من الأئمة، انتهت إليه رئاسة العلم ببلده، وكانت له فيها جلالة عجيبة كجلالة أحمد ببغداد، ومالك بالمدينة.[١٠] وأكثر عنه مسلم، ثم فسد ما بينهما، فامتنع من الرواية عنه، فما ضره ذلك عند الله.[١١]

---

(١) انظر: الكامل (٣١١/٢).
(٢) انظر: إكمال تهذيب الكمال (١١٦/٣).
(٣) انظر: تهذيب الكمال (٤٢٥/٤).
(٤) انظر: الكامل (٣١٠/٢).
(٥) انظر: تهذيب التهذيب (٢٧٧/١).
(٦) انظر: تهذيب الكمال (٤٢٥/٤).
(٧) تقريب التهذيب (ص١٩٠).
(٨) (ص٤١٤).
(٩) وقال فيه ابن حجر: ثقة حافظ جليل. انظر: التقريب (ص٩٠٧).
(١٠) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٧٤/١٢).
(١١) المصدر نفسه (ص٢٧٥).

وقد تركه مسلم بسبب ما وقع بين البخاري والذهلي في مسألة (اللفظ بالقرآن مخلوق)، وما كان بعده من انقطاع أكثر الناس عن مجلس البخاري، وكان مسلم من القليل الذين بَقَوْا، فقال الذُّهلي يوماً في مجلسه: من قال باللفظ لا يحل له أن يحضر مجلسنا، فقام مسلم من المجلس، وبعث إليه ما كتبه عنه على ظهر جمّال.[١]

وقد صرّح الحاكم أبو عبد الله بسبب ترك مسلم له فقال[٢]: إنما انقطع عنه من أجل قصة البخاري. وقال الخطيب[٣]: كان مسلم يناضل عن البخاري، حتى أوحش ما بينه وبين محمد بن يحيى الذُّهلي بسببه.

والخلاصة كما ذكرت سابقاً أنه إمام من أجلة أئمة الحديث.

الرابع: قَطَن بن إبراهيم بن عيسى، أبو سعيد القشيري النيسابوري، انفرد النسائي بالرواية له.

وقد سبقت ترجمته في المصطلح السابق، وخبر ترك مسلم له جاء فيما أخرجه الخطيب بسنده إلى إبراهيم بن محمد بن سفيان أنه قال: صار مسلم بن الحجاج إلى قطن بن إبراهيم، وكتب عنه جملة، وازدحم الناس عليه حتى حدث بحديث إبراهيم بن طهمان عن أيوب، وطالبوه بالأصل فأخرجه، وقد كتبه على الحاشية، فتركه مسلم.[٤]

ونستطيع أن نقول إن الرواة الأربعة الذين تركهم مسلم، ليسوا بالمجروحين عند بقية النقاد، وإنما تركهم مسلم لسبب، فاثنان منهم ثقات روى لهما الجماعة دون مسلم، ترك الأول لبدعته وهو ثور بن يزيد، وترك الثاني وهو الذهلي بسبب ما كان بينهما بعد قصة الذهلي مع البخاري في مسألة خلق القرآن، والثالث وهو إبراهيم السَكْسَكي، روى له البخاري وأبو داود والنسائي، وقد تركه لأنه طالبه بأصل حديث فوجده قد كتبه على الحاشية، وهو إلى الصدق أقرب. والرابع انفرد النسائي بالرواية له وهو صدوق يخطئ.

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٤٦٠).

(٢) المصدر نفسه (ص٥٧٢).

(٣) تاريخ بغداد (١٥/١٢٥).

(٤) المصدر نفسه (١٤/٤٩٩).

المصطلح التاسع عشر: تركوه، تركوا حديثه، تُرك حديثه، ترك أهل الحديث حديثه لا يعتدون به. وجرح به أربعة من الرواة.

الأول: إسحاق بن بشر[١]، أبو حذيفة البخاري، ليس له رواية في الكتب الستة.

قول مسلم: قال مسلم: تركَ الناس حديثه.[٢] ونقل عنه الذهبي أنه قال[٣]: تركوا حديثه.

أقوال النقاد: كان يضع الحديث، كذَّبه ابن المديني، واتفقوا على ترك حديثه، وانفرد محمد بن عمر الدَّارابجردي بتوثيقه، وقد أورد الذهبي توثيقه في أكثر من موضع وردَّه، فقال[٤]: تفرد الدَّارابجردي بتوثيق أبي حذيفة، فلم يلتفت إليه أحد، لأن أبا حذيفة بيِّن الأمر، لا يخفى حاله على العميان. وقال في موضع[٥]: لا يُفرح بتوثيق هذا الرجل، وقال في موضع ثالث[٦]: وما هو ممن يُعبأ بتوثيقه.

قال ابن المديني[٧]: كذَّاب، كان يحدث عن ابن طاوس، فجاؤوا إلى ابن عيينة، فأخبروه بسنه، فإذا ابن طاوس مات قبل أن يولد.

وذكر أحمد بن سيَّار أنه كان يروي عمن لم يدركهم، وقد ماتوا قبل أن يولد، وكانت فيه غفلة مع أنه كان يُزَن بحفظ.[٨]

---

(١) وقد عُرف بهذا الاسم اثنان، كلاهما متروك، الأول صاحب الترجمة، وهو صاحب كتاب المبتدأ، يحدث عن الثوري وغيره بالمناكير، والآخر أبو يعقوب الكاهلي، يروي عن الكوفيين وعن مالك بن أنس مناكير.
انظر: تعليقات الدارقطني على ابن حبان (ص٥٣).
وقد وهم بعضهم في الجمع بين الاثنين، كابن حبان في المجروحين (١٣٥/١) حيث خلط بين الاثنين في الترجمة، ونبه إلى ذلك الذهبي في السير (٤٧٨/٩). وأخطأ ابن الجوزي في (الضعفاء والمتروكون) (١٠٠/١) في قوله عن البخاري: الكاهلي مولى بني هاشم. ونبه إلى ذلك الذهبي في الميزان (١٨٥/١).
(٢) الكنى والأسماء (٢٦٥/١).
(٣) تاريخ الإسلام (٢٨/٥).
(٤) ميزان الاعتدال (١٨٥/١).
(٥) السير (٤٧٨/٩).
(٦) تاريخ الإسلام (٢٧/٥).
(٧) انظر: تاريخ بغداد (٣٣٨/٧).
(٨) المصدر نفسه.

وقد ضعفه الخليلي جداً، واتهمه بوضع الأحاديث[١]. وقال ابن القيسراني[٢]: يضع الحديث على الثقات، وقال الدارقطني[٣]، والأزدي[٤]: متروك الحديث، زاد الأزدي: ساقط، رُمي بالكذب.

وقال ابن عدي مختتماً ترجمته[٥]: أحاديثه منكرة، إسناداً أو متناً، لا يتابعه أحد عليها.

وخلاصة القول فيه أنه متروك، كان يكذب ويضع الحديث، والله أعلم.

الثاني: عمرو بن حكَّام، أبو عثمان البصري، ليس له رواية في الكتب الستة.

قول مسلم: تُرك حديثه.[٦]

أقوال النقاد: وافق مسلم شيخه أحمد الذي قال فيه أيضاً[٧]: تُرك حديثه. وكذلك قال ابن المديني لكنه خصّ حديثه عن شعبة، فقال[٨]: وممن تُرك حديثه عن شعبة عمرو بن حكّام، وقد ضعّفه في رواية[٩]، وقال في أخرى[١٠]: ذهب حديثه، مما يدلُّ على أنه ضعيف عنده.

وقال النسائي مثلهم[١١]: متروك الحديث، وقال أبو داود[١٢]: ليس بشيء. وقال البخاري[١٣]، وأبو زرعة[١٤]، وأبو حاتم[١٥]: ليس بالقوي.

---

(١) المنتخب من كتاب الإرشاد (٣/٩٥٥).
(٢) تذكرة الحفاظ (ص٢٩٠).
(٣) انظر: تاريخ بغداد (٧/٣٣٨).
(٤) المصدر نفسه.
(٥) الكامل (١/٥٥٠).
(٦) الكنى والأسماء (١/٥٥٢).
(٧) العلل ومعرفة الرجال (٣/١٠١).
(٨) انظر: الضعفاء الكبير (٣/٢٦٧).
(٩) نقله البخاري في تاريخه الكبير (٦/٣٢٥).
(١٠) انظر: الجرح والتعديل (٦/٢٢٨).
(١١) الضعفاء والمتروكون (ص٧٩).
(١٢) سؤالات أبي عبيد (ص٤٠).
(١٣) انظر: الضعفاء الكبير (٣/٢٦٧). ولم يذْكره البخاري في أيٍّ من كتبه، واكتفى فيها بقوله: ضعفه علي.
(١٤) الجرح والتعديل (٦/٢٢٨).
(١٥) المصدر نفسه.

زاد أبو حاتم: شيخ، لين، يكتب حديثه. ووافقه ابن عدي في أن حديثه يُكتب، فقال[١]: عامة ما يرويه غير متابع عليه إلا أنه يكتب حديثه.

وجهَّله ابن معين في رواية[٢]، وقال في أخرى[٣]: ليس بثقة. وذكره ابن حبان في المجروحين وقال[٤]: كان ممن ينفرد عن الثقات مما لا يشبه حديث الأثبات، لا يحتج به إذا انفرد.

والخلاصة أنه ضعيف متروك الحديث.

الثالث: محمد بن الحجاج[٥]، أبو عبد الله المُصَفَّر البغدادي، ليس له رواية في الكتب الستة.

أقوال النقاد: قال أبو حاتم[٦]: رأيته ببغداد ولم أكتب عنه، وقيل لي إنَّه أخرج أحاديث أبي مريم عن عمرو بن مرة فحدث بها عن شعبة عن عمرو بن مرة، فذهب حديثه وتركوه. وقال ابن المديني[٧]: ذهب حديثه. وقال البخاري[٨]: سكتوا عنه، وقال الذهبي مفسراً مراد البخاري بقوله[٩]: يعني تركوه.

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه أنه قال[١٠]: تركت حديثه، أو تركنا حديثه، وقال النسائي[١١]: متروك الحديث. وحرم ابن حبان الرواية عنه قائلاً[١٢]: منكر الحديث جداً، يروي عن شعبة أشياء كأنه شعبة آخر، لا تحل الرواية عنه.

وخلاصة القول أنه متروك الحديث، والله أعلم.

---

(١) الكامل (٦/٢٣٩).

(٢) المصدر نفسه (ص٢٣٧).

(٣) من كلام ابن معين في الرجال، رواية ابن طهمان (ص٥٧).

(٤) كتاب المجروحين (٢/٨٠).

(٥) قال مسلم في الكنى والأسماء (١/٥٠٢): تركوه، وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/٧٨٣): قال النسائي ومسلم بن الحجاج والدارقطني: متروك.

(٦) الجرح والتعديل (٧/٢٣٥).

(٧) المصدر نفسه.

(٨) التاريخ الكبير (١/٦٤).

(٩) المغني في الضعفاء (٢/١٧٦).

وقال في الموقظة (ص٨٣): أما قول البخاري: سكتوا عنه، فظاهره أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء أنها بمعنى تركوه.

(١٠) العلل ومعرفة الرجال (٣/٢١١).

(١١) انظر: الكامل (٧/٣٢٧).

(١٢) المجروحون (٢/٢٩٦).

الرابع: يحيى بن عبيد الله بن عبد الله بن مَوهَب، التيمي، روى له الترمذي وابن ماجه.

قول مسلم: ذكر له رواية منكرة خالف فيها الرواة ثم قال[١]: بمثل هذه الرواية وأشباهها ترك أهل الحديث حديث يحيى بن عبيد الله، لا يعتدون به، ونقل عنه ابن حجر أنه قال: ساقط متروك الحديث.[٢]

أقوال النقاد: اختلفوا فيه، وأقوال المضعفين له أقوى، فقال الجوزجاني[٣]: أحاديثه مقاربة من حديث أهل الصدق، وقال الفسوي[٤]: لا بأس به إن روى عن ثقة، أما الساجي فقال[٥]: ليس بحجة في الأحكام، يجوز في الزهد والرقائق، وقال ابن عدي[٦]: من بعض ما يرويه ما لا يتابع عليه.

وكان ابن عيينة يضعفه[٧]، وقال ابن معين[٨]: ليس بشيء، ولا يكتب حديثه، سمع منه يحيى القطان ثم تركه، ووهب صحيفته ولم يروِ عنه شيئاً حتى مات. وقد ترك شعبة حديثه لأنه رآه يصلى صلاة لا يقيمها.[٩]

---

(١) التمييز (ص١٧١).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٣٧٦/٤)

وفي التقريب (ص١٠٦١): متروك، وأفحش الحاكم فرماه بالوضع.

(٣) أحوال الرجال (ص٢٣٤).

(٤) المعرفة والتاريخ (١٥٢/٣).

(٥) انظر: الإكمال (٣٤٥/١٢).

(٦) الكامل (٣٦/٩).

(٧) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٢٩٥/٨).

(٨) انظر: الكامل (٣٢/٩).

وجاء عن ابن راهوية في الكامل (٣٢/٩) أن القطان وثقه، وقال أحمد كما جاء في العلل رواية ابنه(٤٨٩/٢): كان القطان يحدث عنه. وهذا يرده ما قاله ابن معين بأنه حدث عنه ثم تركه ووهب صحيفته، ولعله كان يرى أنه ثقة ثم تبين له ضعفه فتركه، والله أعلم.

(٩) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٢٩٥/٨).

وقال أبو حاتم[١]: منكر الحديث جداً. وقال النسائي[٢]، والدارقطني[٣]: ضعيف. زاد النسائي: لا يكتب حديثه. وقال أحمد[٤]: أحاديثه أحاديث مناكير، لا يُعرف هو ولا أبوه.

وخلاصة القول أنه ضعيف في أقل أحواله[٥]، والله أعلم.

والخلاصة أن أربعتهم متروكون عند أهل الحديث، اتهم أحد الثلاثة بالكذب ووضع الحديث، ولا رواية لثلاثة منهم في الكتب الستة، والرابع روى له الترمذي وابن ماجه وقال فيه مسلم أيضاً: ساقط متروك الحديث، وهو يحيى بن عبيد الله.

فهذه الألفاظ عند مسلم تدل على الضعف الشديد للراوي، وترك حديثه، وعدم الاحتجاج به.

المصطلح العشرون: ذاهب الحديث، وقاله في ثمانية من الرواة، لا رواية لخمسة منهم في الكتب الستة، وانفرد ابن ماجه بالرواية لاثنين منهم، وانفرد الترمذي بالرواية لواحد.

الأول: إبراهيم بن هِرَاسة[٦]، أبو إسحاق الكوفي، ليس له رواية في الكتب الستة.

أقوال النقاد: قال البخاري[٧]، وأبو حاتم[٨]، والعجلي[٩]، والنسائي[١٠]: متروك الحديث، وزاد العجلي : كذاب، وزاد أبو حاتم: ضعيف.

---

(١) الجرح والتعديل (١٦٨/٩).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٤٥١/٣١).

(٣) المصدر نفسه (ص٤٥٢).

(٤) العلل ومعرفة الرجال (٤٨٩/٢).

(٥) وخلص ابن حجر في التقريب (ص١٠٦١): إلى أنه متروك.

(٦) الكنى والأسماء (٤٢/١).

قال أبو جعفر الطوسي الشيعي: هراسة اسم أمه كان يعرف به، واسم أبيه رجاء .

انظر: لسان الميزان (٣٧٩/١).

(٧) التاريخ الكبير (٣٣٣/١).

(٨) الجرح والتعديل (١٤٣/٢).

(٩) انظر: لسان الميزان (٣٧٩/١)، ولم أجده في التاريخ له.

(١٠) الضعفاء والمتروكون (ص١٢).

وقال أبو زرعة[١]: ليس بالقوي، وفي رواية قال البخاري[٢]: تركوه، وكذا قال أبو داود[٣]، وقال النسائي مرة[٤]: ليس بقوي لا يكتب حديثه. وقال ابن حبان[٥]: غلب عليه التقشف والعبادة وغفل عن تعاهد حفظ الحديث حتى صار كأنه يكذب.

قال ابن عدي[٦]: ولإبراهيم بن هراسة حديث صالح يرويه، وبخاصة عن الثوري، ويعرف عن الثوري بأحاديث صالحة، وروى عن غيره ما لا يتابع عليه، وقد ضعفه الناس والضعف على رواياته بين.

والخلاصة أنه متروك ضعيف، بيِّن الضعف، سوى أحاديثه عن الثوري فإنها صالحة إذا توبع عليها، والله أعلم.

الثاني: داود بن عطاء[٧]، أبو سليمان المدني، انفرد ابن ماجه بالرواية له.

أقوال النقاد: قال أبو حاتم[٨]، وأبو زرعة[٩]، والبخاري[١٠]: منكر الحديث، وزاد أبو حاتم: ليس بالقوي ضعيف الحديث. وقال ابن عدي[١١]: في حديثه بعض النكرة، وقال أحمد: ليس بشيء، وأطلق النسائي[١٢]، وابن حجر[١٣] القول بتضعيفه.

وقال ابن حبان[١٤]: كثير الوهم في الأخبار لا يحتج به بحال لكثرة خطئه وغلبته على صوابه.

والخلاصة أنه منكر الحديث كما قال أكثرهم، والله أعلم.

---

(١) الجرح والتعديل (١٤٣/٢).

(٢) انظر: الكامل (٣٩٦/١).

(٣) انظر: لسان الميزان (٣٧٩/١).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) كتاب المجروحين (١١١/١).

(٦) الكامل (٣٩٧/١).

(٧) الكنى والأسماء (٣٧٤/١).

(٨) الجرح والتعديل (٤٢١/٣).

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) التاريخ الكبير (٢٤٣/٣).

(١١) الكامل (٥٥٢/٣).

(١٢) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٢٥٩/٤).

(١٣) تقريب التهذيب (ص٣٠٧).

(١٤) كتاب المجروحين (٢٨٩/١).

الثالث: عبد الرحمن بن قيس[١]، أبو معاوية الزعفراني، ليس له رواية في الكتب الستة.

أقوال النقاد: اتفقوا على ضعفه، بل كان ابن مهدي[٢]، وأبو زرعة[٣] يكذبانه.

قال فيه البخاري[٤]، ووافقه أبو حاتم[٥]: ذهب حديثه، وقال أحمد[٦]، والنسائي[٧]: متروك الحديث، زاد أحمد: ليس بشيء، حديثه حديث ضعف، وضعفه الساجي[٨]، وقال صالح جزرة[٩]: كان يضع الحديث، وقال ابن عدي[١٠]: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات.

والخلاصة أنه متروك، ذاهب الحديث.

الرابع: عبد العزيز بن حصين[١١]، أبو سهل الترجمان، ليس له رواية في الكتب الستة.

أقوال النقاد: ضعفه ابن معين[١٢]، وقال في رواية[١٣]: حديثه ليس بشيء، لا يسوس فلساً، وقال عبد الله ابن علي بن المديني عن أبيه[١٤]: بلاء من البلاء، وضعفه جداً. وقال البخاري[١٥]: ليس بالقوي عندهم.

---

(١) الكنى والأسماء (٧٦٠/٢). وانظر: تاريخ بغداد (٥٢٦/١١).
(٢) انظر: تاريخ بغداد (٥٢٦/١١).
(٣) الجرح والتعديل (٢٧٨/٥).
(٤) التاريخ الكبير (٣٣٩/٥).
(٥) الجرح والتعديل (٢٧٨/٥).
(٦) انظر: الجرح والتعديل (٢٧٨/٥).
(٧) الضعفاء والمتروكون (ص٦٨).
(٨) انظر: تاريخ بغداد (٥٢٦/١١).
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) الكامل (٤٧٧/٥).
(١١) الكنى والأسماء (٤٠٠/١).
(١٢) تاريخه رواية الدروي (٣٦٦/٤).
(١٣) انظر: تاريخ بغداد (١٩٨/١٢).
(١٤) انظر: لسان الميزان (٢٠٢/٥).
(١٥) المصدر نفسه.

وقال في رواية[١]: سكتوا عنه، وقال أبو حاتم[٢]: ليس بقوي منكر الحديث، وقال أبو زرعة[٣]: لا يكتب حديثه، وقال النسائي[٤]: متروك الحديث.

وقد أورد ابن حجر أقوال المضعفين له ثم تعجب من توثيق الحاكم له قائلاً[٥]: وأعجب به من كل ما تقدم أن الحاكم أخرج له في المستدرك، وقال: إنه ثقة.

والخلاصة أنه متروك الحديث، والله أعلم.

الخامس: عبد القدوس[٦] ، أبو سعيد الشامي الكِلاعي، ليس له رواية في الكتب الستة.

أقوال النقاد: ضعفه ابن معين[٧]، وأبو زرعة[٨]، وقال أبو حاتم[٩]، والنسائي[١٠]: متروك، وزاد أبو حاتم: لا يُصدق. وقال البخاري[١١]: يروي عن نافع ومجاهد والشعبي ومكحول وعطاء

---

(١) انظر: التاريخ الأوسط، للبخاري (٣/٢٠٠).

وقد طُبع الكتاب بأكثر من طبعة باسم: (التاريخ الصغير)، وهو خطأ! وطبعته مؤخراً باسمه الصحيح دار الصميعي طبعة أولى لعام ١٤١٨هـ، بتحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان، واعتمد المحقق على نسختين خطيتين، جعل إحداهما أصلاً، وهي قديمة جداً، وورد على غلافها فقط كلمة (التاريخ).

وقد استبعد الشريف حاتم أن يكون البخاري قد سمى كتبه بـ: التاريخ الصغير والأوسط والكبير، ورجح أن تكون أوصافاً أُطلقت على هذه الكتب للتمييز بينها ، ثم ذكر أدلة تُرجح ما وصل إليه، وذلك في كتابه: العنوان الصحيح للكتاب (ص٥٨)، فلتنظر الأدلة هناك فضلاً.

(٢) الجرح والتعديل (٥/٣٨٠).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر: تاريخ بغداد (١٢/١٩٨).

(٥) لسان الميزان (٥/٢٠٢).

(٦) الكنى والأسماء (١/٣٦٧).

(٧) انظر: الجرح والتعديل (٦/٥٦).

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) الضعفاء والمتروكون (ص٦٩).

(١١) التاريخ الكبير (٦/١٢٠).

أحاديث مقلوبة. وقال ابن حبان[١]: كان يضع الحديث على الثقات، لا يحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه، وقال ابن عدي[٢]: منكر الحديث إسناداً ومتناً.

وخلاصة القول ما قاله الفلاس[٣] بأن أهل العلم أجمعوا على ترك حديثه.

السادس: عثمان بن عبد الرحمن بن عمر بن سعد بن أبي وقاص[٤]، أبو عمرو الوقَّاصي، انفرد الترمذي بالرواية له.

أقوال النقاد: ضعفه ابن المديني جدَّاً[٥]، وابن معين[٦]، وقال ابن معين[٧]، والبخاري[٨]، وأبو داود[٩] : ليس بشيء، وقال ابن معين مرة[١٠] : لا يكتب حديثه كان يكذب.

وجاء عن البخاري أيضاً أنه قال[١١]: تركوه، وقال النسائي[١٢]، وأبوحاتم[١٣]، وابن حجر[١٤] : متروك الحديث، وزاد أبو حاتم: ذاهب الحديث كذاب.

وقال ابن حبان[١٥]: كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات لا يجوز الاحتجاج به.

وخلاصة القول فيه أنه متروك الحديث ، اتفقوا على ضعفه بل كذبه ابن معين، وأبو حاتم.

---

(١) كتاب المجروحين (١٣١/٢).
(٢) الكامل (٤٦/٧).
(٣) انظر: الجرح والتعديل (٥٦/٦).
(٤) الكنى والأسماء (٥٦٩/١).
(٥) انظر: الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١٦٩/٢).
(٦) المصدر نفسه.
(٧) انظر: كتاب المجروحين (٩٨/٢).
(٨) انظر: الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١٦٩/٢).
(٩) المصدر نفسه.
(١٠) المصدر السابق.
(١١) التاريخ الكبير (٢٣٨/٦).
(١٢) الضعفاء والمتروكون (ص٧٥).
(١٣) الجرح والتعديل (١٥٧/٦).
(١٤) تقريب التهذيب (ص٦٦٦)، دون لفظة (الحديث).
(١٥) كتاب المجروحين (٩٨/٢).

السابع: نصر بن حماد[١]، أبو الحارث الوراق، انفرد ابن ماجه بالرواية له.

أقوال النقاد: اتفقوا على ضعفه، وكذّبه ابن معين[٢]، فقال البخاري[٣]: يتكلمون فيه. وقال الأزدي[٤]، وأبو حاتم[٥]: متروك الحديث. وقال الساجي[٦]: من الضعفاء. وقال الدارقطني[٧]: ليس بالقوي. وقال النسائي[٨]: ليس بثقة.

وقال أبو زرعة[٩]، وصالح بن محمد[١٠]: لا يكتب حديثه. وخالفهم ابن عدي، فساق له ابن عدي[١١]أحاديث عن شعبة أنكرها ثم قال: وهذه الأحاديث التي ذكرتها وله غيرها عن شعبة، كلها غير محفوظة، ومع ضعفه يكتب حديثه.

وبين ابن حبان سبب ضعفه، وبطلان الاحتجاج به، فقال[١٢]: كان من الحفاظ ولكنه كان يخطىء كثيراً، ويهم في الأسانيد، حتى يأتي بالأشياء كأنها مقلوبة، فلما كثر ذلك منه بطل الاحتجاج به إذا انفرد.

قال الذهبي[١٣]: حافظ متهم، وقال ابن حجر[١٤]: ضعيف، أفرط الأزدي فزعم أنه يضع.

والخلاصة أنه ضعيف الحديث، رغم حفظه، والله أعلم.

---

(١) الكنى والأسماء (٥٦٩/١).
(٢) انظر: تاريخ بغداد (٣٨٠/١٥).
(٣) الضعفاء الصغير (ص١٣٣).
(٤) انظر: تاريخ بغداد (٣٨٠/١٥).
(٥) الجرح والتعديل (٤٧٠/٨).
(٦) انظر: تاريخ بغداد (٣٨٠/١٥).
(٧) المؤتلف والمختلف (٢٢٠٤/٤).
(٨) انظر: تاريخ بغداد (٣٨٠/١٥).
(٩) الجرح والتعديل (٤٧٠/٨).
(١٠) انظر: تاريخ بغداد (٣٨٠/١٥).
(١١) الكامل (٢٩١/٨).
(١٢) كتاب المجروحين (٥٤/٣).
(١٣) الكاشف (٣١٨/٢).
(١٤) تقريب التهذيب (ص٩٩٩).

الثامن: نَصْر بن طَرِيف[١]، أبو جَزِيّ الباهلي، ليس له رواية في الكتب الستة.

أقوال النقاد: وافق البخاري[٢]، والجوزجاني[٣] مسلماً فقالا: ذاهب، وزاد البخاري: سكتوا عنه، وقال يزيد بن هارون[٤]: ذهب حديثه. وكان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه[٥]، وقال أحمد: لا يكتب حديثه[٦] وقال ابن سعد[٧]: ليس بشيء، قد ترك حديثه، وقال الدارقطني[٨]، والنسائي[٩]: متروك الحديث.

وأطلق القول بتضعيفه الدارقطني[١٠]، وابن معين[١١]، وقال ابن معين مرة[١٢]: ليس هو بشيء، وقال في رواية[١٣]: من المعروفين بالكذب وبوضع الحديث.

وقد ذكره الفلاس في جماعة قال فيهم[١٤]: اجتمع أهل العلم من أهل الحديث أن لا يروى عنهم. ثم بين سبب ذلك قائلاً[١٥]: كان أمياً لا يكتب، وكان قد خلط في حديثه، وكان أحفظ أهل البصرة حدث بأحاديث ثم مرض فرجع عنها ثم صح فعاد إليها.

---

(١) الكنى والأسماء (١٨٩/١).
(٢) التاريخ الكبير (١٠٥/٨).
(٣) أحوال الرجال (ص٩٩).
(٤) انظر: الجرح والتعديل (٤٦٧/٨).
(٥) انظر: الكامل (٢٧٤/٨).
(٦) انظر: الجرح والتعديل (٤٦٧/٨).
(٧) الطبقات الكبرى (٢٠٩/٧).
(٨) المؤتلف والمختلف (٤٩٣/١).
(٩) الضعفاء والمتروكون (ص١٠١).
(١٠) المؤتلف والمختلف (٢٢٠٢/٤).
(١١) تاريخه رواية الدوري (١٤٤/٤).
(١٢) المصدر نفسه.
(١٣) انظر: الكامل (٢٧٥/٨).
(١٤) انظر: الجرح والتعديل (٤٦٧/٨).
(١٥) انظر: الكامل (٢٧٥/٨).

وقال ابن عدي في خاتمة ترجمته له[١]: ولأبي جزي غير ما ذكرت من الحديث من المناكير وغيره، وربما يحدث بأحاديث يشارك فيها الثقات، إلا أن الغالب على رواياته أنه يروى ما ليس محفوظاً، وينفرد عن الثقات بمناكير، وهو بين الضعف وقد أجمعوا على ضعفه.

وخلاصة القول فيه ما قاله الذهبي[٢] بأنه مجمع على تركه، وقد اتهم، والله أعلم.

والخلاصة أن قوله (ذاهب الحديث) تدل على الضعف الشديد للراوي وترك حديثه، بل اتهم بعضهم بالكذب وقد ترك الجماعة خمسة منهم فلا رواية لهم في الكتب الستة، وانفرد الترمذي بالرواية لواحد وهو متروك الحديث عند ابن حجر، وانفرد ابن ماجه بالرواية لاثنين، وقد ضعَّفهم ابن حجر.

المصطلح الواحد والعشرون: لا معنى في التشاغل بحديثه، لسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، لسنا نعرج على حديثهم ولا نتشاغل به.

وجرح بهذه الألفاظ ثلاثة عشر راوياً، وقد قسمتها إلى ثلاثة أقسام، لأنه جمع مع هذا المصطلح غيره من المصطلحات في كل مجموعة من الرواة.

أولاً: لا معنى في التشاغل بحديثه.

وقالها في راوٍ واحد، **وهو خليفة بن خيَّاط، أبو هُبيرة العُصْفُري**[٣]، جدُّ خليفة صاحب الطبقات المعروف بـ(شَباب)، ليس له رواية في الكتب الستة.

قول مسلم: وأما حديث ابن خيّاط عن عمرو بن شعيب، فلا معنى في التشاغل به.[٤]

---

(١) الكامل (٢٨٢/٨).

(٢) تاريخ الإسلام (٥٣٠/٤).

(٣) قال الخطيب: وعصفر التي ينسب إليها فخد من العرب. انظر: المتفق والمفترق (٨٧١/٢). بينما قال السمعاني في الأنساب (٢٠٢/٤) أنها نسبة لبيع العصفر وشرائه، وهو شيء تُصبغ به الثياب.

(٤) التمييز (ص١٧١).

أقوال النقاد: وثقه ابن معين[١]، وقال البخاري[٢]: مقارب الحديث، وقال ابن خراش[٣]: لا بأس به صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات.[٤]

أما أبو حاتم فقال[٥]: مجهول، وكذلك الدارقطني لم يعرفه لما سُئل عنه.[٦] وقال ابن حجر[٧]: مقبول.

والخلاصة أنه صدوق مقارب الحديث، وقد قال الدكتور نافذ في ختام دراسته لمدلول مصطلح (مقارب الحديث) عند البخاري[٨]: والنتيجة أن مقارب الحديث عند النقاد مصطلح يدل على تعديل صاحبه، وتقوية أمره، والثناء عليه، وهو في أكثرهم قريب من الصدوق مع أوهام تحصل له.

أما تضعيف مسلم لحديثه، فإنما أراد تضعيف حديثه عن عمرو بن شعيب في كفارة اليمين[٩]، حيث إنه ذكره تحت عنوان: (ذكر خبر خطأ في متنه يدفعه الأخبار الصحاح، غير أنا نبدأ

---

(١) انظر: الوافي بالوفيات، للصفدي (٢٣٧/١٣). وانظر كذلك: الجرح والتعديل (٣٧٨/٣)، وقد وهم ابن أبي حاتم في التفريق بين خليفة المكنى بأبي هبيرة، وخليفة جدُّ شباب فجعلهما اثنين، وهما واحد.

(٢) العلل الكبير، للترمذي (ص٣٩٣).

(٣) انظر: المتفق والمفترق، للخطيب (٨٧٣/٢).

(٤) (٢٦٩/٦).

(٥) الجرح والتعديل (٣٧٨/٣).

(٦) سؤالات الحاكم (ص٢٠١).

(٧) التقريب (ص٣٠١)، وقد ذكره ابن حجر للتمييز بينه وبين جده، فليس له رواية في الكتب الستة.

(٨) منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل (ص٩٣).

(٩) أخرجه أحمد في مسنده عن أبي سعيد مولى بني هاشم (ح٦٧٣٦)، وعن عبد الصمد بن عبد الوارث (ح٦٩٦٩)، كلاهما عن خليفة عن عمرو عن أبيه عن جده، أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال: "مَن حَلَفَ عَلى يَمِينٍ فَرأَى غَيْرَها خَيْراً مِنْها فتركُها كَفَّارَتُها".

وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (ح٢٣٧٣) عن خليفة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بنحوه.

والحديث بهذا المتن أعلّه مسلم، وعلته قوله (فتركها كفارتها)، والمحفوظ أن يكفر عن يمينه، وهو ما جاء من عدة طرق صحيحة كلها، أوردها مسلم في التمييز.

قال الشيخ عبد الله السعد: خليفة تابعه اثنان، عبيد الله بن الأخنس، وعبيد الله بن عمرو، فالعلة من عمرو بن شعيب أو أبيه، وليست من خليفة، لأنه توبع، وهذا مما استنكر على سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وإن كان الأصل فيها الحسن.

انظر: التقرير المفهم على التمييز لمسلم (ص٦٢).

بذكر الرواية الصحيحة، ثم نتبعها الفاسدة)، فأورد الرواية الصحيحة من عدة طرق، ثم ذكر الرواية التي تخالفها، وهي عن يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة، ثم قال: بمثل هذه الرواية وأشباهها ترك أهل الحديث حديث يحيى بن عبيد الله، لا يعتدون به، وأما حديث ابن خياط عن عمرو بن شعيب فلا معنى في التشاغل به.

ولم يذكر مسلم رواية ابن خياط المخالفة للرواية الصحيحة، ولكنَّ الحديث مروي من طريق ابن خياط عن عمرو، وهذا ما فسَّر كلام مسلم، وأنه إنما أراد تضعيف حديث ابن خياط عن عمرو في كفارة اليمين، وليس عامة حديثه، والله أعلم.

ثانياً: لسنا نعرج على حديثهم، ولا نتشاغل به. وقال هذا اللفظ في ستة رواة، وأضاف إليه قوله فيهم: الغالب على حديثه المنكر والغلط ، أمسكنا عن حديثهم، مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله.

وجرح مسلم بهذه الألفاظ ستة من الرواة، جمعهم في قوله[1]: وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، أمسكنا أيضاً عن حديثهم، وعلامة المنكر إذا ما عرضت روايته على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله، فمن هذا الضرب من المحدثين عبد الله بن محرر، ويحيى بن أبي أنيسة، والجراح بن المنهال، وعباد بن كثير، وحسين بن عبد الله، وعمر بن صهبان، ومن نحا نحوهم في رواية المنكر من الحديث، فلسنا نعرج على حديثهم ولا نتشاغل به.

ودونك دراسة أحوال الرواة:

الأول: الجراح بن منهال، أبو العَطوف الجَزَري، ليس من رواة الكتب الستة.

أقوال النقاد: قال فيه مسلم إضافة إلى ما ذكرت من ألفاظ الجرح[2]: منكر الحديث، ووافق بذلك

---

(١) المقدمة (ص٢١).

(٢) الكنى والأسماء (٦٦٠/١).

قول شيخه البخاري[١]. وقال أبو أحمد الحاكم[٢]: حديثه ليس بالقائم.

وقال النسائي[٣]، والدارقطني[٤]، وأبو حاتم[٥]، والدولابي[٦]: متروك الحديث، زاد أبو حاتم والدولابي: ذاهب الحديث، لا يكتب حديثه. وقال الدارقطني في موضع: ضعيف جداً.[٧] وقال ابن المديني[٨]: ضعيف، لا يكتب حديثه. وقال ابن معين[٩]: ليس حديثه بشيء. وقال ابن عدي[١٠]: الضعف على رواياته بيِّن.

وكان أحمد أخفهم جرحاً له، حيث قال[١١]: كان صاحب غفلة. بينما كان ابن حبان أشدّهم وقد عُرف بتعنته في الجرح، فكان عنده ممن يكذب في الحديث.[١٢]

وأقل ما يُخْلص إليه أنه منكر الحديث، متروكه ومهجوره، والله أعلم.

الثاني: حسين بن عبدالله بن ضُمَيْرة، أبو عبد الله الحِمْيري المدني، ليس له رواية في الكتب الستة.

أقوال النقاد: الكلام فيه كثير، وقد اتفقوا على شدة ضعفه، وترك حديثه، بل كذَّبه ابن معين[١٣]، وأبو حاتم[١٤]، ومالك[١٥]، زاد ابن معين: ليس هو بشيء، ونصُّ قول أبي حاتم: ترك الناس

---

(١) التاريخ الكبير (٢٢٨/٢). والضعفاء الصغير (ص٤٧).

(٢) انظر: لسان الميزان (٤٢٦/٢).

(٣) الضعفاء والمتروكون (ص٢٨).

(٤) الضعفاء والمتروكون (ص٢٦٢).

(٥) الجرح والتعديل (٥٢٣/٢).

(٦) انظر: لسان الميزان (٤٢٦/٢).

(٧) سؤالات السلمي (ص١٥٤).

(٨) انظر: الكامل (٤٠٦/٢).

(٩) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤٦٧/٤)

(١٠) الكامل (٤٠٨/٢).

(١١) انظر: ميزان الاعتدال (٣٩٠/١).

(١٢) كتاب المجروحين (٢١٨/١).

(١٣) تاريخ ابن معين رواية الدوري (٢٣٧/٣).

(١٤) الجرح والتعديل (٥٨/٣).

(١٥) انظر: الضعفاء الكبير (٢٤٦/١).

حديثه، وهو عندي متروك الحديث كذاب. وقال أبو زرعة[١]: ليس بشيء ضعيف الحديث، اضرب على حديثه.

وقال البخاري[٢]: منكر الحديث. وقال أحمد[٣]، والنسائي[٤]، والفلاس[٥]: متروك الحديث. وقال ابن حزم[٦]: متروك بن متروك، وقال في موضع[٧]: في غاية السقوط والاطراح، باتفاق أهل النقل.

وجاء عن العقيلي قولٌ مشابهٌ لأحد أقوال مسلم، حيث قال[٨]: ويَكثُر ما يخالف فيه هذا الشيخ الغالب على حديثه الوهم والنكارة.

والخلاصة أنه مطروح الحديث كذاب، لا فائدة من الاشتغال بحديثه.

=قال أبو مصعب مطرف بن عبد الله: سمعت مالكــاً يقول: إنّ ها هنا قومــاً يحدثون في هذا المســجد، يعني مسجد النبي –صلى الله عليه وسلم– يكذبون، منهم حسين بن ضميرة.

وقد أورد الذهبي في تاريخ الإسلام (٦٠١/٤) حكاية عن أبي مصعب أنه قال: تقدم مالك حين أقيمت الصلاة يصل الصف فوجد الحسين بن عبد الله بن ضميرة، فقال له مالك: حدثني بحديث أبيك، عن جدك، عن علي في الوتر، فذكره له، ومتنه أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كان يوتر بثلاث: في الأولى بالحمد، وقل هو الله أحد، وفي الثانية بالحمد، وقل يا أيها، وفي الثالثة بالحمد، وقل هو، والمعوذتين، فقال مالك: الله أكبر، الحمد لله الذي وافق وتري وتر رسول الله – صلى الله عليه وسلم –. ثم عقّب الذهبي قائلاً: هذا يدل على أن حسيناً ثقة عند مالك. ولا أرى أن الذهبي قد أصاب في قوله هذا، وليس في هذه الرواية ما يدل على ذلك صراحة، مع تصريح مالك بأن حسين من الكذابين، وتصريحه مقدم على ما قد يُفهم عنه، والله أعلم.

وقد استنكر السِّجزي أن يكون مالك حدَّث عن حسين، فقال في سؤالاته للدارقطني (ص٤٧): أنه سمع الدارقطني يقول إن مالكاً خرج عن الحسين، ثم قال: ولا يُظن بمالك أن يروي عن من جرّحه.

فلعل مالك قبل منه هذه الرواية لعلمه بصحتها، لكنه عنده من الكذّابين، والكذّاب أو الضعيف قد يصيب، كما أن الثقة قد يخطئ، والله أعلم.

(١) الجرح والتعديل (٥٨/٣).

(٢) التاريخ الكبير (٣٨٨/٢).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٥٨/٣).

(٤) انظر: الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢١٤/١).

(٥) انظر: الكامل (٢٢٦/٣).

(٦) المحلى (٤٩٥/٧).

(٧) المصدر نفسه (٤٥٤/٨).

(٨) الضعفاء الكبير (٢٤٧/١).

الثالث: عبَّاد بن كثير الثقفي البصري، روى له أبو داود وابن ماجه.

أقوال النقاد: كان رجلاً صالحاً لكنه لم يكن يضبط الحديث، وكانت به غفلة فتركوا حديثه. فقد كان جرير يحدث عنه فيقولون: أعفنا عنه، فيقول: كان رجلاً صالحاً، فيقولون: أعفنا عنه.[١]

وقال ابن معين[٢]: ليس بشيء في الحديث، وكان رجلاً صالحاً، وقال مرة[٣]: لا يُكتب حديثه. وضعّفه في رواية[٤]، وكذلك ضعفه أبو حاتم[٥].

وقال أحمد[٦]: روى أحاديث كذب، لم يسمعها، وكان رجلاً صالحاً، فسُئل: كيف كان يروي بما لم يسمع؟ قال: البلاء والغفلة. وقال أبو زرعة[٧]: كان شيخاً صالحاً، وكان لا يضبط الحديث، لا يكتب حديثه.

وقال البخاري[٨]: تركوه، وقال مرة[٩]: سكتوا عنه، وهذا يدل على أن لفظة (سكتوا عنه) عنده بمعنى تركوه.

وقال النسائي[١٠]: متروك الحديث، وخلص ابن حجر أيضاً إلى ذلك.[١١]

والخلاصة أنه متروك الحديث رغم صلاح دينه، لغفلته وعدم ضبطه حتى أنه حدّث بما لم يسمع.

الرابع: عبد الله بن مُحرَّر الجزري، انفرد ابن ماجه بالرواية له.

---

(١) الضعفاء الكبير (١٤٠/٣).
(٢) تاريخه رواية الدارمي (ص٤٦).
(٣) انظر: الكامل (٥٣٨/٥).
(٤) تاريخه رواية الدوري (١٢٤/٤).
(٥) الجرح والتعديل (٨٥/٦).
(٦) انظر: الكامل (٥٣٨/٥).
(٧) الجرح والتعديل (٨٥/٦).
(٨) التاريخ الكبير (٤٣/٦).
(٩) التاريخ الأوسط (١٠٣/٢).
(١٠) الضعفاء والمتروكون (ص٧٤).
(١١) تقريب التهذيب (ص٤٨٢).

أقوال النقاد: ضعفه ابن معين[١]، وأبو حاتم[٢]، وأبو زرعة[٣]، زاد أبو حاتم: متروك الحديث، منكر الحديث، ترك حديثه ابن المبارك. وقال البخاري[٤]: منكر الحديث.

وقال النسائي[٥]، والفلاس[٦]، وابن القيسراني[٧]، وابن حجر[٨]: متروك الحديث، وقال أحمد[٩]: ترك الناس حديثه.

والخلاصة أنه متروك، منكر الحديث، متفق على ضعفه.

الخامس: عمر بن صُهْبان، ويقال اسم أبيه محمد، أبو جعفر الأسلمي، انفرد ابن ماجه بالرواية لهم.

أقوال النقاد: اتفقوا على ضعفه سوى ما أورده ابن شاهين عن أحمد بن صالح أنه قال فيه[١٠]: ما علمت إلا خيراً، ثقة ما رأيت أحداً تكلم فيه. وهو قول شاذ مخالف لسائر أقوال النقاد الذين جرحوه، وأجمعوا على ضعفه.

قال ابن معين[١١]: لا يسوى فلساً، وقال ابن المديني[١٢]: لا يكتب حديثه، وقال البخاري[١٣]، وأبو حاتم[١٤]: منكر الحديث. زاد أبو حاتم: ضعيف الحديث، متروك الحديث.

---

(١) انظر: الضعفاء الكبير (٢/٣١٠).
(٢) الجرح والتعديل (٥/١٧٦).
(٣) المصدر نفسه.
(٤) التاريخ الكبير (٥/٢١٢).
(٥) انظر: الكامل (٥/٢١٤).
(٦) انظر: الجرح والتعديل (٥/١٧٦).
(٧) تذكرة الحفاظ (ص١٠١).
(٨) تقريب التهذيب (ص٥٤٠).
(٩) انظر: الضعفاء الكبير (٢/٣١٠).
(١٠) تاريخ أسماء الثقات (ص١٣٧).
(١١) تاريخه رواية الدوري (٣/٢٥٤).
(١٢) انظر: تهذيب التهذيب (٣/٢٣٥).
(١٣) التاريخ الكبير (٦/١٦٥).
(١٤) الجرح والتعديل (٦/١١٦).

قال أبو زرعة[١]، وابن معين في رواية[٢]، والبغوي[٣]، وابن حجر[٤]: ضعيف الحديث. وقال النسائي[٥]، والدارقطني[٦]: متروك الحديث. وقال أحمد[٧]: لم يكن بشيء، أدركته، ولم أسمع منه شيئاً.

والخلاصة أنه ضعيف متروك الحديث.

السادس: يحيى بن أبي أُنَيْسة، أبو زيد الجزري، انفرد الترمذي بالرواية له.

أقوال النقاد: ذكره يعقوب بن سفيان مع جماعة قال فيهم قولاً قريباً من قول مسلم[٨]: لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديث هؤلاء.

وما حدّث عنه القطان وابن مهدي شيئاً قط، كما نقل ابن المثنى[٩].

ونهى أخوه زيد عن الكتابة عنه، وكذّبه.[١٠] وقال ابن المديني[١١]: ضعيف لا يكتب حديثه. وقال ابن سعد[١٢]: كان ضعيفاً، وأصحاب الحديث لا يكتبون عنه. وقال أحمد[١٣]: ليس هو

---

(١) الجرح والتعديل (١١٦/٦).

(٢) انظر: الكامل (٢٤/٦).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٢٣٥/٣).

(٤) تقريب التهذيب (ص٧٢١).

(٥) الضعفاء والمتروكون (ص٨٣).

(٦) العلل (٥٧/٩).

(٧) انظر: الكامل (٢٤/٦).

(٨) المعرفة والتاريخ (٤٤٩/٢).

(٩) انظر: الضعفاء الكبير (٣٩٣/٤).

وقد روى ابن أبي حاتم بسنده في الجرح والتعديل (١٣٠/٩) عن القطان أنه قال: يحيى أحب إلي متن هؤلاء الذين تذكرون، يعني حجاج بن أرطأة، وأشعث بن سوار ومحمد بن إسحاق. ثم سأل أباه عن هذا الخبر، فقال أبو حاتم: القطان لم يكتب حديث يحيى، ولو كتب أو رأى حديثه لم يقل هذا، وهؤلاء أحب إلي من يحيى.

(١٠) انظر: الجرح والتعديل (١٣٠/٩). وزيد بن أبي أنيسة ثقة، كان سيئ الرأي في أخيه يحيى، وقد أخبر الجوزجاني في أحوال الرجال (ص٣٠٣) أن أحمد كان يذكر يحيى بالذم، ويثبت أخاه زيداً.

(١١) انظر: تاريخ دمشق (٥٣/٦٤).

(١٢) الطبقات الكبرى (٤٨٤/٧).

(١٣) انظر: الجرح والتعديل (١٣٠/٩).

ممن يكتب حديثه. وقال الفسوي[١]: ضعيف لا يكتب حديثه (إلا)[٢] للمعرفة. وخالفهم ابن عدي فقال[٣]: هو مع ضعفه يكتب حديثه.

وقال البخاري[٤]: ليس بذاك، وقال ابن معين[٥]: ليس بشيء. وقال أحمد[٦]، والنسائي[٧]: متروك الحديث.

وقال أبو حاتم[٨]، وأبو زرعة[٩]: ليس بالقوي. زاد أبو حاتم: ضعيف الحديث، وخلص إلى ذلك ابن حجر[١٠].

والخلاصة أنه بيِّن الضعف، متروك الحديث، لا ينبغي التشاغل بحديث مثله.

وما يُخلص إليه في هذه الألفاظ أنها تدل على ترك رواية أصحابها، وهجر حديثهم، وعدم التشاغل به، لأن الغالب على أحاديثهم النكارة والخطأ، وقد قالها مسلم في ستة من الرواة، لا رواية لاثنين منهم في الكتب الستة، وانفرد ابن ماجة بالرواية لاثنين منهم، وروى الترمذي لواحد، وأبو داود للأخير، وأقوال ابن حجر فيهم بين متروك وضعيف.[١١]

ثالثاً: لسنا نتشاغل بتخريج حديثهم. قاله في ستة رواة وقال فيهم أيضاً: عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم، ممن اتهم بوضع الحديث وتوليد الأخبار.

---

(١) المعرفة والتاريخ (٤٥٢/٢).

(٢) سقطت من كتاب المعرفة، ولا يستقيم المعنى إلا بها، وقد أثبتها ابن عساكر في تاريخه (٥٤/٦٤).

(٣) الكامل (١٣/٩).

(٤) التاريخ الكبير (٢٦٢/٨).

(٥) تاريخه رواية الدوري (٤١٥/٤).

(٦) انظر: الكامل (٤/٩).

(٧) الضعفاء والمتروكون (ص١٠٩).

(٨) الجرح والتعديل (١٣٠/٩).

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) تقريب التهذيب (ص١٠٤٩).

(١١) وقد قال ابن حجر معلقاً على قول مسلم فيهم: والرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون، فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكرة. انظر: فتح المغيث (٢٥١/١)، وتوجيه النظر: (٥١٧/١).

وقال شَبِّير العثماني مفسراً قول مسلم: (مهجور الحديث): أي كان المحدث الراوي منكر الحديث مهجوره، لا يقبل حديثه، ولا يستعمل في الاحتجاج. انظر: فتح الملهم بشرح صحيح مسلم (ص٣٢٠).

قال مسلم[١]: فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كعبد الله بن مسور، وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغياث بن إبراهيم، وسليمان بن عمرو، وأشباههم ممن اتهم بوضع الحديث وتوليد الأخبار.

الأول: سليمان بن عمرو، أبو داود النخعي، ليس له رواية في الكتب الستة.

أقوال النقاد: ونقل مسلم فيه قول إسحاق، وقتيبة بن سعيد، فقال[٢]: رماه إسحاق وقتيبة. وغالب الظن أنه يقصد أنهما رمياه بالكذب، كما نقل ذلك البخاري في تاريخه، فقال[٣]: معروف بالكذب، قاله قتيبة وإسحاق.

وسليمان كذّاب، كثرت أقوال النقاد في بيان كذبه ووضعه للحديث، فكذّبه إسحاق[٤]، وقتيبة[٥]، وابن معين[٦]، وأحمد[٧]، والبخاري[٨]، وغيرهم. وقال ابن المديني[٩]: كان من الدجالين، وقال يحيى[١٠]: معروف بوضع الحديث.

وقد جعله ابن عراق الكناني في الصنف الثالث من أصناف الوضّاعين، وهم قوم اتخذوا الوضع صناعة وتسوقاً وجراءة على الله ورسوله. [١١]

---

(١) المقدمة (ص٢١).
(٢) الكنى والأسماء (٣٠٢/١).
(٣) انظر: التاريخ الكبير (٢٨/٤).
(٤) المصدر نفسه.
(٥) انظر: التاريخ الكبير (٢٨/٤).
(٦) تاريخه رواية الدوري (٥٥٤/٣).
(٧) العلل رواية ابنه عبد الله (٥٤٢/٢).
(٨) التاريخ الكبير (٢٨/٤).
(٩) انظر: لسان الميزان (١٦٦/٤).
(١٠) تاريخه رواية الدوري (٥٥٥/٣).
(١١) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة (١١/١).
وقد صنَّف الوضّاعين على سبعة أقسام في مقدمة كتابه (١١/١): أول هذه الأصناف الزنادقة المستخفين بالدين، ثم أصحاب الأهواء والبدع المنتصرون لمذاهبهم، ثم من اتخذوا الوضع صناعة وجرأة على الدين، ورابعها أصحاب الأغراض الدنيوية كالقصاص، والشحاذين، وأصحاب الأمراء، ثم قوم ينسبون إلى الزهد =

وخلاصة القول فيه ما ختم ابن حجر به ترجمته في لسان الميزان[1]: الكلام فيه لا يُحصر، فقد كذّبه ونسبه إلى الوضع من المتقدمين والمتأخرين ممن نُقل كلامهم في الجرح أو ألفوا فيه فوق الثلاثين نفساً.

الثاني: عبد القدوس، أبو سعيد الشامي، ليس له رواية في الكتب الستة.

تقدمت ترجمته، وقد قال فيه مسلم أيضاً[2]: ذاهب الحديث. وقد أجمعوا على ترك حديثه.

الثالث: عبد الله بن مِسْوَر، أبو جعفر المدائني، ليس له رواية الكتب الستة.

أقوال النقاد: ضعفه ابن المديني[3]، وقال رَقَبَة[4]: كان يضع الحديث ويكذب، وفي رواية[5]: وضع أحاديث عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وكلاماً وهو حق، فاختلط بأحاديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- واحتمله الناس. وقال أبو نعيم الأصبهاني[6]: وضاع للأحاديث، لا يسوي شيئاً.

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه[7]: اضرب على أحاديثه، أحاديثه موضوعة وأبى أن يحدثنا عنه، وقال أحمد في رواية[8]: قد تركت أنا حديثه، وكان ابن مهدي لا يحدثنا عنه.

وقال البخاري[9]: كان جرير يقول فيه، وكان يحيى يغمزه. وقال النسائي[10]: متروك الحديث.

والخلاصة أن ابن مِسْور وضَّاع متروك الحديث.

=أحـــاديث في الترغيب والترهيب، ثم قوم حملهم على الوضـــع حب الظهور، وآخر هذه الأصناف قوم وقـــع الموضوع في حديثهم ولم يتعمدوا الوضع، كمن ابتلي فيمن يدس في حديثه ما ليس منه.

(١) (١٦٦/٢).

(٢) الكنى والأسماء (٣٦٧/١).

(٣) انظر: تاريخ بغداد (٤١٤/١١).

(٤) انظر: الكامل (٢٧٥/٥).

ورَقَبة هو ابن مَصْقَلة، أبو عبد الله العبْدي الكوفي، ثقة مأمون. انظر: تقريب التهذيب (ص٣٢٨).

(٥) انظر: تاريخ بغداد (٤١٤/١١).

(٦) الضعفاء (ص٩٩).

(٧) العلل ومعرفة الرجال (٣٤٥/١).

(٨) المصدر نفسه (ص٥٢٠).

(٩) انظر: الكامل (٢٧٥/٥).

(١٠) المصدر نفسه.

الرابع: عمرو بن خالد، أبو خالد الكوفي، نزيل واسط، انفرد ابن ماجه بالرواية له.

أقوال النقاد: كذّبه أحمد والناس[١]، أحمد[٢]، وابن معين[٣]، والدارقطني[٤]، وقال إسحاق بن راهوية[٥]، ووكيع[٦]، وأبو زرعة[٧]: كان يضع الحديث.

وقال البخاري[٨]، والساجي[٩]: منكر الحديث، وقال أبو حاتم[١٠]: متروك الحديث، ذاهب الحديث، لا يشتغل به. وختم ابن عدي ترجمته بقوله[١١]: عامة ما يرويه موضوعات.

وخلاصة القول في ابن خالد أنه وضاع متروك.

الخامس: غِياث بن إبراهيم، أبو عبد الرحمن الكوفي، ليس من رواة الكتب الستة.

أقوال النقاد: وقال فيه مسلم أيضاً[١٢]: متروك الحديث.

أورد ابن الجوزي في الموضوعات قصته مع الخليفة المهدي، وقد كذب فيها غياث على رسول الله، فلما قام من عنده قال المهدي[١٣]: أشهد أنّ قفاك قفا كذّاب على رسول الله –صلى الله عليه وسلم–.

---

(١) قاله أبو الحسن ابن عراق الكناني(ت٩٦٣هـ) في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة (٩٣/١).

(٢) انظر: الكامل (٢١٨/٦).

(٣) تاريخه رواية الدوري (٣١٥/٣).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال (٢٥٧/٣).

(٥) انظر: الجرح والتعديل (٢٣٠/٦).

(٦) انظر: الكامل (٢١٨/٦).

(٧) الجرح والتعديل (٢٣٠/٦).

(٨) التاريخ الكبير (٣٢٨/٦).

(٩) انظر: إكمال تهذيب الكمال (١٦١/١٠).

(١٠) الجرح والتعديل (٢٣٠/٦).

(١١) الكامل (٢٢٤/٦).

(١٢) الكنى والأسماء (٥٢٢/١).

(١٣) الموضوعات (٧٨/٣).

ضعفه ابن المديني[١]، وقال ابن معين[٢]: كذاب خبيث، قال لي أبو سفيان المعمري، وكان جاره: نسخ كتبي كلها ثم وضعها في كتبه، ولم يسمعها مني. وقال البخاري[٣]: تركوه. وقال الجوزجاني[٤]: كان فيما سمعت غير واحد يقول: كان يضع الحديث.

والخلاصة أنه وضّاع كذّاب.

السادس. محمد بن سعيد، أبو عبد الرحمن الأسدي المصلوب، روى له الترمذي وابن ماجه.

أقوال النقاد: وقال فيه مسلم أيضاً[٥]: متروك الحديث.

وهو هالك اتهم بالزندقة، فصُلب، وقد غيروا اسمه ستراً له وتدليساً لضعفه، حتى أنهم قلبوا اسمه على مائة اسم أو يزيد.[٦]

قال الثوري[٧]: كذاب، وقال ابن المبارك[٨]: أكره حديثه.

قال البخاري[٩]: كان صُلب، متروك الحديث، قتل في الزندقة، وقال أحمد[١٠]: قتله أبو جعفر في الزندقة، حديثه حديث موضوع. وخالفهم ابن معين بأنه لم يقتل صلباً بالزندقة، فقال[١١]: منكر الحديث، وليس كما قالوا صلب في الزندقة، لكنه منكر الحديث.

---

(١) انظر: الكامل (٢١٨/٦).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) الكنى والأسماء (٥٢٥/١).

(٦) انظر: الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث (ص٢٣١).

(٧) انظر: الضعفاء الكبير (٧١/٤).

(٨) المصدر نفسه.

(٩) التاريخ الكبير (٩٤/١).

(١٠) العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله (٣٨٠/٣).

(١١) تاريخه رواية الدوري (٤٢٦/٤).

وقال النسائي[1]: الكذابون المعروفون بوضع الحديث أربعة، ذكر منهم محمد بن سعيد بالشام.
وقال أبو داود عن أحمد[2]: كان يضع، وقال أحمد بن صالح[3]: وضع أربعة آلاف حديث.
والخلاصة أنهم كذّبوه[4]، وتركوا حديثه لزندقته ووضعه للحديث.

وتعتبر هذه الألفاظ أشدُّ ما قاله الإمام مسلم، حيث اتهم الرواة فيها بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار، وتبين من خلال تراجمهم أنهم كذابون وضاعون للحديث، سوى عبد القدوس لكنه منكر الحديث متروكه.

وأربعة منهم لا رواية لهم في الكتب الستة، وانفرد ابن ماجة بالرواية لابن خالد، وروى للمصلوب الترمذي وابن ماجة.

وقال النووي[5]: هؤلاء الجماعة المذكورون كلهم متهمون متروكون، لا يُتشاغل بأحد منهم لشدة ضعفهم، وشهرتهم بوضع الأحاديث.

المصطلح الثاني والعشرون: ضعيف الحديث: وجرح به ستة عشر راوياً، ليس لأحد منهم رواية في الصحيحين أو أحدهما.

من لهم رواية في السنن الأربعة، وعددهم تسعة:

إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة المدني[6]، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه.

إسماعيل بن إبراهيم، أبو يحيى الأحول الكوفي[7]، روى له الترمذي وابن ماجه.

أيوب بن عتبة، أبو يحيى القاضي[8]، روى له الترمذي وابن ماجه.

---

(١) انظر: تهذيب الكمال (٢٦٦/٢٥).

(٢) انظر: الضعفاء الكبير (٧٢/٤).

(٣) انظر: تقريب التهذيب (ص٨٤٧).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المنهاج شرح صحيح مسلم (٥٥/١).

(٦) الكنى والأسماء (٣٧٢/١).

وفي التقريب (ص١٣٠): متروك. وقال البخاري في تاريخه الكبير (٣٩٦/١): تركوه.

(٧) الكنى والأسماء (٩٠٣/٢).

وفي التقريب (ص١٣٦): ضعيف.

(٨) الكنى والأسماء (٩٠٨/٢). ونقل تضعيف مسلم له العيني في مغاني الأخيار (٣٠٧/٢).

وفي التقريب (ص١٦٠): ضعيف. وقال البخاري في تاريخه الكبير (١٣٤٨/١): هو عندهم لين.

رِشْدين بن سعد بن مُفلح، أبو الحجاج المَهْري المصري[١]، روى له الترمذي وابن ماجه.

عثمان بن عطاء بن أبى مسلم، أبو مسعود الخراساني[٢]، انفرد ابن ماجه بالرواية له.

عمرو بن ثابت بن هرمز، أبو ثابت الكوفي[٣]، انفرد أبو داود بالرواية له.

عمرو بن هاشم، أبو مالك الجَنْبي[٤]، الكوفي، روى له أبو داود والنسائي.

موسى بن عبيدة بن نشيط، أبو عبد العزيز الرَّبذي[٥]، روى له الترمذي وابن ماجه.

النضر بن محمد، أبو عامر أو أبو عبد الله المروزي[٦]، انفرد النسائي بالرواية له.

---

(١) الكنى والأسماء (٢٦٢/١).

وقال ابن حجر في التقريب (ص٣٢٦): ضعيف، رجح أبو حاتم عليه ابن لهيعة، وقال ابن يونس: كان صالحاً في دينه فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث.

وقال البخاري في تاريخه الكبير (٢٣٧/٣): وكان لا يبالي ما دفع إليه فيقرأه.

(٢) الكنى والأسماء (٧٧٩/٢).

وفي التقريب (ص٦٦٦): ضعيف. وقال البخاري في تاريخه الكبير (٢٤٤/٦): ليس بذلك.

(٣) الكنى والأسماء (١٦٧/١).

وفي التقريب (ص٧٣١): ضعيف رُمي بالرفض. وقال البخاري في تاريخه الكبير (٣١٩/٦): ليس بالقوي عندهم.

(٤) الكنى والأسماء (٧٥٥/٢).

وفي التقريب (ص٧٤٧): لين الحديث، أفرط فيه ابن حبان. وقال البخاري في التاريخ الكبير (٣٨١/٦): فيه نظر.

(٥) الكنى والأسماء (٦٣٩/١).

وفي التقريب (ص٩٨٣): ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابداً. وقال البخاري في التاريخ الكبير (٢٩١/٧): أن أحمد قال فيه: منكر الحديث.

(٦) الكنى والأسماء (٤٩٧/١).

والنضر مختلف فيه، وثقه النسائي، والدارقطني في رواية، وقال ابن سعد: كان مقدماً عندهم في العلم والفقه والعقل والفضل، وكان صديقاً لعبد الله بن المبارك. وقال أحمد: كان بمرو شيخ يقال له النضر بن محمد وكان ابن المبارك إذا سُئل عن شيء قال: اذهبوا إلى النضر.

وقال البخاري، والدارقطني في رواية، والساجي: فيه ضعف، زاد الساجي: صاحب رأي. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم. وخلص ابن حجر إلى أنه: صدوق ربما يهم، ورمي بالإرجاء. =

من ليس لهم رواية في السنن الأربعة، وعددهم سبعة رواة.

إبراهيم بن أبي حية، أبو إسماعيل المكي[١]، حماد بن شعيب، أبو شعيب الحِمَّاني[٢]، سلمة بن صالح، أبو إسحاق الجعفي[٣] الأحمر[٤]، عبد الرزاق بن عمر، أبو بكر الثقفي[٥]، عمر بن حفص، أبو حفص العبْدي[٦]، عمر بن سعيد، أبو حفص الدمشقي[٧]، ومسعدة بن اليسع، أبو اليسع[٨].

والخلاصة أنه جرح بمصطلح (ضعيف الحديث) ستة عشر راوياً، لا رواية في أيٍّ من الكتب الستة لسبعة منهم. وأخرج أصحاب السنن الأربع للتسعة الباقين، فروى أبو داود والترمذي وابن ماجه لواحد، وأبو داود والنسائي لواحد، وروى الترمذي وابن ماجه لأربعة منهم، وانفرد كل من النسائي، وأبي داود، وابن ماجه بواحد من الرواة.

=والخلاصة أن جرحه غير مفسر، وغاية ما يتضح منه أنه مرجئ صاحب رأي، فلعل ابن حجر أصاب القول فيه، والله أعلم.

انظر توثيق الأقوال حسب ورودها: تهذيب الكمال (٤٠٤/٢٩)، الطبقات الكبرى (٣٧٣/٧)، موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله (١٥/٤)، التاريخ الكبير (٨٩/٨)، المؤتلف والمختلف (٢٢١٤/٤)، إكمال تهذيب الكمال (٤٨/١٢)، التقريب (ص١٠٠٣).

(١) الكنى والأسماء (٥٧/١). وقد قال البخاري في تاريخه الكبير (٢٨٣/١): منكر الحديث، وذكره برهان الدين الحلبي في الكشف الحثيث (٣٤/١).

(٢) الكنى والأسماء (٤٢٦/١). وقال البخاري في تاريخه الكبير (٢٥/٣): فيه نظر.

(٣) تصحفت من النسَّاخ عند مسلم في الكنى والأسماء إلى: الجعفري.

(٤) الكنى والأسماء (٣٩/١).

(٥) المصدر نفسه (١٢٥/١). ونقل تضعيف مسلم الذهبي في ميزان الاعتدال (٦٠٨/٢).

وقد ذكره ابن حجر للتمييز بينه وبين عبد الرزاق بن عمر الدمشقي وهو صدوق، وقال في الثقفي: متروك الحديث في الزهري، لين في غيره. انظر: التقريب (ص٦٠٧). وقال البخاري في تاريخه (١٣٠/٦): منكر الحديث.

(٦) الكنى والأسماء (٢٠٩/١). وقال البخاري: ليس بقوي. انظر: تاريخه الكبير (١٥٠/٦).

(٧) الكنى والأسماء (٢٠٧/١).

(٨) المصدر السابق (٩٣١/٢). وقال فيه الذهبي: هالك، كذبه أبو داود. انظر: ميزان الاعتدال (٩٨/٤).

ولعله يعني بهذا المصطلح ضعف الراوي إلا إذا جاءت قرينة تدل على شدة ضعفه، والله أعلم. وقد ضعّف ابن حجر ستة منهم، وقال في اثنين: متروك الحديث، وفي آخر لين الحديث، وعدّل واحداً منهم، وهو النضر بن محمد فقال فيه: صدوق ربما يهم رُمي بالإرجاء، ولم يتكلم في الستة الباقين.

وتكلم البخاري في اثني عشر راوياً منهم، تنوعت أقواله فيهم بين منكر الحديث، وتركوه، وليس بذلك، وليس بالقوي عندهم، وليس بقوي، وهو عندهم لين، وكلها ألفاظ تضعيف، ولم يقل في أيٍّ منهم (ضعيف الحديث)، كما قال مسلم.

المصطلح الثالث والعشرون: منكر الحديث: وجرح به تسعة وعشرين راوياً، ليس لأحد منهم رواية في الصحيحين أو أحدهما:

من لهم رواية في السنن الأربعة، وعددهم سبعة عشر راوياً.

الحسين بن قيس، أبو علي الواسطي، الملقب بحَنَش،[١] روى له الترمذي وابن ماجه.

حصين بن عمر، أبو عمر الأحمسي الكوفي،[٢] انفرد الترمذي بالرواية له.

خالد بن إلياس بن صخر، أبو الهيثم العدوي،[٣] روى له الترمذي وابن ماجه.

سعيد بن سنان، أبو مهدي الحمصي،[٤] روى له ابن ماجه فقط.

سليمان بن أرقم، أبو معاذ البصري،[٥] روى له أبو داود والترمذي والنسائي.

صَدقة بن عبد الله السَّمين، أبو معاوية الدمشقي،[٦] روى له الترمذي والنسائي وابن ماجه.

---

(١) الكنى والأسماء (٥٥٥/١).

وفي التقريب (ص٢٤٩): متروك الحديث.

وقال البخاري في التاريخ الكبير (٣٩٣/٢): ترك أحمد حديثه.

(٢) الكنى والأسماء (٥٤٠/١).

وفي التقريب (ص٢٥٤): متروك الحديث.

(٣) الكنى والأسماء (٨٨٢/٢).

وفي التقريب (ص٢٨٢): متروك الحديث.

(٤) الكنى والأسماء (٨٢٩/٢).

وفي التقريب (ص٣٨١): متروك، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع. وقال البخاري في التاريخ الكبير (٤٧٧/٣): منكر الحديث.

(٥) الكنى والأسماء (٧٧٦/٢).

وفي التقريب (ص٤٠٤): ضعيف. وقال البخاري في تاريخه الكبير (٢/٤): تركوه.

(٦) الكنى والأسماء (٧٥٨/٢). =

عاصم بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عمر المدني،[١] روى له الترمذي وابن ماجه.

عباس بن الفضل بن عمرو، أبو الفضل الأنصاري، نزيل الموصل وقاضيها في زمن الرشيد،[٢] انفرد ابن ماجه بالرواية له.

عثمان بن خالد، أبو عفان القرشي،[٣] روى له ابن ماجه فقط.

العلاء بن زيد، ويقال ابن زيدل، أبو محمد الثقفي،[٤] روى له ابن ماجه فقط.

فرج بن فَضَالة بن النعمان، أبو فضالة الشامي،[٥] روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه.

مبارك بن سُحَيم، ويقال ابن عبد الله، أبو سُحَيم البصري،[٦] روى له ابن ماجه فقط.

محمد بن الفرات، أبو علي الجرمي،[٧] انفرد ابن ماجه بالرواية له.

محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان، أبو عبد الله الأموي، ويُعرف بالديباج لحسن وجهه،[٨] روى له ابن ماجه.

=وفي التقريب (ص٤٥١): ضعيف.

(١) الكنى والأسماء (٥٣٤/١).

وفي التقريب (ص٤٧٢): ضعيف.

(٢) الكنى والأسماء (٦٧٤/٢).

وفي التقريب (ص٤٨٧): متروك، واتهمه أبو زرعة، وقال ابن حبان: حديثه عن البصريين أرجى من حديثه عن الكوفيين. وقال البخاري في تاريخه الكبير (٥/٧): منكر الحديث.

(٣) الكنى والأسماء (٦٥١/١).

وفي التقريب (ص٦٦٢): متروك الحديث.

(٤) الكنى والأسماء (٧٢٧/٢).

وفي التقريب (ص٧٦٠): متروك ورماه أبو الوليد بالكذب. وقال البخـــاري في تاريخه الكبير (٥٢٠/٦): منكر الحديث.

(٥) الكنى والأسماء (٦٨٥/٢).

وفي التقريب (ص٧٨٠): ضعيف. وقال البخاري في تاريخه الكبير (١٣٤/٧): منكر الحديث.

(٦) الكنى والأسماء (٤١٧/١).

وفي التقريب (ص٩١٨): متروك.

(٧) الكنى والأسماء (٥٥٨/١).

وفي التقريب (ص٨٨٧): كذبوه.

(٨) الكنى والأسماء (٤٨٧/١).

وفي التقريب (٨٦٤): صدوق. =

يحيى بن عثمان، أبو سهل البصري،[1] روى له من الجماعة ابن ماجه فقط.

يحيى بن ميمون بن عطاء، أبو أيوب البصري،[2] روى له أبو داود فقط.

يزيد بن عياض بن جُعْدبة، أبو الحكم المدني،[3] روى له الترمذي وابن ماجه.

من ليس لهم رواية في السنن الأربعة، وعددهم اثنا عشر راوياً:

أبان بن جَبَلة، أبو عبد الرحمن الهمْداني[4]، إسماعيل بن قيس بن سعيد، أبو مصعب[5]، الجراح بن المِنهال، أبو العطوف الجزري[6]، الحكم بن عبد الله بن سعد، أبو عبد الله الأيلي[7]،

=وأبو عبد الله مختلف فيه، فقد أطلق القـول بتوثيقه العجلي، والنسائي في رواية، وقال ابن سعد: كـان كثير الحديث عالماً.

وقال النسائي في رواية: ليس بالقـوي. وقد قال ذلك النسـائي في جماعة وأخرج لهم في صحيحه، ونقل عنه الذهبي أنه قال: قولنا (ليس بالقوي) ليس بجرح مفسد.

وقال البخاري، وابن الجارود: لا يكاد يتابع في حديثه. وقال البخاري في موضع: عنده عجائب، وذلك بعد أن روى له حديثاً مسنداً عن أبي الزناد، ورواه مرسلاً من طريق آخر وصحح المرسل. فلعله يقصد العجـائب في حديثه عن أبي الزناد، ويؤيد هذا قول ابن حبان لما ذكره في الثقات: في حديثه عن أبي الزناد بعض المناكير.

ولعل خلاصة القول فيه أنه صدوق في روايته عن أبي الزناد بعض المناكير، وهذا مراد مسـلم بقوله: منكر الحديث، والله أعلم.

انظر توثيق الأقـوال حسب ورودها في الترجمة: التاريـخ للعجلي (٢٤٢/٢)، تهذيب الكمـال (٥١٨/٢٥)، الطبقـات الكبرى القسم المتمم لتابعي أهـل المدينة(ص٢٦١)، الموقظة في عـلم مصطلح الحديث، للذهبي (ص٨٢)، التاريخ الأوسط (٨١/٢)، تهذيب التهذيب (٦١٢/٣)، والتاريخ الكبير، للبخاري (١٣٩/١).

(١) الكنى والأسماء (٣٩٨/١).

وفي التقريب (ص١٠٦٢): ضعيف. وقال البخاري في التاريخ الكبير (٢٩٦/٨): حديثه ليس بالقائم.

(٢) الكنى والأسماء (٦٩/١).

وفي التقريب (ص١٠٦٧): متروك.

(٣) الكنى والأسماء (٢٤١/١).

وفي التقريب (ص١٠٨١): كذبه مالك وغيره. وقال البخاري في تاريخه الكبير (٣٥١/٨): منكر الحديث.

(٤) الكنى والأسماء (٥٢٣/١).

وقال البخاري في تاريخه الكبير (٤٥٣/١): منكر الحديث.

(٥) الكنى والأسماء (٧٨٨/٢).

(٦) المصدر نفسه (٦٦٠/١). وقد تقدمت ترجمته.

(٧) المصدر السابق (٤٨٩/١).

الصباح بن سهل، أبو سهل[١]، كثير بن عبد الله، أبو هاشم الأيْلي[٢]، محمد بن الحجاج، أبو إبراهيم اللخمي الواسطي[٣]، محمد بن عبد الملك، أبو عبد الله الأنصاري[٤]، مروان بن سالم، أبو عبد الله البربري[٥]، هشام بن سلمان، أبو يحيى المجاشعي[٦]، ياسين بن معاذ، أبو خلف الزيات[٧]، يوسف بن السَّفر، أبو الفيض الدمشقي[٨].

والخلاصة أنه جرح بلفظ(منكر الحديث) تسعة وعشرين راوياً، لم يروِ الشيخان أو أحدهما لواحد منهم.

ولا رواية لاثني عشر منهم في أيٍّ من السنن الأربع، ووقد جرح البخاري ستة منهم، وماثل قوله فيهم قول مسلم، حيث قال فيهم: منكر الحديث، وزاد في واحد: يتكلمون فيه.

وروى أصحاب السنن الأربعة لسبعة عشر راوياً، انفرد ابن ماجه بالرواية لثمانية، وروى الترمذي وابن ماجه لأربعة منهم، وانفرد كل من أبي داود والترمذي بواحد، وروى أبو داود والترمذي وابن ماجه لواحد، والترمذي والنسائي وابن ماجه لواحد، وأبو داود والترمذي والنسائي لواحد.

وقد تكلم البخاري في تسعة منهم، فقال في خمسة منهم: منكر الحديث، وفي واحد: عنده عجائب، وفي رواية: لا يكاد يتابع على حديثه، وقال في السابع: ترك أحمد حديثه، وفي الثامن: حديثه ليس بالقائم: وفي الأخير: تركوه.

---

(١) الكنى والأسماء (٣٩٨/١).

وفي التاريخ الكبير (٣١٤/٤): منكر الحديث.

(٢) الكنى والأسماء (٨٧٥/٢).

(٣) المصدر نفسه (٦٢/١).

(٤) المصدر نفسه (٤٨٩/١).

وقال البخاري في التاريخ الكبير (١٦٤/١): منكر الحديث.

(٥) الكنى والأسماء (٤٩٣/١).

(٦) المصدر نفسه (٩٠٨/٢).

(٧) المصدر السابق (٢٨٥/١).

وقال البخاري في تاريخه الكبير (٤٢٩/٨): يتكلمون فيه، منكر الحديث.

(٨) الكنى والأسماء (٦٨٢/٢).

وقال البخاري في تاريخه الكبير (٣٨٧/٨): منكر الحديث.

أما ابن حجر فكلهم عنده ضعفاء سوى أبي عبد الله الأموي قال فيه صدوق، وخلاصة القول فيه أنه صدوق في حديثه عن أبي الزناد بعض المناكير. وقد أطلق القول بتضعيف خمسة منهم، وقال في واحد كذبوه، وفي آخر: كذبه مالك وغيره، والتسعة الباقون عنده متروكون.
ونستطيع القول أن لفظة (منكر الحديث) عنده أشد من قوله (ضعيف الحديث)، فهؤلاء كلهم متروكون، بل منهم من اتهم بالكذب.
المصطلح الرابع والعشرون: متروك الحديث، وجرح به ثمانية وثلاثين راوياً، ليس لأحد منهم رواية في الصحيحين أو في أحدهما:
من لهم رواية في السنن الأربعة، وعددهم سبعة عشر راوياً:
أيوب بن خُوط، أبو أمية البصري[١]، روى له أبو داود وابن ماجه.
جابر بن يزيد بن الحارث، أبو عبد الله الجُعفي[٢]، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه.
حجاج بن نُصير، أبو محمد البصري[٣]، انفرد الترمذي بالرواية له.
الحسن بن عُمارة البَجَلي، أبو محمد الكوفي[٤]، روى له الترمذي وابن ماجه.
حفص بن سليمان، أبو عمر البزَّاز الكوفي[٥]، وهو حفص القارئ، صاحب عاصم، روى له الترمذي وابن ماجه.
الحكم بن ظُهير، أبو محمد الفزاري[٦]، انفرد الترمذي بالرواية له.

---

(١) الكنى والأسماء (٨٤/١).
وفي التقريب (ص١٥٩): متروك.
(٢) الكنى والأسماء (٧٢٥/٢).
وفي التقريب (ص١٩٢): ضعيف رافضي.
(٣) الكنى والأسماء (٧٤٩/٢).
وفي التقريب (ص٢٢٥): ضعيف كان يقبل التلقين. وقال البخاري في تاريخه الكبير (٣٨٠/٢): يتكلم فيه بعضهم.
(٤) الكنى والأسماء (٧٣٢/٢). ونقل قول مسلم فيه الذهبي في تاريخ الإسلام (٣٧/٤).
وفي التقريب (ص٢٤٠): متروك.
(٥) الكنى والأسماء (٥٤٠/١).
وفي التقريب (ص٢٥٧): متروك مع إمامته في القراءة.
(٦) الكنى والأسماء (٧٣٤/٢).
وفي التقريب (ص٢٦٢): متروك رُمي بالرفض، واتهمه ابن معين. وفي التاريخ الكبير (٣٤٥/٢): تركوه، منكر الحديث.

سعيد بن عبد الجبار، أبو عثمان الزُّبيدي الحمصي[١]، انفرد ابن ماجه بالرواية له.

عيسى بن ميمون، أبو عبيدة الواسطي[٢]، روى له الترمذي وابن ماجه.

محمد بن السايب بن بشر، أبو النضر الكلبي، النسَّابة المفسر[٣]، انفرد الترمذي بالرواية له.

محمد بن سالم الهَمْداني، أبو سهل الهمْداني[٤]، انفرد الترمذي بالرواية له.

محمد بن سعيد بن حسان، الشامي المصلوب[٥]، روى له الترمذي وابن ماجه.

محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان، أبو عبد الرحمن العَرْزَمي[٦]، روى له الترمذي وابن ماجه.

محمد بن عمر بن واقد، أبو عبد الله الأسلمي الواقدي[٧]، انفرد ابن ماجه بالرواية له.

محمد بن الفضل بن عطية الكوفي، نزيل بخارى[٨]، روى له الترمذي وابن ماجه.

نوح بن أبي مريم، أبو عصمة المروزي[٩]، انفرد ابن ماجه بالرواية له.

---

(١) الكنى والأسماء (٥٤٨/١).

وفي التقريب (ص٣٨٢): ضعيف، كان جرير يكذبه. وفي التاريخ الكبير (٤٩٥/٣): فيه نظر.

(٢) الكنى والأسماء (٥٩١/١).

وفي التقريب (ص٧٧٢): ضعيف.

(٣) الكنى والأسماء (٨٤٠/٢).

وفي التقريب (ص٨٤٧): متهم بالكذب ورمي بالرفض.

(٤) الكنى والأسماء (٣٩٨/١).

وفي التقريب (ص٨٤٦): ضعيف.

(٥) الكنى والأسماء (٥٢٥/١).

وفي التقريب (ص٨٤٧): كذّبوه. وقد تقدمت ترجمته.

(٦) الكنى والأسماء (٥٢٣/١).

وفي التقريب (ص٨٧٤): متروك.

(٧) الكنى والأسماء (٤٩٩/١).

وفي التقريب (ص٨٨٢): متروك مع سعة علمه. وعند البخاري في التاريخ الكبير (١٧٨/١): سكتوا عنه.

(٨) الكنى والأسماء (٤٩٩/١).

وفي التقريب (ص٨٨٨): كذّبوه.

(٩) الكنى والأسماء (٦٤٣/١).

وفي التقريب (ص١٠١٠): كذبوه في الحديث، وقال ابن المبارك: كان يضع. وفي التاريخ الكبير (١١١/٨): ذاهب الحديث جداً.

يحيى بن عبيد الله بن عبد الله بن مَوهَب، التيمي،[1] روى له الترمذي وابن ماجه.

يزيد بن أَبان، أبو عمرو الرَّقاشي[2]، روى له الترمذي وابن ماجه.

من ليس لهم رواية في السنن الأربعة، وعددهم واحد وعشرون راوياً:

إسحاق بن نَجيح، أبو صالح المَلطي[3]، وإسماعيل بن أبان الغَنَوي، أبو إسحاق الغَنَوي[4] وأصْرم بن حوْشب، أبو هشام الهمْداني[5]، والحسن بن عمرو بن سيف، أبو علي العبدي البصري[6]، وخالد بن القاسم، أبو الهيثم المدائني[7]، وروح بن مسافر، أبو بشر البصري[8]، وزياد بن ميمون، أبو عمار البصري[9]، وزيد بن عوف، أبو ربيعة البصري[10]، وسالم بن عبد

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٣٧٦/٤)، وقال مسلم أيضاً في التمييز (ص١٧١): بمثل هذه الرواية وأشباهها ترك أهل الحديث حديث يحيى بن عبيد الله، لا يعتدون به. وقد تقدمت ترجمته.

وفي التقريب (ص١٠٦١): متروك، وأفحش الحاكم فرماه بالوضع.

(٢) الكنى والأسماء (٥٧١/١).

وفي التقريب (ص١٠٧١): زاهد ضعيف.

(٣) الكنى والأسماء (٤٣٧/١).

وقد قال ابن حجر في التقريب (ص١٣٢): كذّبوه، وذكره للتمييز بينه وبين ابن نجيح الذي روى له أبو داود.

وقال البخاري في التاريخ الكبير (٤٠٤/١): منكر الحديث.

(٤) الكنى والأسماء (٤٤/١).

وقال ابن حجر في التقريب (ص١٣٥): متروك رُمي بالوضع، وذكره للتمييز بينه وبين سَمِيِّه الأزدي وهو ثقة.

وقال البخاري في التاريخ الكبير (٣٤٧/١): متروك تركه أحمد.

(٥) الكنى والأسماء (٨٧٩/٢).

وقال البخاري: متروك الحديث. انظر: التاريخ الكبير (٥٦/٢).

(٦) الكنى والأسماء (٥٥٩/١).

وقد ذكره ابن حجر في التقريب (ص٢٤١) للتمييز بينه وبين سَمِيِّه السَّدوسي، وهو صدوق. وقال في العبدي: متروك. وقال البخاري في التاريخ الكبير (٢٩٩/٢): كذاب.

(٧) الكنى والأسماء (٨٨٢/٢).

قال البخاري في التاريخ الكبير (١٦٧/٣): متروك، تركه علي والناس.

(٨) الكنى والأسماء (١٤٢/١).

وفي التاريخ الكبير (٣١٠/٣): تركه ابن المبارك وغيره.

(٩) الكنى والأسماء (٥٨٧/١).

وعند البخاري في التاريخ الكبير (٣٧١/٣): تركوه.

(١٠) الكنى والأسماء (٣٢١/١).

وقال البخاري في التاريخ الكبير (٤٠٤/٣): سكتوا عنه.

الأعلى بن غَيْلان، أبو الفيض[١]، وسهيل بن ذكوان، أبو عمر المكي[٢]، وعبد الله بن سلمة، أبو عبد الرحمن الأفطس[٣]، وعبد الله بن واقد، أبو قتادة الحرَّاني[٤]، وعبد الغفور بن عبد العزيز، أبو الصَّباح الواسطي[٥]، وعبيد بن إسحاق، أبو عبد الرحمن العطار[٦]، وغِياث بن إبراهيم، أبو عبد الرحمن الكوفي[٧] وفرات بن السائب، أبو سليمان وقيل أبو المعلَّى[٨]، ومحمد بن معاوية، أبو علي النيسابوري[٩]، ومحمد بن كثير، أبو إسحاق القرشي[١٠]، والمُسَيب بن شَريك، أبو سعيد التميمي[١١]، ومهدي بن هلال، أبو عبد الله البصري[١٢]، ووهب بن وهب بن كثير، أبو البختري القرشي[١٣].

---

(١) الكنى والأسماء (٦٨٢/٢).

وقال البخاري في التاريخ الكبير (١١٧/٤): تركوه.

(٢) الكنى والأسماء (٥٧٢/١).

(٣) المصدر نفسه (٥٢١/١).

وعند البخاري في التاريخ الكبير(١٠٠/٥): قال أحمد: ترك الناس حديثه.

(٤) الكنى والأسماء (٦٩٦/٢).

وفي التقريب (ص٥٥٥): متروك، وقد ذكره تمييزاً له عن غيره.

(٥) الكنى والأسماء (٤٤٧/١).

وقال البخاري في تاريخه الكبير (١٣٧/٦): تركوه منكر الحديث.

(٦) الكنى والأسماء (٥٢٨/١).

وقال البخاري في تاريخه الكبير (٤٤١/٥): عنده مناكير.

(٧) الكنى والأسماء (٥٢٢/١).

وقال البخاري في تاريخه الكبير (١٠٩/٧): تركوه.

(٨) الكنى والأسماء (٨٠١/٢).

قال البخاري في تاريخه الكبير (١٣٠/٧): تركوه، منكر الحديث.

(٩) الكنى والأسماء (٥٥٨/١).

وقال ابن حجر في التقريب (ص٨٩٧): متروك مع معرفته لأنه كان يتلقن، وقد أطلق عليه ابن معين الكذب.

(١٠) الكنى والأسماء (٤١/١).

وقال ابن حجر في التقريب (ص٨٩١): ضعيف، وقد ذكره تمييزاً له عن العبْدي الثقة.

(١١) الكنى والأسماء(٣٦٣/١).ونقل قول مسلم الذهبي في تاريخ الإسلام(٩٧٤/٤)،وميزان الاعتدال(١١٤/٤).

وقال البخاري في التاريخ الكبير (٤٠٨/٧): سكتوا عنه.

(١٢) الكنى والأسماء (٤٩١/١).

(١٣) المصدر نفسه (١٥٣/١).

وقال البخاري في التاريخ الكبير (١٧٠/٨): سكتوا عنه، كان وكيع يرميه بالكذب.

والخلاصة أنه جرح بلفظ (متروك الحديث) أكبر عدد من الرواة، حيث بلغوا ثمانية وثلاثين راوياً، ليس فيهم أحد من رواة الصحيحين أو أحدهما.

ولم يروِ أصحاب السنن الأربعة لواحد وعشرين منهم، وهذه إشارة إلى أن هذا المصطلح عنده يعني شدة ضعف المتصفين به، وقد تكلم البخاري في خمسة عشر راوياً من هؤلاء وهم عنده بين المتروك والمنكر والكذاب، وتكلم ابن حجر في ستة منهم هم عنده أيضاً بين الضعف والترك والكذب.

أما من لهم رواية في السنن الأربع منهم بلغوا سبعة عشر راوياً، روى الترمذي وابن ماجه لثمانية منهم، وانفرد الترمذي بالرواية لأربعة، وابن ماجه بالرواية لثلاثة، وروى أبو داود وابن ماجة لواحد، وأبو داود والترمذي وابن ماجه لواحد. ما ابن حجر فقال في سبعة منهم: متروك الحديث، وضعف ستة آخرين، وقال في ثلاثة: كذبوه، وفي آخرهم: متهم بالكذب.

وبعد الانتهاء من بيان أحوال الرواة المجروحين عند مسلم، أعرض أهم النتائج التي توصلت إليها:

أولاً: أعداد الرواة وتقسيماتهم:

بلغ عدد الرواة الذين تكلم فيهم الإمام مسلم بجرح مائة وتسعة وعشرين راوياً، ثمانية وستون منهم لا رواية لهم في الكتب الستة.

والبقية وهم واحد وستون راوياً من رجال الكتب الستة، جلُّهم ليسوا من رجال الصحيحين.

فالذين لهم رواية في الصحيحين أو أحدهما تسعة فقط: روى الجماعة لواحد وهو حماد بن سلمة، وروى الجماعة دون البخاري لثلاثة، وهم جعفر بن برقان، وشهر بن حوشب، ويزيد بن أبي زياد. وروى الجماعة دون مسلم لاثنين، وهم محمد بن يحيى الذهلي، وثور بن يزيد. وروى البخاري مع أبي داود والنسائي لواحد وهو إبراهيم السَّكْسكي، وروى مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه لواحد وهو عبد الله بن لهيعة، وانفرد مسلم بالرواية لواحد وهو أحمد بن عبد الرحمن ابن وهب.

وتوزعت روايات البقية في السنن الأربعة، وأكثرهم انفرد ابن ماجه بالرواية لهم، أو روى لهم الترمذي وابن ماجه.

ثانياً: أقوال ابن حجر في الرواة:

تبين من خلال التراجم أن جلَّ أقوال ابن حجر فيمن جرحهم مسلم تندرج ضمن المرتبة الثانية والرابعة والخامسة والسادسة من مراتب الجرح عنده، فكان الرواة عنده بين ضعيف ومتروك ومتهم بالكذب والوضع أو كذاب.

وقد عدّل ابن حجر ثلاثة عشر من الرواة المجروحين، فوضع اثنين في المرتبة الثانية من مراتب التعديل وهما الذُّهلي، وثور بن يزيد.

ووضع ثلاثة منهم في المرتبة الثالثة وهم حماد بن سلمة، وهشام بن بهرام، واكتفى بقوله: فقيه مشهور في أبي حنيفة. وقال في خليفة بن خياط: مقبول، وهي سادس مراتب التعديل عنده، وجعل السبعة الباقين في المرتبة الخامسة، وهم: أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، وجعفر بن برقان، وشهر بن حوشب، وعبد الله بن لهيعة، وقطن بن إبراهيم، والنضر بن محمد، وأبي عبد الله الأموي الديباج.

وأقوال ابن حجر فيهم أقرب للصواب من قول مسلم، وقد ترك بعضهم لسبب، وجرح بعضهم جرحاً مقيداً.

المبحث الثاني

منهج الإمام مسلم في الجرح

المطلب الأول: خصائص منهج الإمام مسلم في الجرح:

تتَّضح لنا من خلال تراجم الرواة الذين جرَّحهم الإمام مسلم أهم الخصائص والسمات التي تميُّز منهجه النقدي في جرح الرواة، والتي سأعرضها في هذا المبحث، فدونك هي:

١- التوسط والاعتدال في غالب جرحه للرواة، فقد جاءت معظم أحكامه مقاربة لأقوال غيره من النقاد، ولم يذكره الذهبي في أيٍّ من أصناف النقاد من حيث التشدد والتساهل والاعتدال في الحكم على الرواة[١]، ولم أجد من وصفه بأحد هذه الأوصاف من النقاد.

فيحق لنا تصنيفه في القسم الثالث، وهم المعتدلون والمنصفون أمثال البخاري، وأحمد، وأبي زرعة، ويُقوي هذا القول موافقته لشيخه البخاري في كثير من الأقوال.

٢- كذلك يُعتبر الإمام مسلم من المقلين الذين يتكلمون في الرجل بعد الرجل، فقد بلغ عدد الرواة الذين جرَّحهم غير نقولاته عن غيره مائة وتسعة وعشرين راوياً، فليس هو بالمكثر ولا بالمتكلم في أكثر الرجال، لذا يمكن تصنيفه في القسم الثالث من أقسام من تقبل أقوالهم في الجرح والتعديل كالشافعي، وابن عيينة.[٢]

٣- تبين من خلال التراجم بعض الأسباب التي دعت الإمام مسلماً لترك الراوي، والامتناع عن الرواية له، وهي:

أن يترك الراوي لبدعته، كما في ثور بن يزيد الحمصي الذي روى له الجماعة دون مسلم، وهو ثقة ثبت كما قال ابن حجر، قال الذهبي[٣]: حافظ ثبت، إلا أنه قدري قح، فلذا تركه مسلم.

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٧١).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) من تكلم فيه وهو موثق (ص١٤٠).

عدم ضرورة حاجته إلى حديث الراوي، كما حدث مع إبراهيم السَّكْسَكي، حيث قال الحاكم للدارقطني: إبراهيم السكسكي لم تركَ مسلم حديثه؟ قال تكلم فيه يحيى بن سعيد، قلت: بحجة؟ قال: هو ضعيف. قلت: لعل مسلماً لم يحتج إليه ضرورة.[١]

قد يتركه لوحشة أو خلاف بينهما كما حدث مع الذُّهلي، وقد أكثر عنه مسلم، ثم فسد ما بينهما، فامتنع من الرواية عنه[٢] وذلك بسبب ما كان بين البخاري والذهلي من خلاف في مسألة اللفظ بالقرآن مخلوق.

وقد صرّح الحاكم أبو عبد الله بسبب ترك مسلم له فقال[٣]: إنما انقطع عنه من أجل قصة البخاري.

وضعَّف قطن بن إبراهيم لأنه طالبه بأصل الحديث فأخرجه وقد كتبه على الحاشية، فقد أخرج الخطيب بسنده إلى إبراهيم بن محمد بن سفيان أنه قال: صار مسلم بن الحجاج إلى قطن ابن إبراهيم، وكتب عنه جملة، وازدحم الناس عليه حتى حدث بحديث إبراهيم بن طهمان عن أيوب، وطالبوه بالأصل فأخرجه، وقد كتبه على الحاشية، فتركه مسلم.[٤]

٤- من أسباب الوقوع في الخطأ والتصحيف عند الرواة في رأي الإمام مسلم أخذ الحديث من الكتب، من غير سماع من المحدث أو عرض عليه، وذلك حين وضَّح سبب وقوع ابن لهيعة في الخطأ في إحدى الروايات، فقال[٥]: وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ من هذه الرواية أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة كله فيما ذكر، وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث، أو عرض عليه، فإذا كان أحد هذين السماع أو العرض فخليق ان لا يأتي صاحبه التصحيف القبيح، وما أشبه ذلك من الخطأ الفاحش إن شاء الله تعالى.

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص١٧٨).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢٧٥/١٢).

(٣) المصدر نفسه (ص٥٧٢).

(٤) تاريخ بغداد (٤٩٩/١٤).

(٥) التمييز (ص١٢٦).

٥- ضعّف الإمام مسلم بعض الرواة في بعض شيوخهم، ومثال ذلك ما قاله في جعفر ابن برقان[١]: لو ذهبت تزن جعفراً في غير ميمون بن مهران، ويزيد بن الأصم، وتعتبر حديثه عن غيرهما، كالزهري، وعمرو بن دينار، وسائر الرجال لوجدته ضعيفاً، رديء الضبط والرواية عنهم.

وما قاله في حماد بن سلمة[٢]: وحماد لا يعد عندهم إذا حدث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة وأيوب ويونس وداود بن أبي هند والجريري ويحيى بن سعيد وعمرو بن دينار وأشباههم فإنه يخطىء في حديثهم كثيراً.

٦- وكذلك ضعّف الراوي في بعض الأوقات، كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، فقد روى ابن الصلاح بسنده إلى إبراهيم بن أبي طالب أنه قال: قلت لمسلم بن الحجاج: قد أكثرت في الرواية عن أحمد بن عبد الرحمن الوهبي، وحاله قد ظهر، قال: إنما نقموا عليه بعد خروجي من مصر[٣].

أي أنه اختلط بعد خروج الإمام مسلم من مصر، وقد روى له قبل اختلاطه، فأحاديثه صحيحة قبل الاختلاط.

٧- ورع الإمام مسلم في كلامه في الرواة، وتلطفه في عبارات الجرح، فإن أكثر ما يقول: متروك أو منكر الحديث، وما قال قطّ فيما وقفت عليه[٤]: فلان كذاب أو وضاع، غير اتهامه مجموعة من الرواة بالوضع، وهذا منهج طيِّب نبَّه إليه السخاوي حين قال: إذا أمكنه الجرح بالإشارة المفهمة، أو بأدنى تصريح لا تجوز له الزيادة على ذلك، فالأمور المُرخَّص فيها للحاجة لا يُرتقى فيها إلى زائد على ما يحصل الغرض.

---

(١) التمييز (ص١٩٦).

(٢) المصدر نفسه (ص١٩٥).

(٣) صيانة صحيح مسلم (ص١٢٢٤).

(٤) الاعلان بالتوبيخ (١/١١٥).

وهذا منهج اتبعه الإمام الشافعي لما سمع تلميذه المزني يقول: فلان كذّاب، فقال: اكْس ألفاظك، أحسنها، لا تقل فلان كذّاب، ولكن قل: حديثه ليس بشيء.[١]

وسار الإمام البخاري أيضاً على هذا النهج، فقال اللكنوي فيه[٢]: ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعِّفه.

وقد اتبع الإمام مسلم طريقهما فيما أرى، وإن لم يَصفه أحد بذلك، ويتضح ورعه، وتجنبه لحدة الألفاظ الجارحة وشدتها من عدة أمور، وهي:

أنه لم يستعمل التصريح بالكذب في جرحه للرواة أبداً، وقد وقع تصحيف في المطبوع من تاريخ الإسلام[٣] في ترجمة أشعث بن سعيد السمان، بأن مسلماً قال: كان يكذب، وقد ذكر مسلم السمان في الكنى وسكت عنه.[٤] والصواب أن هشيم هو القائل كما جاء في كتب الجرح والتعديل، ومنها الميزان للذهبي[٥].

وقد نقل مسلم في أبي داود النخعي قول إسحاق، وقتيبة بن سعيد، فقال[٦]: رماه إسحاق وقتيبة. وغالب الظن أنه يقصد أنهما رمياه بالكذب، كما نقل ذلك البخاري في تاريخه، فقال[٧]: معروف بالكذب، قاله قتيبة وإسحاق. ولكنه اكتفي بقوله: رماه قتيبة وإسحاق.

وجرح عدداً من الرواة المتهمين بالوضع والكذب، ولم يقل ذلك فيهم، ومثاله ما قاله في محمد بن الحسن بن زبالة: غير ثقة، وقد اتهم بالكذب والوضع، وسرقة الحديث. وقال كذلك في إبراهيم بن هدبة: ليس بشيء، وهو كذّاب متروك.

---

(١) انظر: فتح المغيث (١٢٨/٢).

(٢) الرفع والتكميل (ص٣٩٩).

(٣) (٣١٢/٤).

(٤) الكنى والأسماء (٣١٩/١).

(٥) انظر: الكامل(٤٨/٢)، وتهذيب الكمال(٢٦٢/٣)، وتهذيب التهذيب(١٧٨/١)، وميزان الاعتدال(٢٦٣/١)، والموضوعات، لابن الجوزي (١٧٠/١).

(٦) الكنى والأسماء (٣٠٢/١).

(٧) انظر: التاريخ الكبير (٢٨/٤).

٨- من ألفاظ الجرح الخاصة بالإمام مسلم، والتي لم أجد بعد البحث من استعملها في الجرح من النقاد، قوله: أخذته ألسنة الناس.

وجاء قول مسلم تفسيراً لقول ابن عون لما سأله عنه النضر بن شُميل: إن شهراً نزكوه، قال مسلم: يقول: أخذته ألسنة الناس، تكلموا فيه.[١] أما النضر ففسّرها بقوله[٢]: أي طعنوا فيه، والتفسيران قريبان في المعنى.

٩- جاءت ألفاظه في جرح الرواة متعددة المراتب والدلالات، مفردةً ومركبةً، وسيأتي ذكرها تفصيل مراتبها في المطلب الثاني.

١٠- قد يجمع في لفظ من ألفاظ الجرح عدداً من الرواة، ثم يفرد أحدهم بلفظ آخر، فقد جرح عدداً من الأئمة مجموعين في مقدمة صحيحه، ثم أفرد بعضهم بألفاظ أخرى.

ومثاله: أنه اتهم أبا داود النخعي، وعبد القدوس الشامي، وعبد الله بن مسور، وعمرو بن خالد، وغياث بن إبراهيم، ومحمد المصلوب في مقدمة صحيحه بوضع الأحاديث، وتوليد الأخبار.

ثم قال في عبد القدوس: ذاهب الحديث، وجرح غياث والمصلوب بقوله: متروك الحديث، وأقواله الثلاثة في الكنى.

١١- اللفظة الأكثر استخداماً عند الإمام مسلم في جرح الرواة قوله: متروك الحديث، فقالها في ثمانية وثلاثين راوياً، ويلحق بها كذلك قوله: تُرك حديثه أو تركه أهل الحديث أو تركوه وجرح بذلك أربعة من الرواة.

ثم يليها قوله: منكر الحديث، وجرح بها تسعة وعشرين راوياً، ويليها: ضعيف الحديث وجرح بها ستة عشر راوياً، وقد جرح ببعض الألفاظ راوياً واحداً فقط أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة.

---

(١) مقدمة الصحيح (ص٢٥).

(٢) انظر: تاريخ دمشق (٢٢٥/٢٣).

١٢- نقل الإمام مسلم أقوال عدد من شيوخه، أو شيوخ شيوخه ومن فوقهم في جرح الرواة، أو ترك الرواية عنهم، وتنوعت صور نقله لكلامهم:

فتارة يسأل هو شيخه عن الراوي، كقوله: قلت ليحيى بن معين عبد الله بن محمد بن عقيل أحب إليك أو عاصم بن عبيد الله؟ فقال: ما أحب واحداً منهما.[١]

وقد يسمع قول شيخه دون سؤاله، فينقل عنه، فقد قال: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: ذلك الدجال، يعني يحيى بن أكثم.[٢]

ونقل بعض الأقوال أيضاً في عدد من الرواة المجروحين، وقفت منهم على:

إسحاق أبو الغصن، قال مسلم[٣]: روى عنه يحيى القطان ثم تركه.

الجارود بن يزيد أبو الضحاك، قال مسلم[٤]: كان وكيع ويزيد بن هارون يكذبانه.

الحسن بن دينار بن واصل، قال مسلم[٥]: تركه ابن المبارك، ويحيى، وابن مهدي ووكيع.

خالد بن محدوج، قال مسلم[٦]: كان يزيد بن هارون يكذبه.

سعيد بن واصل، أبو عمر الحَرَشي، قال مسلم[٧]: قال علي: ذهب حديثه.

سليمان بن عمرو النخعي، قال مسلم[٨]: رماه إسحاق وقتيبة.

عبد الله بن لهيعة، قال مسلم[٩]: تركه وكيع ويحيى وابن مهدي.

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (١٥٤/٥).
(٢) انظر: تهذيب الكمال (٢١٠/٣١).
(٣) الكنى والأسماء (٦٦٧/٢).
(٤) المصدر نفسه (٤٥٣/١).
(٥) المصدر السابق (٣٦٠/١).
(٦) المصدر السابق (٣١٤/١).
(٧) المصدر السابق (١٨٩/١).
(٨) المصدر السابق (٣٠٢/١).
(٩) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/٨).

عمر بن رباح الضرير، قال مسلم[١]: قال عمرو بن علي: هو دجال.

مبارك بن مجاهد المروزي، قال مسلم[٢]: قال أبو رجاء: كان قدرياً ضعيف الحديث.

يوسف بن خالد السمتي، قال مسلم[٣]: كان يحيى بن معين، وعمرو بن علي يكذبانه.

١٣- يظهر لنا جليّاً من خلال بعض التراجم أثر نقد المتن على الحكم على الراوي عند الإمام مسلم، ومن أمثلة ذلك:

قوله في التمييز بعد أن ذكر خبراً غير محفوظ المتن في إسناده عمر بن عبد الله بن أبي خثعم، ثم أتبعه بالرواية الصحيحة المحفوظة[٤]: فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض يتميز صحيحها من سقيمها، ويتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ، ولذلك أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبد الله بن أبي خثعم[٥]، وأشباهه من نقلة الأخبار، لروايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ.

وهذا تصريح منه أنه ما كان ليتبين عنده ضعاف الرواة من أضدادهم إلا بجمع الروايات ومقابلتها، أي بنقد المتن.

وذكر أيضاً رواية منكرة ليحيى بن عبيد الله بن التيمي خالف فيها الرواة ثم قال[٦]: بمثل هذه الرواية وأشباهها ترك أهل الحديث حديث يحيى بن عبيد الله، لا يعتدون به.

أي أن سبب ترك أهل العلم لحديث يحيى هذه الرواية المنكرة وأشباهها.

---

(١) الكنى والأسماء (٢٠٥/١).

(٢) المصدر نفسه (٩٦/١).

(٣) المصدر السابق (٢٨٣/١).

(٤) التمييز (ص١٧٩).

(٥) يتضح من كلام مسلم أن الحمل في الرواية غير المحفوظة على عمر بن عبد الله.

(٦) التمييز (ص١٧١).

قال خالد الدريس[1]: ونسب ذلك لعلماء الجرح والتعديل، مقرراً أن هذا من موجبات ضعفه عندهم.

ويتبين لنا ذلك أيضاً من خلال تعريفه للحديث المنكر في مقدمة الصحيح، حين قال[2]:

وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله، فمن هذا الضرب من المحدثين: عبد الله بن محرر، ويحيى بن أبي أنيسة، والجراح بن المنهال أبو العطوف، وعباد بن كثير، وحسين بن عبد الله بن ضميرة، وعمر بن صهبان، ومن نحا نحوهم في رواية المنكر من الحديث، فلسنا نعرج على حديثهم، ولا نتشاغل به.

فمخالفة الراوي لرواية الثقات، تجعله مهجور الحديث غير مقبوله عند الإمام مسلم.

المطلب الثاني: مراتب ألفاظ الجرح عند الإمام مسلم وموازنتها بمراتب ألفاظ الجرح عند الأئمة:

المقصد الأول: مراتب ألفاظ الجرح عند الأئمة:

وقد تكلمت في الفصل الثاني عن ألفاظ الجرح والتعديل، والاجتهاد في وضع مراتب لها، وفصلت في مراتب ألفاظ التعديل، وهذا موضع التفصيل في مراتب ألفاظ الجرح، فدونك المراتب من زمن الإمام ابن أبي حاتم حتى زمن الحافظ ابن حجر:

مراتب ألفاظ الجرح عند ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ):

سبق أن ذكرت أن ابن أبي حاتم قد قسم مراتب الجرح والتعديل إلى ثماني مراتب، ذكرنا ما يخص التعديل منها، أما المراتب الأربع الخاصة بالجرح فقد ذكرها في قوله[3]: واذا أجابوا في الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً، وإذا قالوا ليس بقوي فهو

---

(١) أثر نقد المتن في الحكم على رواة الحديث (ص٥).

(٢) مقدمة الصحيح (ص٢٠).

(٣) الجرح والتعديل (٣٧/٢).

بمنزلة الأولى في كتبة حديثه إلا إنه دونه، وإذا قالوا ضعيف الحديث فهو دون الثاني لا يطرح حديثه بل يعتبر به، وإذا قالوا متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة.

مراتب ألفاظ الجرح عند ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ):

ثم جاء ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، فأثنى على ترتيب ابن أبي حاتم وصرّح بموافقته عليها، وذكر بعض الألفاظ بعد انتهائه من سرد مراتب الجرح والتعديل جميعاً[١]، ولم ينصّ على دخولها في أيٍّ من المراتب، لكن العراقي[٢] نصّ على ذلك، فوضع بعضها في المرتبة الأولى من مراتب الجرح، وهي: فلان ليس بذاك القوي، فلان فيه ضعف، فلان في حديثه ضعف، ووضع في الثانية: فلان لا يحتج به، فلان مضطرب الحديث، وفي الثالثة: فلان لا شيء، فلان مجهول.

مراتب ألفاظ الجرح عند الذهبي (ت٧٤٨هـ):

جعلها الذهبي في خمسة مراتب، بدأها بالأشد ضعفاً، وسأذكرها مبتدئة بأخفها ضعفاً، مجاراة للمراتب السابقة، فقد جاءت على النحو التالي[٣]:

المرتبة الأولى: يضعف، فيه ضعف، قد ضعف، ليس بالقوي، ليس بحجة، ليس بذاك، يعرف وينكر، فيه مقال، تكلم فيه، لين، سيئ الحفظ، لا يحتج به، اختلف فيه، صدوق لكنه مبتدع.

المرتبة الثانية: واه بمرة، ليس بشيء، ضعيف جداً، ضعفوه، ضعيف واهٍ.

المرتبة الثالثة: متروك، ليس بثقة، سكتوا عنه، ذاهب الحديث، فيه نظر، هالك، وساقط.

المرتبة الرابعة: متهم بالكذب، ومتفق على تركه.

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص١٢٥).

(٢) التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح (ص١٦١).

(٣) ميزان الاعتدال (٤/١)، وقد ذكر السخاوي أن مراتب الجرح عند الذهبي ست، فزاد مرتبة بين الأولى والثانية، وهي: ضعيف، ضعيف الحديث، مضطربه، منكره.

المرتبة الخامسة: دجال، كذاب، وضاع، يضع الحديث.

مراتب ألفاظ الجرح عند العراقي (ت٨٠٦هـ):

زاد العراقي بعض الألفاظ على الذهبي، كما أنه خالفه في مواضع بعض الألفاظ، فزاد في المرتبة الأولى: في حديثه ضعف، ليس بذاك القوي، ليس بالمتين، ليس بعمدة، ليس بالمرضي، للضعف ما هو، فيه خُلف، طعنوا فيه، مطعون فيه، لين الحديث، فيه لين، وتكلموا فيه.

وزاد في الثانية: واه، وحديثه منكر، وزاد في الثالثة: رُد حديثه، ردوا حديثه، مردود الحديث، طرحوا حديثه، مطرح، مطرح الحديث، ارم به، لا شيء، ولا يساوي شيئاً، وفي الرابعة: ذاهب، متروك الحديث، تركوه، لا يعتبر به، لا يعتبر بحديثه، ليس بالثقة، غير ثقة ولا مأمون، وفي السادسة: يكذب، ووضع حديثاً.

وخالفه في مراتب بعض الألفاظ، فذكر لفظي: لا يحتج به، وضعفوه، في المرتبة الثانية. والأول عند الذهبي في المرتبة الأولى، والثاني في المرتبة الثالثة.[١]

مراتب ألفاظ الجرح عند ابن حجر (ت٨٥٢هـ):

وهي مراتب خاصة بكتابه تقريب التهذيب، وقد جعلها في ست مراتب[٢]: أولها من روى عنه أكثر من واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ مستور، أو مجهول الحال. والثانية: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، ويشار إليه بلفظ: ضعيف. والثالثة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، ويشار إليه بلفظ: مجهول.

والرابعة: من لم يوثق البتة، وضُعف مع ذلك بقادح، ويشار إليه بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط. والخامسة: من اتهم بالكذب، ويقال فيه: متهم، ومتهم بالكذب. والسادسة: من أطلق عليه اسم الكذب والوضع، ككذاب، أو وضاع، أو يضع، أو ما أكذبه، ونحوها.

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة (٣٧٦/١).

(٢) تقريب التهذيب (ص٨١).

المقصد الثاني: مراتب ألفاظ الجرح عند الإمام مسلم:

يعتبر الوصول إلى وضع مراتب للناقد في ألفاظ الجرح والتعديل من أهم أهداف دراسة مناهج النقاد في جرحهم وتعديلهم للرواة، وبعد عرض مراتب الجرح عند أئمة النقد، أقدم بين يديكم اجتهادي في وضع مراتب لألفاظ الجرح عند الإمام مسلم، وقد جاءت في خمس مراتب. وقبل ذكرها أود التنبيه لعدة أمور:

الأول: بعض الألفاظ جرح بها الإمام مسلم راوياً واحداً، أو اثنين، ولا يستطيع الباحث من خلال راوٍ واحدٍ أن يبين مراد الناقد بلفظه، ومدلول هذا المصطلح عنده. وكذلك لا يستطيع أن يقيس قولَه على غيره من النقاد فيضع اللفظة في المرتبة التي وضعها فيها غيره! لكني أرى أن الأمر الأول أقرب للصواب، وإن كان المراد لا يتضح من قولٍ واحدٍ.

وقد اجتهدت في وضع هذه المصطلحات حسب ما خلُصت إليه في تراجم الرواة المتصفين بها، والله أعلم.

الثاني: قوله في حماد بن سلمة: يخطئ في حديثهم كثيراً، لم أجد له مكاناً بين مراتب الجرح، وحماد ثقة مضعَّف في بعض شيوخه.

الثالث: جاء عدم التشاغل بحديث الراوي على صيغ عدة، تختلف مراتبها حسب أحوال الرواة المتصفين بها، فقال في ابن خياط: لا معني في التشاغل بحديثه، ويقصد حديثه عن عمرو بن شعيب في كفارة اليمين.

وقال في مجموعة من المتروكين من أصحاب المرتبة الرابعة: لسنا نعرج على حديثهم ولا نتشاغل به. وقال أيضاً في عدد من المتهمين بوضع الأحاديث وهي آخر المراتب: لسنا نتشاغل بتخريج حديثهم.

ودونك مراتب ألفاظ الجرح عند الإمام مسلم:

المرتبة الأولى: امتناع مسلم عن الرواية لبعض الرواة أو ترك حديثهم:

ترك مسلم حديثه، تركه مسلم[١]، امتنع مسلم من الرواية عنه،[٢] غمزه مسلم بلا حجة[٣].

المرتبة الثانية: الجرح القريب من أدنى مراتب التعديل، ودونك ألفاظها:

اتقى الناس حديثه،[٤] شيخ من الشيوخ لا يقر الحديث بمثله إذا تفرد، صاحب الرأي مضطرب الحديث ليس له كبير حديث، لا معنى في التشاغل بحديثه.

المرتبة الثالثة: الجرح بألفاظ تدل على الضعف غير الشديد، وهي:

ضعيف الحديث، ضعيف رديء الضبط والرواية، كثير الوهم والغلط، أخذته ألسنة الناس تكلموا فيه، نقموا عليه، لا يكتب عنه أو لا يكتب حديثه، المصحف في متنه المغفل في إسناده.

المرتبة الرابعة: الجرح بألفاظ تدل على الضعف الشديد، وهي:

متروك الحديث، ساقط متروك الحديث، تركوه، تركوا حديثه، تُرك حديثه، ترك أهل الحديث حديثه لا يعتدون به، أضعف أهل المعرفة بالحديث.

---

(١) قال عبد العزيز العبد اللطيف: وأما قولهم: تركه فلان، فلا يلزم منه ترك الراوي مطلقاً، وذلك لما يلي: لاحتمال أن يكون ترك الإمام لذلك الراوي بسبب شبهة لا توجب الجرح، ولأن هذه العبارة قد تستعمل في غير الترك الاصطلاحي المعروف، فقد قال علي بن المديني في عطاء بن أبي رباح: كان عطاء اختلط بأخرة فتركه ابن جريج، وقيس بن سعد، قال الذهبي معلقاً (الميزان٣/٧٠): لم يعْنِ الترك الاصطلاحي، بل عنى أنهما بطّلا الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثبت رضي.

انظر: ضوابط الجرح والتعديل (ص١٤٦).

(٢) والرواة الأربعة الذين تركهم مسلم، ليسوا بالمجروحين عند بقية النقاد، وإنما تركهم مسلم لسبب، فاثنان منهم ثقات روى لهما الجماعة دون مسلم، ترك الأول لبدعته وهو ثور بن يزيد، وترك الثاني وهو الذهلي بسبب ما كان بينهما بعد قصة الذهلي مع البخاري في مسألة خلق القرآن، والثالث وهو إبراهيم السَكْسَكي لم يحتج مسلم إليه ضرورة، وترك الرابع وهو قطن بن إبراهيم لأنه طالبه بأصل حديث فوجده قد كتبه على الحاشية، وكلاهما إلى الصدق أقرب.

(٣) وتلحق هذه اللفظة بهذه المرتبة لأنه قالها في أبي إسحاق السعدي من باب الكلام في الأقران بلا حجة.

(٤) قالها في باذام، ويزيد بن أبي زياد، وهما في أدنى منازل الجرح الأقرب إلى التعديل، وقد قال مسلم في ابن أبي زياد كما تقدم في الرواة المعدّلين: اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشمله.

منكر الحديث، ذاهب الحديث، لسنا نعرج على حديثهم ولا نتشاغل به، الغالب على حديثه المنكر والغلط، أمسكنا عن حديثهم، (مهجور الحديث)[١] غير مقبوله ولا مستعمله.[٢]
يتكلمون فيه، سكتوا عنه[٣]، عنده عجائب أو صاحب عجائب.

المرتبة الخامسة: الاتهام بالكذب، ووضع الأحاديث، وألفاظها هي:

لسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم، ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار[٤]. ليس بشيء، غير ثقة.

---

(١) قال شَبير العثماني في فتح الملهم (ص٣٢٠): أي كـان المحدث الراوي منكـر الحديث مهجوره، لا يقبل حديثه، ولا يستعمل في الاحتجاج.

(٢) قال ابن حجر: الرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون، فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكرة. انظر: فتح المغيث (٢٥١/١).

(٣) قالها في بشير بن ميمون، وعمرو بن عبيد، واتَّضـح من ترجمتهما أن لفـظ (سكتوا عنه) عند مسلم تدل على أن الراوي متروك ذاهب الحديث جداً، وإن كان ظاهرها يفيد أن النقاد لم يتكلموا فيه جرحـاً ولا تعديـلاً، فالأول متروك متهم واتهمه البخاري بالوضع، والثاني متروك يكذب، ولم أضعها في مرتبة المتهمين لأنـه ليس هناك إجماع أو شبه إجماع من أئمة النقد على ذلك، ومتروك الحديث يُطلق على من اتهم بالكذب، كما قـال ابن مهدي عن شعبة أنه سُئل: من الذي يترك حديثه؟ قال: من يتهم بالكذب، ومن يكثر الغلط، ومن يخطئ في حديث يُجمع عليه فلا يتهم نفسه، ويقيم على غلطه، ورجل روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون. انظر: فتح المغيث (١٢٥/٢).

(٤) وتعتبر هذه الألفاظ أشد ما قاله الإمام مسلم، حيث اتهم الرواة فيها بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار، وتبين من خلال تراجمهم أنهم كذابون وضاعون للحديث، سوى عبد القدوس لكنه منكر الحديث متروكه. وقال النووي في المنهاج (٥٥/١): هؤلاء الجماعة المذكورون كلهم متهمون متروكون، لا يُتشاغل بأحد منهم لشدة ضعفهم، وشهرتهم بوضع الأحاديث.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده سبحانه أن يسّر لي إتمام هذا البحث، وأسأله الإخلاص والقبول، وأضع بين أيديكم أهم ما وقفت عليه من نتائج وتوصيات.

أولاً: النتائج:

بعد التطواف في فصول ومباحث هذه الرسالة، أرى أنَّ أهم النتائج هي ما يلي:

- الاستقرار السياسي والاجتماعي والعلمي الذي كان يسود عصر الإمام مسلم، وحالة اليُسر التي كان يعيشها، كان لهما أثر على نبوغه وارتحاله في طلب الحديث.
- يعدُّ الإمام مسلم من أئمة أهل السنة والجماعة، ومن الفقهاء المحدثين، وهو لا ينتسب لأيٍّ من المذاهب الأربعة بل يميل إلى قول أئمة الحديث، وأينما صح الحديث فهو مذهبه.
- كان صاحب أخلاق فاضلة، وسيرة عطرة، لم يمنعه غناه من التواضع والبذل والإحسان إلى الناس، جريئاً في قول الحق، حريصاً على الطلب.
- يعتبر مسلم من الأئمة المبَرَّزين في أكثر فنون وعلوم الحديث، فالناظر في مصنفاته المطبوعة يرى تنوع علومها، وفقد كتب في العلل، والجرح والتعديل، والطبقات، والمخضرمين، والمنفردات والوحدان، وغيرها من فنون الحديث.
- كان الإمام مسلم على دراية وإحاطة واسعة بأحوال الرواة، سواء الزمانية التاريخية كمعرفته بالصحابة والتابعين وطبقات الرواة، أو أحوالهم الاسمية كأسمائهم وكناهم وألقابهم، وغير ذلك.
- تكلم الإمام مسلم في مائتين وخمسة من الرواة فيما وقفت عليه جرحاً وتعديلاً، ويعتبر من النقاد المعتدلين، فليس هو بالمتشدد ولا بالمتساهل، وأقواله في الغالب مقاربة لأقوال النقاد.
- اتسم منهجه في الجرح بالتورع والتلطف في الألفاظ، متبعاً بذلك منهج شيخه البخاري، فكان أكثر ما يقول: متروك الحديث ومنكر الحديث، ولم يصدر عنه الجرح بلفظ التكذيب فيما وقفت عليه.
- استخدم الإمام مسلم في كلامه على الرواة جرحاً وتعديلاً ألفاظاً متنوعة متعددة الدلالات، وقد اجتهدت في وضع مراتب لألفاظ التعديل عنده، فجاءت في ثلاث مراتب: أولها: تأكيد المدح والثناء، وقد جعلتها في أربع صور، أولها المبالغة في الثناء والتعظيم، ثم الثناء والمدح بما هو دون ألفاظ المرتبة الأولى، وثالثها التوثيق بصيغة أفعل التفضيل، وما في

مرتبتها من ألفاظ الثناء والتوثيق النسبي، ورابعها تأكيد التوثيق وتكراره بصفة من الصفات الدالة عليه، وما في منزلته من عبارات الثناء، وكانت المرتبة الثانية: إطلاق القول بالتوثيق، وما في مقامه من الألفاظ، ثم المرتبة الثالثة وهي التعديل الأقرب إلى الجرح، وهي أدنى المراتب.

أما ألفاظ الجرح فجاءت في خمسة مراتب، أولها: امتناع مسلم عن الرواية لبعض الرواة أو ترك حديثهم، ثم الجرح القريب من أدنى مراتب التعديل، ثم الجرح بألفاظ تدل على الضعف غير الشديد. وآخرها الجرح بألفاظ تدل على الضعف الشديد، وآخرها وأشدها الاتهام بالكذب، ووضع الأحاديث.

ثانياً: التوصيات:

- تنبيه الدارسين والباحثين إلى أهمية دراسة مناهج أئمة النقد في الجرح والتعديل، وتوجيه هممهم إلى الكتابة فيها.
- أوصي بدراسة تطبيقية لأثر نقد المتون على الحكم على الرواة عند الإمام مسلم، ولعل الله ييسر لي ذلك قريباً.
- أوصي الدارسين بأهمية الدراسات البحثية لمدلولات مصطلحات أئمة النقد، وتحرير ألفاظهم فيها.
- أوصي الدارسين بالاعتدال وعدم التشدد في الحكم على الأحاديث، بل على الوسطية في فهم أمور الإسلام عامة، والفقهية خاصة.

فهرس الأحاديث النبوية

م	طرف الحديث	الراوي الأعلى	الصفحة
١	إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ	صهيب بن سنان	٢٠
٢	أَلَا تَأْمَنُونِي؟ وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاء	أبو سعيد الخدري	٢٠
٣	إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ	عبد الله بن عمرو	٢٠
٤	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْصَرَفَ مِنَ اثْنَتَيْنِ	أبو هريرة	٣٠
٥	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يُوْتِرُ بِثَلَاث	علي بن أبي طالب	١٩٨
٦	أَنَّ نَاسًا قَالُوا لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟	أبو هريرة	١٩
٧	أَنْتَ سَيِّدٌ فِيْ الدُّنْيَا سَيِّدٌ فِيْ الْآخِرَة	عبد الله بن عباس	٦١
٨	أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهُرَ	عبد الله بن عمر	١٧٦

٩	جَاءَ حَبْرٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَوْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ إِنَّ اللهَ تَعَالَى يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى إِصْبَعٍ	عبد الله بن مسعود	١٩
١٠	جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَ	قَبِيصة بن ذُؤيب	٣١
١١	جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آنِيَتُهُمَا	عبد الله بن قيس	٢٠
١٢	رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَلَى الْمِنْبَرِ وَهُوَ يَقُولُ: "يَأْخُذُ الْجَبَّارُ، عَزَّ وَجَلَّ، سَمَاوَاتِهِ وَأَرَضِيهِ بِيَدَيْه	عبد الله بن عمر	٢٠
١٣	ظَاْهَرَ مِنْ اْمْرَأَتِهِ	سلمة بن صخر	٤٨
١٤	كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْعَى غَنَمًا لِي قِبَلَ أُحُدٍ وَالْجَوَّانِيَّةِ	معاوية بن الحكم	١٩
١٥	كَفَارَةُ الْمَجْلِسِ إِذَاْ قَاْمَ الْعَبْدُ أَنْ يَقُوْلَ: سُبْحَاْنَكَ اْللَّهُمَّ	أبو هريرة	١٨/ ١٢٥
١٦	كُنْتُ يَوْمَ حَكَمَ سَعدٌ في بَني قُرَيْظَة	عطية القُرَظي	٤٩

١٧	لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ	أنس بن مالك	٢٠
١٨	مَنْ حَلَفَ عَلَىٰ يَمِيْنٍ فَرَأَى غَيْرَهَاْ خَيْرَاً مِنْهَاْ فَتَرْكُهَا كَفَّارَتُهَا	عمرو بن العاص	١٩٥
١٩	وَقَدِمَ عَلِيٌّ مِنَ الْيَمَنِ بِبُدْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ	جابر بن عبد الله	٣٠

فهرس الرواة المعدلون

م	اسم الراوي	رقم الصفحة
١	أحمد بن الأزهر بن مَنِيْع	٥٨
٢	أحمد بن حفص السُّلمي	٦٢
٣	أحمد بن محمد بن حنبل المروزي	١٢٦
٤	أحمد بن يوسف الأزدي المعروف بحمدان	٦٣
٥	إسحاق بن إبراهيم الحنظلي	١٢٦
٦	إسحاق بن منصور بن بَهْرام الكَوْسَج	٦٤
٧	إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم	١٣٠
٨	إسماعيل بن أبي خالد البَجَلي	١٢٨
٩	إسماعيل بن سالم أبو يحيى الأسدي	٦٥
١٠	الأسود بن عامر الشامي الملقب بشاذان	٦٧
١١	أشعث بن عبد الملك الحُمْراني	٦٧
١٢	أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني	١٢٧
١٣	أيوب بن أبي مسكين التميمي القصاب	٦٩
١٤	حاتم بن أبي صَغِيرة القشيري	٧١

١٥	حجاج بن محمد المِصِّيصي الأعور	٧٢
١٦	الحسن بن موسى الأشيب	٧٣
١٧	حماد بن سلمة بن دينار	١٢٩
١٨	خارجة بن مصعب بن خارجة	٧٥
١٩	داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص	٧٧
٢٠	رباح بن زيد القرشي	٧٨
٢١	زيد بن الحباب، أبو الحسين العُكْلي	٧٩
٢٢	زيد بن يزيد أبو معن الرَّقَاشي	٨١
٢٣	السَّائب بن فرُّوخ المكي	٨٢
٢٤	سعد بن عبيد الزهري	٨٢
٢٥	سفيان بن عيينة	١٢٧
٢٦	سليمان بن حيان الأحمر	٨٣
٦٧	سليمان بن مهران	١٢٨
٢٧	شبابة بن سوَّار	٨٥
٢٨	شعبة بن الحجاج	١٢٧
٢٩	عامر بن عبد الواحد الأحول	٨٨
٣٠	عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري	٩١
٣١	عبد الرحمن بن بِشر بن الحكم	٩٠

٣٢	عبد الرحمن بن حُميد الرُّؤاسي	٩٠
٣٣	عبد الرحمن بن مهدي	١٢٧
٣٤	عبد الرزاق بن همام الصنعاني	١٢٩
٣٥	عبد الله بن إدريس بن يزيد	١٣٠
٣٦	عبد الله بن المبارك	١٣٠
٣٧	عبد الله بن دينار مولى ابن عمر	٩٢
٣٨	عبد الله بن عون البصري	١٢٧
٣٩	عبد الله بن معاذ بن نشيط الصنعاني	٩٣
٤٠	عبد الله بن هُبَيْرة السَّبئي	٩٤
٤١	عبد المؤمن بن علي الزعفراني	٩٥
٤٢	عطاء بن السائب الثقفي	٩٥
٤٣	عكرمة مولى ابن عباس	٩٩
٤٤	علي بن الجعد الجوهري	١٠٣
٤٥	علي بن الحسن بن موسى الهلالي	١٠٦
٤٦	علي بن حفص المدائني	١٠٧
٤٧	علي بن سلمة اللَّبَقي	١٠٨
٤٨	عمارة بن زاذان البصري	١٠٩
٤٩	عمرو بن الهيثم بن قَطَن	١١١

٥٠	عوف بن أبي جميلة العبدي	١١٢
٥١	الفضل بن دكين المُلائي	١٣٠
٥٢	الليث بن أبي سُليم القرشي	١١٤
٥٣	الليث بن سعد الفهمي	١٢٨
٥٤	مالك بن أنس	١٢٧
٥٥	محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي	١٢٦
٥٦	محمد بن إسحاق المطلبي	١٢٩
٥٧	محمد بن إسماعيل البخاري	١٢٥
٥٨	محمد بن رافع القشيري	١١٧
٥٩	محمد بن عبد الوهاب بن حبيب الفراء	١١٧
٦٠	محمد بن مسلم بن عبيد الله الزهري	١٢٧
٦١	محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني	١١٨
٦٢	مظَفَّر بن مدرك الخراساني	١٢٩
٦٣	منصور بن المعتمر السُّلمي	١٢٨
٦٤	النضر بن شميل المازني	١٣٠
٦٥	هاشم بن القاسم الليثي	١٣٠
٦٦	هشام بن سليمان المخزومي	١١٩
٦٨	وكيع بن الجراح	١٣٠

٦٩	الوليد بن هشام بن معاوية الأموي	١٢٠
٧٠	يحيى بن أبي بكير الكِرماني	١٢٠
٧١	يحيى بن زكريا بن أبي زائدة	١٣٠
٧٢	يحيى بن سعيد بن حَيَّان	١٢١
٧٣	يحيى بن سعيد بن فروخ القطان	١٢٧
٧٤	يحيى بن سعيد بن قيس	١٢٨
٧٥	يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي	١٢٢
٧٦	يزيد بن هارون الواسطي	١٣٠

فهرس الرواة المجرحون

م	اسم الراوي	الصفحة
١	أبان بن جَبَلة	٢١٢
٢	إبراهيم بن أبي حية	٢٠٩
٣	إبراهيم بن أبي صالح	١٧٥
٤	إبراهيم بن عبد الرحمن السَّكْسَكي	١٧٨
٥	إبراهيم بن عبد الله السعدي	١٥٨
٦	إبراهيم بن هُدْبة	١٥٦
٧	إبراهيم بن هِرَاسة	١٨٧
١٠	أحمد بن عبد الرحمن بن وهب المصري	١٥٣
١١	إسحاق بن بشر	١٨٣
١٢	إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة	٢٠٧
١٣	إسحاق بن نَجيح المَلطي	٢١٦
١٤	إسماعيل بن أبان الغَنَوي	٢١٦
١٥	إسماعيل بن إبراهيم الأحول	٢٠٧
١٦	إسماعيل بن قيس بن سعيد	٢١٢
١٧	أصْرم بن حوْشب الهمداني	٢١٦

١٨	أيوب بن خُوط البصري	٢١٤
١٩	أيوب بن عتبة القاضي	٢٠٧
٢٠	باذام مولى أم هانئ الكوفي	١٦٧
٢١	بشير بن ميمون الواسطي	١٦٩
٢٢	ثور بن يزيد الكِلاعي	١٨٠
٢٣	جابر بن يزيد الجُعفي	٢١٤
٢٤	الجراح بن المِنهال	٢١٢/١٩٦
٢٥	جعفر بن بُرْقان	١٥٨
٢٦	حجاج بن نُصير	٢١٤
٢٧	الحسن بن عُمارة البَجَلي	٢١٤
٢٨	الحسن بن عمرو بن سيف	٢١٦
٢٩	حسين بن عبدالله بن ضُمَيْرة	١٩٧
٣٠	الحسين بن قيس الواسطي	٢١٠
٣١	حصين بن عمر الأحمسي	٢١٠
٣٢	حفص بن سليمان الكوفي	٢١٤
٣٣	الحكم بن ظُهير الفزاري	٢١٤
٣٤	الحكم بن عبد الله بن سعد	٢١٢
٣٥	حماد بن سلمة	١٦٣

٣٦	حماد بن شعيب الحِمَّاني	٢٠٩
٣٧	خالد بن القاسم المدائني	٢١٦
٣٨	خالد بن إلياس بن صخر	٢١٠
٣٩	خليفة بن خيَّاط	١٩٤
٤٠	داود بن عطاء	١٨٨
٤١	رِشْدين بن سعد بن مُفلح	٢٠٨
٤٢	روح بن مسافر	٢١٦
٤٣	زياد بن ميمون	٢١٦
٤٤	زيد بن عوف	٢١٦
٤٥	سالم بن عبد الأعلى بن غَيْلان	٢١٦
٤٦	سعيد بن زَرْبِي	١٧٢
٤٧	سعيد بن سلام	١٦٢
٤٨	سعيد بن سنان	٢١٠
٤٩	سعيد بن عبد الجبار	٢١٥
٥٠	سلمة بن صالح	٢٠٩
٥١	سُلَيْم بن عثمان	١٧٣
٥٢	سليمان بن أرقم	٢١٠
٥٣	سليمان بن عمرو النخعي	٢٠٣

٥٤	سهيل بن ذكوان	٢١٧
٥٥	شهْر بن حوشب	١٦٤
٥٦	الصباح بن سهل	٢١٣
٥٧	صَدقة بن عبد الله السَّمين	٢١٠
٥٨	عاصم بن عمر بن حفص	٢١١
٥٩	عبَّاد بن كثير الثقفي	١٩٩
٦٠	عباس بن الفضل بن عمرو	٢١١
٦١	عبد الرحمن بن قيس الزعفراني	١٨٩
٦٢	عبد الرزاق بن عمر الثقفي	٢١٧
٦٣	عبد العزيز بن حصين الترجمان	١٨٩
٦٤	عبد الغفور بن عبد العزيز	٢١٧
٦٥	عبد القدوس، أبو سعيد الشامي	١٩٠/٢٠٤
٦٦	عبد الله بن سلمة الأفطس	٢١٧
٦٧	عبد الله بن لهيعة بن عقبة	١٦٥
٦٨	عبد الله بن مُحرَّر الجزري	٢٠٠
٦٩	عبد الله بن مِسْوَر المدائني	٢٠٤
٧٠	عبد الله بن واقد الحرَّاني	٢١٧
٧١	عبيد بن إسحاق العطار	٢١٧

٧٢	عثمان بن خالد القرشي	٢١١
٧٣	عثمان بن عبد الرحمن الوقَّاصي	١٩١
٧٤	عثمان بن عطاء بن أبى مسلم	٢٠٨
٧٥	العلاء بن زيد، ويقال ابن زيدل	٢١١
٧٦	عمر بن حفص، أبو حفص العبْدي	٢٠٩
٧٧	عمر بن سعيد، أبو حفص الدمشقي	٢٠٩
٧٨	عمر بن صُهْبان الأسلمي	٢٠٠
٧٩	عمر بن عبد الله بن أبي خثعم	١٦٢
٨٠	عمرو بن ثابت بن هرمز	٢٠٨
٨١	عمرو بن حكَّام البصري	١٨٤
٨٢	عمرو بن خالد الكوفي	٢٠٥
٨٣	عمرو بن عبيد بن باب القدري	١٧٠
٨٤	عمرو بن هاشم الجَنبي	٢٠٨
٨٥	عيسى بن ميمون الواسطي	٢١٥
٨٦	غِياث بن إبراهيم الكوفي	٢١٧/٢٠٥
٨٧	فرات بن السائب	٢١٧
٨٨	فرج بن فَضَالة بن النعمان	٢١١
٨٩	قَطَن بن إبراهيم بن عيسى	١٨٢/١٧٦

٩٠	كثير بن عبد الله الأيلي	٢١٣
٩١	مبارك بن سُحَيم	٢١١
٩٢	متوكل بن فضيل	١٧٤
٩٣	محمد بن الحجاج، أبو إبراهيم اللخمي	٢١٣
٩٤	محمد بن الحجاج، أبو عبد الله المُصَفَّر	١٨٥
٩٥	محمد بن الحسن بن زَبَالة	١٥٧
٩٦	محمد بن السايب بن بشر	٢١٥
٩٧	محمد بن الفرات	٢١١
٩٨	محمد بن الفضل بن عطية	٢١٩
٩٩	محمد بن سالم الهَمْداني	٢١٥
١٠٠	محمد بن سعيد، الشامي المصلوب	٢١٥/٢٠٦
١٠١	محمد بن عبد الله بن عمر أبو عبد الله الأموي	٢١١
١٠٢	محمد بن عبد الملك الأنصاري	٢١٣
١٠٣	محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان	٢١٥
١٠٤	محمد بن عمر بن واقد	٢١٥
١٠٥	محمد بن كثير القرشي	٢١٧
١٠٦	محمد بن معاوية	٢١٧
١٠٧	محمد بن يحيى الذهلي	١٨١

١٠٨	محمد بن يزيد بن سنان	١٧٧
١٠٩	مروان بن سالم البربري	٢١٣
١١٠	مسعدة بن اليسع	٢٠٩
١١١	المُسَيب بن شَريك التميمي	٢١٧
١١٢	مهدي بن هلال	٢١٧
١١٣	موسى بن عبيدة بن نشيط	٢٠٨
١١٤	نصر بن حماد	١٩٢
٨	نَصْر بن طَريف	١٩٣
١١٥	النضر بن محمد المروزي	٢٠٨
٩	النعمان بن ثابت	١٦٤
١١٦	نوح بن أبي مريم المروزي	٢١٥
١١٧	هشام بن بَهْرام المدائني	١٦٠
١١٨	هشام بن سلمان المجاشعي	٢١٣
١١٩	وهب بن وهب بن كثير	٢١٧
١٢٠	ياسين بن معاذ الزيات	٢١٣
١٢١	يحيى بن أبي أُنَيْسة	٢٠١
١٢٢	يحيى بن عبيد الله بن موهب	٢١٥/١٨٦
١٢٣	يحيى بن عثمان	٢١٢

١٢٤	يحيى بن كثير	١٦١
١٢٥	يحيى بن ميمون بن عطاء	٢١٢
١٢٦	يزيد بن أَبان الرَّقاشي	٢١٦
١٢٧	يزيد بن أبي زياد	١٦٨
١٢٨	يزيد بن عياض بن جُعْدبة	٢١٢
١٢٩	يوسف بن السَّفر	٢١٣

فهرس المصادر والمراجع

١. أبجد العلوم: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي القِنَّوجي (ت١٣٠٧هـ)، دار ابن حزم، ط١ – ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢ م.

٢. أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابي الضعفاء وسؤالات البَرذعي: أبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ) ، وأصله رسالة علمية لسعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ط ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٣. أثر نقد المتن في الحكم على رواة الحديث دراسة نظرية تطبيقة: بحث للدكتور خالد بن منصور الدريس، جامعة الملك سعود.

٤. اجتماع الجيوش الإسلامية: محمد بن أبي بكر بن أيوب، ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: عواد عبد الله المعتق، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ط١ – ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م

٥. أحاديث الصحيحين ورجالهما: الدكتور نافذ حماد، دار النوادر، ط١ – ١٤٣٤هـ.

٦. أحوال الرجال: أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوْزجاني (ت٢٥٩هـ)، دراسة وتحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَسْتَوي، فيصل أباد، باكستان.

٧. الإرشاد في معرفة علماء الحديث: أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني (ت٤٤٦هـ)، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ – ١٤٠٩هـ.

٨. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١ – ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٩. الإصابة في تمييز الصحابة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ – ١٤١٥هـ.

١٠. الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ: أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، مؤسسة الرسالة، ط١ – ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

١١. الاغتباط بمن رُمي من الرواة بالاختلاط: أبو الوفا إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ)، تحقيق: علاء الدين علي رضا، وسماه نهاية الاغتباط، دار الحديث، القاهرة، ط١ – ١٩٨٨م.

١٢. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: أبو عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله المصري (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: عادل بن محمد، أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١ – ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

١٣. الإمام مسلم بن الحجاج حياته وصحيحه: محمود فاخوري، سلسلة أعلامنا، دار السلام، ١٩٨٥م.

١٤. الأمصار ذوات الآثار: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط١ – ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٥. الإنباه على قبائل الرواة: ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ – ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٦. الأنساب: أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، تقديم: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، ط١ – ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٧. الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف: أبو محمد عبد الله ابن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر، بيروت، ط٢ – ١٤٠٣هـ.

١٨. الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف: أحمد بن عبد الرحيم ولي الله الدهلوي (ت ١١٧٦هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار النفائس، بيروت، ط٢ – ١٤٠٤هـ.

١٩. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢.

٢٠. البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط١ – ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.

٢١. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: أبو حفص عمر بن علي، ابن الملقن المصري (ت٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرون، دار الهجرة، الرياض، ط١ – ١٤٢٥هـ.

٢٢. برنامج التُّجيبي: القاسم بن يوسف بن محمد بن علي التجيبي البلنسي السبتي (ت ٧٣٠هـ)، تحقيق وإعداد: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨١م.

٢٣. بغية الطلب في تاريخ حلب: عمر بن أحمد بن هبة الله ابن العديم (ت٦٦٠هـ)، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت.

٢٤. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام: أبو الحسن علي بن محمّد، ابن القطان الفاسي (٦٢٨هـ)، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرِّياض، ط١ – ١٤١٨هـ.

٢٥. التابعي الجليل شهر بن حوشب، ومروياته في ميزان النقد: وأصلها رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراة لسامي الخياط، طبعتها دار النوادر في خمسة مجلدات.

٢٦. تاج العروس من جواهر القاموس: أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٢٧. التاريخ ابن معين رواية الدارمي: أبو زكريا يحيى بن معين، البغدادي (ت ٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.

٢٨. التاريخ لابن معين رواية الدوري: أبو زكريا يحيى بن معين، البغدادي (ت ٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ط١ – ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٢٩. تاريخ ابن يونس الصدفي: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس ابن عبد الأعلى الصدفي المصري (ت٨٩٤هـ)، جمع وتحقيق ودراسة وفهرسة: عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ – ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٣٠. تاريخ أسماء الثقات: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان، ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ط١ – ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٣١. تاريخ أصبهان: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ – ١٤١٠هـ/١٩٩٠م

٣٢. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١ – ٢٠٠٣م.

٣٣. تاريخ الإسلام: حسن إبراهيم حسن، دار الجيل، بيروت – مكتبة النهضة، القاهرة، ط١٤ – ١٤١٤هـ/ ١٩٩٦م.

٣٤. التاريخ الأوسط: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، ط١ – ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٣٥. تاريخ الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر ط٢.

٣٦. التاريخ الكبير: أبو عبد الله إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت٢٦٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٣٧. تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ط١ – ١٤٢٣هـ/٢٠٠٠م.

٣٨. تاريخ مدينة السلام: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١ – ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٣٩. تاريخ واسط: أبو الحسن أسلم بن سهل الواسطي، (ت٢٩٢هـ)، تحقيق: كوركيس عواد، عالم الكتب، بيروت، ط١ – ١٤٠٦هـ.

٤٠. التاريخ: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلي (ت ٢٦١هـ)، دراسة وتحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١ – ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٤١. التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة: أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ – ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٤٢. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي

(ت٩١١هـ)، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، بيروت، ط٢ – ١٤١٥هـ.

٤٣. تذكرة الحفاظ: أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني (ت٥٠٧هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط١ – ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٤٤. تذكرة الحفاظ: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط١ – ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٤٥. تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال: محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: غنيم عباس وأيمن سلامة، دار الفاروق بالقاهرة، ط١ – ١٤٢٥هـ.

٤٦. التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال: أبو عبد الله، مغلطاي بن قليج المصري، علاء الدين (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: طلاب وطالبات مرحلة الماجستير بجامعة الملك سعود، دار المحدث، المملكة العربية السعودية، ط١ – ١٤٢٦هـ.

٤٧. تسمية مشايخ النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١ – ١٤٣٢هـ.

٤٨. التعليق الممجد على موطأ أحمد: محمد عبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤هـ)، تعليق: تقي الدين الندوي، دار القلم– دمشق، ط٤ – ١٤٢٦هـ.

٤٩. تعليقات الدارقطني على المجروحين: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الفاروق الحديثة، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط١ – ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٥٠. تقريب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو الأشبال صغير الباكستاني، دار العاصمة.

٥١. التقرير المفهم على التمييز لمسلم: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، مطبعة النرجس الجارية، الرياض، ط١ – ١٤٣٢هـ.

٥٢. التقييد لمعرفة رواة السنن والأسانيد: أبو بكر محمد بن عبد الغني، ابن نقطة البغدادي (ت ٦٢٩هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط١ – ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٥٣. التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح: أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط١ – ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م

٥٤. التمييز : مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق عبد القادر المحمدي، دار ابن الجوزي، ط١ – ١٤٣٠هـ.

٥٥. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة: أبو الحسين علي بن محمد، ابن عراق الكناني (ت٩٦٣هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ – ١٩٩٣م.

٥٦. تهذيب الأسماء واللغات: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٧. تهذيب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل مرشد إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ – ١٤١٦هـ/١٩٩٥م..

٥٨. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبد الرحمن، أبو الحجاج، المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ – ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٥٩. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق: شادي بن محمد، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، ط١ – ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

٦٠. الثقات: أبو حاتم محمد بن حبان البُستي (ت٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط١ – ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

٦١. جامع الأصول في أحاديث الرسول: أبو السعادات المبارك بن محمد، الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، وبشير عيون، مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان ودار الفكر، ط١ – ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٦٢. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أبو بكر أحمد بن علي، الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

٦٣. الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١ – ١٢٧١هـ/ ١٩٥٢م.

٦٤. جزء فيه ذكر حال عكرمة وما قيل فيه: عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: نظام اليعقوبي، دار البشائر الإسلامية ضمن الجزء العاشر من سلسلة لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام.

٦٥. جزء فيه من أخبار عمرو بن عبيد الله بن باب المعتزلي وكلامه في القرآن وإظهار بدعته: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، مخطوط وهو موجود في المكتبة الظاهرية.

٦٦. جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل: عبد العظيم بن عبد القوي، أبو محمد، زكي الدين المنذري (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١ – ١٤١١هـ.

٦٧. الحديث والمحدثون: محمد محمد أبو زهو، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م .

٦٨. الحطة في ذكر الصحاح الستة: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن، القِنَّوجي (ت ١٣٠٧هـ)، دار الكتب التعليمية، بيروت ط١ – ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٦٩. درء تعارض العقل والنقل: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط٢ – ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٧٠. ديوان الضعفاء: أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ط٢ – ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م

٧١. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، مطبوع ضمن: أربع رسائل في علوم الحديث، بتحقيق أبي غدة، دار اليشائر– بيروت، ط٤–١٤١٠هـ.

٧٢. رجال عروة بن الزبير وجماعة من التابعين وغيرهم: أبو الحسين مسلم بن حجاج بن مسلم النيسابوري (ت٢٦١)، تحقيق: سكينة الشهابي، منشور ضمن مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق.
٧٣. رجال مسلم الذين ضعفهم ابن حجر في تقريب التهذيب ورواياتهم في الصحيح: عبد الله دمفو، دار ابن عفان- الجيزة، ط١-١٤٢٤هـ.
٧٤. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط٦- ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٧٥. الروض الأنف في شرح السيرة النبوية: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١ – ١٤١٢هـ
٧٦. سنن ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٣هـ)، طبعة بيت الأفكار الدولية.
٧٧. سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، طبعة بيت الأفكار الدولية.
٧٨. سنن الترمذي: محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، طبعة بيت الأفكار الدولية.
٧٩. سنن الدارقطني: علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١ – ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
٨٠. السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ – ١٤٢١هـ /٢٠٠١م
٨١. سنن النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، طبعة بيت الأفكار الدولية.
٨٢. سؤالات ابن أبي شيبة: أبو الحسن علي بن عبد الله المديني (ت ٢٣٤هـ)، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١ – ١٤٠٤هـ

٨٣. سؤالات ابن الجنيد: لأبو زكريا يحيى بن معين (ت٢٣٣)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١- ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٨٤. سؤالات أبي داود: أحمد ابن حنبل (ت٢٤١هـ)، وتحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١ – ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٨٥. سؤالات البرقاني للدارقطني: أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد، المعروف بالبرقاني (ت ٤٢٥هـ)، تحقيق: مجدي السيد ابراهيم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.

٨٦. سؤالات الحاكم للدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١ – ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٨٧. سؤالات السجزي للحاكم: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله، النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١ – ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٨٨. سؤالات السلمي للدارقطني: أبو عبد الرحمن السلمي محمد بن الحسين بن محمد النيسابوري، (ت٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، ط١ – ١٤٢٧هـ.

٨٩. سير أعلام النبلاء: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣ – ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٩٠. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين الأبناسي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، ط١ – ١٤١٨هـ/١٩٩٨م

٩١. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١ – ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٩٢. شرح التبصرة والتذكرة: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، العراقي (ت٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ – ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٩٣. شرح علل الترمذي: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: همام سعيد، مكتبة المنار– الأردن، ط١– ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٩٤. صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، بيت الأفكار الدولية، باعتناء صهيب الكرمي.

٩٥. صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن الحسين النيسابوري (ت٢٦١هـ)، طبعة بيت الأفكار الدولية، باعتناء صهيب الكرمي.

٩٦. صيانة صحيح مسلم: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) المطبوع مع صحيح مسلم.

٩٧. الضعفاء الصغير: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود زايد، دار المعرفة، بيروت، ط١ – ١٤٠٦هـ.

٩٨. الضعفاء الكبير: أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار المكتبة العلمية–بيروت، ط١–١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٩٩. كتاب الضعفاء والمتروكين: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، نُشر على ٣ أعداد في مجلة الجامعة الإسلامية ١٤٠٣ – ١٤٠٤هـ.

١٠٠. كتاب الضعفاء والمتروكين: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ – ١٤٠٦هـ.

١٠١. الضعفاء والمتروكين: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت٣٠٣هـ) ،المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١ – ١٣٩٦هـ.

١٠٢. ضوابط الجرح والتعديل: عبد العزيز العبد اللطيف، الجامعة الإسلامية بالمدينة، ط١– ١٤١٢هـ.

١٠٣. الطبقات : أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: مشهور سلمان، دار الهجرة للنشر والتوزيع–الرياض، ط١ – ١٤١١هـ/١٩٩١م.
١٠٤. طبقات الحفاظ: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية–بيروت، ط١ – ١٤٠٣هـ.

١٠٥. طبقات الحنابلة: أبو الحسين محمد بن محمد، ابن أبي يعلى (ت٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

١٠٦. طبقات الشافعية الكبرى: عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق: محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، دار هجر، ط٢ – ١٤١٣هـ.

١٠٧. الطبقات الكبرى : محمد بن سعد بن منيع الهاشمي (ت٢٣٣هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت، ط١ – ١٩٦٨هـ.

١٠٨. الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم : محمد بن سعد بن منيع الهاشمي (ت٢٣٣هـ)، تحقيق: زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم– المدينة، ط٢ – ١٤٠٨هـ.

١٠٩. طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: أبو الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر، الأصبهاني (ت٣٦٩هـ)، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق البلوشي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢ – ١٤١٢هـ.

١١٠. عبد الرحمن بن إبراهيم المعروف بـ دُحَيْم بن اليتيم ومنهجه في نقد الرجال: أحمد إدريس رشيد عودة، وهو بحث مقدم لنيل درجة الماجستير بالجامعة الإسلامية، غزة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

١١١. العبر في تاريخ من غبر: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٨٤٧هـ)، تحقيق: محمد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية–بيروت.

١١٢. العلل الكبير للترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت، تحقيق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود الصعيدي، عالم الكتب، بيروت، ط١ – ١٤٠٩هـ.

١١٣. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، ابن الجوزي (ت٥٧١هـ)، دار الكتب العلمية–بيروت، ط١–١٤٠٣هـ.

١١٤. العلل الواردة في الأحاديث النبوية: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ السلفي، دار طيبة– الرياض، ط١–١٤٠٥هـ.

١١٥. العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، مكتبة المعارف– الرياض، ط١ – ١٤٠٩هـ.

١١٦. العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الدين عباس، دار الخاني– الرياض، ط٢ – ١٤٢٢هـ.

١١٧. العلل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد، ابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مطابع الحميضي، ط١ – ١٤٢٧هـ.

١١٨. علم الرجال وأهميته: عبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمي (ت١٣٨٦هـ)، تحقيق: علي الحلبي، دار الراية، الرياض، ط١ – ١٤١٧هـ.

١١٩. علم طبقات المحدثين: بحث للدكتور نافذ حماد ، نشرته مجلة جامعة الأزهر بغزة، العدد الثاني عشر، المجلد الثاني٢٠١٠م.

١٢٠. العنوان الصحيح للكتاب: الشريف حاتم العوني، دار عالم الفوائد، مكة، ط١ – ١٤١٩هـ.

١٢١. فتح الباريّ شرح صحيح البخاري: عبد الرَّحمن بن أحمد ابن رجب (٧٩٥هـ)، تحقيق عبد القدار شيبة الحمد.

١٢٢. فتح المغيث شرح ألفية الحديث: أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيقك حين علي، مكتبة السنة، مصر، ط١ – ١٤٢٤هـ.

١٢٣. فتح الملهم بشرح صحيح مسلم: شبير العثماني، دار إحياء التراث العربي–بيروت، ط١–١٤٢٦هـ.

١٢٤. الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية: محمد بن علي بن طباطبا، دار صادر–بيروت.

١٢٥. الفهرست: أبو الفرج محمد بن إسحاق المعروف بابن النديم (ت٤٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المهرفة، بيروت، ط٢ – ١٤١٧هـ.

١٢٦. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة ومحمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن بجدة، ط١ – ١٤١٣هـ.

١٢٧. الكامل في التاريخ: أبو الحسن، علي بن أبي الكرم، عز الدين ابن الأثير (ت٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ – ١٤١٧هـ.

١٢٨. الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد ابن عدي (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية–بيروت، ط١–١٤١٨هـ.

١٢٩. الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث: برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي (ت٨٤١هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١ – ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٣٠. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله المعروف بحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، بغداد.

١٣١. الكفاية في قوانين الرواية: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم المدني، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

١٣٢. الكنى والأسماء: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١ – ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٣٣. الكنى والأسماء: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١ – ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٣٤. لب اللباب في تحرير الأنساب: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، دار صادر، بيروت.

١٣٥. اللباب في تهذيب الأنساب: أبو الحسن علي بن أبي الكرم، عز الدين بن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ)، دار صادر– بيروت.

١٣٦. لسان العرب: أبو الفضل محمد بن مكرم، ابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر– بيروت، ط٣–١٤١٤هـ.

١٣٧. لسان الميزان: أبو الفضل، أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٢م.

١٣٨. المتفق والمفترق: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد الحامدي، دار القادري، دمشق، ط١ – ١٤١٧هـ.

١٣٩. كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: أبو حاتم محمد بن حبَان البستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، دون رقم طبعة وسنة النشر.

١٤٠. مجمل اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ – ١٤٠٦هـ.

١٤١. مجموع الفتاوى: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن قاسم، مجمع الملك فهد، ١٤١٦هـ.

١٤٢. محاسن الاصطلاح: أبو حفص عمر بن رسلان البلقيني (ت٨٠٥هـ)، المطبوع مع المقدمة بتحقيق بنت الشاطئ، دار المعارف، القاهرة.

١٤٣. المحلى بالآثار: أبو محمد، علي بن أحمد، ابن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ)، دار الفكر، بيروت.

١٤٤. مختصر تاريخ العرب: سيد أمير علي، مكتبة الدكتور القطب، ١٩٧٣م.

١٤٥. كتاب المختلطين: أبو سعيد خليل بن كيلكلدي (ت٧٦١هـ)، تحقيق: رفعت فوزي، وعلي عبد الباسط، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط١–١٤١٧هـ.

١٤٦. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: أبو محمد عبد الله بن أسعد اليافعي (ت٧٦٨هـ)، دار الكتب العلمية– بيروت، ط١–١٤١٧هـ.

١٤٧. المستدرك على الصحيحين وبذيله التلخيص للذهبي: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت

١٤٨. مسند الإمام أحمد ابن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)، تحقيق المحقق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١ – ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

١٤٩. مسند البزار: أبو بكر أحمد بن عمرو البزار (ت٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١ – ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

١٥٠. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم، البُستي(ت٣٥٤هـ)، تحقيق: مرزوق على ابراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط١ – ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١٥١. المعارف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٢ – ١٩٩٢م.

١٥٢. معجم البلدان: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢ – ١٩٩٥م.

١٥٣. المعجم في مشتبه أسامي المحدثين: أبو الفضل عبيد الله بن عبد الله بن أحمد بن يوسف الهروي (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ – ١٤١١هـ.

١٥٤. معرفة أصحاب شعبة بن الحجاج: محمد بن تركي، دار العاصمة– الرياض، ط١–١٤٣٠هـ.

١٥٥. معرفة الرجال لابن معين رواية ابن محرز: أبو زكريا يحيى بن معين، البغدادي (ت٢٣٣هـ)، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١ – ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

١٥٦. معرفة أنواع علوم الحديث: أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، بابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٥٧. معرفة علوم الحديث: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢ – ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

١٥٨. المعرفة والتاريخ: أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسَوي (ت ٢٧٧هـ)، رواية عبد الله بن جعفر بن دَرَسْتَوَيْه النَحْوي، حققه وعلق عليه: أكرم ضياء العُمَري، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١ – ١٤١٠هـ.

١٥٩. مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار: أبو محمد محمود بن أحمد، بدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد إسماعيل، دار الكتب العلمية–بيروت، ط١–١٤٢٧هـ.

١٦٠. المغني في الضعفاء: أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: نور الدين عتر.

١٦١. مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

١٦٢. المقتنى في سرد الكنى: أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد صالح المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة، ط١– ١٤٠٨هـ.

١٦٣. مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث: محمد عبد الرشيد الباكستاني (ت١٤٢٠هـ)، باعتناء الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٤ – ١٤١٦هـ.

١٦٤. من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط١ – ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥ م

١٦٥. من كلام ابن معين في الرجال: تحقيق: أحمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.

١٦٦. منة المنعم في شرح صحيح مسلم: صفي الرحمن المباركفوري، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط١ – ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٦٧. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ – ١٤١٢هـ.

١٦٨. المنفردات والوحدان: أبو الحسين مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، تحقيق: عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ – ١٤٠٨هـ.
١٦٩. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢ – ١٣٩٢هـ.
١٧٠. المنهج الحديث في علوم الحديث: د.محمد محمد السماحي، دار العهد الجديدة، ط١ ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

١٧١. منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل: قاسم علي سعد، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، وهي في الأصل رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.

١٧٢. منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل خارج الصحيح: نافذ حسين حماد، بحث مقدم لمؤتمر أعلام الإسلام الإمام البخاري نموذجًا، الكويت، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

١٧٣. منهج الإمام النسائي في الجرح والتعديل: قاسم علي سعد، طبعته دار البحوث للدراسات الإسلامية، وأصل الكتاب رسالة علمية قدمت لنيل درجة الدكتوراة.

١٧٤. منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه: د.محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة، الرياض، ط٢ – ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١٧٥. منهج النقد في علوم الحديث: نور الدين عتر، دار الفكر– دمشق، ط٣–١٤١٨هـ.
١٧٦. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث: أبو عبد الله محمد بن إبراهيم، بدر الدين بن جماعة (ت٧٣٣هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، دار الفكر–دمشق، ط٢–١٤٠٦هـ.

١٧٧. المؤتلف والمختلف: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١ – ١٤٠٦هـ.

١٧٨. موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلله: جمع وترتيب: أبو المعاطي النوري، وأحمد عيد، ومحمود خليل، عالم الكتب، ط١ – ١٤١٧هـ.

١٧٩. موضح أوهام الجمع والتفريق: أبو بكر أحمد بن علي البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط١ – ١٤٠٧هـ.

١٨٠. الموضوعات: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، ابن الجوزي (ت٥٧١هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة.

١٨١. موطأ مالك: مالك بن أنس الأصبحي (ت١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦هـ.

١٨٢. الموقظة في علم مصطلح الحديث: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢ – ١٤١٢هـ.

١٨٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط١ – ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م.

١٨٤. نشر الصحيفة في ذكر الصحيح من أقوال الجرح والتعديل في أبي حنيفة: مقبل الوادعي، دار الحرمين–القاهرة.

١٨٥. نقد الرواة ومعرفة الرجال عند الإمام مسلم بن الحجاج: بحث للدكتور نافذ حماد، نشرته مجلة الجامعة الإسلامية بجامعة الزيتونة بتونس، العدد العاشر ٢٠١٢م.

١٨٦. النقد عند المحدثين نشأته ومنهجه: عبد الله علي أحمد حافظ، رسالة ماجستير، مكة المكرمة، ١٤٢٩هـ/١٩٧٢م.

١٨٧. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن محمد البغدادي (١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي–بيروت.

١٨٨. الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث–بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٨٩. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: محمد أبو شهبة (ت١٤٠٣هـ)، دار الفكر العربي.

١٩٠. وفيات الأعيان: أحمد بن محمد، ابن خلكان البرمكي (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

فهرس الموضوعات

الإهداء ..... أ

شكر وتقدير ..... ب

المقدمة ١

التمهيد: عصر الإمام مسلم، وترجمته، ومدخل في علم نقد الرواة ٨

المبحث الأول: عصر الإمام مسلم ٩

المطلب الأول: الحياة السياسية ١٠

المطلب الثاني: الحياة الاجتماعية ١١

المطلب الثالث: الحياة العلمية والثقافية ١٣

المبحث الثاني: ترجمة الإمام مسلم وسيرته ١٥

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ١٥

المطلب الثاني: مولده، ونشأته، ومهنته ١٦

المطلب الثالث: أخلاقه وصفاته ١٧

المطلب الرابع: عقيدته ومذهبه الفقهي ١٩

المطلب الخامس: رحلاته في طلب الحديث، وشيوخه وتلاميذه ٢١

المطلب السادس: مصنفاته وآثاره ٢٤

المطلب السابع: منزلته بين العلماء وثناؤهم عليه ٢٥

المطلب الثامن: وفاته ٢٦

المبحث الثالث: مدخل في علم نقد الرواة ٢٨

المطلب الأول: تعريف النقد لغةً واصطلاحاً ٢٨

المطلب الثاني: نشأة علم النقد وتطوره ٢٩

المطلب الثالث: أهميته ومشروعيته ٣٢

الفصل الأول: معرفة الإمام مسلم بأحوال الرواة ٣٤

المبحث الأول: معرفته بالصحابة ٣٥

المبحث الثاني: معرفته بالتابعين، والمخضرمين من الرواة ٣٩
المبحث الثالث: معرفته بأسماء الرواة وكناهم وألقابهم ٤٢
المبحث الرابع: معرفته بالوحدان والمنفردين ٤٧
المبحث الخامس: معرفته بأوطان الرواة وأنسابهم ٥٠
المبحث السادس: معرفته بأسرة الراوي وقرابته ٥٣
الفصل الثاني: معرفة الإمام مسلم بأحوال الرواة المتعلقة بالتعديل..... ٥٧
المبحث الأول: تراجم الرواة الذين عدّلهم مسلم، ومقارنة حكمه فيهم بأحكام النقاد، وبيان الراجح من أقوالهم..... ٥٨
المبحث الثاني: منهج الإمام مسلم في التعديل.....١٣٧
المطلب الأول: خصائص منهج الإمام مسلم في التعديل ١٣٧
المطلب الثاني: مراتب ألفاظ التعديل عند الإمام مسلم، وموازنتها بمراتب الأئمة ١٤٤
المقصد الأول: مراتب ألفاظ التعديل عند الأئمة ١٤٤
المقصد الثاني: مراتب ألفاظ التعديل عند الإمام مسلم ١٤٨
الفصل الثالث: معرفة الإمام مسلم بأحوال الرواة المتعلقة بالجرح ١٥٢
المبحث الأول: تراجم الرواة الذين جرحهم مسلم، ومقارنة حكمه فيهم بأحكام النقاد وبيان الراجح من أقوالهم.....١٥٣
المبحث الثاني: منهج الإمام مسلم في الجرح ٢٢٠
المطلب الأول: خصائص منهج الإمام مسلم في الجرح ٢٢٠
المطلب الثاني: مراتب ألفاظ الجرح عند الإمام مسلم وموازنتها بمراتب ألفاظ الجرح عند الأئمة.....٢٢٧
المقصد الأول: مراتب ألفاظ الجرح عند الأئمة ٢٢٧
المقصد الثاني: مراتب ألفاظ الجرح عند الإمام مسلم.....٢٣٠
الخاتمة ٢٣٣

فهرس الأحاديث النبوية ٢٣٥
فهرس الرواة المعدلون ٢٣٨
فهرس الرواة المجرحون ٢٤٣
فهرس المصادر والمراجع ٢٥١
فهرس الموضوعات ٢٦٩

تلخيص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد..

فهذا بحث بعنوان: (منهج الإمام مسلم في نقد الرواة)، تناولت فيه دراسة أقوال الإمام مسلم في الجرح والتعديل، وبيان مدلول ألفاظه من خلال دراسة أحوال الرواة المعدلين والمجرحين عند مسلم، ومقارنة أقواله فيهم بأقوال النقاد، ومن ثمّ بيان خصائص الإمام مسلم في نقد الرواة، ومراتب ألفاظه في الجرح والتعديل.

وقسمته إلى مقدمة، تمهيد، ثلاثة فصول، وخاتمة:

أما التمهيد: فتحدثت فيه عن عصر الإمام مسلم، والظروف السياسية والاجتماعية والعلمية التي أحاطت بعصره، وعن ترجمته، وختمته بمدخل في علم النقد.

والفصل الأول: تناولت فيه معرفة الإمام مسلم بأحوال الرواة، الزمانية منها، كمعرفته بالصحابة والتابعين والمخضرمين، والاسمية كمعرفته بأسماء الرواة وكناهم وأنسابهم، وغير ذلك.

والفصل الثاني: يدرس معرفة الإمام مسلم بأحوال الرواة المتعلقة بالتعديل، وفيه تراجم الرواة الذين عدلهم مسلم، ومقارنة قوله فيهم بأقوال النقاد، وبيان الراجح من أقوالهم، ثم التوصل إلى خصائص الإمام مسلم في التعديل، وبيان مراتب ألفاظ التعديل عنده.

والفصل الثالث: يدرس معرفة الإمام مسلم بأحوال الرواة المتعلقة بالجرح، وفيه تراجم الرواة الذين جرحهم مسلم، ومقارنة قوله فيهم بأقوال النقاد، وبيان الراجح من أقوالهم، ثم التوصل إلى خصائص الإمام مسلم في الجرح، وبيان مراتب ألفاظ الجرح عنده.

أما الخاتمة: فتحدثت فيها عن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها، والحمد لله رب العالمين.

Summarization

Praise be to Allah, and peace and blessings be upon His messengers, and yet..

This research titled: (curriculum Imam Muslim in his criticism of narrators), which dealt with the study of the sayings of Imam Muslim in the wound and the amendment, and the statement of the meaning of his words through the study of the conditions of the narrators amending and Elmejrhan when a Muslim, and compared his statements including statements critics, and then a statement by Imam Muslim properties in cash narrators, and mattresses in his words wound and the amendment.

And apportioned to the front, reboot, and three chapters, and a conclusion:

The boot: it talked about the era of Imam Muslim, political, social, scientific and circumstances surrounding Bazareth, and translated, and the entrance of the Qur'aan in the science of criticism.

The first chapter: it addressed knowledge of the conditions of Imam Muslim narrators, including temporal, Kmarafth Balsahabp and personnel and veterans, and the nominal Kmarafth names of narrators and Knahm and genealogy, and so on.

The second chapter examines the knowledge of Imam Muslim narrators conditions for amendment, and the biographies of narrators who probity Muslim, and compared them with words saying critics, and most correct statement of their words, and then to reach a Muslim Imam properties in the amendment, and the amendment Breakdown of words with him.

The third chapter examines the knowledge of Imam Muslim narrators relating to the conditions of the wound, and the biographies of narrators

who injuring them Muslim, and compared them with words saying critics, and most correct statement of their words, and then to reach a Muslim imam in the characteristics of the wound, and the statement of mattresses words wound him.

The conclusion: it talked about the most important findings and recommendations reached by, and Praise be to Allah.